



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
University Of Echahid Hamma Lakhdar El Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي
دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب
خلال الفترة 1980-2019

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد الطالب: محمد الأمين بلهوشات

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 2023/05/13

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. روضة جديدي	أستاذة تعليم عالي	جامعة الوادي	رئيساً
أ.د. علي قابوسة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ.د. فوزي محيريق	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مساعداً ومقرراً ثانياً
د. خليفة عزي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحناً
د. أمال بوسواك	أستاذة محاضرة أ	جامعة الوادي	ممتحناً
د. طه بن الحبيب	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	ممتحناً
أ.د. لعجال عدالة	أستاذ تعليم عالي	جامعة مستغانم	ممتحناً

السنة الجامعية: 2023/2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
University Of Echahid Hamma Lakhdar El Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي
دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب
خلال الفترة 1980-2019

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث م د في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد الطالب: محمد الأمين بلهوشات

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 2023/05/13

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. روضة جديدي	أستاذة تعليم عالي	جامعة الوادي	رئيساً
أ.د. علي قابوسة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ.د. فوزي محيريق	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مساعداً ومقرراً ثانياً
د. خليفة عزي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحناً
د. أمال بوسواك	أستاذة محاضرة أ	جامعة الوادي	ممتحناً
د. طه بن الحبيب	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	ممتحناً
أ.د. لعجال عدالة	أستاذ تعليم عالي	جامعة مستغانم	ممتحناً

السنة الجامعية: 2023/2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَالْوَلِيُّ بِحَانِئِ الْعَالَمِ لَنَا الْإِمَامُ عَلَيْنَا
إِنَّا أَنْبَتْ الْعِلْمِ الْحَكِيمِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

كلمة شكر وتقدير

أشكر المنعم العظيم على آلائه التي لا تعد ولا تحصى، ومن نعمه الجزيلة أن هداني للإيمان ووفقني، وذلك لي سبل التحصيل، سبحانه ذو الفضل والإحسان؛ فإن الحمد لله رب العالمين والثناء له، أولاً وآخرأ، وامثالاً لقول رسوله محمد صلى الله عليه وسلم: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) أتقدم بالشكر والعرفان لجامعة الوادي على ما تقوم به في سبيل خدمة العلم وطلابه، وما تبذله من جهود في نشر العلم من خلال إتاحتها لي الولوج للتكوين في الطور الثالث وإعداد أطروحة الدكتوراه، وأخص بالشكر القائمين على كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، خاصة قسم العلوم الاقتصادية وأعضاء لجنة التكوين فجزاهم الله خير الجزاء.

وعرفاناً لأهل الفضل بجميل فضلهم، ووفاءً لأهل الإحسان بصنيعهم، أتقدم بخالص شكري ووافر احترامي وعظيم امتناني، للذي أرشدني إلى التي هي أقوم، وتفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، أستاذي الكريم والفاضل "الأستاذ الدكتور علي قابوسة"، إذ تابع عملي وصابر معي على طول المدة، إلى أن استوى البحث على سوقه، وخرج بهذا الشكل، فجزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء.

كما أتقدم بأسى عبارات العرفان وعظيم التقدير والامتنان إلى المشرف المساعد أستاذي الكريم والفاضل "الأستاذ الدكتور فوزي محيريق" على ما لمستته منه من دعم وتوجيه سديد ونصائح قيمة وصدر رحب، كان لهم بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل، فجزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء.

ولا يفوتي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وتجميلها بأصوب الملاحظات، وأنفس التنقيحات، تقبل الله منهم وبارك في علمهم.

ومن الوفاء والعرفان والامتنان شكري موصول كذلك إلى كل من أسدى إلى نصحاً أو إرشاداً، وقدم لي يد المساعدة، وساندني في إتمام بحثي ولو بالكلمة الطيبة، وهم كثر، وليس على سبيل الحصر أخص بالشكر "الدكتورة حياة عثمانى" و "الدكتور مروان رودان" و "الدكتور حسين فرج الحويج" و "الأستاذ تيجاني كروش" و "الأستاذة كلثوم فرحات".

محمد الأمين بلهوشات

إهداء

إلى روح جدائي وعمتي اللذين رحلوا عنا إلى دارالخلد

إلى أمي أمد الله في عمرها

إلى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي وزملائي

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

أهدي هذا البحث

محمد الأمين بلهوشات

أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي

دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي، وذلك في ثلاث دول مغربية والمتمثلة في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لقياس الأثر في الأجلين القصير والطويل، كما تم اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام منهجية (1995) Toda & Yamamoto لرصد السببية في المدى الطويل، ومنهجية (2006) Breitung-Candelon لرصد السببية في المدى القصير والمتوسط وتأكيد العلاقة في المدى الطويل، بالإضافة إلى التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي لأي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص وذلك باستخدام المحاكاة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي.

وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها على وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائية في المغرب بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى القصير، وغيابها في كل من الجزائر وتونس، ووجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الأجل الطويل، أما فيما يخص اختبارات السببية فقد أكدت نتائج الدراسة في المدى القصير على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى النمو الاقتصادي في الجزائر، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نفس المتغيرين في كل من تونس والمغرب، أما في المدى المتوسط فأكدت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس، وغياب أي علاقة في المغرب، بينما في المدى الطويل فقد أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في كل الدول (الجزائر وتونس والمغرب)، أما فيما يخص نتائج المحاكاة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي، فقد أكدت على استجابة النمو الاقتصادي لأي تغير سلبي أو إيجابي في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الدول الثلاث.

الكلمات المفتاحية: تمويل مصرفي، قطاع خاص، نمو اقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، منهجية (1995) Toda & Yamamoto، منهجية (2006) Breitung-Candelon.

تصنيف JEL: G21؛ O40؛ O43؛ C22.

The impact of bank financing directed to the private sector on the support of economic growth:**A comparative study between Morocco, Tunisia and Algeria for the period "1980-2019"****Abstract :**

This study aimed to measure and analyze the impact of bank financing directed to the private sector for the support of economic growth, in three Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco) during the period from 1980 to 2019. The Autoregressive Distributed Lag Model (henceforth ARDL) was used to measure the short and long term impact.

As for the causal relationship between the study variables, it was tested using the Toda & Yamamoto (1995) methodology to monitor causality in the long term, and the Breitung-Candelon (2006) methodology to monitor causality in the short and medium term, and to confirm the relationship in the long term. In addition to this, the dynamic simulation of dynamic ARDL was relied on in order to predict the response of economic growth to any change in bank financing directed to the private sector.

The results of the study confirmed the existence of a statistically positive and significant relationship in Morocco between bank financing directed to the private sector and economic growth in the short term, which was not the case of both Algeria and Tunisia. Findings also underscored the existence of a statistically positive and significant relationship between bank financing directed to the private sector and economic growth in Algeria, Tunisia and Morocco during the long term.

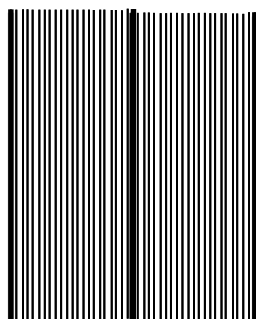
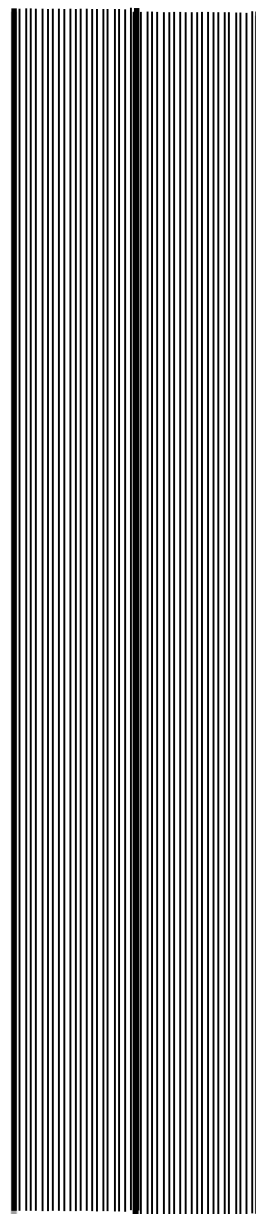
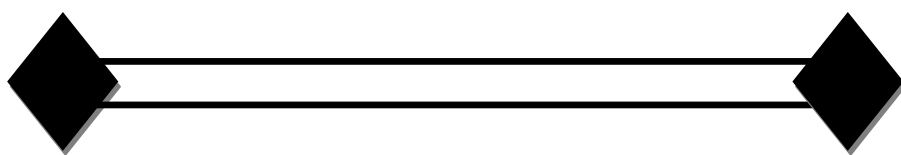
As for the causality tests run for the analysis of the short term, the results of the study confirmed that there is a one-way causal relationship running from bank financing directed to the private sector to economic growth in Algeria. Findings have also shown a bidirectional causal relationship in both Tunisia and Morocco. As for the midrange, findings confirmed the existence of a bidirectional causal relationship between bank financing directed to the private sector and economic growth in Algeria and Tunisia, and the absence of any relationship in Morocco. While in the long term, the results showed the existence of a bidirectional causal relationship between bank financing directed to the private sector and economic growth in all of the three Maghreb countries.

Eventually, the results of the dynamic simulation of dynamic ARDL confirmed the response of economic growth to any negative or positive change in bank financing directed to the private sector in the three countries.

Key words : Bank financing, Private sector, Economic growth, The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), the Toda & Yamamoto (1995) methodology, the Breitung-Candelon (2006) methodology.

Jel classification codes: G21 ; O40 ; O43 ; C22.

الفهارس



قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	ملخص
III – I	قائمة المحتويات
VI-IV	قائمة الجداول
VX -VII	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الاختصارات والرموز
XIV-XI	قائمة الملاحق
أ – و	مقدمة
53-1	الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: أسس نظرية حول التمويل المصرفي.
3	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل المصرفي.
7	المطلب الثاني: أنواع التمويل المصرفي ومعايير منحه.
16	المبحث الثاني: التوصيف النظري للسياسة التمويلية والقطاع الخاص.
16	المطلب الأول: رؤية نظرية حول السياسة التمويلية.
21	المطلب الثاني: رؤية نظرية حول القطاع الخاص.
27	المبحث الثالث: المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي.
27	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
32	المطلب الثاني: مرتكزات النمو الاقتصادي.
36	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.
41	المطلب الرابع: الأساس النظري لعلاقة التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي.
53	خلاصة الفصل الأول
91-54	الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.
55	تمهيد الفصل الثاني
56	المبحث الأول: عرض دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة مقطعية.
56	المطلب الأول: دراسات مقطعية باللغة الأجنبية.
63	المطلب الثاني: دراسات مقطعية باللغة العربية.
68	المبحث الثاني: عرض دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة قطرية.
69	المطلب الأول: دراسات قطرية باللغة الأجنبية.
74	المطلب الثاني: دراسات مقطعية باللغة العربية.

79	المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة والاسهام العلمي للدراسة الحالية.
79	المطلب الأول: مناقشة وتحليل الدراسات السابقة.
90	المطلب الثاني: نقاط الاستفادة والإسهام العلمي
91	خلاصة الفصل الثاني
158-92	الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل.
93	تمهيد الفصل الثالث.
94	المبحث الأول: مجتمع الدراسة " المنظومة المصرفية للجزائر وتونس والمغرب".
94	المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري.
101	المطلب الثاني: النظام المصرفي التونسي.
106	المطلب الثاني: النظام المصرفي المغربي.
109	المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة.
109	المطلب الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة.
110	المطلب الثاني: قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة فكل من الجزائر وتونس والمغرب.
145	المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في الدراسة.
145	المطلب الأول: اختبارات استقرار السلاسل الزمنية والكشف عن نقاط التغيرات الهيكلية.
150	المطلب الثاني: النموذج القياسي وطريقة التقدير.
153	المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية والمتانة القياسية.
158	خلاصة الفصل الثالث.
234-161	الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.
162	تمهيد الفصل الرابع.
163	المبحث الأول: تحليل وتفسير نتائج نموذج الجزائر.
163	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالجزائر.
166	المطلب الثاني: تقدير النموذج الخاص بالجزائر.
177	المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الجزائر.
184	المطلب الرابع: التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي للتغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر مستقبلا.
184	المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج نموذج تونس.
184	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بتونس.
188	المطلب الثاني: تقدير النموذج الخاص بتونس.
199	المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في تونس.
206	المطلب الرابع: التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي للتغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس مستقبلا.
207	المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج نموذج المغرب.
207	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالمغرب.

211	المطلب الثاني: تقدير النموذج الخاص بالمغرب.
222	المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المغرب.
230	المطلب الرابع: التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي للتغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب مستقبلا.
230	المبحث الرابع: مقارنة نتائج نماذج الجزائروتونس والمغرب.
234	خلاصة الفصل الرابع.
236	خاتمة
251	قائمة المراجع
282	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.		
01-02	ملخص للدراسات السابقة المقطعية.	84-81
02-02	ملخص للدراسات السابقة القطرية.	89-87
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل.		
01-03	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 1989-1980.	112
02-03	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 1999-1990.	115
03-03	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 2009-2000.	118
04-03	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 2019-2010.	119
05-03	جدول يبين اختبارات المتانة القياسية للنموذج المقدر	157
الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.		
01-04	نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية (PP & ADF).	164
02-04	نتائج اختبارات جذر الوحدة unit root test (1992) Zivot & Andrews.	165
03-04	نتائج اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test	167
04-04	اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests.	170
05-04	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	171
06-04	نتائج اختبار F-Bount Test.	172
07-04	نتائج اختبار T-Bount Test	172
08-04	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.	173

قائمة الجداول

176	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.	09-04
177	معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة VAR Lag Order Selection Criteria.	10-04
178	اختبار Var residual Serial Correlation LM Tests.	11-04
179	اختبار Jarque- Bera للتوزيع الطبيعي.	12-04
179	اختبار VAR Residual Heteroskedasticity Test.	13-04
180	نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto .	14-04
186	نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية (PP & ADF).	15-04
187	نتائج اختبارات جذر الوحدة unit root test (1992) Zivot & Andrews.	16-04
189	نتائج اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test.	17-04
172	اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests.	18-04
193	نتائج اختبار Ramsey RESET Test.	19-04
194	نتائج اختبار F-Bount Test.	20-04
194	نتائج اختبار T-Bount Test.	21-04
195	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.	22-04
198	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.	23-04
200	معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة VAR Lag Order Selection Criteria.	24-04
201	اختبار Var residual Serial Correlation LM Tests.	25-04
201	اختبار Jarque- Bera للتوزيع الطبيعي.	26-04
201	اختبار VAR Residual Heteroskedasticity Test.	27-04
202	نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto .	28-04
209	نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية (PP & ADF).	29-04

قائمة الجداول

210	نتائج اختبارات جذر الوحدة Zivot & Andrews (1992) unit root test.	30-04
212	نتائج اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test	31-04
214	اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests.	32-04
2015	نتائج اختبار Ramsey RESET Test	33-04
216	نتائج اختبار F-Bount Test.	34-04
216	نتائج اختبار T-Bount Test	35-04
217	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.	36-04
220	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.	37-04
223	معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة VAR Lag Order Selection Criteria.	38-04
224	اختبار Var residual Serial Correlation LM Tests.	39-04
224	اختبار VAR Residual Heteroskedasticity Test.	40-04
225	نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية Toda & Yamamoto (1995).	41-04
231	ملخص نتائج النماذج والاختبارات لكل من الجزائر وتونس والمغرب.	42-04

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول: التأسيس النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي		
01-01	أنواع التمويل المصرفي.	07
02-01	عوامل النمو الاقتصادي.	33
03-01	محددات النمو الاقتصادي.	34
04-01	الدورة الفاضلة لأدم سميث.	38
05-01	نموذج دافيد ريكاردو حول النمو الاقتصادي.	39
06-01	نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي.	40
07-01	مقاربة نظرية للتمويل والنمو الاقتصادي	50
الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل.		
01-03	هيكل القطاع المصرفي الجزائري.	100
02-03	هيكل القطاع المصرفي التونسي.	105
03-03	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.	112
04-03	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 1980-1989	113
05-03	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.	114
06-03	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.	116
07-03	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.	117
08-03	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.	119

قائمة الأشكال

120	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.	09-03
121	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.	10-03
122	تطور متوسط إنتاجية العمالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.	11-03
123	تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.	12-03
124	تطور مؤشر الرأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.	13-03
125	تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.	14-03
127	تطور معدل فائدة الإقراض في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.	15-03
129	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في تونس خلال الفترة 1980-2019.	16-03
131	تطور متوسط إنتاجية العمالة في تونس خلال الفترة 1980-2019.	17-03
133	تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس خلال الفترة 1980-2019.	18-03
134	تطور مؤشر الرأس المال البشري في تونس خلال الفترة 1980-2019.	19-03
135	تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس خلال الفترة 1980-2019.	20-03
136	تطور معدل فائدة الإقراض في تونس خلال الفترة 1980-2019.	21-03
137	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في المغرب خلال الفترة 1980-2019.	22-03
139	تطور متوسط إنتاجية العمالة في المغرب خلال الفترة 1980-2019.	23-03
140	تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب خلال الفترة 1980-2019.	24-03
141	تطور مؤشر الرأس المال البشري في المغرب خلال الفترة 1980-2019.	25-03
142	تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب خلال الفترة 1980-2019.	26-03
144	تطور معدل فائدة الإقراض في المغرب خلال الفترة 1980-2019.	27-03
الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.		
163	رسومات بيانية للسلاسل الزمنية Graphs of time series.	01-04

قائمة الأشكال

167	اختبار استقرار هيكل النموذج.	02-04
168	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي لنموذج ARDL.	03-04
169	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالجزائر.	04-04
171	نتائج اختبار Cusum و Cusum of square.	05-04
179	نتائج اختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial.	06-04
184	مخطط الاستجابة الدفعية للنمو للاقتصادي نتيجة التغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص.	07-04
185	رسومات بيانية للسلاسل الزمنية Graphs of time series.	08-04
189	اختبار استقرار هيكل النموذج.	09-04
190	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي لنموذج ARDL.	10-04
191	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بتونس.	11-04
193	نتائج اختبار Cusum و Cusum of square.	12-04
202	نتائج اختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial.	13-04
207	مخطط الاستجابة الدفعية للنمو للاقتصادي نتيجة التغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص.	14-04
208	رسومات بيانية للسلاسل الزمنية Graphs of time series.	15-04
211	اختبار استقرار هيكل النموذج.	16-04
213	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي لنموذج ARDL.	17-04
213	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالمغرب.	18-04
215	نتائج اختبار Cusum و Cusum of square.	19-04
225	نتائج اختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial.	20-04
230	مخطط الاستجابة الدفعية للنمو للاقتصادي نتيجة التغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص.	21-04

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
c's5	معايير المتعلقة بالعميل لمنح التمويل المصرفي	DF	اختبار Dickey- Fuller
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	ADF	اختبار Augmented Dickey- Fuller
IMF	صندوق النقد الدولي	PP	اختبار Philips & Perron
RGDP	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	Z&A	اختبار Zivot and Andrews
BNA	البنك الوطني الجزائري	ϵ_t	حد الخطأ العشوائي
CPA	القرض الشعبي الجزائري	ρ	فترات الإبطاء
BEA	البنك الخارجي الجزائري	T	طول السلسلة الزمنية
BADER	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	dmax	أقصى درجة تكامل
BDL	بنك التنمية المحلية	K	درجة الإبطاء المثلى
RGDPPC	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	ARDL	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة
GFCF	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	T-Bound	اختبار الحدود Fisher
ALP	متوسط إنتاجية العمل	T-Bound	اختبار الحدود Student
HC	رأس المال البشري	VAR	نموذج شعاع الانحدار الذاتي الموجه
BCPS	التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص	A VAR	نموذج شعاع الانحدار الذاتي الموجه المطور
LIR	معدل فائدة الإقراض	BC	اختبار السببية Breitung & Candelon

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يبين متوسط إنتاجية العمالة ومعدل نموها في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.	282
02	جدول يبين نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018.	283
03	جدول يبين مؤشر الرأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	284
04	جدول يبين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	284
05	جدول يبين معدل فائدة الاقراض في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	284
06	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في تونس خلال الفترة 1980-2019.	285
07	جدول يبين متوسط إنتاجية العمالة ومعدل نموها في تونس خلال الفترة 1980-2019.	286
08	جدول يبين نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في تونس خلال الفترة 1980-2019.	287
09	جدول يبين مؤشر الرأس المال البشري في تونس خلال الفترة 1980-2019	288
10	جدول يبين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس خلال الفترة 1980-2019	288
11	جدول يبين معدل فائدة الاقراض في تونس خلال الفترة 1980-2019	288
12	تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في المغرب خلال الفترة 1980-2019.	289
13	جدول يبين متوسط إنتاجية العمالة ومعدل نموها في تونس خلال الفترة 1980-2019.	290
14	جدول يبين نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.	291
15	جدول يبين مؤشر الرأس المال البشري في المغرب خلال الفترة 1980-2019	292
16	جدول يبين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب خلال الفترة 1980-2019	292

قائمة الملاحق

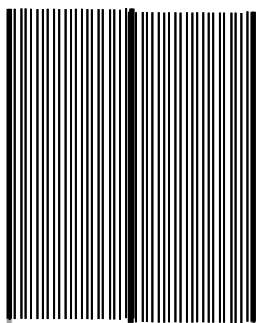
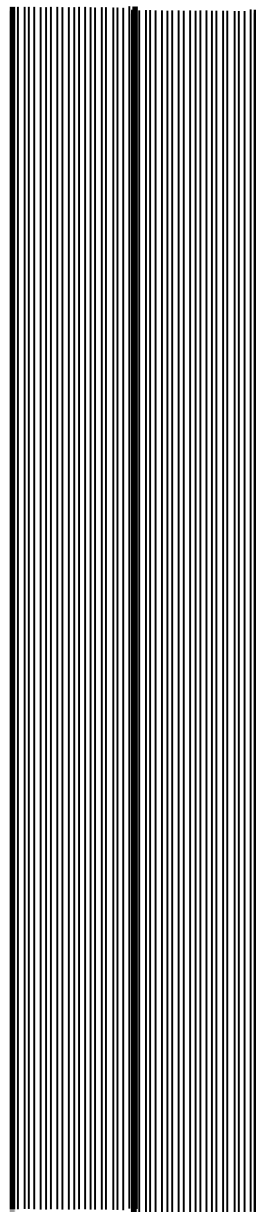
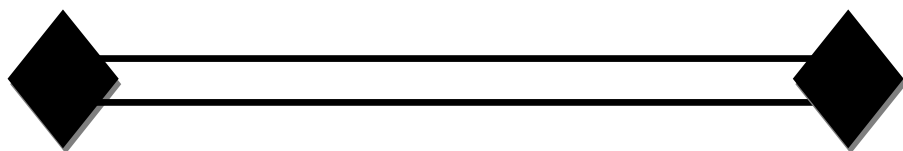
292	جدول يبين معدل فائدة الاقراض في المغرب خلال الفترة 1980-2019	17
293	مخرجات إجراء انحدار على الثابت والاتجاه العام للسلاسل الزمنية الخاصة بالجزائر.	18
294	مخرجات اختبار جذر الوحدة التقليدية ADF و PP للسلاسل الخاصة بالجزائر.	19
295	مخرجات اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية Z&A للسلاسل الخاصة بالجزائر.	20
295	اختبار Serial Correlation LM test الذي يبين أن نموذج ARDL المبدئي الخاص بالجزائر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.	21
296	مخرجات اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test الخاص بنموذج الجزائر.	22
296	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج ARDL الخاص بالجزائر.	23
296	مخرج اختبار الشكل الوظيفي لنموذج ARDL الخاص بالجزائر.	24
297	مخرجات اختبار الحدود F و T لنموذج ARDL الخاص بالجزائر.	25
297	مخرج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج ARDL الخاص بالجزائر.	26
297	تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الخاص بنموذج ARDL الخاص بالجزائر.	27
298	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Var الخاص بالجزائر.	28
298	مخرج اختبار VAR Cusum of squares لنموذج Var الخاص بالجزائر.	29
298	مخرج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة الخاصة بالجزائر.	30
299	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Augmented VAR الخاص بالجزائر	31
299	مخرجات اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto في الجزائر.	32
300	مخرجات اختبار السببية في ميدان الترددات الخاص بالجزائر	33
301	مخرجات إجراء انحدار على الثابت والاتجاه العام للسلاسل الزمنية الستة الخاصة بتونس.	34
302	مخرجات اختبار جذر الوحدة التقليدية ADF و PP للسلاسل الخاصة بتونس.	35
303	مخرجات اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية Z&A للسلاسل الخاصة بتونس.	36

303	اختبار Serial Correlation LM test الذي يبين أن نموذج ARDL المبدئي الخاص بتونس يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.	37
304	مخرجات اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test الخاص بنموذج تونس.	38
304	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج ARDL الخاص بتونس.	39
304	مخرج اختبار الشكل الوظيفي لنموذج ARDL الخاص بتونس.	40
305	مخرجات اختبار الحدود T و F لنموذج ARDL الخاص بتونس.	41
305	مخرج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج ARDL الخاص بتونس.	42
305	تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الخاص بنموذج ARDL الخاص بتونس.	43
306	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Var الخاص بتونس.	44
306	مخرج اختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي الخاص بتونس.	45
306	مخرج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلّي لمتغيرات الدراسة الخاصة بتونس.	46
307	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Augmented VAR الخاص بتونس.	47
307	مخرجات اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto في تونس.	48
308	مخرجات اختبار السببية في ميدان الترددات الخاص بتونس	49
309	مخرجات إجراء انحدار على الثابت والاتجاه العام للسلاسل الزمنية الستة الخاصة بالمغرب.	50
310	مخرجات اختبار جذر الوحدة التقليدية ADF و PP للسلاسل الخاصة بالمغرب.	51
311	مخرجات اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية Z&A للسلاسل الخاصة بالمغرب.	52
311	المبدئي الخاص بالمغرب يعاني من مشكلة عدم التوزيع ARD مخرج اختبار التوزيع الطبيعي الذي يبين أن النموذج الطبيعي.	53
311	الذي يبين أن النموذج المبدئي الخاص بالمغرب يعاني من مشكلة ARDL مخرج اختبار الشكل الوظيفي لنموذج سوء التوصيف الرياضي.	54
312	مخرجات اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test الخاص بنموذج المغرب.	55

قائمة الملاحق

312	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج ARDL الخاص بالمغرب.	56
312	مخرج اختبار الشكل الوظيفي لنموذج ARDL الخاص بالمغرب.	57
313	مخرجات اختبار الحدود T و F لنموذج ARDL الخاص بالمغرب.	58
313	مخرج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج ARDL الخاص بالمغرب.	59
313	تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الخاص بنموذج ARDL الخاص بالمغرب.	60
314	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Var الخاص بالمغرب.	61
314	مخرج اختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي الخاص بالمغرب.	62
314	مخرج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلثي لمتغيرات الدراسة الخاصة بالمغرب.	63
315	مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Augmented VAR الخاص بالمغرب.	64
315	مخرجات اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto في المغرب.	65
316	مخرجات اختبار السببية في ميدان الترددات الخاص بالمغرب.	66

المقدمة



المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي شغلت حيز كبير من اهتمام الاقتصاديون وصناع القرار في الدول خاصة النامية منها التي تسعى إلى تحسين المستوى المعيشي لديها، ورغم تفاوت الاهتمام به من فترة إلى أخرى، إلا أنه ظل محور بحث النظريات الاقتصادية، حيث تدرج مفهوم النمو الاقتصادي عبر المدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة، فبعد أن اعتمد التجاريون على التجارة والطبيعيون على الطبيعة والكلاسيكيون على الأرض والإنتاجية والرأسماليون على حرية الاقتصاد والكيينزيون على تدخل الدولة بسياساتها الاقتصادية، ظهرت عديد الرؤى الاقتصادية التي أضافت عوامل أخرى مؤثرة في حجم إجمالي الناتج المحلي بدءاً بتراكم رؤوس الأموال والمدخرات مروراً بدور المورد البشري المؤهل وصولاً للتكنولوجيا والابتكارات وكيفية تمويلها عبر مختلف مصادر التمويل، خاصة النظام المصرفي.

ويعتبر النظام المصرفي عصب الاقتصاد وقلبه النابض لما يقوم به من وظائف أساسية تعمل على تنشيط العمليات الإنتاجية، وبالتالي فهو يلعب دوراً جوهرياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي في كل دول العالم بإسهامه في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد، لكن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى بحسب مدى تطور وحدثة النظام المصرفي وكفاءة دوره وعمق الارتباط بينه وبين القطاع الحقيقي.

ويجدر الذكر بأن العديد من الدراسات والبحوث الحديثة في مجال التنمية المالية أكدت على وجود علاقة بين تطور النظام المصرفي والنمو الاقتصادي، باعتباره المصدر الرئيسي للتمويل وقناة مهمة للوساطة المالية التي يمكن من خلالها تعبئة المدخرات ومن ثم تخصيصها بشكل فعال وكفؤ لاستثمارات القطاع الخاص الإنتاجية والخالقة للقيمة، لتحقيق مسار النمو الاقتصادي المرتفع.

وفي هذا السياق، أكد الباحثين أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص في الحصول على التمويل، وأن رصيد التمويل الموجه للقطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف عن نوعية وكمية تراكم رأس المال والاستثمار وبالتالي عن النمو الاقتصادي، في حين أن النظام المصرفي المتخلف والذي يعاني من تشوهات في الوساطة المالية يمكن أن يؤدي إلى تخلف أو عرقلة أفاق النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، يعد التمويل المصرفي من أهم المتطلبات لنجاح وتطوير عمل القطاع الخاص واستمراره وتنافسيته. لذلك عملت الدول المغاربية وخاصة الجزائر وتونس والمغرب في الثمانينات مع تفاقم الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها إلى تبني جملة من الإصلاحات تحت إشراف الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والتي من شأنها إحداث تغييرات واسعة وعميقة وجذرية في بنية الاقتصاد ومؤسساته، من بينها تطوير أداء النظام المصرفي وتحديثه، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتحرير التجارة.

لذلك تأتي هذه الدراسة في إطار محاولة تتبع العلاقة بين حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص وأثره في معدلات النمو الاقتصادي لثلاث دول مغاربية وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2019م؛ ومحاولة المقارنة بين العلائق الثلاث ومحاولة إيجاد سبل استفادة الجزائر من خصائص التجربتين التونسية والمغربية.

1. السؤال الرئيسي:

مما سبق وبناء على البحث في العلاقة التي توضح الأثر بين حجوم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي؛ يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة 1980-2019؟

2. الأسئلة الفرعية:

منهجياً، السؤال الرئيسي المطروح أعلاه أعقد من أن يُترك على شكله الخام، سيما أنه يتعلق بالاقتصاد الكلي من جهة والاقتصاد النقدي والمصرفي من جهة أخرى، وعليه تقضي الضرورة البحثية تجزئة السؤال الرئيسي إلى حزمة من الأسئلة تسهم في رسم ملامح البناء العام للدراسة، وتظهر الدروب الممكن سلكها بغية تحليل ونقاش الموضوع، وعليه يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن أن نربط نظرياً بين نجاعة التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة سببية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب في مختلف الآجال؟
- ما مدى تأثير تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؟
- ما مدى تأثير تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في تونس خلال الأجلين القصير والطويل؟
- ما مدى تأثير تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الأجلين القصير والطويل؟
- كيف يستجيب النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب نتيجة حدوث صدمة في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص؟

3. فرضيات الدراسة:

كإجابة مؤقتة عن الأسئلة الفرعية السابقة يمكن طرح الفرضيات الآتية:

- يساهم التمويل المصرفي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد، حيث أن تعبئة المدخرات ومن ثم تخصيصها بشكل فعال وكفؤ لاستثمارات القطاع الخاص الإنتاجية والخلقة للقيمة، تؤدي إلى تحريك الطلب على عوامل الإنتاج

وحفز الطلب الاستهلاكي الداخلي وصولاً لقدرة منشآت الأعمال على تغطية الطلب الداخلي والقدرة على ولوج الأسواق الخارجية وزيادة الصادرات، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي وتعزيزه.

- توجد علاقة سببية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب في مختلف الأجل

- لا يؤثر تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل

- لا يؤثر تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في تونس خلال الأجل القصير بينما يؤثر في الأجل الطويل.

- يؤثر تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الأجلين القصير والطويل.

- يستجيب النمو الاقتصادي طردياً للتغير في حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية التمويل المصرفي كمصدر أساسي لدعم نجاح وتطوير عمل القطاع الخاص واستمراريته وتنافسيته، ودوره البارز في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي.

- تنمية وتكملة وتعميق معارف علمية شخصية في موضوع التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يندرج في صلب التخصص (اقتصاد نقدي وبنكي).

- الميول الشخصي في معالجة مثل هذه المواضيع والتي تعالج بطريقة قياسية تحليلية.

5. أهمية الدراسة:

إن البحث ودراسة التمويل المصرفي الموجه للاقتصاد ككل أو الموجه للقطاع العام أو الخاص وقياس نتائج حجمه وأثره في المتغيرات الاقتصادية لا سيما النمو الاقتصادي، يعد من أهم الموضوعات المتجددة والتي تحتاج للبحث والتقييم الدائم، وما يؤكد ذلك هو الإصلاحات الدائمة والخطط الاقتصادية التي تتبناها الدول لضمان نجاعة التمويل المصرفي وتحديداً المقدم للقطاع الخاص، وذلك بهدف تحقيق الأثر الإيجابي في المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص. كل هذا يوضح أهمية البحث في مثل هكذا موضوعات.

6. أهداف الدراسة:

يكمُن الهدف الرئيسي للدراسة في قياس وتوضيح أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في ثلاث دول مغربية والمتمثلة في الجزائر وتونس والمغرب، ومقارنة النتائج وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019.

كما أن لنفس الدراسة أهداف فرعية أخرى منها:

- الوقوف على أهم المرجعيات النظرية للتمويل المصرفي، النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.
- استعراض وتحليل حزمة من الأبحاث والدراسات التي تتقاطع إشكاليتهما مع موضوع البحث أو تناولت على الأقل أحد متغيراته، وذلك بهدف إبراز نقاط التقاطع والاختلاف والإضافة العلمية التي ننشد تقديمها.
- تحليل مسار تطور متغيرات الدراسة في ضوء الظروف التي مرت بها كل دولة وذلك من خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2019.
- اختبار ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة واتجاهها خلال كل الأجل في دول دراسة الحالة (الجزائر وتونس والمغرب).
- التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي للتغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دول دراسة الحالة (الجزائر وتونس والمغرب) مستقبلاً.
- محاولة إيجاد سبل استفادة الجزائر من خصائص التجربتين التونسية والمغربية.

7. تحديد إطار الدراسة:

إن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة، وذلك بهدف الاقتراب من الموضوعية ووضع استنتاجات منطقية ودقيقة، ويتحقق ذلك من خلال تحديد البعدين المكاني والزمني، فمكانيًا سلّطت الدراسة الضوء على ثلاث دول مغربية نامية قائمة على اقتصاد الاستدانة، أما من الناحية الزمنية، ستتناول الدراسة أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019م، حيث تم اعتماد سنة 1980 كسنة بداية كون فترة الثمانينات عرفت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في دول دراسة الحالة، بالإضافة إلى أن فترة 40 سنة تعتبر بعداً زمنياً مناسباً لتطبيق معظم النماذج القياسية التي تقيس الأثر بين المتغيرات.

8. المنهج العلمي للدراسة:

بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة وأهميته، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف حيثياتها، تم التعامل مع مزيج من المناهج البحثية والتي كانت متكاملة ومتناسقة فيما بينها، وهي:

- المنهج التاريخي: يرتبط اعتماد هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقاً لتطورها التاريخي، حيث يركز عادة على الإطارين الزمني والمكاني للدراسة، حيث كان حضوره جلي في سرد تطور ظاهرة النمو الاقتصادي عبر التاريخ وظروفها، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور ومراحل إصلاح النظام المصرفي في دول دراسة الحالة (الجزائر وتونس والمغرب)، وأيضاً تتبع تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.

- **المنهج الوصفي:** يركز هذا المنهج على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها قصد فهم مضمونها والوصول إلى نتائج يسمح بتعميمها، فالمنهج الوصفي في هذه الدراسة تجلى بشكل واضح في الإطار النظري من خلال وصف الجانب النظري المتعلق بموضوع التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، كما يسمح هذا المنهج بالوصف الشامل لكل متغير تضمنته الدراسة بغية الوصول إلى تمحيص دقيق وفهم جلي للظاهرة المدروسة.
- **المنهج التحليلي:** برز المنهج التحليلي في تحليل تطور المتغيرات المستعملة في الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، وبرز هذا المنهج أيضا خلال تحليل وتفسير العلاقة بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي التي تم قياسها في الدول الثلاثة، ويجدر بالذكر أنه تم المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي في الدراسة التطبيقية كلما اقتضت الحاجة للوصف والتحليل معاً.
- **المنهج الاستقرائي:** وهو منهج يخص الجانب التطبيقي للدراسة، حيث سيتم استخدام الأسلوب القياسي المبني على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لكل دولة من دول دراسة الحالة (الجزائر وتونس والمغرب)، وذلك من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ومن ثم اختيار النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة واختبار العلاقة السببية بينهم، ثم التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي للتغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص مستقبلا، بالإضافة إلى مقارنة النتائج بين الدول الثلاثة.

9. مرجعية الدراسة:

استندت الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المكتبية المتخصصة، وكذا الأبحاث والدوريات والمنشورات وتقارير الهيئات والمؤسسات العمومية التي تختص بنشر التقارير التي تهتم بالدراسة، بالإضافة إلى المادة العلمية للملتقيات الوطنية والدولية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم الحصول عليها من المكتبات الجامعية، مواقع دور النشر، مواقع دراسات وأبحاث محلية وأخرى دولية، أما بالنسبة للبيانات الإحصائية فقد تم الحصول عليها من قواعد بيانات هيئات ومؤسسة دولية معتمدة.

10. صعوبات الدراسة:

- لا يخلو كل عمل أكاديمي من صعوبات تواجه الباحث خلال جميع أطوار بحثه، ولعل أهم الصعوبات في هذا الخصوص:
- صعوبة التنقل وطنيا أو دوليا للحصول على مراجع ودراسات سابقة خاصة أن الموضوع حول 3 دول مغربية، وذلك جراء جائحة كورونا؛
- صعوبات تتعلق بتجميع البيانات ووضعها في قالب منهجي نظرا لندرة بعضها من جهة، ولعدم توحيد أنماط إصدارها من قبل المؤسسات الهيئات الناشرة لها واختلاف المعايير المحاسبية المتبعة من جهة أخرى؛

- تضارب الإحصائيات الموجودة في التقارير وقواعد البيانات سواء ما بين المحلية والأجنبية أو الأجنبية فيما بينها، أو حتى المحلية فيما بينها.

11. محتوى الدراسة:

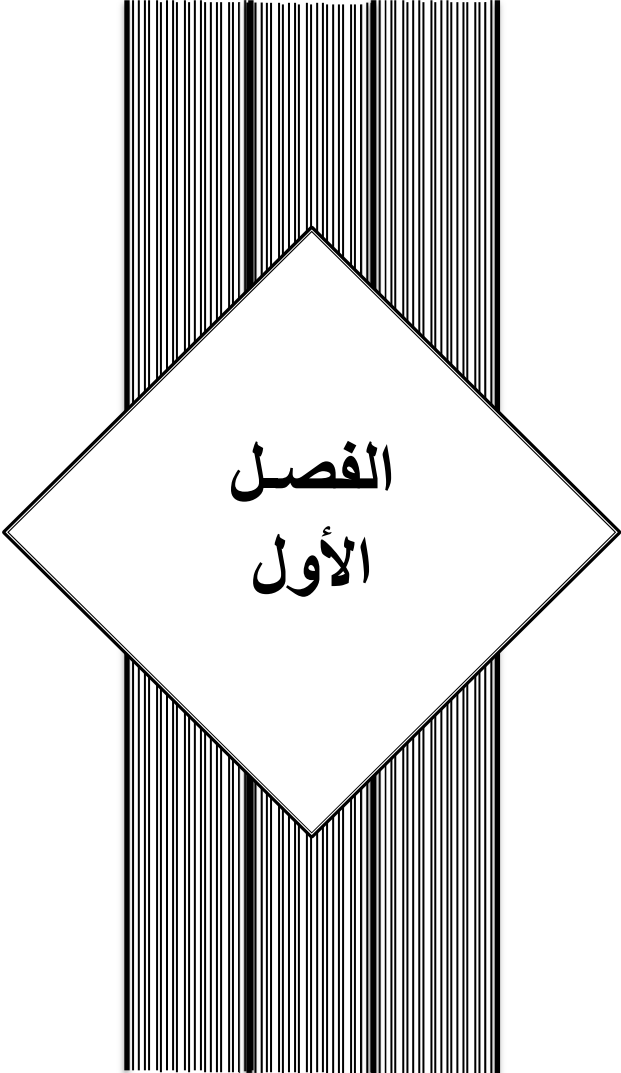
حرصا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم ولتحقيق الهدف الذي يصبوا إليه موضوع الدراسة في ضل الفرضيات الموضوعية، ومن ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدت الدراسة على منهجية IMRAD للبحث العلمي، واستناداً لها جاءت الدراسة متضمنة لمقدمة وأربعة فصول تتبعها خاتمة ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، حيث خصص هذا الفصل لعرض الإطار النظري للتمويل المصرفي، القطاع الخاص، النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهم، لذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، فكان المبحث الأول محاولة لعرض أهم الأسس النظرية للتمويل المصرفي، فيما احتوى المبحث الثاني التوصيف النظري للسياسة التمويلية والقطاع الخاص، أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى بعض مفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العلاقة النظرية بينه وبين التمويل المصرفي.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة، مشتملا على أهم الدراسات والأبحاث التي ناقشت إشكاليات تتقاطع وإشكالية الدراسة أو تناولت على الأقل أحد متغيراتها، حيث جاء ليوضح العلاقة الوظيفية والفجوة العلمية بين الإشكالية المبحوث فيها والتراث العلمي، وقد بوب هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث، فكان المبحث الأول محاولة لعرض دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة مقطعية، بينما المبحث الثاني فقد كان محاولة لعرض دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة قطرية، أما المبحث الثالث فقد تم فيه تحليل ومناقشة الدراسات السابقة والإسهام العلمي للدراسة الحالية.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل، حيث فحص هذا الفصل أهم الأدوات الإحصائية والأساليب القياسية التي تم إتباعها في استخراج نتائج الدراسة، حيث تطرق المبحث الأول إلى مجتمع الدراسة المتمثل في النظام المصرفي للدول الثلاث محل دراسة الحالة (الجزائر وتونس والمغرب)، أما المبحث الثاني فقد اختص بسرد تطور متغيرات الدراسة وتتبع مسارها خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، فيما قد اهتم المبحث الثالث بالأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستعملة في معالجة إشكالية الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها، وعلى إثره تم الوقوف على أربعة مباحث، حيث خصصت المباحث الثلاثة الأولى لعرض نتائج التقدير وتقديم التحليل الإحصائي والتفسير الاقتصادي للنتائج المحصل عليها على ضوء الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة لكل دولة من دول دراسة الحالة (الجزائر وتونس والمغرب)، ليختتم هذا الفصل بالمبحث الرابع الذي يتناول المقارنة بين نتائج الدول الثلاثة محل دراسة الحالة.



الفصل الأول

التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع
الخاص والنمو الاقتصادي.



تمهيد الفصل الأول:

تلعب المصارف دوراً حيوياً في الاقتصاديات الوطنية، وذلك من خلال الدور المزدوج الذي تقوم به في تعبئة المدخرات في شكل ودائع مختلفة الأجل من جهة، ثم قيامها بتوظيفها عن طريق منحها كتمويلات لعملائها من جهة أخرى، إذ يعتبر التمويل المصرفي من أهم الوظائف التقليدية للمصارف، والذي تحكمه العديد من الاعتبارات كالسياسات التمويلية، بالإضافة إلى إجراءات ومعايير منح التمويل المصرفية، حيث تهدف في المقام الأول إلى تدنية المخاطر المصاحبة للتمويل إلى أدنى حد ممكن، أما في المقام الثاني فهي تسعى إلى ضخ الأموال اللازمة في شرايين الاقتصاديات الوطنية لدفع عجلة الإنتاج في المشروعات الاقتصادية بغض النظر عن كيان هذه المشروعات أو شكلها القانوني، وبالتالي تعزيز ودعم النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذا الفصل لعرض الإطار النظري للتمويل المصرفي وسياساته، القطاع الخاص وأهميته، النمو الاقتصادي وأبرز نظرياته، بالإضافة إلى عرض أهم الأفكار النظرية التي درست العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي. لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أسس نظرية حول التمويل المصرفي.

المبحث الثاني: التوصيف النظري للسياسة التمويلية والقطاع الخاص.

المبحث الثالث: المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: أسس نظرية حول التمويل المصرفي.

تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسات المصرفية، كون هذه الأخيرة تعتبر همزة وصل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التمويل المصرفي.

يعد التمويل المصرفي أحد الخدمات الحيوية التي تقدمها المصارف للأفراد والشركات. فهو يتيح للأفراد والشركات الحصول على السيولة المالية التي يحتاجونها لتلبية احتياجاتهم المالية وتمويل مشاريعهم، لذلك سينم في هذا المطلب عرض أهم المفاهيم الأساسية للتمويل المصرفي.

أولاً- مفهوم التمويل المصرفي: حظي التمويل المصرفي باهتمام العديد من الاقتصاديين لما يلعبه من دور مهم في تمويل وتنمية اقتصاديات الدول، كما يعتبر من العمليات الهامة والأساسية التي تقوم بها البنوك؛ والمصدر الأساسي لإيراداتها، لذلك تعددت تعاريفه حسب مختلف جهات النظر وتخصصات الباحثين، ونذكر منها:

1. **التعريف القانوني:** هو تسليم مال منقول أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن.¹

2. **التعريف الاقتصادي:** تعددت التعاريف الاقتصادية ومن بينها ما يلي:

- القوة الشرائية الغير مستهلكة من الدخل، والتي منحت من طرف المؤسسات المالية (المصارف) من ادخارات المودعين الغير مستغلة والمودعة لديها.²

- الثقة التي يلها البنك لجهة ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها، وشروط معينة (سعر فائدة، ضمانات تمكن البنك من استرجاع أمواله في حالة توقف العميل عن السداد).³

وعليه يمكن أن نعطي تعريف شامل للتمويل المصرفي على أنه توفير المصارف للموارد المالية اللازمة للأفراد من أجل الاستهلاك أو لمنشآت الأعمال والحكومات من أجل انشاء مشاريع استثمارية قصد إنتاج سلع وخدمات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي للدول.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن التمويل المصرفي يقوم على العناصر التالية:⁴

- علاقة المديونية في عملية التمويل المصرفي: يفترض وجود دائن (هو مانح التمويل) ومدين (هو متلقي التمويل).

1- دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص: 188.

2- خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 167.

3 - الشاذلي إبراهيم خالد الماحي، **أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2015)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، جمهورية السودان، 2018، ص: 24.

4 - أحمد عبد العزيز الألفي، **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤلفات الألفي المصرفية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 15-23.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

- التمويل المصرفي قرار قوامه الثقة: تقوم علاقة البنك مانح التمويل المصرفي مع عملائه على أساس الثقة المتبادلة، فلا يمكن للبنك أن يمول عميل إلا إذا كانت تتوفر فيه الثقة الكافية، حيث أنها ليست مقاييس شخصية، بل تنبع من مؤشرات وجوانب متعددة من أهمها:

✓ شخصية العميل؛

✓ سمعة العميل؛

✓ مدى وفاء العميل بالتزاماته وتعهداته السابقة؛

✓ خبرات العميل ومهارته؛

✓ الملائمة المالية للعميل.

- التمويل المصرفي عملية مستمرة ومتصلة: يتعامل التمويل المصرفي مع الماضي، الحاضر والمستقبل، بمعنى أن قرار منح التمويل المصرفي يعتمد على دراسة مركزة للعميل في الماضي والحاضر وتوقعات مركزه في المستقبل.

- التمويل المصرفي قرار مصحوب دائما بالمخاطر: إن العلاقة بين العائد والخطر علاقة طردية ومؤكدة، فكلما زاد العائد المتوقع من استثمار ما زادت درجة المخاطرة المصاحبة له، ونظرا لأن المصارف المانحة للتمويل هي مؤسسات تجارية تسعى إلى تحقيق وتعظيم العائد إلى أقصى حد، لذلك فإن قرار منحه مصحوب بالمخاطر الدائمة تسعى المصارف إلى تدنيته إلى أقل حد بحجم الضمانات التي يقدمها العميل.

- قيمة التمويل المصرفي: وهو المبلغ الذي يقدمه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير رده مستقبلا.

- المدة (الأجل): وهي الفترة التي تمضي بين منح التمويل واسترجاعه، حيث أن التمويل المصرفي متاح لأجل مختلفة قصيرة، متوسطة وطويلة.

- سعر الفائدة: وهو أجرة المال المقترض، إذ يلتزم المدين بدفع مبلغ معين للمصرف مقابل تنازل هذا الأخير له عن السيولة.

ثانيا- مزايا التمويل المصرفي: يحقق التمويل المصرفي مزايا عديدة سواء للمنشأة أو للأفراد الطالبين له، ومن بينها:¹

- لا يترتب على المنشأة عند الحصول على تمويل مصرفي أي تدخل من قبل المصارف في مجالس إدارة تلك الشركات أو المساهمة في ملكيتها، وبذلك لا يفقد المالكين السيطرة على أي جزء من الشركة عكس بعض طرق التمويل الأخرى.

- تكلفة الحصول على التمويل المصرفي تكون أقل قياسا بكلفة الحصول على تمويل من جهات مالية أخرى، خاصة فيما يتعلق بالتمويلات المتوسطة وطويلة الأجل.

¹ - فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص: 124-125.

الفصل الأول: التأسيس النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

- تحفز الأسعار العالية للضريبة على الدخل للاقتراض والحصول على تمويلات مصرفية مقارنة مع الحصول على الأموال عن طريق زيادة رأس المال (سواء كان ذلك بإصدار أسهم عادية جديدة أو باحتجاز الأرباح)، وذلك لأن الفوائد على القروض المصرفية يتم طرحها كمصاريف قبل فرض الضريبة على الدخل.
- تتطلب عمليات التطور الفني والتقني استبدال المكائن والمعدات، ونظرا لارتفاع تكاليف الشراء فإن المنشآت تلجأ إلى المصارف للحصول على تسهيلات ائتمانية لتمويل هذه العمليات.
- تنظم عمليات التمويل المصرفي وفق جدول زمني لتسديد أقساط المبالغ المستحقة، ولا يمكن للمصرف المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق، وفي حالة تعذر التسديد فإن المصرف يبدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد وعدم حجز الضمانات، مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المنشأة وعدم ارباك سيولتها.
- يساعد التمويل المصرفي على استثمار الفائض النقدي للمصارف من قبل المنشآت المقترضة والأفراد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بسيولة نقدية دون استثمارها.

بالإضافة لما سبق فإن التمويل المصرفي:¹

- يعد وسيلة لنقل استعمال الأموال من شخص لآخر، أي أنه واسطة للتبادل، فبواسطته يمكن تحويل الموارد المالية والمتمثلة في مدخرات الأفراد، المنشأة والحكومة إلى من يحتاج إليها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع.
- يخفف العديد من العوائق والصعوبات التي تعترض المنشآت المختلفة خاصة المؤسسات الناشئة المبتكرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويلات.

ثالثا- أهمية التمويل المصرفي: تبرز أهمية التمويل المصرفي في كونه تأثيرا مباشرا وغير مباشر على عدة أطراف، فهو يخدم الفرد على المستوى الشخصي، كما أنه يدعم عمل الأشخاص المهنيين والأشخاص الطبيعيين، وبذات الوقت العصب الأساس في عمل المصارف، فضلا على أن التمويل يساعد على زيادة الإنتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ويساهم في خلق التوازن النقدي، ولذلك يمكن النظر إلى أهمية التمويل المصرفي وتأثيره من وجهة نظر الأطراف الآتية:

1. بالنسبة للقطاع المصرفي: تتأثر المصارف بالتمويلات التي تقدمها إلى العملاء، ذلك أن نتائج أعمال تلك المصارف تعتمد بشكل كبير على كفاءة وحجم المحفظة الائتمانية لديها، وبالتالي لا بد أن تقوم المصارف بتنظيم مصادر أموالها وتوجيهها نحو تلك المحفظة وفق المعايير والأسس المصرفية السليمة، فالتمويل المصرفي يعتبر المورد الرئيسي أو الأساس لأي مصرف مهما كانت نشاطاته الأخرى في تكوين الدخل أو الحصول على العوائد المالية، ورغم أن التمويل يوفر العائد الأكبر للمصارف إلا أنه في ذات الوقت لا يخلو من المخاطر، فهو سيف ذو حدين، إذ أن توسع المصرف في منح التمويلات، ولا سيما إن لم يكن مبني على دراسة متكاملة ووافية سيؤدي إلى زيادة المخاطر والتي تقود إلى زيادة القروض المتعثرة، التي قد تنتهي بمشاكل كبيرة تواجه المصرف، لذا لا بد من اعتماد سياقات محددة واضحة ودقيقة تضمن للمصرف توظيف أمواله في المجالات الصحيحة والتي تخدمه في تحقيق أهدافها في التوسع والانتشار والتمكن من السوق المالي والاستمرار في تحقيق الأرباح.²

¹- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف: مدخل تحليل كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص: 215-216.

²- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مرجع سابق، ص: 65.

2. بالنسبة للنشاط الاقتصادي للدولة: يساهم التمويل المصرفي بصورة أساسية في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير الموارد اللازمة لتشغيل وزيادة النمو الاقتصادي، حيث تعمل المصارف عن طريق التمويل على الربط والتنسيق والتفاعل بين الدائرة السلعية والمتمثلة بالإنتاج المتاح من السلع والخدمات وبين الدائرة النقدية والمتمثلة في عرض النقد بهدف خلق التوازن الاقتصادي، ويؤثر التمويل المصرفي الممنوح على الحالة الاقتصادية للبلد، في التوسع في تقديم التمويلات دون وجود ضوابط تسهم في ظهور التضخم النقدي، مما يؤدي إلى صعوبة استمرار المشاريع في تنفيذ خططها وبالتالي الحد من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس فإن عزوف المصارف عن تقديم التمويلات يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي ومرور الاقتصاد بحالة انكماش، ومن المعروف أن الحاجة إلى التمويل أو الطلب عليه يرتبط بحد كبير بدرجة النمو الاقتصادي، بمعنى أن ارتفاع وتأثر النمو الاقتصادي سيؤدي للحاجة إلى التمويل المصرفي، وبالتالي ارتفاع الطلب عليه، ويظهر هنا دور التمويل المصرفي الفعال وتأثيره على الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق تنظيم المصرف المركزي عملية منح التمويلات، حيث يجب أن يقوم بالتحكم في حجم التمويل ومدته وغرضه، لكي يأتي متناسبا مع الاحتياجات التمويلية الفعلية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، والتي هي بحاجة إلى تنمية بهدف معالجة الاختلالات فيها وتطويرها بالشكل المطلوب، فتطبيق سياسته تمويلية غير متوائمة مع متطلبات النشاط الاقتصادي يؤدي إلى اضطراب اقتصادي متمثلا في خلق ضغوط تضخمية أو انكماشية¹.

3. بالنسبة للعملاء:² من وجهة نظر العملاء وعلى المستوى الشخصي أو العائلي، فإن الحصول على التمويل سلفة أو قرض يساعدهم على مواجهة الحالات الطارئة أو الاستثنائية بل حتى دعم وضعهم المالي في الحياة الاعتيادية ويؤمن لهم الحصول على الأموال اللازمة لتحسين مستواهم المعيشي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية دون أن يتسبب ذلك في خلق مشاكل مالية ما دام أن الدفع سيتم بشكل آجل، ولا سيما إذا قام العميل بتخطيط استخدامه للأموال المقترضة بشكل سليم، لذا نجد المصارف في كثير من دول العالم تدخل في حياة الأفراد وتمول لهم مختلف الأنشطة (شراء منزل، تأثيث، شراء سيارة، زواج وحتى اكمال دراسة)، مما يساهم في استقرارهم المادي والاجتماعي والنفسي. كما يساعد التمويل المصرفي أيضا العديد من المنشآت والمشاريع، وحتى أصحاب المهن، إذ يعمل هؤلاء الأشخاص على تعزيز رأس مال التشغيل لديهم ودعم أنشطتهم واستكمال الدورة الاقتصادية لأعمالهم، فضلا عن دعمهم لمواجهة الحالات الموسمية كزيادة الطلب أو التوسع الأفقي والعمودي في أعمالهم، وفيما يلي أبرز المزايا التي يحققها التمويل المصرفي للمنشآت:

- يساعد على تطوير المنشآت ومواكبة التقنيات الحديثة من خلال تجديد المكنات وتحسين المعدات وتنفيذ برامج تطوير العاملين لديها، وبسبب الكلفة العالية التي تتطلبها عمليات التحول التقني، فإن المنشآت تجد ضالتها المنشودة في التمويل المصرفي لتحقيق مآربها تلك من خلال القروض أو التمويل التأجيري أو التشغيل.

- تمكين منشآت الأعمال وأصحاب المهن والمشاريع الصغيرة في الحصول على رأس المال اللازم لبدء أعمالهم وإدامة نشاطها المالي وتوسيعه، وأن تجربة العديد من المنشآت تشير إلى أن نشاطها يتطلب تدفقات نقدية لمواجهة نفقاتها المترتبة على إنشاء موقع جديد، تشغيل عاملين جدد والتوسع في النشاط التسويقي.

¹ عبد الكريم زردالي، تحليل واقع التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2021، ص: 122-123.

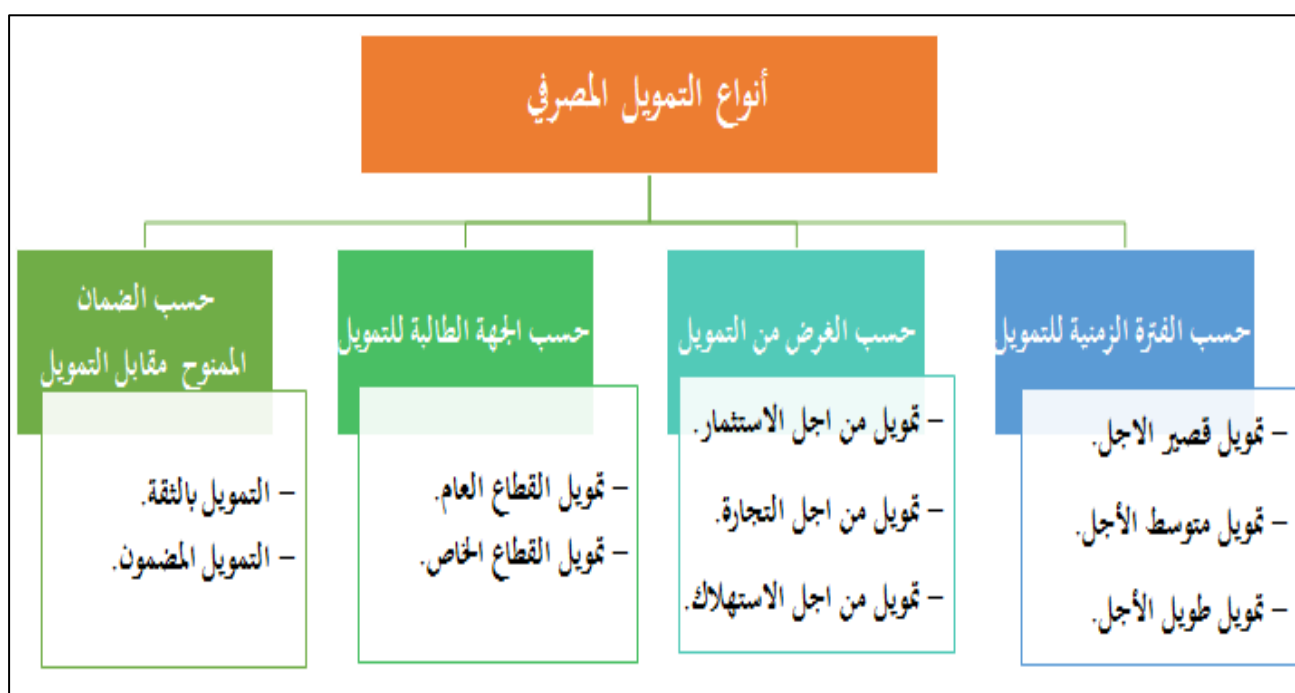
² عدنان تانه النعيمي، إدارة الائتمان: منظور شمولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص: 29.

المطلب الثاني: أنواع التمويل المصرفي ومعايير منحه.

من خلال هذا المطلب سوف يتم التعرض لأهم أنواع التمويل المصرفي، ومن ثم إلى معايير وخطوات منحه لدى المصارف.

أولاً- أنواع التمويل المصرفي: يحتاج كل نشاط اقتصادي إلى أموال، حيث يتم تحصيلها عن طريق مصادر ذاتية أو مصادر خارجية؛ ومن بينها الاقتراض من المصارف في شكل تمويل مصرفي، ويمكن تصنيف التمويلات المصرفية وفق عدة معايير يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): أنواع التمويل المصرفي.



المصدر: محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، ص: 136.

1. تصنيف التمويل المصرفي في وفق الأجل: ينقسم التمويل المصرفي وفق هذا المعيار إلى:

1.1. التمويل المصرفي قصير الأجل: وهو التمويل الذي يقدم إلى المؤسسات لتمويل نشاط الاستغلال لكي يعطي للدورة الإنتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في الصندوق عجز السيولة أو الرغبة في اقتناء أو استبدال تجهيزات أو معدات، ومدته الزمنية سنة أو أقل، ويتم الوفاء به بعد نهاية العملية التي استهدفت تمويلها.¹

2.1. التمويل المصرفي متوسط الأجل: تمتد مدة هذا النوع من التمويل بين ثلاث وخمس سنوات، حيث يمنح لتمويل المشاريع الصناعية مثل شراء الآلات والمعدات والتوسع الصناعي، كما يمنح أيضاً للمستهلكين لشراء بعض السلع المعمرة كالسيارات مثلاً²

¹ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 258.
² - علي كنعان، النقد والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2012، ص: 175.

3.1 التمويل المصرفي طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ليصل في بعض الحالات إلى 25 سنة، حيث يمنح بغرض تمويل المشروعات الاستثمارية الضخمة التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة قبل تحقيق العوائد، وغالباً في تمويل رأس المال الثابت مثل الحصول على أراضي، بناء عقارات، شراء مباني وغيرها، ونظراً لطبيعة هذا التمويل (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، فإن هذا التمويل تقوم به مؤسسات متخصصة التي تعتمد في تعبئة مواردها على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها، ويتمتع هذا النوع من التمويل المصرفي بدرجة عالية من المخاطر، لذلك يتطلب مجموعة من الدراسات والإجراءات وغيرها من أجل ضمان استرجاع قيمته، وطبعاً تكون فوائده أكبر من النوعين السابقين (القصير والمتوسط).¹

2. تصنيف التمويل المصرفي حسب الغرض: تمول المصارف حاجيات المستفيدين المتنوعة، حيث تختلف هذه الحاجيات من عميل إلى آخر، لذلك فإن التمويلات المصرفية تختلف حسب غرض المستفيدين منها، وينقسم التمويل المصرفي وفق هذا المعيار إلى:

1.2 التمويل المصرفي من أجل الاستهلاك: وهو تمويل يمنحه المصرف للعملاء بقصد شراء سلع استهلاكية معمرة كالسيارات والأثاث والسلع الكمالية الأخرى وغيرها، وهو تمويل شخصي عادة ما يمنح للأفراد العاملين في دوائر الدولة والشركات، لكن للمصارف تحفظات على هذا النوع من التمويل، وذلك لأن قدرة الموظف اجمالاً على الدفع تتوقف على استمراره بالوظيفة، حيث يمكن أن تتأثر بإنهاء خدماته أو بمرضه، ولذلك فإن المصارف عادة ما تطلب أسعاراً فائدة أعلى على التمويل بغرض الاستهلاك، لأنه يتضمن درجة مخاطرة أعلى، وقد يكون التمويل بغرض الاستهلاك بضمان الراتب أو مجوهرات وحلي أو عقارات أو غيرها، كما يحفز البنك المركزي البنوك التجارية على منح هذا النوع من التمويلات في فترات الركود الاقتصادي بهدف تحفيز الطلب على السلع وخاصة المحلية دون أن يحدث ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.²

2.2 التمويل بغرض الاستثمار أو الإنتاج: ونقصد به القروض والتسهيلات الممنوحة إلى المشروعات والمؤسسات الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار والإنتاج من أراضي وعقارات ومنشآت وتجهيزات فنية وغيرها من المستلزمات الأخرى، وعادة ما تشجع البنوك المركزية البنوك التجارية على تمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية لأن في ذلك دعم للاقتصاد الوطني.³

3.2 التمويل بغرض التجارة: يمنح لتمويل النشاطات التجارية، ويقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعملية التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي، وتستخدمه الجهات الطالبة له في تمويل رأس المال العامل لشراء مواد خام أو دفع رواتب أو سداد التزامات قصيرة الأجل، حيث يعتبر هذا النوع من التمويل قصير الأجل، وذلك لأن جدولة السداد المتعلقة به تغطي عادة دورة الأعمال Business Cycle فقط، وتعتبر هذه الأخيرة في التجارة دورة قصيرة نسبياً، فالفترة بين دفع الأموال لشراء مواد خام ودفع أجور ورواتب ومصاريف أخرى أو لشراء منتجات مصنعة وبيعها في السوق وتحصيل ثمنها هي فترة قصيرة قد لا تتعدى عدة شهور.⁴

1- سماح راشدي، معايير لجنة بازل الاحترازية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الربوية والبنوك غير الربوية: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص: 73.

2- عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص: 106.

3- ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار نهران للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2014، ص: 124-123.

4- زيادة رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، 2010، ص: 98.

3. تصنيف التمويل حسب الجهة الطالبة للتمويل: حسب هذا المعيار يمكن التفرقة بين نوعين من التمويل:
- 1.3. التمويل المصرفي للحكومة والقطاع العام: ويتمثل في التمويل الممنوع إلى الدول أو الجهات الحكومية والمؤسسات الرسمية لتلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويتم الحصول على هذا التمويل انطلاقاً من الثقة الممنوحة للمتعامل الذي يتأثر بدوره بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.¹
- 2.3. التمويل المصرفي للأفراد والقطاع الخاص: وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فرداً أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي التمويل هو أحد أفراد القانون الخاص سواء كان فرداً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً.²
4. تصنيف التمويل المصرفي حسب نوع الضمان: يعتبر الضمان الوسيلة التي تعطي المصرف تأميناً ضد خطر عدم السداد، إذ أنه يساعد البنك على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز العميل عن السداد، وتقسم أنواع التمويل وفق هذا المعيار إلى:
- 1.4. التمويل بالثقة (بدون ضمانات): يقدم البنك تمويلاً لعملائه الجيدين بدون أي نوع من الضمانات، وذلك اعتماداً على سمعتهم المالية وعلى قوة مركزها المالي، حيث لا ينبغي التوسع في منح القروض بدون ضمانات (على المكشوف)، إذ أنه يمنح في ظروف خاصة فقط كمحاولة لكسب عميل جديد أو الاحتفاظ بعميل جيد إلا أنه في أي حالة من الحالات لا يجب أن يكون القرض بدون ضمان في مبالغ كبيرة لما يحيط بشكل هكذا تمويلات من مخاطر مصرفية جسيمة.
- 2.4. التمويل المضمون: في هذه الحالة يشترط الدائم (المصرف) أن يقدم المدين (العملاء) ضمان عينياً لتسديد دينه، وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة التمويل، ويسمى الفرق بين القيمتين بهامش الضمان، وبالطبع تختلف قيمة هذا الهامش باختلاف الضمان ونوع التمويل وطبيعة الظروف المحيطة به. وترجع أهمية الضمان إلى أنه إذا وقع المحظور وتعدر على المدين سداد الدين (أو امتنع عن ذلك) في مواعده يقوم البنك بحجز الضمان لاسترداد قيمة التمويل، ويكون التمويل مضمون عادة في حالة الصفقات الكبيرة أو الصفقات الأولى للدائنين الجدد أو في الصفقات ذات المخاطر المرتفعة، وعموماً فهو يقترن بالتمويلات متوسطة وطويلة الأجل ومن الصور الشائعة للتمويلات المضمونة نذكر ما يلي:
- التمويل بضمان بضاعة: حيث يكون الضمان بضاعة يودعها المدين لدى المصرف مانح التمويل، ويشترط أن تكون البضاعة قابلة للتخزين والتأمين عليها، وأحياناً يسمح المصرف بأن تظل البضاعة في مخازن المدين، ولكنه يقوم برهنها رهناً حيازياً ويعين مندوب له حارساً عليها، وعادة ما تكون هذه البضاعة محاصيل زراعية أو بضاعة أخرى متنوعة.
 - التمويل بضمان أوراق مالية: تراعى المصارف أن تكون الأوراق المالية المقدمة ضماناً للتمويلات من الأوراق الجديدة، وتفضل المصارف السندات الحكومية على الأسهم كضمان للقروض، وذلك بسبب الثقة في الجهة المصدرة لها بالإضافة إلى ضيق هامش تذبذب أسعارها مما يخفض نسبة المخاطرة لدى المصرف.

¹ - فريد جريبي، أثر حوكمة الجهاز المصرفي على زيادة القدرة التمويلية للمصارف الجزائرية: دراسة ميدانية استطلاعية للبنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، 2020، ص: 87.

² - أحمد عرفة، الائتمان المصرفي ماهيته وأنواعه: دراسة اقتصادية، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، المجلد 23، العدد 04، ديسمبر 2015، ص: 07.

- التمويل بضمان الكمبيالات: الكمبيالة هي أداة دين يتعهد بموجها محررها بدفع مبلغ معين إلى المستفيد بتاريخ محدد سلفا، ويسمح التمويل بضمان كمبيالات للشخص بالسحب من حساب يفتحه له المصرف بحد أقصى يمثل نسبة مئوية معينة من قيمة الكمبيالة، ويراعي المصرف أن تكون الكمبيالات المرهونة مسحوبة على أفراد أو مؤسسات معروفة و تتمتع بسمعة جيدة ولديها قدرة على السداد، ومع ذلك يتحوط المصرف عادة من المخاطر التي قد يتعرض لها في هذا النوع من القروض بجعل قيمة القرض أقل من قيمة الكمبيالة بنسبه معينه، أي مثلا تحديد قيمة القرض بنسبة من 70% أو 80% من قيمة الكمبيالة.

- التمويل بضمان عقارات: في هذه الحالة يقدم المدين (العميل) عقار معين كضمان للدائن (المصرف) مقابل تمويل نشاط معين، ورغم أن المصارف لا تحبذ استعمال الموارد قصيرة الأجل لتقديم هذا النوع من التمويلات كونه يمتاز بطبع طول الأجل ويحتاج إلى خبرات معينة وإجراءات قانونية متعددة أثناء مرحلة التمويل، إلا أن هذا النوع يمثل أهمية نسبية ملموسة لإجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية، حيث تتعامل الكثير من المصارف التجارية بالرهن العقاري على أساس الضمان الإضافي كإجراء لاحق لمنح القرض إذا ما شعر المصرف بتطورات في مركز العميل لا تدعو للارتياح أو من المحتمل أن تؤثر على إمكانية العميل في السداد.

- التمويل بضمانات أخرى: تتعدد الوظائف التي تقوم بها المصارف وتتنوع الخدمات التي تقدمها في وقتنا الحالي، وعليه تتعدد أنواع الضمانات التي تقدمها الجهات الطالبة للتمويل، فهناك تمويلات بضمان رواتب العاملين، وهناك تمويلات بضمان الذهب والمجوهرات، ويمكن حتى تقديم تمويلات بضمان ودائع التوفير وودائع لأجل التي يملكها العميل الطالب للتمويل.

5. تصنيف التمويل من حيث عدد المقرضين: يقسم التمويل من حيث عدد المقرضين إلى نوعين رئيسيين:

1.5. تمويل يقدمه مصرف واحد: إن الأصل في التمويل أن يقدمه مصرف واحد فقط، فيفضل المصرف أن يقوم وحده بالتمويل، وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الفوائد المتفق على سعرها، وتقوم إدارة المصرف ببذل أقصى جهدها دائما للوصول إلى أعلى مستوى في تقديم التمويلات، فالمصرف الذي يقدم تمويلات أقل من اللازم يتكبد خسائر أما المصرف الذي يرفع من مستوى تقديم التمويلات إلى مستوى جيد فإنه يحقق أرباحا إذا كانت اراداته أكثر من مصاريف¹.

2.5. التمويل المجمع (الذي يمنحه أكثر من مصرف): وهي تمويلات كبيرة الحجم نسبيا تقدم من طرف عدة مصارف، وذلك بهدف توزيع المخاطر أو عدم قدرة مصرف واحد على تحمله حجم التمويل بمفرده².

6. تصنيف التمويل حسب طبيعته: يقسم التمويل المصرفي في حسب طبيعته إلى تمويل مباشر وتمويل غير مباشر كما يلي:

1.6. التمويل المباشر: وهو التمويل الذي يترتب عليه أن يدفع المصرف مبالغ نقدية لطالب التمويل مثل:

- حساب جاري مدين: وهو ما يخصصه المصرف للعميل للاقتراض منه خلال فترة زمنية معينة، فيقوم العميل بسحب مبالغ من هذا الحساب حسب حاجته التمويلية، كما يقوم بالإيداع فيه، ومن ثم فإن هذا الحساب له طرفان،

¹- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف: مدخل تحليل كمي معاصر، مرجع سابق، ص: 218.
²- هاجر مغراوي، تجربة القروض المجمع في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2010، المجلد: 04، العدد: 01، ص: 94.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

مدين وهو مقدار ما يسحبه العميل، ودائن ويمثل مقدار ما أودعه العميل، ويكون هناك حد أقصى للتمويل يتم الاتفاق عليه مسبقاً بين المصرف والعميل، وسعي بالحد الأعلى للتمويل أو سقف التمويل.

- **القروض:** وتمنح عندما يريد المصرف اقراض قيمة معينة، حيث تسجل قيمة القرض في حساب خاص يفتح باسم العميل (المقترض) ويتم الاتفاق بين المتعامل والمصرف على أن يتم السداد على أقساط يتم تحويل قيمتها من حساب جاري خاص بالمتعامل إلى حساب قرض المتعامل، أو قد يتم سداد قيمة القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد ومتفق عليه، ولا يحق للعميل سحب أية مبالغ مما سدده للمصرف عكس الحساب الجاري المدين.

- **الكمبيالات المخصومة:** تتمثل في الكمبيالات التي يقوم التجار وغيرهم بخصمها لدى المصارف نظراً لحاجتهم إلى الأموال، حيث تعتبر نوع من أنواع التمويل المباشر، يقوم المصرف بدفع قيمة الورقة مخصوماً منها مبلغ متفق عليه بحسب بموجب معدل معين يسمى سعر الخصم، ويقوم المصرف بتاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بدفع قيمة الكمبيالة كاملة، حيث يفضل المصرف الاحتفاظ بالكمبيالة المخصومة إلى حين استحقاقها لكي يستطيع الاستفادة من مبلغ الخصم كاملاً، إلا أنه يستطيع إعادة خصم الكمبيالة عند البنك المركزي إذا احتاج إلى الأموال السائلة لسداد التزاماته.

2.6. **التمويل المصرفي الغير مباشر:** وفي هذا النوع من التمويل لا يقدم المصرف للعميل نقوداً أو دعماً مالياً مباشراً، إنما يضمن ويكفل العميل تجاه طرف ثالث أو أن يقدم له المصرف خدمات مالية أخرى غير نقدية لتسهيل أعماله، ومن أشكال التمويل المصرفي في الغير مباشر نجد:

- **بطاقات الائتمان:** وهي بطاقة صادرة من المصرف، تخول لحاملها تمويل حاجياته من البضائع والخدمات المختلفة ضمن شروط محددة¹، كما يمكن للعميل من خلالها السحب النقدي مقابل عموله يقتطعها البنك المصدر لها، وذلك داخل البلد أو خارجه².

- **الكفالة المصرفية (خطابات الضمان):** وهو عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (الكفيل) بضمان العميل (طالب الكفالة) بمبلغ معين ولمدة معينة، وذلك لإنجاز نشاط محدد، أي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين لضمان الوفاء للدائن، حيث لا يخرج المصرف نقوداً من خزائنه عند توقيع عقد الكفالة ولكنه يتعهد بدفع قيمة الكفالة مستقبلاً إذا أخل العميل بالتزامه تجاه الدائن³.

- **الاعتماد المستندي:** وهو تعهد يصدر عن المصرف (فاتح الاعتماد) يلتزم به أمام الغير (المستفيد) بناء على طلب العميل (الأمر) بدفع مبلغ أو قبول كمبيالة مسحوبة على هذا الأخير، وذلك بشروط معينة واردة في التعهد ومضمونة برهن حيازي على المستندات الممثلة للبضائع المصدرة، لأن هذا النوع من الاعتماد يستعمل عادة في عمليات التجارة الخارجية وخاصة البيوع البحرية، فيصبح هنا المستورد هو الأمر والمصدر هو المستفيد⁴.

1- عمر يوسف عبد الله عابنة، **الدفع بالتقسيط عن طريق البطاقات الائتمانية: دراسة فقهيّة مقارنة**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 41.

2- عبد الهادي النجار، **بطاقة الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية**، مداخلة في المجلد الثالث حول الجرائم المتعلقة بأعمال المصارف والمقدمة ضمن فعاليات المؤتمر السنوي لكلية الحقوق حول الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002، ص: 25.

3- محمود الكيلاني، **عمليات البنوك: دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2014، ص: 229.

4- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص: 123.

ثانيا- معايير وخطوات منح التمويل المصرفي: يجب على المصرف تحديد معايير وخطوات الحصول على التمويل ويستحسن تدوينها في كتيب معد لهذا الغرض، وهذا هو الوضع السائد في المصارف الكبيرة. ويطلق عليه دليل الحصول على التمويل المصرفي، حيث يحتوي على معايير وخطوات منح التمويل المصرفي بغرض توضيح وتسهيل الإجراءات.¹

1. معايير منح التمويل المصرفي: وتنقسم هذه المعايير إلى:

1.1. **المعايير المتعلقة بالعمل:** يقوم المصرف بدراسة هذه المعايير لتقييم مدى قدرة العميل على تسديد دينه وفوائده في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، حيث تعتبر من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول التمويل لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك خمس معايير تتعلق بالعمل تسمى (c's5) لأن كل عنصر منها يبدأ بحرف C²، وهي:

- **شخصية العميل (Character):** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار التمويلي، وبالتالي أهم مسعى عند إجراء التحليل التمويلي هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكل ما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بتعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته، كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه التمويل المطلوب والحصول على دعم المصرف له.³

- **القدرة على الاستدانة (Capacity):** ويقصد بها قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض، والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات، وعليه لا بد على المصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على خبرة العميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي تعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى.⁴

- **رأس مال العميل (Capital):** يعتبر رأس المال ملاءة العميل وقدره حقوق ملكيته على تغطية مبلغ الدين الممنوح له، أي أنه بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد خلال الفترة المتفق عليها.⁵

- **الضمان المقدم من قبل العميل (Collateral):** ويقصد مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على تمويل، إذ لا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون كونه سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد في الأوقات المحددة، أي أن المصرف يطلب ضمانات من أجل التحوط من مخاطر التعثر المالي للعميل وعدم السداد.⁶

- **الظروف المحيطة (Condition):** تؤثر الظروف المحيطة على قدره طلب التمويل على سد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية، ورغم أن العميل لا يسأل عن هذه الظروف إلا أن المصرف لا يستطيع التوسع في منح التمويلات، لذلك يجب على الإدارة المسؤولة التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل⁷، وأن تدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، حيث تتمثل الظروف العامة في المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة التشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، أما

1- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 405.

2- عبد السلام لفته سعيد، الائتمان المصرفي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2000، ص: 182.

3- محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص: 82.

4- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 142.

5- راشد صادق الشمري، سياسة الإقراض في المصارف العراقية، مطبعة العزة، الطبعة الثانية، بغداد، العراق، 2005، ص: 76.

6- Farouk Bouyakoub, *Entreprise et le financement bancaire*, casbah Editions, Alger, Algérie, 2000, P: 261.

7- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 250.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية، شكل المنافسة، موقع المشروع وغيرها.¹

2.1. المعايير المتعلقة بالمصرف: وتنقسم هذه المعايير إلى:

- درجة السيولة: وتتمثل في حجم الأموال النقدية الموجودة في خزائن المصرف، أيضا في خزائن البنك المركزي، وكذلك في حوالات الخزينة والتي بإمكانها أن تتحول إلى سيولة بسرعة وبدون خسائر²، ولكن هناك بعض المتطلبات التي تؤثر على عملية السيول لدى المصرف وهي:³

• نسبة الاحتياطي الإجباري: ويمثل حجم الأموال التي يودعها المصرف لدى البنك المركزي من حجم الودائع المودعة لديه.

• نسبة السيولة القانونية: أن قوانين المصارف المركزية ألزمت المصارف التجارية بأن تحتفظ بسيولة في أرصدها تحدد بنسبة معينة حتى تواجه عمليات سحب الودائع من قبل أصحابها (المودعين).

- الاستراتيجية المتبعة من قبل المصرف: تؤثر الاستراتيجيات التي ينوي المصرف اتباعها في قرار منح التمويل، وتكون الاستراتيجيات بالشكل التالي:⁴

• استراتيجية تمويلية هجومية: إن أسلوب التمويل الهجومي يكون حسب متطلبات الظروف والتوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة، حيث إن نجاح هذا الأسلوب يكمن في دقة التنبؤات، فإذا كانت هذه الأخيرة صحيحة يحقق المصرف نجاحا في كسب المزيد من الأرباح والعوائد، أما إذا كانت التنبؤات غير دقيقة يتعرض المصرف إلى خسائر كبيرة وقد تفقده أصل المبلغ مضافا إليها الفوائد، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى فقدان رأس المال بالإضافة إلى أموال المدخرين، وتؤدي إلى حالة إعلان إفلاس المصرف وخروجه من السوق المصرفية وإلى الملاحظات القانونية، لذلك ينبغي أن تكون لديه إدارة سليمة ومدركة وقادرة على الاستقراء وتحليل آفاق وتطلعات المستقبل، لتتمكن من إدارة استراتيجيات التمويل.

• استراتيجية تمويلية متحفظة: يطبق هذا النوع من الاستراتيجيات في المصارف التي تعاني من خلل في مركزها المالي، أو المصارف التي تستخدم الأدوات التقليدية في منحها للقروض ولا تتحمل أي مخاطر.

• استراتيجية تمويلية معتدلة: البعض من المصارف عندما تقوم باتباع هكذا استراتيجية فإنها لا تقوم بمنح تمويلات تتضمن مخاطر عالية، كما تقول بالاستثمارات في الموجودات المتداولة.

1- نادر الفاتح صالح، إدارة مخاطر التمويل، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، الخرطوم، السودان، 2010، العدد: 64، ص: 33.

2- أم الخير البرود، آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة مخاطر القروض: حالة القرض الشعبي الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيسي، البليدة، الجزائر، 2017، ص: 215.

3- عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح: دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، كركوك، العراق، 2013، المجلد: 03، العدد: 02، ص: 64.

4- صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية: مدخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص: 62-63.

- الهدف العام للمصرف: أن المصارف ومن خلال أنشطتها تريد أن تحقق ثلاثة أهداف أساسية هي:¹
 - تعظيم القيمة السوقية لأصحاب الثروة (ملاك المصرف)؛
 - توسيع الحصة السوقية للمصارف؛
 - تحقيق استقرار يخدموا أهداف التنمية الاقتصادية للدولة، بما يؤدي إلى إعادة اعمار البنية التحتية لمؤسساتها المختلفة.
- الحصة السوقية للمصرف: كلما كان المصرف رائدا في السوق المصرفية ويحوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته، كلما كانت قابليته على التمويل أكبر وإمكانياته عالية على الاختراق والتغلغل في الأسواق من خلال الخدمة الجيدة وتقديم خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة حسب رغبة العملاء.²
- إمكانات المصرف المادية والبشرية: كلما امتلك المصرف الموارد اللازمة والكفاءات البشرية المؤهلة والمتخصصة في مجال التمويل، كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل وتوصلوا إلى تقدير أدق للمركز المالي للعميل، وتمكنوا من مراقبة التمويل بعد منحه لغرض تسهيل جبايته عند الاستحقاق، ومن هناك تتعاظم إمكانية المصرف ويصبح أقدر على المخاطرة ومنح التمويلات.³
- 3.1. المعايير المتعلقة بالتمويل نفسه: وتتمثل في:⁴
 - الغرض من التمويل: حيث يجب معرفة الغرض منه بشكل تفصيلي ودقيق للحكم على مدى توافق عملية المنح للسياسة التمويلية للمصرف، ومع قدرات وخبرات العميل مبلغ التمويل المطلوب.
 - مدة التمويل واستحقاقه: حيث تزداد مدة المنح مع الوقوف على مدى تناسبها مع إمكانات وقدرات العميل وإيرادات النشاط وتوقيت تدفقها، بحيث تكفي الإيرادات المتولدة عن النشاط لسداد الالتزامات.
 - مصدر السداد: للوقوف على إمكانية سداد التمويل من الموارد الناجمة عن النشاط، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات من عدمه، بجانب تحديد التزامات العميل الأخرى سواء كانت عادية أو ممتازة.
 - طريقه السداد: ينبغي وضع برنامج يحدد طريقة سداد التمويل إما على أقساط أو دفعة واحدة في نهاية المدة، مع منح حوافز في حالة قيام العميل بتسديد المبلغ خلال فترة أقل.
 - مبلغ التمويل: تضع المصارف ضمن اهتماماتها التأكد من كفاية المبلغ الذي يرغب العميل في تمويل نشاطه به، وحتى لا تواجه المصارف بطلبات تمويل لا تستطيع تلبيتها، أو مواجهة بعض المخاطر خاصة إذا كان حجم التمويل كبير.⁵

¹ - عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح: دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مرجع سابق، ص: 65.

² - أم الخير البرود، آليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة مخاطر القروض : حالة القرض الشعبي الجزائري، مرجع سابق، ص: 217.

³ - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص: 395-396.

⁴ - عبد الحميد الشوارب ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 94.

⁵ - عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح: دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مرجع سابق، ص: 66.

2. خطوات منح التمويل المصرفي: توجد العديد من الطرق والمناهج المعتمدة في عملية منح التمويل المصرفي، حيث تعتمد معظمها على الأساليب التي تتلاءم مع طبيعة نشاطها وتتناسب مع بيئتها، وسيتم تقديم مختلف المراحل الإجرائية التي تمر بها العملية التمويلية في أغلب المصارف، حيث يمكن تقسيمها إلى:

1.2. المراحل الإجرائية ما قبل منح التمويل المصرفي: وتتمثل في:

- استقطاب العميل: وذلك من خلال مبادرة البنك في جذب العملاء والبحث عن الفرص لتسويق منتجاتها، فالمصارف تقوم بعملية دعائية وإعلانات الأساليب التمويلية التي تقدمها، وذلك من خلال وسائل الاعلام أو من خلال اللوحات الإشهارية في الشوارع أو حتى من خلال زيارة موظفي المصرف للمؤسسات العامة والخاصة من أجل استقطابهم للتعامل مع المصرف.¹

- استقبال الطلب: بعد استقطاب العميل يقوم هذا الأخير بتقديم طلب إلى المصرف من أجل الحصول على مبلغ معين في صورة تسهيلات ائتمانية بغرض تمويل احتياجات مالية واستخدامات محددة، حيث يجب أن يكون طلب التمويل متفقا مع السياسة التمويلية للمصرف، ويقوم العميل في هذه المرحلة بتقديم المستندات المؤيدة والداعمة لطلبه على شكل ملف والذي يحوي بصفة عامة كافة المعلومات والمعطيات المتعلقة بسيرته المهنية والذاتية.²

- دراسة طلب التمويل: خلال هذه المرحلة يقوم المصرف بدراسة البعد الإداري والمالي للعميل طالب التمويل، حيث تتضمن إجراءات الدراسة التمويلية الإجراءات التالية:³

• دراسة نموذج طلب التمويل الذي قدمه العميل من طرف قسم التمويل خاصة من ناحية الغرض من التمويل، فترة التمويل، جدول السداد.... الخ؛

• تحليل المركز المالي للعميل طالب التمويل من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل لثلاث سنوات أو أكثر، للوقوف على مدى متانة مركزه المالي، وذلك من خلال حساب بعض النسب كنسب السيولة، الربحية، النشاط، وكذا نسب المديونية.

• الاستفسار عن السمعة التجارية للعميل من قبل الاقسام الداخلية للمصرف أو من خلال المصارف في الأخرى أو المصرف المركزي.

• عقد مقابلات شخصية مع العميل ومناقشته مناقشة تفصيلية لمعرفة المزيد من المعلومات عنه سواء في المصرف أو بالقيام بزيارة إلى العميل طالب التمويل، حيث تنتهي هذه المقابلات بإعداد تقرير مناقشة.

والجدير بالذكر فإن مختلف البيانات والقوائم المتعلقة بالعمل، والتي يتم اعتمادها في اتخاذ قرار التمويل غير ثابتة (مرنة) تتغير بتغير الظروف المحيطة، لذلك وجب على المصرف تحديثها في كل مرة، وبالتالي فإن ملف التمويل يجب أن يبقى دائما قيد المراقبة والتحديث من قبل أشخاص ذوي كفاءة وخبرة في ميدان التمويل المصرفي.

1- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 135.

2- أحمد عبد العزيز الألفي، الانتماء المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 321-323.

3- عادل رحال، دور الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في تحقيق الأمان المصرفي في ظل ظروف المنافسة والانفتاح الاقتصادي: دراسة حالة بعض البنوك العمومية الوطنية 2010-2019، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021، ص: 28-29.

- التفاوض مع العميل واتخاذ القرار: بعد دراسة المعلومات المجمعة سواء عن طبيعة التمويل أو عن مقدم طلب التمويل، يقوم المصرف بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد المبلغ، كيفية الصرف منه، طريقة سداد المبلغ، الضمانات التي يحتاجها المصرف، وكذلك سعر الفائدة.... الخ¹، وعلى ضوء هذا يقوم المصرف باتخاذ قراره النهائي سواء بالرفض أو بالقبول، ففي حالة الرفض يتم إبلاغ العميل دون تأخر باعتذار المصرف عن عدم منحه التمويل، أما في حالة الموافقة على تمويله يقوم المصرف بإبلاغ العميل ليبدأ فوراً في اتمام الاجراءات².
 - توقيع عقد التمويل: بعد أن يتفق الطرفان على كل البنود (المصرف والعميل)، يقوموا بتوقيع عقد أو اتفاقية بينهما تتضمن كافة الشروط، حيث أنه بعد توقيع العقد يصبح مبلغ التمويل تحت تصرف العميل³.
- 2.2. المراحل الإجرائية بعد منح التمويل المصرفي: وتتمثل في:

- صرف قيمة التمويل: بعد إتمام الاتفاق بين المصرف والعميل وتوقيع العقد، يقوم المصرف بوضع قيمة التمويل تحت تصرف العميل، وتبلغ الأقسام المعنية في الحسابات الجارية والاعتمادات والكفالات والقروض وجاري مدين والكمبيالات المخصصة بحدود التمويل المسموح به للعميل والتي لا يجب أن يتجاوزها دون الرجوع للإدارة⁴.
- متابعة وتحصيل مبلغ التمويل: بعد صرف قيمة التمويل يقوم المصرف بالبداية في تحصيل مبلغ الأقساط إلى أن يتم تسديد مبلغ التمويل كاملاً، وفي نفس الوقت يقوم المصرف بمتابعة وضعية العميل الإدارية والمالية ليبقى على دراية بوضعيته وعلاج أي مشكلة في وقتها والتحوط من مخاطر عدم السداد⁵.

المبحث الثاني: التوصيف النظري للسياسة التمويلية والقطاع الخاص.

تنتهج المصارف أثناء عملية منح التمويلات المصرفية سياسة خاصة ترسم من خلالها طريقة سير هذه التمويلات والقطاعات التي ستوجه إليها ومن بينها القطاع الخاص، وعليه فقد حمل هذا المبحث في طياته الأساس النظري لكل من السياسة التمويلية والقطاع الخاص.

المطلب الأول: رؤية نظرية حول السياسة التمويلية.

تعد السياسة التمويلية أحد الأمور الحيوية في المصارف، فهي تحدد كيفية تمويل العمليات وتحديد أسعار الفائدة المناسبة للودائع والقروض، حيث تهدف السياسة التمويلية في المصارف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف التجارية والاستدامة المالية، لذلك سيلقي هذا المطلب رؤية نظرية حول السياسة التمويلية.

أولاً- تعريف السياسة التمويلية وأهم ملامحها: فيما يلي سيتم عرض تعريف السياسة التمويلية وأهم ملامحها:

¹- مصطفى سالم البقار وآخرون، تحليل مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية لماهية النسب المالية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا، 2018، المجلد: 01، العدد: 04، ص: 212.

²- مريم خوبيزي، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقاً لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية ونقود، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص: 16.

³- الهادي حمودة السائح، دور الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الليبي (1985-2003)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص: 55.

⁴- أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان: التمويل المصرفي 2 (المنهج والتطبيق)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021، ص: 46.

⁵- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص: 236.

1. تعريف السياسة التمويلية: تعددت تعريفات السياسة التمويلية، حيث نذكر منها ما يلي:

- تعرف السياسة التمويلية للمصرف بأنها مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح التمويل المصرفي.¹

- كما تعرف السياسة التمويلية أنها الإطار الذي يضم مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومتابعة التمويل المصرفي، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن تمويلها وما يتصل بها من سقوف تمويلية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعدها، والشروط المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع التمويل.²

- تعرف أيضا السياسة التمويلية بأنها مجموعة من المبادئ التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التمويل المصرفي وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير قيمة المبالغ المطلوب منحها آجال استحقاقها، بما يكفل الاستخدام والتوظيف الأمثل لأموال المصرف من أجل تحقيق أفضل عائد، واتخاذ ما يلزم من الاحتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند إليها المصرف في قرار منح التمويل.³

وعليه فإن السياسة التمويلية هي عبارة عن جملة من القرارات التي تتخذ من قبل الإدارة العليا للمصرف، والتي تتمثل في القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم مواصفات التمويل والتي تحدد ضوابط منح التمويل المصرفي، ومتابعته وتحصيله.

2. ملامح السياسة التمويلية: من خلال تعريفات السياسة التمويلية السابقة يمكن التعرف على أهم ملامح السياسة التمويلية للمصارف بشكل عام بغض النظر على نوع النشاط التمويلي الذي يمارسه ويمنحه المصرف، ومن أهم ملامح السياسة التمويلية للمصرف ما يلي:⁴

1.2. السياسة التمويلية تترجم إلى قرارات مكتوبة: تصدر السياسة التمويلية للمصرف في صورة قرارات مكتوبة، يتم طباعتها على شكل كتيب أو دليل أو نظام للعمل، وتكون متاحه للإدارات التمويلية والرقابية داخل المصرف، حيث يتم تحديث هذا الدليل بإضافة التعديلات التي تطرأ على هذه القرارات أو بعضها، كما يحذف منه القرارات الملغاة، وهذا يدل على أن سياسة التمويل في المصارف مرنة، تتغير وفقا للتطورات والتغيرات التي تلحق بالبيئة الاقتصادية والتجارية والنقدي والقانوني السائد.

2.2. السياسة التمويلية ترسمها الإدارة العليا للمصرف: تقوم الإدارة العليا للمصرف والمتمثلة في مجلس الإدارة بإصدار ورسم السياسة التمويلية، حيث تقع على عاتقها إصدارها في صورة قرارات مكتوبة وملزمة، مع إشراك جميع الأقسام ذات العلاقة بالموضوع لتكون أكثر جدية وواقعية، نظرا لأن هذه الإدارات تمثل الجانب التنفيذي الجانب الرقابي في عملية التمويل المصرفي، ومن الضروري الاستفادة من خبراتهم في صناعة السياسة التمويلية للمصرف.

3.2. السياسة التمويلية تتضمن شروط ومعايير محددة: أن القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للمصرف تتضمن شروط ومعايير محددة، وتحديد أنواع التمويلات التي يقدمها مصرف، آجال استحقاقها، الأنشطة التي يمولها وحدود وشروط السحب على المكشوف للعميل الواحد... الخ، حيث كل هذا يؤدي إلى تحسن أداء العملية التمويلية وسهولة

1- أحمد عبد العزيز الألفي، الانتماء المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 109.
2- محسن أحمد الخضير، الانتماء المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1987، ص: 109.

3- صلاح الدين حسن السيبي، المصارف التجارية الواقع والطموح، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2003، ص: 166.
4- خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003، ص: 167-168.

الفصل الأول: التأسيس النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

التقييم وتحديد الانحراف والمسؤول عنها بمنتهى الدقة، والتي تجنب إضاعة الوقت في تفسير القرارات وعرقلة أداء العملية التمويلية ككل.

4.2. السياسة التمويلية تخدم أطرافاً متعددة: تتعدد الأطراف المعنية بالسياسة التمويلية للمصرف سواء كانت داخلية، وتتمثل في إدارة التمويل والتفتيش بالمصرف، أو أطراف خارجية تتمثل في أجهزة مراقبة خارجية كالمصرف المركزي، حيث تقوم كل جهة وكل إدارة بعملها وفق الشروط والمعايير المحددة في السياسة التمويلية للمصرف، فهذه الأخيرة تخدم أداء الوظائف معاً سواء التنفيذية أو الرقابية، ومع هذه الأخيرة يوجد العميل وهو بالطبع طرف رئيسي معنى بالسياسة التمويلية للمصرف.

5.2. السياسة التمويلية تخول صلاحيات منح التمويل المصرفي: حيث يوجد في السياسة التمويلية للمصرف القرارات التي تحدد السلطات والصلاحيات لمنح التمويل المصرفي لكافة المستويات الإدارية والتنظيمية داخل الهيكل التنظيمي للمصرف.

6.2. السياسة التمويلية تعكس أغراض البنك وإمكانياته: تقوم السياسة التمويلية على تقييم واقعي لأغراض وإمكانيات المصرف وتترجمها، حيث كثير من الضوابط والشروط التي تضمنتها من حيث حدود التوسع والتركيز التمويلي، فمثلاً المصرف المهيأ لتحمل درجات عالية من المخاطر تسمح السياسة التمويلية له بتمويل عمليات مرتفعة المخاطر بها هدف تعظيم الربح.

3. أركان السياسة التمويلية: بالرغم من عدم وجود سياسة تمويلية نمطية أو موحدة، إلا أنه توجد أركان أو مقومات تقوم وتعتمد عليها أي سياسة تمويلية مصرفية، حيث تعد هذه الأركان الأساسية حد أدنى لصناعة أي سياسة تمويلية جيدة وسليمة، وتتمثل هذه الأركان فيما يلي:

1.3. مراعاة الاعتبارات القانونية: يجب الأخذ بعين الاعتبار الأمور القانونية وخاصة تعليمات المصرف المركزي، بحيث لا يحدث تعارض بين سياسة المصرف والسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، لأنه يجب أن تعكس السياسة التمويلية للمصرف الشروط والقيود القانونية للتوسع أو تقييد التمويل، وبذلك يكون هناك اتساق بين السياسة التمويلية الخاصة بالمصرف والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسة التمويلية والقيود التي يضعها المصرف المركزي.¹

2.3. تحديد السلطات المخولة باتخاذ قرار منح التمويل: يتعين على واضعي السياسة التمويلية بالمصرف تحديد المستويات الإدارية التي تقع على عاتقها دراسة طلبات التمويل بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في دراسة طلبات روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرار خاصة عندما تكون حاجة العميل للتمويل عاجلة، وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنظم السياسة التمويلية كتابياً حدود ومجالات الاختصاص على كل المستويات الإدارية، وقد يكون ذلك بواسطة وضع سقف تمويلية التي يمكن تقييمها من قبل كل إدارة، حيث إذا تجاوز المبلغ المطلوب هذا السقف يحول الطلب إلى مستوى إداري أعلى.²

3.3. تحديد القطاعات والأنشطة التي يقدمها المصرف في مجال منح التمويل: تحدد السياسة التمويلية للمصرف المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يخدمها المصرف ويهدف إلى تمويلها، فالنشاط الاقتصادي يختلف في مدى تنوعه من دولة إلى أخرى وفقاً للهيكل الاقتصادي لها، كما يختلف من إقليم لآخر ومن مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة،

¹ - حنفي عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: السياسات المصرفية. تحليل القوائم المالية. الجوانب التنظيمية. البنوك في مصر ولبنان، الدار الجامعية، دون رقم طبعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 142.

² - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 218.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

حيث عندما تحدد السياسة التمويلية للمصرف أنشطة اقتصادية معينة تهدف إلى تمويلها وتستبعد أنشطة أخرى إنما هي تترجم أهداف المصرف وطبيعة نشاطه.¹

4.3. تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف: تحدد السياسة التمويلية الأقاليم والمناطق الجغرافية التي ينشط فيها المصرف فروع ووحدهات مختلفة، حيث يختلف النطاق الجغرافي من مصرف لآخر، وذلك حسب حجم المصرف، أهدافه وطبيعة نشاطه، وكذلك الظروف الاقتصادية السائدة والمحيط به.²

5.3. تحديد أنواع التمويلات التي يمنحها المصرف: يعتبر تحديد أنواع التمويلات من الأركان الرئيسية للسياسة التمويلية للمصرف، حيث تقوم إدارة منح التمويلات باستبعاد طلبات التمويل التي لا تقرها السياسة التمويلية للمصرف، وينحصر التركيز إلا على دراسة الطلبات التي تقرها السياسة التمويلية للمصرف، حيث أن في هذا الإجراء توفير الوقت والجهد.³

6.3. شروط ومعايير منح التمويل: بعد تحديد أنواع التمويلات يتبقى تحديد الشروط والمعايير الواجب توفرها لقبول طلب التمويل، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء عليه تتم الإجراءات الأخرى والتحري والاستقصاء عن طالب التمويل من حيث سمعته ومركزه المادي.⁴

7.3. تسعير الفائدة على التمويل والمصروفات الإدارية: لابد أن تراعي السياسة التمويلية تحديد أسعار الفوائد والعمولات والمصاريف الأخرى التي يتقاضاها المصرف من مختلف التمويلات ومن جميع فئات عملائه، إذ أن النشاط التمويلي يعد من أهم مصادر الإيرادات للمصرف.⁵

8.3. إجراءات وخطوات منح التمويل: بمعنى أن تحدد السياسة التمويلية الخطوات الإجرائية التي تمر بها عملية منح التمويل، حيث تدون وتكتب في شكل دليل، وبذلك يسهل هذا الإجراء عملية منح التمويل على الإدارات المختصة.⁶

9.3. وضع نظام لمراقبة التمويل ومعالجة التعثرات: يعتبر وجود قواعد لعملية متابعة التمويل من مقتضيات السياسة التمويلية الجيدة والسليمة، وذلك لضمان التزام العميل بنصوص التعاقد والتأكد من أن ما يحدث فعلاً هو الذي كان ينبغي أن يحدث، والكشف عن أية مشاكل تعترض العملية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، وهو ينص على أقصى مدة يسمح للعميل التأخر بها عن السداد، كما يوضح علاج مشكلات التمويل المتعثر أو الاحتياج للمزيد من الأموال.⁷

ثانياً- العوامل المؤثرة في السياسة التمويلية للمصرف: هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في صياغة السياسة التمويلية للمصرف وآليات تطبيقها من حيث المرونة والتشدد والتي يمكن تقسيمها إلى:

1. العوامل الخارجية المؤثرة في سياسة التمويل المصرفي: بالرغم من تعدد العوامل الخارجية وتنوعها المصرفية إلا أنه سيتم التركيز على ثلاثة عوامل رئيسية:

1- أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص: 138-139.

2- محمد الحسين الصطوف واحمد عثمان، دور السياسة الائتمانية في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2013، المجلد: 35، العدد: 01، ص: 109.

3 - Peter S. Rose, Sylvia C Hudgins, Bank Management & Financial Services, McGraw-Hill, 8th edition, Boston, United states, 2010, P: 515.

4- علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية تاشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 146.

5- محمد عبادي، دور السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في تنشيط الاستثمارات في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1989-2009)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص: 142.

6- سليمان أحمد اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص: 150.

7- عبد السلام لفته سعيد، الائتمان المصرفي، مرجع سابق، ص: 165.

1.1. العوامل التشريعية: تضع الحكومات عادة العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية والتجارية في دولها، وبما يؤثر على العمل المصرفي عموماً والسياسة التمويلية خصوصاً، إذ يجب أن تكون السياسة التمويلية للمصرف متفقة مع القوانين والتشريعات السائدة في المجتمع، وأي تجاهل لذلك يجعل السياسة التمويلية غير شرعية، وتؤدي إلى تعرض المصرف للمساءلة القانونية والأداء الغرامات المقررة قانوناً بسبب مخالفة القواعد والتشريعات القانونية.

2.1. العوامل الاقتصادية والظروف السائدة: إن استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من العوامل الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسة التمويلية، حيث أن الاستقرار يشجع المصارف على التوسع في منح التمويلات مقارنة بالظروف والأوضاع الغير مستقر التي يكون فيها المصرف متحفظ كثيراً عند منح التمويلات.

3.1. السياسة النقدية والمالية: من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية في أي دولة تلجأ الحكومات إلى استخدام توليفة واسعة من الأدوات والوسائل السياسية والاقتصادية العامة التي يجب أن تكون متسقة مع بعضها البعض، وهو ما يؤثر على رسم السياسة التمويلية لأي مصرف، ومن بين أهم هذه الوسائل:

• أدوات السياسة المالية (السياسة الإنفاقية، السياسة الضريبية، سياسة الإقراض)؛

• أدوات السياسة التجارية (نظام الحظر، الرسوم الجمركية، خفض الاستيراد، تشجيع الصادرات)؛

• أدوات السياسة النقدية والائتمانية، حيث يضع المصرف المركزي ويصمم أهداف هذه السياسة ويشرف على تنفيذها مستخدماً في ذلك ما يعرف بالأهداف الوسيطة (التشغيلية) لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة. حيث تقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية المتمثلة في سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، معدل الاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية، وأدوات أخرى نوعيه يستعملها البنك المركزي في التأثير على نوعية التمويل وكلفته وليس حجمه، كتنظيم التمويل الاستهلاكي، التمويل بضمان السندات مع التقيد بهامش الضمان.... الخ.

2. العوامل الداخلية المؤثرة في سياسة التمويل المصرفي: وتتمثل هذه العوامل في:

1.2. رأس مال المصرف واحتياطاته: تلعب موارد المصرف الحالية ومصدرها دوراً واضحاً في رسم السياسة التمويلية، حيث أن رسمها باتجاه التوسع وتحمل المخاطر أو تقليص منح التمويلات يتأثر بحجم رأس مال المصرف واحتياطاته، إذ بإمكان رأس المال الكبير والاحتياطيات المتجمعة امتصاص الخسائر التي قد تحدث.

2.2. الودائع: تتوقف السياسة التمويلية على الودائع واستقرارها لأنها تعد من أهم موارد المصارف، وتأخذ أشكال متعددة منها:

- **الودائع الجارية:** هذا النوع من الودائع يمكن سحبها دون إشعار مسبق، أي بمجرد تقديم الطلب، لذا تأخذ المصرف حالة عدم الاستقرار للودائع الجارية بالاحتفاظ بجزء من هذه الودائع وتستثمر الباقي في أنشطة قابلة للتمويل عن طريق الخصم

- **الودائع الثابتة:** وهي التي توضع لفترة زمنية ولا يمكن سحبها قبل انقضاء تلك الفترة المتفق عليها، حيث تزداد نسبة الفائدة كلما زادت الفترة الزمنية المتفق عليها وعلى حاحه المصرف للأموال، إذ أنها تستعمل في التمويل متوسط وطويل الأجل.

3.2. أغراض البنك والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها: تتأثر السياسة التمويلية للمصرف بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فالسياسة التمويلية توضع كمرشد عام للمساعدة على تحقيق أهداف المصرف، فإذا كان هدف المصرف

تحقيق معدلات عالية من الأرباح فإنه ينتهج سياسة تمويلية متساهلة ومرنة ويقدم تمويلات طويلة الأجل وتمويلات عالية المخاطرة، والعكس إذا كان المصرف يهدف إلى الاحتفاظ بالسيولة والاكتفاء بحصتها السوقية فإنه سينتج سياسة متحفظة، وذلك بمنح التمويلات ذات المخاطر المحدودة والربحية القليلة.

4.2. موقع وحجم المصرف: إن حجم المصرف وموقعه يعتبران عاملين من العوامل التي تتحكم في نشاطه عموماً وفي سياساته التمويلية خصوصاً، في المصرف الذي يقع في المدن ذات النشاط الاقتصادي الكبير يكون حجم نشاطه وفرص استثمارية أكبر، كما أن المصارف الكبيرة تتميز عن غيرها من المصارف الصغيرة بقدرتها على توظيف أموالها في شتى المجالات وتحمل درجة مخاطر أكبر، بحكم موقعها الجيد وحجم رأس مالها الكبير والكفاءات التي تتمتع بها.

5.2. طبيعة الإدارة وكفاءة موظفي البنك: تعتبر السياسة التمويلية في المصرف أداة بيد الإدارة تستخدمها في إنجاز مهامها التمويلية، لذلك لا بد أن تعتمد على قدرات وخبرات العاملين في المصرف والذين سيتولون تنفيذ تلك السياسة ومتابعتها، فكلما زادت خبراتهم وقدراتهم وتطور تقنياتها المستخدمة كلما زاد عدد العملاء الجيدين، وتقلصت المخاطر وزادت معها ربحية المصرف.

المطلب الثاني: رؤية نظرية حول القطاع الخاص.

يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والنمو الاقتصادي خصوصاً، وذلك انطلاقاً من الخصائص التي تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي، لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الاسس النظرية للقطاع الخاص كما يلي:

أولاً- مفهوم القطاع الخاص: هناك إجماع كبير بين المفكرين والهيئات في تحديد تعريف القطاع الخاص إلا في بعض التفاصيل الجزئية ومن هذه التعاريف ما يلي:

- تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) القطاع الخاص بأنه المنظمات التي لديها إستراتيجية أساسية ومهمة للانخراط في أنشطة تهدف إلى الربح، سواء عن طريق إنتاج السلع وتقديم الخدمات و/أو التسويق، وهذا يشمل المؤسسات المالية والوسطاء والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب المشاريع الفردية المزارعين والتعاونيات والشركات الكبرى.¹

- ويعرف صندوق النقد الدولي (IMF) القطاع الخاص بأنه كيانات الاقتصاد المملوكة للخواص والتي تم تأسيسها بهدف تحقيق الأرباح.²

- كما يعرف القطاع الخاص بأنه قطعة مهمة من الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة.³

وعليه فإن القطاع الخاص هو ذلك الجزء المهم من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، والذي يدار وفقاً لاعتبارات الربحية.

¹ - Jose Di Bella et al, **Mapping Private Sector Engagements in Development Cooperation**, Reaserch Report, The North South Institute, Ottawa, Canada, 2013, P :09.

² - Ian Lienert, **Where Does the Public Sector End and the Private Sector Begin?**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington DC, United States, 2009, P :05.

³ - ضياء مجيد الموسوي، **الخصوصية والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص:

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

- من خلال التعريفات السابقة يتضح أن القطاع الخاص يتميز بمجموعة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي:¹
- يتميز القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة واستعمال تكنولوجيات متطورة، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛
 - بوضوح الهدف في القطاع الخاص، والمتمثل أساساً في تقليص تكاليف وتعظيم الأرباح والاستمرارية؛
 - يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام، وذلك نتيجة توظيف العدد اللازم فقط من العمالة المؤهلة، مما يساعد على توفير الموارد المالية ورفع الأداء.
 - يتميز القطاع الخاص بالديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الأمان، وذلك لعدم وجود بيروقراطية معرقة عكس القطاع العام.
 - يتميز القطاع الخاص بالسرعة في الإنجاب وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر حافز المنافسة.

ثانياً- أهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر القطاع الخاص جزءاً من نسيج المجتمع، حيث يعمل في جميع المجالات المهمة، ويعتبر أكثر كفاءة من نظيرة القطاع العام، كونه يسعى دائماً إلى المنافسة والاستمرارية في تحقيق الأرباح، مما يساعد على زيادة الإنتاجية، وعلى هذا الأساس استطاع القطاع الخاص أن يكون عاملاً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة طردية متينة بين عامل وأنشطة القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، وإن تعاضد الإنتاجية مرتبط بشكل مباشر بالاستثمارات الخاصة، بل تتعدى مساهمته إلى التشغيل وخلق القيمة المضافة وإحداث توازن في جميع القطاعات الاقتصادية، وسيتم فيما يلي توضيح مساهمة القطاع الخاص في بعض القطاعات الحيوية في الاقتصاد:

1. مساهمة القطاع الخاص في التشغيل: يعتبر القطاع الخاص مساهماً رئيسياً في خلق فرص العمل، إلا أن التشغيل به لا يقاس بالكم فقط بل يعتمد أيضاً على نوعية العمالة، حيث يقوم قطاع الخاص في ظل المنافسة الكبرى في الأسواق المحلية والدولية بتطوير المورد البشري الذي سيساعدها على البناء والاستمرارية وتحقيق أهدافها، ولكن رغم ما يوفره القطاع الخاص لسوق التشغيل من مناصب عمل وتكوين جيد، إلا أن أهم مشكلة تواجه العامل هو قلقهم الدائم من احتمال الاستغناء عنهم في أي وقت في إطار سياسة أرباب العمل من أجل تعظيم أرباحهم.²
2. مساهمة القطاع الخاص في مجال النقل: عرف قطاع النقل في معظم دول العالم نقلة نوعية، وذلك راجع للدور الكبير الذي لعبه القطاع الخاص في هذا المجال، سواء من جانب كفاءة التشغيل أو جانب تحسين الأداء في مجال نقل الركاب والبضائع، وفيما يلي سيتم توضيح هذا الدور:³

1- عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، المجلد: 06، العدد: 10، ص: 241.

2- إسماعيل علي شكري ومجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 71.

3- عبد القادر فتحي لاشين، نظم المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الأساسية للنقل: نماذج من الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010، ص: 116-117.

1.2. نقل الركاب: إن الزيادة السكانية الكبيرة، وتطور الأنشطة الاقتصادية وتشابكها أعطى الفرصة للقطاع الخاص بلعب دور هام من خلال ربط الدول والمدن بوسائل النقل الضرورية لنقل الركاب، وذلك بتوفير خدمة النقل الجوي، البحري والبري بأداء أحسن وأسعار أقل، نتيجة للمنافسة الشرسية في هذا المجال بين شركات القطاع الخاص.

2.2. نقل البضائع: يقوم قطاع الخاص بدور محوري في مجال نقل البضائع سواء المبردة أو المجمدة أو نقل الحاويات، بالإضافة إلى إدارة محطات تداول البضائع وتوزيعها، حيث أن دخول القطاع الخاص في هذا المجال سمح بتقلص النفقات وزيادة الأرباح، وذلك من خلال تطبيق أساليب حديثة في الإدارة تساعد على تحسين الأداء وتقديم خدمات أكثر جودة وبأسعار تنافسية.

3. مساهمة القطاع الخاص في مجال السياحة: حظي قطاع السياحة بالاهتمام نظرا للمساهمة الفعالة في زيادة الدخل القومي، ودوره في ميزان المدفوعات وأحداث التنمية الاقتصادية، مما دفع الدول المختلفة لا سيما تلك التي تفتقد إلى الموارد الطبيعية باللجوء إلى تطوير القطاع السياحي، فالسياحة علاوة على مردودها المادي هي وسيلة مهمة للتعرف على الحياة الثقافية والاجتماعية والبيئية والطبيعية المختلفة، وهي بذلك تعد ظاهرة حضارية واجتماعية وثقافية واعلامية.

ومما لا شك فيه أن الاهتمام بالمرافق السياحية ولخدماتها وتطويرها لم يعد يقع ضمن مسؤوليات الدولة فقط، خصوصا في ظل المتغيرات الجديدة وتوجه معظم دول العالم نحو اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص ومنه المبادرة والعمل والدخول بقوة لممارسة دوره المهم في النشاط الاقتصادي ومن ضمنه النشاط السياحي.

فالاستثمارات الخاصة لا سيما المحلية منها يمكن أن تساهم في تطوير السياحة من خلال بناء الفنادق أو القرى السياحية والمرافق الخدمية، علاوة على استحداث الشركات السياحية أو تطوير الموجود منها، لا سيما أن القطاع الخاص أثبت كفاءة متميزة في إدارة المشاريع، فالنهوض بالقطاع السياحي يمكن أن يقود إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية والخدمية، هذا علاوة على تأثير ذلك على سوق العمل بما يخدم معالجة مشكلة البطالة¹.

4. مساهمة القطاع الخاص في قطاع الفلاحة: ارتبط القطاع الفلاحي بالقطاع الخاص، وتطورت هذه العلاقة بتطور هذا الأخير، حيث يقع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية توفير كل ما من شأنه زيادة الإنتاجية الفلاحية، من تكنولوجيا متطورة، آلات ورؤوس أموال لازمة، كون هذا القطاع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لنجاحه وتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى اليد العاملة المؤهلة، هذا دون إغفال مساحات الأراضي الواسعة والخصبة التي يمتلكها القطاع الخاص، كل هذه العناصر أهلت هذا الأخير لأداء دور مهم في هذا القطاع الحيوي².

5. مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية: لم يعد تقييم المؤسسات الخاصة يعتمد على ربحتها، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مركزها المالي فقط، فمع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم احتلت دور الاجتماعي اهتماما متزايدا من إدارات الشركات سنة تلو الأخرى، ثقافة العطاء والتطوع وأعمال الخير ودعم المجتمع المحلي باتت متجذرة أكثر فأكثر لدى مؤسسات القطاع الخاص، لا سيما وانها أصبحت تشكل أحد المعايير لتقييم أداء الشركات إلى جانب المعايير المتعلقة بجودة الإنتاج

¹ ستار جبار البياتي، دور القطاع الخاص في تنشيط مرفق السياحة، الحدث الاقتصادي، صحيفة المدى، بغداد، العراق، 26 نوفمبر 2005، العدد 543، ص: 13.

² سعد مقص، تطور القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر (1995-2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: دراسات في التنمية الإقليمية والمحلية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، 2020، ص: 83.

ونوعية الخدمة ومستوى الاسعار وتحقيق الارباح وغيرها، فالقطاع الخاص أصبح لديه التزامات تعود بالنفع على المجتمع وتجنبه كوارث وازمات بيئية واقتصادية واجتماعية كضرورة حماية البيئة وتطورها مثل الموارد الأساسية كالمياه والغابات وغيرها، إلى جانب مكافحة الفساد وتجنبه كالرشوة والابتزاز، إضافة إلى الالتزام بحقوق الانسان في العمل كإلغاء عمالة الأطفال....الخ.

ولقد تطور الدور الاجتماعي للقطاع الخاص من خلال تعامل الشركات ورجال الأعمال مع أفراد المجتمع، إذ تشير الأدبيات المختلفة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبحت جزءا لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء بشكل مناسب ومرضي من النواحي الصحية والبيئية وبأنسب الأسعار، ففي ظل العولمة المتزايدة والكيانات الاقتصادية الأكثر تنافسية، لا يمكن للشركة أن تتجاهل حقيقة أن قدرتها التنافسية، أدائها المادي، أسعار أسهمها وتحقيق أرباحها تتأثر باتجاهات وآراء المستهلكين، وبمدى مراعاتها لأخلاقيات الأعمال وبممارستها المسؤولية الاجتماعية سواء اتجاه العاملين بها أو اتجاه عملائها والمجتمعات المدنية، وبعبارة أخرى قدرتها على تحقيق قيمة اجتماعية مضافة وليس فقط تحقيق عائدات استثمارية مرتفعة¹، ومن بين أدوار القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية ما يلي:²

- يساهم القطاع الخاص في الخدمات الصحية (فتح المستشفيات الخاصة، العيادات...إلخ)؛
- يساهم القطاع الخاص في توفير السكنات (كراء وبيع مساكن جاهزة، مقاولات البناء.... إلخ)؛
- يساهم القطاع الخاص في خدمات التعليم (فتح المدارس الخاصة، دور الحضانه، مراكز التكوين.... إلخ)؛
- يساهم القطاع الخاص في الحفاظ على البيئة والطبيعة (حملات التشجير، التنظيف، خدمات النظافة العمومية...إلخ)؛
- يساهم قطاع الخاص في الخدمات الثقافية (دور الطبع والنشر، والجرائد والمجلات.... إلخ).

ثالثا- العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص: يتطلب نمو القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، لذلك يجب فهم سلوك الاستثمار الخاص والعوامل المحددة له، ومن أهم هذه العوامل نجد:

1. العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية: وتتمثل في:

1.1. سعر الصرف الحقيقي: يتأثر القطاع الخاص بما يطرأ على سعر الصرف العملة الوطنية من تقلبات، حيث يؤثر سعر الصرف على استثمارات القطاع الخاص من خلال أثره على الطلب الفعال، فانخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، يؤدي إلى زيادة صادرات ورفع أسعار السلع المستوردة، الشيء الذي يقوده إلى حدوث ضغوط تضخمية، وفي محاولة السلطات النقدية لتقليص الضغوط تقوم بإتباع سياسة نقدية انكماشية، التي ينتج عنها ارتفاع أسعار الفائدة، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار، نتيجة لعزوف القطاع الخاص نظرا لارتفاع تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع، والعكس إن ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الصادرات وانخفاض اسعار السلع المستوردة، الشيء الذي يؤدي إلى حدوث انكماش، وفي

¹ - حياة بن زارع، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية: حالة الجزائر، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016، المجلد: 22، العدد: 04، ص: 170.

² - سعد مقص، تطور القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر (1995-2017)، مرجع سابق، ص: 83.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

محاولة السلطات النقدية لانعاش الاقتصاد ودفع عجلة النمو، تقوم باتباع سياسة توسعية التي ينتج عنها انخفاض في أسعار الفائدة، الشيء الذي يشجع القطاع الخاص على الاستثمار نظرا لانخفاض تكاليف المشروع وارتفاعها هامش الربح المتوقع.¹

2.1. الاستثمار العام: تبقى طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص محل غموض، حيث أن هنالك تضارب للآراء حول تأثيرهما على الاستثمار الاجمالي المحلي، فاثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص اتجاها متناقضان، فالاتجاه الذي يدعم الأثر الإيجابي مفاده أن الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية كالطرق، الطاقة والمدارس مثلا من شأنها أن تعمل على خلق علاقات مترابطة مع القطاع الخاص، وبالتالي يشكلان عاملان متكاملان، أي تعزيز إنتاجية رأس المال الخاص من خلال تحسين رأس المال العام، أما الآثار السلبية والذي يعرف بأثر المزاحمة، حيث يمكن أن يؤثر بطريقتين، الأولى بطريقة مباشرة من خلال تخفيض الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص، أو بطريقة غير مباشرة من خلال ارتفاع أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى كبح نشاط الاستثمار الخاص، وبالتالي تناقص الاستثمار المحلي الاجمالي.²

3.1. معدل الفائدة الحقيقي: إن سعر الفائدة يعتبر تكلفة الحصول على الأموال المقرضة لاستثمارات القطاع الخاص، فإذا ارتفع سعر الفائدة، ينخفض طلب القطاع الخاص على اقتراض الأموال للاستثمار، وذلك لارتفاع تكلفة الحصول على القروض التي توجه إلى الاستثمار، أما إذا انخفض سعر الفائدة، يزداد الطلب على الأموال من أجل الاستثمار، وبالتالي ارتفاع أعمال القطاعات الحقيقية، الشيء الذي يعزز النمو الاقتصادي، وعليه نستطيع القول أن العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار للقطاع الخاص هي علاقة عكسية، إذا انخفض سعر الفائدة يزداد الاستثمار، وإذا ارتفع سعر الفائدة انخفض الاستثمار.³

2. العوامل التمويلية: وتتمثل في:

1.2. التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص: يؤثر قيد التمويل على استثمارات القطاع الخاص، وبسبب تخلف الاسواق المالية في معظم اقتصاديات دول العالم وخاصة النامية، نجد أن التمويل المصرفي هو المصدر الوحيد للاتئتمان المتاح لتمويل استثمارات القطاع الخاص، ولقد توصلت دراسات إلى أن التمويل الممنوح للقطاع الخاص ولدت استثمارات كبيرة، وضاعفت إنتاجية القطاع الحقيقي، الشيء الذي يؤدي في الأخير إلى دفع وتعزيز التنمية الاقتصادية.⁴

2.2. الاستثمار الاجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا من مصادر التمويل الخارجي، وبصورة أخص في الدول النامية التي يتضاءل فيها مستوى الادخار المحلي وشح الارادات، مما يحول دون تمويل الاستثمارات الضرورية لتحقيق معدلات ملائمة في النمو، إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل الأساسية الدافعة نحو التقدم وازدهار القطاع الخاص، حيث يؤدي إلى زيادة كفاءة الموارد المحلية، ورفع إنتاجيتها، بالإضافة إلى

¹ - شعيب بونوة وعبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات وخدمات التعليم، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010، المجلد: 10، العدد: 01، ص: 84.

² - ياسين زاهي، مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1990-2017، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: استراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسماعيل، معسكر، الجزائر، 2021، ص: 39.

³ - محمد أدريوش دحماني وعبد القادر ناصور، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم آثار رامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، المنعقد أيام 12/11 مارس 2013، ص: 10-11.

⁴ - صالح مفتاح وفطيمة ساسي، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2012)، مجلة معارف، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، المجلد: 09، العدد: 17، ص: 10.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

تحسين نوعية المنتج وخفض تكاليف إنتاجه متى اقترن ذلك بنقل التكنولوجيا سواء في الإنتاج أو الإدارة أو التسويق أو التوزيع وغيرها.¹

3.2. الدين الخارجي: يمثل حجم الدين الخارجي أحد المتغيرات التي تؤثر على تمويل أنشطة الإنتاج، حيث يؤثر سلبا على المستثمرين في القطاع الخاص بسبب زيادة درجة عدم اليقين، عند نمو الديون فإن المستثمرين الخواص يقللون من توقعاتهم للعوائد، وذلك بسبب توقع زيادة الضرائب من أجل قضاء الديون الخارجية، وهذا كله سيثبت المستثمرين الخواص²، وعليه في أغلب الأحيان يؤثر الدين الخارجي تأثيرا سلبيا على حجم الاستثمار الخاص، كونه عند ارتفاع حجم الدين الخارجي يصبح القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في الحصول على التمويل، كما أنه يؤدي بالمستثمرين الخواص إلى تحويل رؤوس أموالهم نحو الخارج للتخلص من الالتزامات الضريبية التي يمكن أن تفرض في ظل شح الموارد المحلية، وارتفاع حجم الدين الخارجي.³

3. العوامل ذات الصلة بالتطورات الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1.3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يؤثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على استثمارات القطاع الخاص وذلك من خلال ثلاث سيناريوهات والمتمثلة في:⁴

- إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي موجب وينمو، فإن القطاع الخاص يستثمر في رأس المال الجديد، وسيتم خلط المزيد من الوظائف وتتوسع المداخليل الشخصية وهكذا...؛

- إذا كان معدل نمو نجد المحل الإجمالي الحقيقي موجب ولكنه متباطئ، فإن القطاع الخاص سيمتنع عن الاستثمار منتظرين ما إذا كانت الظروف ستتحسن، وهذا يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الكساد في الاقتصاد كون المستهلكين سيكون عندهم أموال أقل لإنفاقها على المشتريات؛

- إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سالب، فإن الاغتصاب يتجه نحو الركود أو يكون بالفعل في حالة ركود، الشيء الذي ينتج عنه عزوف المستثمرين الخواص عن المخاطرة بأموالهم واستثمارها في مثل هكذا اقتصاد.

2.3. التضخم: يؤثر التضخم على استثمارات القطاع الخاص، حيث يؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى افساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة المحلية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة في سياسة التسعير وتكاليف الإنتاج والارباح، إذ يتجه معظم مستثمري القطاع الخاص إلى الأنشطة ذات الاجل القصير أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة، وابتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاق بعيدة المدى.⁵

1- صالح فلاحي، تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، المنعقد أيام 12/11 مارس 2013، ص: 02.

2- منال جابر مرسى محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر، أكتوبر 2020، المجلد: 09، العدد: 08، ص: 88.

3- محمد دريوش دحماني وناصر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، مرجع سابق، ص: 14.

4- Eshun Maam Esi et al, The financial determinants of private investment in ghana, international journal of financial economics, Research academy of social sciences, 2014, Issue : 01, Vol : 03, P :11-12.

5- أحلام خليفة، محددات الاستثمار في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية : دراسة قياسية (1990-2015)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص : العلوم المالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019، ص: 157.

3.3. الانفتاح التجاري: على الرغم من تأكيد العديد من الدراسات على أهمية الانفتاح الاقتصادي في تطوير الاقتصاد على المدى الطويل، إلا أن ذلك لا يعني بتاتا عدم وجود تأثيرات سلبية لهذا التوجه على الاقتصاد المعني، وتبرز في الخصوص من خلال تحرير المطلق وغير التدريجي في عمليات التجارة الخارجية. حيث أن التأثير السلبي لتحرير التجارة الخارجية يتمثل غالبا في عدم قدرة المؤسسات المحلية على التكيف مع اشتداد المنافسة، مما يتسبب في تعرض العديد من المؤسسات المحلية للتصفية وتراجع الحصة السوقية، وبالتالي تراجع الطلب على عنصر العمل وانخفاض الاستهلاك والاستثمار المحلي، ومن جهة أخرى يعتبر الاختلال في عملية توزيع الدخل من بين أهم الآثار السلبية للسياسة تحرير التجارة الخارجية، حيث ينتج عن هذه السياسة وزيادة الطلب على الأعمال الماهرة مقارنة بالعمالة غير ماهرة وهو ما يزيد من حجم الخبر في الدخل ما بين الفئتين في الاقتصاد المعني، مما يتسبب في التأثير السلبي على حجم الطلب الكلي في النشاط الاقتصادي، ومن ثم التعرض لاختلالات اقتصادية.¹

المبحث الثالث: المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فهو من بين أبرز الأهداف التي يشير إلى أهميتها الاقتصاديين ويسعى إلى بلوغها المسيرين، كونه يعتبر المرآة العاكسة لنشاط اقتصاد أي دولة وإظهار درجة تطورها، إذ أن تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي يسمح بتحقيق مستوى معيشي أفضل.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية لأي دولة، حيث يساهم بزيادة مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين الوضع الاقتصادي للدولة، لذلك اهتم مختلف المفكرين الاقتصاديين به، وسيتم في هذا المطلب التطرق للنمو الاقتصادي ومختلف المفاهيم المتعلقة به.

أولا- تعريف النمو الاقتصادي: تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي تبعا لاختلاف وجهات نظر خبراء الاقتصاد، لذلك سيتم التطرق لأشهرها فيما يلي:

- يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي تحدث على مدى فترة زمنية ما.²
- النمو الاقتصادي هو قدرة الاقتصاد على إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات.³
- يعرف النمو الاقتصادي على أنه النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنها تخبرنا كم نما الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.⁴

يبرز لنا من التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي:

¹- أحلام خليفة، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للبطء الزمني الموزع (ARDL)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، جوان 2020، المجلد: 06، العدد: 10، ص: 164.

²- McConnell, Campbell R et al, **Macroeconomics: PRINCIPLES, PROBLEMS, AND POLICIES**, McGraw-Hill Education, New York, United States, 2015, P:173.

³- Hubbard, Glenn R, **Macroeconomics**, Pearson Education, Fifth Edition, New Jersey, United states, 2015, P.:238

⁴- Jochumzen, Peter, **Essentials of Macroeconomics**, bookboon, first edition, United Kingdom, London, 2010, P: 19.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام، ومع هذا فهو لا يعني الزيادة في إجمالي الناتج فقط بل يترتب على هذه الزيادة زيادة في الدخل الحقيقي للأفراد؛
- الزيادة المحققة في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها؛
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا يرتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.
- لنمو الاقتصادي عدة فوائد من بينها:
- الزيادة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل تسهم في تحسن مستوى المعيشة للمجتمعات؛
- الزيادة في النمو الاقتصادي تسمح باقتناء سلع جديدة ناتجة عن الزيادة في الإنتاج الزراعي والصناعي؛
- يسبب النمو الاقتصادي التوزيع العادل للدخل الوطني، وبذلك يعمل على تخفيف الفوارق الاجتماعية؛
- من خلال زيادة النمو الاقتصادي تسهل عملية تمويل النفقات العامة من خلال زيادة عوائد العائلات والمؤسسات وبالتالي زيادة العوائد الجبائية؛
- الزيادة في النمو الاقتصادي تسمح بزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي زيادة حجم العمالة.

ثانيا- النمو الاقتصادي عبر التاريخ: اهتمت جل الدول والباحثين منذ فترة بالنمو الاقتصادي كونه ظاهرة رئيسية فريدة ومتعددة الأوجه، تساعد وتساهم في تحويل المجتمعات من بدائية تقليدية إلى متطورة حديثة، إذ أن النمو الاقتصادي غير تماما الحياة اليومية للأفراد، ولكنه أدى في نفس الوقت إلى خلق هوة اجتماعية بين أفراد الدولة الواحدة، وكذلك بين الدول مما سبب صراعات كبيرة¹، ولذلك سنرى التطور التاريخي للنمو الاقتصادي فيما يلي:²

1. النمو الاقتصادي قبل الحربين العالميتين: حسب Angus Maddison فإن النمو الاقتصادي هو ظاهرة حديثة في تاريخ البشرية، ففي الفترة الممتدة بين 500 إلى 1500 ميلادي والتي وصفها على أنها زراعية كاد أن يكون النمو الاقتصادي غير موجود، ثم في وقت لاحق خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر حدث تحسن طفيف في معدل النمو الاقتصادي ولكنه بقي هامشيا، بينما شهد القرن الثامن عشر تسارعا في وتيرة النمو، وهي الفترة التي يشير إليها Angus Maddison باسم "الرأسمالية التجارية".

ومع بداية القرن التاسع عشر تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي المرتبطة بزيادة مستوى المعيشة، ويرجع الاقتصاديين ذلك إلى الثورة الصناعية التي انطلقت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي كانت أهم تحولاتها التطور الكبير الذي شهده قطاع الصناعة نتيجة الابتكارات التقنية التي شاهدها هذا الأخير، كاختراع آلة البخار من طرف James Watt وآلة النسيج من طرف Richard Arkwright اللذان كانا قائدي النمو الاقتصادي في تلك الفترة، إذ شهدت هذه الأخيرة تحول اقتصاديات الدول وخاصة الاقتصاد البريطاني الذي تحول حسب Paul Mantoue من نظام ورشات العمل Domestic System إلى نظام المصانع Factory System الذي يتميز بتركيز وتكثيف العمل باستعمال الآلات المبتكرة وتقسيمه حسب تخصص وخبرة كل عامل، بالإضافة إلى تنظيم التصنيع بتطبيق طرق أكثر كفاءة، وذلك

¹- Richard A. Easterlin, **La croissance triomphante : une perspective historique sur le XXIe Siècle**, Nouveaux Horizons, Paris, France, 1996, P : 01.

²- Alain Beitone, & Christophe Rodrigues, **sociologie et histoire du monde contemporain, Chapitre 4: Croissance et fluctuations depuis le xixe siècle**, Armand Colin, Malakoff, France, 2013, P: 167-174.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

سعيًا منها في تحقيق مكاسب إنتاجية كبيرة (عملية الترشيد العقلاني للأنشطة الاقتصادية التي أبرزها Max Weber)، ومع ذلك وبالتوازي مع قطاع الصناعة كان لقطاعات أخرى دور إيجابي في النمو الاقتصادي في تلك الفترة لاسيما قطاع الزراعة التي شهد تغيرات عميقة وهامة من الجانب التقني، كطرق الري، إنتاج البذور واستعمال أراضي ذات إنتاجية عالية... الخ، حيث يرى معظم الباحثين الاقتصاديين ومن بينهم Paul Bairoch أن الثورة الزراعية كانت ضرورية ولعبت دورا أساسيا لحدوث الثورة الصناعية ونجاحها، كونها توفر عوامل لا غنى عنها كالمواد الأولية مثلا، وتواصل هذا الازدهار في النمو الاقتصادي إلى غايه الحرب العالمية الأولى.

2. النمو الاقتصادي بين الحربين العالميتين: تميزت هذه الفترة باستمرار النمو الاقتصادي في مساره التصاعدي، وكذلك الانقطاعات والهشاشة، فمثلا الاقتصاد الأمريكي تعزز عقب الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وذلك بسبب مبدأ العزلة الذي انتهجته لمدة ثلاث سنوات بعد بداية الحرب، الشيء الذي جعلها تتفوق اقتصاديا، ونفسيا وماليا، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة بريطانيا وأصبحت أول قوة صناعية في العالم.

أما بالنسبة للدول الأوروبية تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة بانخفاض الإنتاج ورجوعه إلى مستوى سنة 1890 أي بتراجع يقدر ب 50%، خاصة ألمانيا التي واجهت صعوبات كبيرة كانت الأكثر خطورة مقارنة بباقي الدول الأوروبية، وذلك بسبب الهزيمة العسكرية وارتفاع الديون الحربية المترتبة مع انخفاض الإنتاج، الشيء الذي منع الاقتصاد الألماني من الإقلاع مجددا وإغراقه في التضخم المفرط المصاحب لتدهور قيمة العملة، واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1924، أين شهد استئناف النمو الاقتصادي في أوروبا عموما وألمانيا خصوصا، ولكن يبقى هذا النمو هشًا وغير متوازن نظر لأن هذا النمو كان في قطاعات وبلدان معينة فقط، وكذا هشاشة القواعد النقدية والمالية لهذا النمو، فمثلا أدى الانتماء السهل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1926 إلى خلق الظروف الملائمة لازمة مالية واسعة النطاق بدأت في أكتوبر 1929 وهي ما تعرف بأزمة الكساد الكبير، لذلك يمكن القول بأن النمو بين الحربين كان موجودا لكنه كان هشًا ومتقطع، حيث ساعدت شروط هذا النمو إلى ظهور أزمة الكساد الكبير.

3. النمو الاقتصادي في فترة الثلاثين سنة المجيدة: تعتبر الفترة بعد الحرب العالمية الثانية فترة ذهبية للنمو الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة، لذلك أطلق عليها الاقتصادي Jean Fourastié اسم الثلاثون سنة المجيدة لوصف هذه الفترة الطويلة من النمو الاقتصادي، إذ عرفت معظم الدول المتقدمة نموا اقتصاديا استثنائيا بين عامي 1946 و 1973، أي إلى غاية حدوث الأزمة النفطية الأولى، حيث خلال هذه الفترة عرفت اليابان أعلى معدل نمو اقتصادي والذي وصل إلى 10%، بينما عرفت الدول الأوروبية نمو اقتصاديا متوسطا قدر ب 5%، أما الدول الانجلوسكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) عرفت نسق نمو أقل منهم، وترجع هذه النسب المرتفعة بشكل كبير للجهود المبذولة في الاستثمارات الصناعية الضخمة والعمل الحكومي القوي، كما ساعدت التجارة الخارجية في تسريع وتيرة هذا النمو خاصة بعد اتفاقيات GATT، ورغم ذلك بدأ هذا النمو الاستثنائي في التراجع من أواخر الستينات ثم تباطؤ بعد الصدمة النفطية الأولى سنة 1973.

4. النمو الاقتصادي بعد فترة 30 سنة المجيدة إلى الآن: شهدت هذه الفترة تباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، حيث أن هذا التباطؤ ليس بشكل اساسي نتيجة صدمه خارجيه، بل راجع إلى حدوث تغيرات في أداء الاقتصادات ذاتها، بوضع الدول المتقدمة طرق مختلفة لتنظيم الإنتاج، العمل والسياسات الاقتصادية الجديدة التي تركز على مبادئ اقتصاد السوق خاصه مع وصول Margaret Thatcher (1979) و Ronald Reagan (1980) إلى الحكم، فظهر نوع جديد من النمو الاقتصادي الذي يركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجارة الدولية والأسواق المالية، هذا ما دعي Dominique Plihon في كتابه (Le nouveau capitalisme, 2001) إلى القول بأن نوع جديد من الرأسمالية قد

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

ظهر وهي رأسماليه المساهمين، لكن هذا النوع من الرأسمالية عرف انحرافات خطيرة مما سبب أزمه عالميه كبرى سنة 2008، وصفها الاقتصاديين بأنها أعنف أزمة منذ أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، حيث حصل تباطؤ في الاقتصاد العالمي، وتنبأ آنذاك صندوق النقد الدولي IMF والعديد من الحكومات أن اقتصاديات البلدان المتقدمة ستنقل من مرحله النمو البطيء إلى مرحلة الجمود ثم الانكماش وربما حتى الانهيار، وهذا ما حصل فعلا فلقد عانت معظم دول من معدلات نمو سالبه خلال سنة 2009، ثم رجعت معدلات النمو العالمية إلى الارتفاع التدريجيات إلا أنها بقت أقل من ذي قبل خصوصا مع تباطؤ التجارة العالمية في سنة 2012، وهو ما سمح بظهور دول كالصين، الهند وكوريا الجنوبية كقوى اقتصادية جديدة واندماجها في الاقتصاد العالمي.

ثالثا- أهمية النمو الاقتصادي وأنواعه: يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية لأي دولة، إذ يساهم بشكل كبير في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية. ولأن النمو الاقتصادي يعتبر عملية شاملة تشمل العديد من الجوانب، فإنه يمكن تقسيمه إلى أنواع مختلفة، في هذا السياق، سنناقش فيما يلي أهمية النمو الاقتصادي وأنواعه المختلفة.

1. أهمية النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي أهمية بالغة تتجلى بعدة محطات اقتصادية أبرزها:¹

- يعتبر المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة، كما يوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي.

- كما أنه يساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

- النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

2. أنواع النمو الاقتصادي: يأخذ النمو الاقتصادي عدة أشكال من بينها:

1.2 النمو التلقائي (Spontaneous Growth): وهو النمو الذي يحدث بشكل عفوي، كونه ناتج عن القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني (يحدث دون انتهاج أسلوب التخطيط العلمي)²، حيث يتميز بأنه بطيء، تدريجي ومتلاحق، فهو يحدث في شكل عمليات منطقية تقع عبر الزمن، وتتلخص في:³

- العملية الأولى: تتمثل في التقسيم الاجتماعي للعمل.

- العملية الثانية: تتمثل في التراكم الأولي لرأس المال.

¹ Nicolas Roys and Ananth Seshadri, **On the Origin and Causes of Economic Growth**, Meeting Paper, Department of Economics, University of Wisconsin-Madison, Wisconsin, United States, November 2014, P:38

² - لزه شين، **أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص:14.

³ - نسيم سابق، **أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص: 60-61.

- العملية الثالثة: تتمثل في الانتشار الواسع للعملية الإنتاجية.

- العملية الرابعة: تتمثل في انشاء سوق محلي لكل منتج في محاولة للارتقاء والحصول على سوق وطني واسع.

2.2. النمو العابر (Transit Growth): ويسمى أيضا بالنمو الغير مستقر، حيث أنه لا يتسم بالديمومة والثبات، كونه ناجم عن عوامل وظروف غير مرتقبة، والتي تكون في أغلب الأحيان خارجية، لذلك يزول بزوالها. ويكون هذا النوع من النمو في البلدان النامية التي تتميز بالبنى الاجتماعية والثقافية الجامدة، حيث يكون استجابة لتطورات غير متوقعة في تجارتها الخارجية، لذلك نجده عاجز ويؤدي في أحسن الأحوال إلى نمو من دون تنمية.¹

3.2. النمو المخطط (Planned growth): وهو النمو الذي يحدث عن طريق انتهاج أسلوب التخطيط العلمي الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته، حيث تعتمد قوته وفاعليته على كفاءة المخططين، واقعية الخطط الموضوعية ومرونتها، فعالية التنفيذ والمتابعة، بالإضافة إلى ضرورة تأقلم المواطنين مع الخطط الموضوعية.²

4.2. النمو الموسع (Extensive Growth): وهو النمو الاقتصادي الناتج عن الزيادة الكمية في أحد عوامل الإنتاج أو جميعها، مما ينتج عنه زيادة في مخرجات العملية الإنتاجية، وبالتالي الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي للدولة، وتتمثل مشكلة هذا النوع من النمو أنه غير مستدام، ويرجع ذلك لندرة وشح الموارد الاقتصادية.³

5.2. النمو المكثف (Intensive Growth): وهو النمو الاقتصادي الناتج عن تحسين نوعية عوامل الإنتاج ومزجها بشكل أمثل لزيادة فعاليتها وإنتاجيتها، وذلك دون الزيادة في كميتها. ويعتبر هذا النوع من النمو الاقتصادي مستدام، ويرجع ذلك إلى إمكانية تحسين عوامل الإنتاج باستمرار من خلال عمليات الابتكار والتقدم التقني والتكنولوجي.⁴

رابعا- مراحل النمو الاقتصادي: على المستوى الاقتصادي يمكن تصنيف جميع المجتمعات داخل أقسام والتي اعتبرها Walt Whitman Rostow أنها مراحل نمو الاقتصادي التي يمر بها أي مجتمع وهي:⁵

1. مرحلة المجتمع التقليدي: وهو المجتمع الذي سيطر فيه القطاع الزراعي على باقي القطاعات، والذي يتم تطوير هيكله من خلال تطوير العملية الإنتاجية بواسطة وسائل غير متطورة، حيث يمكن تحسين نمو الناتج من خلال إدخال ابتكارات جديدة، ومع ذلك فإن الإنتاج في المجتمع التقليدي له حد أقصى، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الامكانيات العلمية والتكنولوجية الحديثة أو عدم استمرار استخدامها بكفاءة وبصورة تنظيمية ومنهجية.

2. مرحلة خلق الشروط الأساسية للإقلاع: وهي المرحلة الثانية من مراحل نمو الاقتصادي، حيث يمر فيها المجتمع بمرحلة انتقالية من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتنظيم المشاريع وتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتتمثل تلك الشروط في:

- استعمال تقنيات وابتكارات علمية حديثة في العملية الإنتاجية؛

¹ - علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، النجف الاشرف، العراق، 2017، ص: 36-37.
² - شهرزاد بورداش، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي "var" للفترة (1970-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد مالي وتقنيات كمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص: 04.

³ - Lorentz André, Les Grands Auteurs en Management de l'innovation et de la créativité, Chapitre IV: Nicholas Kaldor. Faits stylisés, progrès technique et croissance cumulative, EMS Editions, Caen, France 2016, p :86.

⁴ - Ernest Julius Wilczynski, Socialist Economic Development and Reforms, Macmillan Publishers Ltd, First Edition, london, united kingdom, 1972, P :25.

⁵ - Walt Whitman Rostow, The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto, Chapter 2 : The Five Stages-Of-Growth - A Summary, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 1991, P : 4-

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

- زرع روح المفاولة في المجتمع مما يؤدي إلى ظهور أشخاص لهم مروحة المبادرة في القطاعين العام والخاص، وبالتالي زيادة الاستثمارات؛
- إنشاء مصارف ومؤسسات ادخار أخرى؛
- تكثيف التعليم مع ما يتناسب مع احتياجات الأنشطة الاقتصادية الحديثة؛
- توسيع محتوى مجالات التجارة الداخلية والخارجية.

3. مرحلة الإقلاع: وهي المرحلة الثالثة من مراحل نمو الاقتصادي، حيث خلالها يتغلب المجتمع على كل المصاعب والعقبات التي كانت تقف في طريق نموه المطرد، حيث يرتفع الاستثمار الحقيقي والمدخرات تفوق 10% من الناتج القومي، وتنمو الصناعات الحديثة بسرعة وتحقق أرباحاً يعاد استثمارها بنسب كبيرة منها في صناعات جديدة، فازداد وتشغيل اليد العاملة ويرتفع نصيب الفرد من الناتج ما يزيد الطلب على السلع المصنعة الأخرى، ويؤدي ذلك إلى التوسع أكثر فأكثر ويتحقق الإقلاع الاقتصادي.

4. مرحله الطريق إلى النضج: وهي المرحلة الرابعة التي تأتي بعد مرحلة الإقلاع، حيث تتميز بفترة طويلة من النمو المنتظم، الذي يساعد على تعميم التكنولوجيا الحديثة في جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية، الشيء الذي يسمح بزيادة حجم الاستثمارات لتصل تقريباً لـ 20% من الدخل القومي، بالإضافة إلى استقرار الصناعات القديمة وتسارع وتيرة تطور الصناعات الحديثة، ما اندماج اقتصاد البلد في الاقتصاد العالمي، حيث تظهر احتياجات استيرادية جديدة بعد أن أصبح البلد ينتج السلع التي كان يستوردها من قبل، مع تصدير سلاح أخرى لكي يتحقق التوازن التجاري.

5. مرحلة الاستهلاك الواسع: وهي المرحلة الخامسة والأخيرة حسب Walt Whitman Rostow، حيث يصبح فيها إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات تدريجياً هي القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، كما تعرف هذه المرحلة زيادة كبيرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ما يمكن الأفراد من استهلاك سلع وخدمات كمالية معمرة، وهو ما يعني ظهور دولة الرفاه التي تخصص فيها موارد إضافية الرفاه والضمان الاجتماعي، والتي تتميز بالنضج التقني، وتنتج فيها سلعا استهلاكية معمرة وتنتشر فيها الخدمات على نطاق واسع.

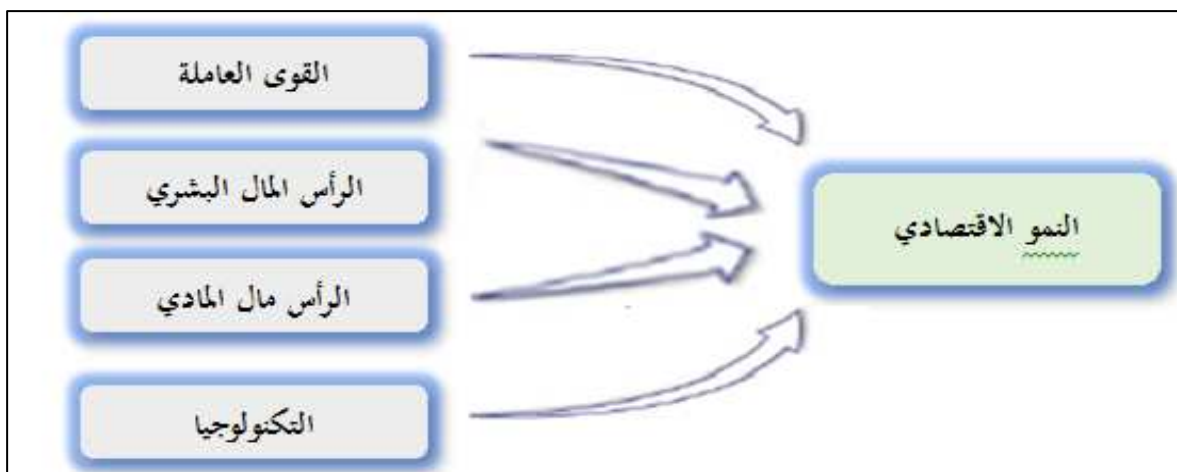
المطلب الثاني: مرتكزات النمو الاقتصادي.

تعد مرتكزات النمو الاقتصادي العناصر والعوامل الأساسية التي تحدد مدى قدرة الدول على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتواصل، لذلك يتعين فهمها بشكل جيد لتطوير استراتيجيات وسياسات اقتصادية فعالة تعزز النمو الاقتصادي وتحقق التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المطلب الى أهم مرتكزات النمو الاقتصادي.

أولاً- عناصر النمو الاقتصادي ومحدداته: يعد النمو الاقتصادي عملية معقدة تعتمد على العديد من العناصر والمحددات المختلفة، لذلك وجب التطرق لهم فيما يلي:

1. عناصر النمو الاقتصادي: من أجل تحليل مصادر النمو الاقتصادي، من الضروري النظر إلى وظيفة الإنتاج، والتي تعتبر علاقة تقنية تترجم من خلالها المدخلات الاقتصادية (عناصر الإنتاج) إلى نواتج تتمثل في السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، حيث أن دمج وتركيب تلك المدخلات بطريقة من يسب عقلانية تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، ويمكن إبراز أهم عناصر النمو الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): عوامل النمو الاقتصادي.



المصدر: GREENLAW STEVEN A & SHAPIRO DAVID, *Principles of Macroeconomics 2e*, OpenStax, 2nd edition, University Rice, Houston, United states, 2011, P:168.

من الشكل السابق يتضح أن عناصر النمو الاقتصادي هي:

1.1. العمالة: وتتمثل في القوى العاملة الكفؤة التي يمكن الاستعانة بها في عملية إنتاج السلع والخدمات، حيث تعتبر القوى العاملة عنصر أساسي في زيادة الإنتاج، فالزيادة السكانية تعمل على زيادة العمالة النشطة، التي بدورها تؤدي إلى زيادة عدد ساعات العمل، الأمر الذي ينجم عنه زيادة في حجم الإنتاج، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

2.1. رأس المال المادي: وهو عنصر تراكمي يتمثل في المنشآت والمعدات التي تستخدمها الشركات في عملية الإنتاج. فضلا عن منشآت كالطرق، والجسور، والسكك الحديدية والموانئ (المعروفة أيضا باسم البنية التحتية أو الهياكل الأساسية). فزيادة رأس المال المادي تعني زيادة الإنتاج، حيث يؤثر على الإنتاج بطريقتين، الأولى بزيادة كمية رأس المال المادي (على سبيل المثال زيادة عدد الحواسيب نفس النوعية)، أما الثانية فتحسين نوعية رأس المال المادي (نفس الكمية من الحواسيب ولكن أسرع وأقوى).

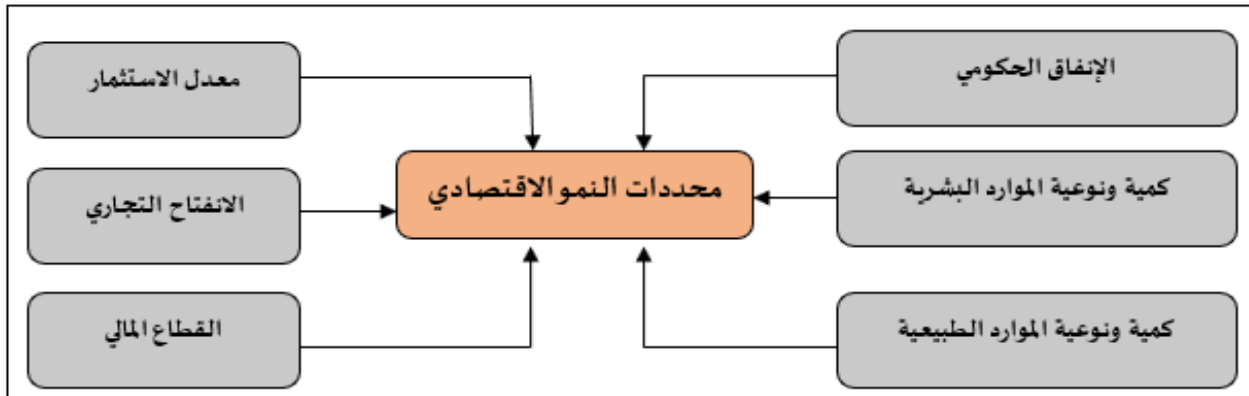
3.1. رأس المال البشري: وهو المصطلح الاقتصادي للمعرفة والمهارات المتراكمة التي اكتسبها العمال من خلال التعليم، والتدريب والخبرة، وذلك ابتداء من برامج الطفولة المبكرة، المدارس بمختلف أطوارها والجامعات، بالإضافة إلى التدريب أثناء العمل للبالغين من القوى العاملة، ويتطلب إنتاج رأس مال بشري مدخلات في شكل مدرسين، مكاتب ووقت لكي ينتج لنا بعد ذلك عمال أكفاء (متعلمين، متدربين، مهرة ولديهم رصيد معرفي وخبرة)، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

4.1. التقدم التكنولوجي: يعتبر التقدم التكنولوجي أكبر مساهم في نمو الإنتاجية، حيث لا يشمل تقنيات الإنتاج المبتكرة فقط (الحواسيب والأجهزة الذكية في التكنولوجيا الحديث أو كالحبوب المقاومة للجفاف في الصناعات الغذائية... الخ)، بل يشمل كذلك الأساليب الإدارية الحديثة والأشكال الجديدة لتنظيم الأعمال، فالتقدم التكنولوجي يرتبط وتكوين رأس المال سواء المادي أو البشري (الاستثمار) ارتباطا وثيقا، لأنه يشجع على الاستثمار في الآلات والمعدات الجديدة التي يتم ابتكارها من خلال اكتشاف معارف جديدة، الشيء الذي يسمح بدمج الموارد بطرق محسنة تقنيا ومنظمة عمليا، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج بمجرد اكتشافها وتنفيذها وانتشارها في الاقتصاد بأكمله، مما يعزز النمو الاقتصادي.

الفصل الأول: التأسيس النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

2. محددات النمو الاقتصادي: تتعدد محددات النمو الاقتصادي ومن أهمها ما هو معروض في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): محددات النمو الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع السابقة ذات العلاقة بمحددات النمو الاقتصادي، ص: 12 إلى 14.

من الشكل رقم (03) يتضح أن أهم محددات النمو الاقتصادي هي:

1.2. **الاستثمار:** يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيراً في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة. فقد توصل "Solow _ Swan" إلى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ومن ثم الزيادة في الإنتاج والدخل وهذا سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدولة.¹

2.2. **القطاع المالي:** يلعب القطاع المالي دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي وبذلك يمثل مفتاحاً لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساساً للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطوير الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجاباً على الإنتاج والنمو الاقتصادي.²

3.2. **الإنفاق الحكومي:** يعتبر الإنفاق الحكومي محركاً للنمو الاقتصادي إذ يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا ما وجه بالشكل المطلوب نحو القطاعات المهمة ذات إمكانية النمو الكبير، أما عكس ذلك يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب عدة مشاكل اقتصادية.³ هذا، وينقسم الإنفاق العام إلى شقين: الأول، الإنفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات والأجور) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن الزيادة في المقدرة الإنتاجية للدولة.⁴ الثاني، الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية بصورة غير مباشرة (يمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي على

¹ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 12-13.

² طابوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 - 2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص: 95.

³ - لعمرية لعجال، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017، ص: 46.

⁴ رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990، ص: 130-131.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال إلى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجاباً على المقدرة الإنتاجية).¹

4.2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان نحو الاستغلال الأمثل، فالاستعمال الكفؤ للموارد الطبيعية وأرباحها تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي مستقبلاً، وذلك عند استثمارها في تنويع الاقتصاد (تطوير مختلف القطاعات الأخرى).²

5.2. الانفتاح التجاري: إن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد رأته أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة * وحركة رؤوس الأموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو، حيث بينت دراسة Sachs & Warner 1997 "أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً تنمو بـ 2% و 5% نسبة إلى الدول الأخرى.

6.2. كمية ونوعية الموارد البشرية: توصلت مختلف الدراسات التجريبية إلى أن كل من كمية ونوعية المورد البشري لها تأثير على النمو الاقتصادي ومنها دراسة قام بها Barro و Lee (1993)، حيث تبحث هذه الدراسة في تحليل دور التعليم (تكوين رأس المال البشري) في عملية النمو الاقتصادي، مستخدماً مختلف الفئات (الفئة التي لم تتلقى التعليم، التعليم الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي) لعينة من الدول، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن رأس المال البشري يستطيع المشاركة مباشرة في الإنتاج كعامل إنتاجي، وبهذه الطريقة يؤثر رأس المال البشري على الإنتاجية، وبالتالي ينتج عن التعليم آثار إيجابية ومباشرة على النمو الاقتصادي.³

ثانياً- مؤشرات النمو الاقتصادي وطرق قياسه: هناك مؤشران يعتبران أفضل مؤشران للرفاه والنمو الاقتصادي وهما:

1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP): إن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من بين المؤشرات الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي للدول، فحسب Simon Kuznets يمكن استخدام معيار الناتج المحلي الإجمالي الذي ينتجه سكان بلد ما بالأسعار الثابتة وليست الجارية لقياس النمو الاقتصادي، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة تقدر بسنة واحدة مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية، وذلك بغية استبعاد أثر التضخم⁴، ويمكن حسابه وفق ثلاث طرق هي:

1.1. قياس الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنتاج: يحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة بجمع قيمة مبيعات السلع والخدمات مع استبعاد قيمة السلع والخدمات الوسيطة، وذلك بهدف تفادي مشكلة تكرار حسابها عدة مرات (كون السلع الوسيطة هي سلع نهائية لمنشأة أخرى)، وذلك وفق المعادلة التالية:⁵

الناتج المحلي الإجمالي = إجمالي قيمة مبيعات السلع والخدمات النهائية - قيمة السلع والخدمات الوسيطة

¹ - علي لطفي ومحمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986، ص: 33-35.
² سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: نقود بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص: 3-7.

* مؤشر الانفتاح التجاري = (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) × 100
³ Robert Joseph Barro & Jong-Wha Lee, International comparisons of educational attainment, Journal of Monetary Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, vol :32, Issue :03, 1993, P:392.

⁴ إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013، ص: 58-59.

⁵ - Paul Krugman & Robin Wells, MACROECONOMICS, Worth Publishers, Fourth edition, New York, United States, 2015, P: 196-197.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

2.1. قياس الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الإنفاق: يحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة بجمع النفقات لأربع مجموعات مختلفة من المستهلكين على السلع والخدمات النهائية وهم: العائلات، المستثمرين، الحكومة والدول الأجنبية، وذلك حسب المعادلة التالية¹:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{الإنفاق العائلي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

3.1. قياس الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الدخل: يحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الطريقة بجمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج إلى حيز الوجود، وبمعنى آخر يساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة، ويمكن حسابها كما يلي²:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{دخول الأفراد} + \text{دخول الحكومة} + \text{دخول غير موزعة}$$

حيث أن:

$$\text{دخول الأفراد} = \text{الأجور} + \text{الربح} + \text{الفائدة} + \text{الأرباح الموزعة}$$

$$\text{دخول الحكومة} = \text{صافي الضرائب الغير مباشرة} + \text{دخل الممتلكات العمومية} + \text{ضرائب أرباح الشركات}$$

$$\text{دخول غير موزعة} = \text{اهتلاك رأس المال الثابت} + \text{الأرباح الغير موزعة}$$

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP Per Capita): يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد، فإذا زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فهذا يدل على وجود النمو الاقتصادي في البلد بأكمله، ولكن يظهر المشكل عندما يكون العكس، حيث في هذه الحالة سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الرغم حتى من حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويحسب عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد سكان البلد.³

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.

تعتبر نظريات النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين والمهتمين بالشأن الاقتصادي، وتضم هذه النظريات مجموعة من الأفكار والمفاهيم والنماذج الاقتصادية المختلفة، التي تم تطويرها على مر العقود الماضية، والتي تفسر النمو الاقتصادي من خلال دراسة العوامل التي تؤثر في تحسين مستويات الإنتاج والدخل الوطني، لذلك سيتم في هذا المطلب عرض أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

¹- Abel Andrew B et al, **Macroeconomics**, Pearson Education, Eighth Edition, New Jersey, United States, 2014, P:30.

²- عقبة عبد اللاوي، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص: 28-29.

³- صارة زعيتري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص: 72-74.

أولاً- النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي: كان تحليل ظاهرة النمو الاقتصادي سمة أساسية في عمل الاقتصاديين الكلاسيك، ممثلين بشكل رئيسي في Adam Smith، David Ricardo و Thomas Malthus، على الرغم من اهتمام اقتصاديين آخرين بالنمو، إلا أن هؤلاء يعتبرون من أبرز المنظرين لظاهرة النمو الاقتصادي في ذلك الوقت، وقد كان اهتمام هؤلاء الاقتصاديين بمشكلات النمو الاقتصادي مرتبطاً بالظروف المعيشية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد شهدت هذه الفترة حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية على غرار ميلاد الثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور نظام الرأسمالية الصناعية، كما أن اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك بالنمو الاقتصادي كان ينبثق أيضاً من الاهتمام الفلسفي بإمكانيات التقدم التي تعتبر أساسية للتطور المادي للمجتمع، فالغرض من التحليل هو تحديد القوى التي عززت هذا التطور أو أعاقته، وبالتالي توفير أساس علمي للسياسات المتبعة من أجل العمل على التأثير على تلك القوى.¹

1. آدم سميث "Adam Smith" (1723-1790): يعد آدم سميث أول من أسهم من الاقتصاديين التقليديين في إيضاح أسس النمو في الاقتصاديات الرأسمالية الحرة، وتميزت نظريته بطابع التفاؤل إزاء التقدم المطرد، حيث بنى آدم سميث آراءه على مبدأ تقسيم العمل وربط درجاته بحجم السوق ومدى اتساعه وجعل الادخار شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وأكد على أهمية تجميع رأس المال ليعد عنصراً أساسياً في نظريات النمو الاقتصادي²، وتستند نظرية آدم سميث على عنصرين هما:

- رأس المال: يعتقد آدم سميث أن التراكم الرأسمالي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، ذلك أن هذا الأخير يتوقف على مدى قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي الاستثمار، كما يعتقد أن توقع تحقيق أرباح مستقبلاً هو الدافع الحقيقي للاستثمار، وأن هذا التوقع يعتمد على حجم الربح الذي يحققه الاستثمار الحالي، إلا أن مستوى الأرباح ينخفض مع ارتفاع درجة النمو الاقتصادي بسبب المنافسة بين الرأسماليين على استخدام العمال وبالتالي ارتفاع تكلفة الأجور، أما بالنسبة للمصارف فإن التنافس بينهم على تمويل الاستثمارات يدفع بسعر الفائدة نحو الانخفاض، فهم يعرضون كميات أكبر من النقود لتمويل الاستثمارات مما يؤدي لمزيد من الانخفاض في سعر الفائدة إلى الحد الذي يرى فيه المصارف أنه الأفضل لهم التوجه لمجال الاستثمار مباشرة بدلاً من التمويل، وعلى ذلك يمكن القول إن انخفاض معدل الفائدة يقود إلى مزيد من الاستثمار وبالتالي مزيد من التقدم الاقتصادي.³

- السوق: يعتبر وجود السوق أمراً لازماً للتخصص وتقسيم العمل، إذ كلما اتسع حجم السوق سمح ذلك بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق زيادة الإنتاج واتساعه وزيادة المبادلات، بينما عندما تكون السوق ضيقة فإنها لا تسمح بوجود حجم واسع من الإنتاج، وهذا يؤدي إلى تقليل إمكانات التخصص وتقسيم العمل وتضييق نطاقه.

¹ - Donald Jasper Harris, **The New Palgrave Dictionary of Economics : Classical Growth Model**, Macmillan Publishers Ltd, 3rd Edition, London, United kingdom, 2018, P : 1646.

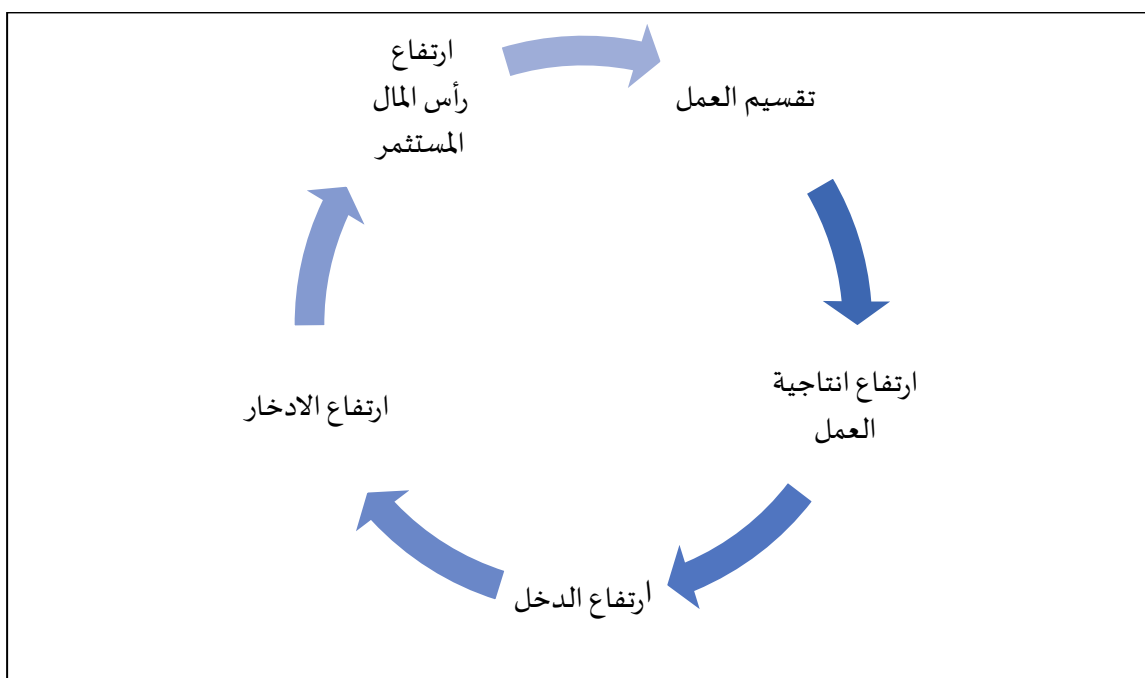
² - محمود جاسم عباس، **النمو الاقتصادي... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، 2011، العدد: 27، ص: 65-66.

³ - محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر احمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 40.

الفصل الأول: التأسيس النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

ويرى آدم سميث أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة تراكمية، فعندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل تخصص وتقسيم العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات، وهذا يسمح بزيادة تكوين رأس المال واتساع حجم السوق، وتزداد القدرة على إدخال التحسينات التكنولوجية، وهذا كله يؤدي إلى زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي اتساع مداه بالشكل الذي يزيد من الإنتاجية والإنتاج والدخول مرة أخرى، وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية طالما توفرت أسباب استمرارها هذه¹، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (01-05): الدورة الفاضلة لآدم سميث.



المصدر: Riada Berhani, Economic Growth and Openness in Transition: A Study of Western Balkans, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Mediterranean Center of Social and Educational Research, Rome, Italia, 2015, Vol :04, No :01, P : 425.

2. أفكار دافيد ريكاردو: اختلفت افكار ريكاردو عن آدم سميث، إذ أنه لم يعطي دورا كبيرا في تحليله لأثر تراكم الرأسمالي الناتج عن تقسيم العمل على الإنتاجية، حيث أشار إلى أن معدل الربح لا ينخفض بسبب المنافسة على رأس المال كما رأى آدم سميث، بل يعود الى تناقص العوائد الناتجة في نظره عن ندرة الموارد الطبيعية وبالضبط الأراضي الخصبة، وينطلق ريكاردو في تحليله من الإشكالية المتعلقة بكيفية تأثير ندرة الموارد الطبيعية على الربحية في ظل تراكم رأس المال المادي، مشيرا إلى أن ذلك يعالج في إطار ما يسمى بالمسار الطبيعي للأحداث.

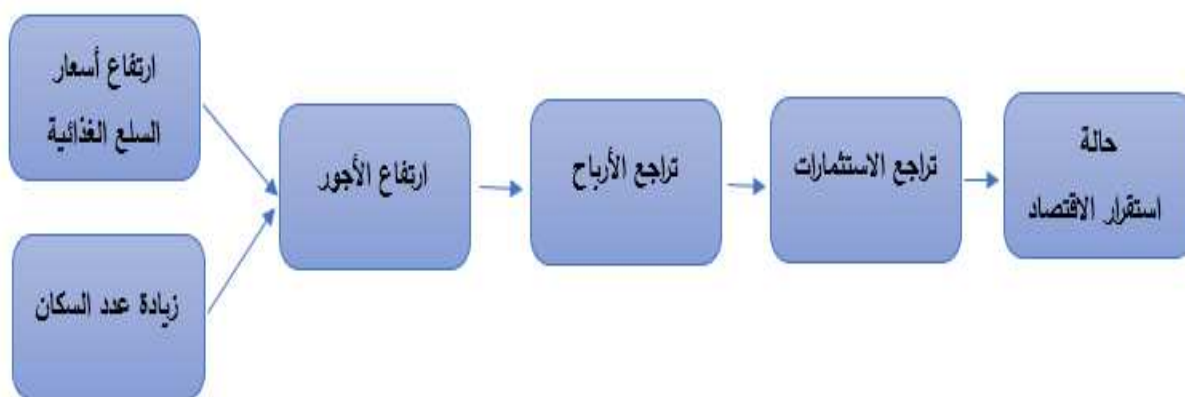
حيث يشير إلى أنه بفضل تراكم رأس الماء ونمو السكان وثبات معدل الأجر الحقيقي عند مستوى معين، فإن معدل الأرباح لابد أن ينخفض نتيجة تناقص عائد عنصر الأرض. بمعنى أنه كلما أضيفت وحدة من رأس المال مستخدمة

¹ - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص : 108.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

فيها كلما انخفض حجم الناتج الذي يقابلها، وباعتبار أن الربح يمثل جزء من الدخل المتبقي بعد اقتطاع الربح وتكاليف وسائل الإنتاج، فإن انخفاض معدل نمو حجم الناتج يؤدي بالضرورة لانخفاض في الربحية. وبافتراض وجود مستوى منخفض لمعدل الادخار فإن انخفاض الربحية يؤدي بدوره لانخفاض في التراكم الرأسمالي، ومن هنا فإن دافيد ريكاردو يرى بأن المسار الطبيعي للأحداث في الاقتصاد سوف يتوقف عند مرحلة معينة تتمثل فيما يسمى بالحالة المستقرة للاقتصاد، والتي يكون عندها مستوى الربحية عند الصفر مما يعني تحقق معدل نمو مساوي للصفر. ويفسر ريكاردو ذلك من خلال الإشارة إلى أنه نتيجة لندرة الأراضي الخصبة كلما تزايد حجم عنصر العمل إلى رأس المال فإن الإنتاجية تنخفض بشكل يؤدي إلى انخفاض في الربحية بشكل تدريجي إلى غاية الوصول إلى مستوى معين من حجم عنصر العمل لرأس المال يكون عند مستوى الربحية مساويا للصفر وبالتالي توقف معدل النمو.¹

الشكل رقم (06-01): نموذج دافيد ريكاردو حول النمو الاقتصادي.



المصدر: Jean-Claude Drouin, Les grands économistes, Presses Universitaires de France, Paris, France, 2012, P:21.

3. أفكار توماس مالتوس: ركزت أفكار مالتوس على نقطتين هما نظريته في السكان وتأكيده على مكانة الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يشدد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يركز الاقتصاديون الآخرون على جانب العرض استنادا إلى قانون Say للمنافذ.²

ويرى مالتوس ضرورة نمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الربحية، وأن ادخار ملاك الأراضي هو الذي يحدد الاستثمار المخطط للرأسماليين، وأي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع وبالتالي يقلل من العرض، وتراجع بذلك الأرباح مما يعيق النمو. أما بخصوص نظريته في السكان تتلخص بأن هناك مسارا ثابتا للسكان نحو الزيادة بمعدل يتخطى معدل نمو الغذاء، حيث ينمو السكان وفقا لمتتالية هندسية في ما ينمو الغذاء وفق متتالية

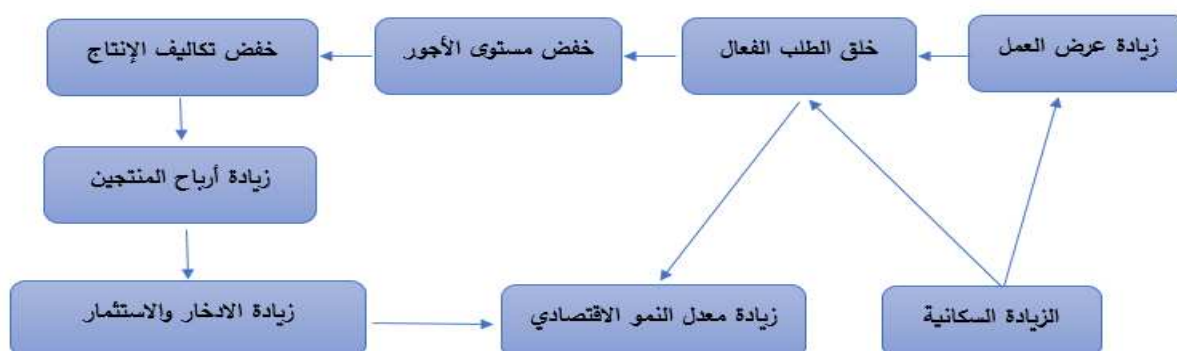
¹ - كريم بوددخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين التحفيز الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص: 40.

² - فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985، ص: 167.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

حسابية¹، الشأن الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يفوق معدل زيادة الغذاء، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبشكل عام فإن تحليلاته لم تتحقق على الصعيد العالمي فيما عدا بعض مناطق إفريقيا وآسيا بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على نمو السكان من جانب، ولأن إنتاج الغذاء ازداد بمعدلات أعلى من توقعه وأكثر من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي والمتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص العوائد².

الشكل رقم (07-01): نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي.



المصدر: نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائي خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص: 80.

ثانيا- نظريات النمو الكينزية: استمد كينز منظوره لقضية النمو ومحدداته من مصدرين، أولهما عناصر نظرية النمو والتطور الاقتصادي، وما يتبعه من خلق هياكل جديدة كما هو الحال عند شومبيتر، أما المصدر الثاني فيتمثل في الأفكار الكينزية التي سادت في الفترة التي نشأ فيها هذا الإطار الفكري، فالفكر الكينزي اختلف مع الكلاسيك الأوائل في قانون ساي للأسواق وما يتضمنه من أن العرض يخلق الطلب الخاص به، وأن الأسواق تعمل بكفاءة وبأن آلية السعر قادرة على إحداث التوازن في الأسواق، كما انصب اهتمام كينز على دراسة الأجل القصير، وذلك بإشارته إلى تأثير الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة الإضافية في الاستثمار، إلا أن "هارود ودومار" قد استكملا هذا التحليل وقاما بدراسة مدى تأثير الزيادة في الطاقة الإنتاجية الناتجة عن النمو على رصيد رأس المال، وعليه فقد تمت صياغة نظرية كينز للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل³.

1. نظرية كينز: بسبب عجز نظريات المدرسة الكلاسيكية في تفسير أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، قام "كينز" آنذاك بتقديم نظريته سنة 1936 والتي وضعت أسس جديدة من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه مجددا في طريق النمو الاقتصادي، فعلى عكس الكلاسيك الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال محاولتهم خفض تكاليف الوحدة المنتجة لتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين أن أرباحها هي مصدر لتراكم رأس المال، والذي يحرك النمو الاقتصادي، اهتم "كينز" بالاقتصاد الكلي من خلال وصفه للشروط اللازمة من أجل تحقيق

1- حسبية مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص: 83.

2- مدحت محمد القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 60.

3- هبة السيد محمد السيد أحمد، تحليل علاقة سعر الفائدة: دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر، 2017، ص: 59.

الفصل الأول: التأسيس النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي، كما عرف الطلب الفعال على أنه " الجزء المنفق من الدخل الوطني على الاستهلاك وتراكم رأس المال"، وعمل على إيجاد العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وهو ما سماه بمضاعف الاستثمار، وأكد كينز على ضرورة توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق تدخل الدولة، معارضا بذلك أفكار المدرسة الكلاسيكية، حيث اعتبر هذا الاجراء خطوة أساسية للوصول لحالة التشغيل الكامل.¹

تعمل نظرية النمو الكينزية على معالجة حالة عدم التوازن للاقتصاد الكلي، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكلية، فقد صمم كينز نظرية تشرح التغيرات الحاصلة في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أثبت أن فترة الركود وارتفاع معدلات البطالة تؤدي إلى انخفاض الدخل، الاستهلاك، الادخار والاستثمار، وفي ظل بيئة تنعدم فيها قوة اقتصادية في السوق تعمل على زيادة حجم الطلب الكلي، ينبغي على الدولة أن تلعب هذا الدور من خلال استخدام أدوات السياسة المالية كالتخفيضات الضريبية أو الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر الطلب الفعال في نظرية كينز وبالتحديد التوسع في الطلب الفعلي الكلي، العامل الرئيسي الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي²، فقد جادل كينز بأن الحل لأزمة الكساد العظيم يكمن في تحفيز الاقتصاد (الحث على الاستثمار) من خلال مزيج من نهجين هما:³

- تخفيض أسعار الفائدة (السياسة النقدية): فمن خلال خفض سعر الفائدة الذي يقرض به البنك المركزي الأموال للبنوك التجارية، ترسل الحكومة إشارة إلى البنوك التجارية مفادها أنها يجب أن تفعل الشيء نفسه لعملائها؛
 - الاستثمار الحكومي في البنية التحتية (السياسة المالية): يضخ الاستثمار الحكومي في البنية التحتية دخلا في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل وزيادة حجم الطلب مما يعالج آثار عدم التوازن.
- كما تدرس نظرية كينز النمو في الأجل القصير، حيث تعالج حالة الكساد التي يمر بها الاقتصاد، ويكمن جوهرها في ما يلي:⁴

- يعتبر كينز الطلب الكلي المحدد الحاسم للنمو الاقتصادي المتوازن، لذلك توصي بزيادة حجمه؛
- يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي الذي يزيد الدخل (تأثير مضاعف)، أو يزيد تحت تأثير المعجل مع نمو الدخل، ولا تأخذ بعين الاعتبار جميع عوامل الإنتاج الأخرى، كزيادة حجم العمل ومستوى استخدام رأس المال وتنظيم العملية الإنتاجية بشكل أفضل.

2. نموذج HARROD & DOMAR : عمل بعض الاقتصاديين على توسيع الأفكار الكينزية بإدخال تعديلات عليها، وكل هذا ولد ما يسمى بالنظرية الكينزية الجديدة⁵، وكانت الانطلاق من نموذج HARROD & DOMAR الذي يعتبر من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا في الأدبيات الاقتصادية⁶، حيث كان لهما الفضل في إدخال الرياضيات في

¹- كمال قسول، أثر سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة ماليزيا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميله، الجزائر، 2021، ص: 52.

²- محمد نجلة بوغزاله، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص: 142-143.

³- Ilkhom Sharipov, Contemporary Economic Growth Models And Theories: A Literature Review, CES Working Papers, The Centre For European Studies, Alexandru Ioan Cuza University, Iași, romania, November 2015, Vol : 07, Issue : 03, P : 764-765.

⁴- Idem.

⁵- لزه شين، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص: 21.

⁶- Philippe Darreau, croissance et politique économique, 1ere édition, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, 2003, P : 22.

الفصل الأول: التأسيس النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

حساب معدلات النمو الاقتصادي من خلال تركيز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قوي، بالإضافة إلى أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، فمحاولات كينز كانت تبحث على كيفية الوصول للتشغيل الكامل لكنها افتقرت إلى طريقة حدوث ذلك على المدى الطويل¹، في حين كان تحليل HARROD لهذه المشكلة في أن التشغيل الكامل على المدى الطويل يتطلب استيفاء مطلبين أساسيين هما:²

- يجب استثمار كل ادخار العمالة الكاملة سنوياً، حيث إذا كان الادخار هو S_f % من الدخل الوطني للعمالة الكاملة، والاستثمار أقل من ذلك، فكما قال كينز يصبح الطلب الفعال غير كافٍ لتحقيق التشغيل الكامل.

- من أجل التشغيل الكامل المستمر، يجب أن يتساوى معدل نمو الإنتاج مع نمو القوى العاملة، بالإضافة إلى معدل الزيادة في إنتاجية العمل. بمعنى إذا كان هناك n % أكثر من العمال كل عام، وكل منهم ينتج نسبة مئوية أكثر من الإنتاج، فإن التوظيف الكامل المستمر يتطلب أن ينمو الإنتاج $(n + a)$ % في السنة، وعليه لن تكون هناك حاجة للاستفادة من عدد أكبر من العمال بنسبة n % إذا نما الناتج أقل من ذلك، لأنه لن يجد جميع العمال الإضافيين الذين يرغبون في الانضمام إلى القوى العاملة عملاً.

إن النموذج الذي عرضه HARROD & DOMAR في تحليل النمو الاقتصادي وشرحه يتمثل في الشروط الأتية:³

- الشرط الأول: معدل النمو الاقتصادي g يعطى بالصيغة التالية:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \dots \dots \dots (1-1)$$

بحيث Δy تمثل الزيادة في الإنتاج باعتبار Y المخرجات.

- الشرط الثاني: يتمثل في أن معدل النمو الاقتصادي g يتساوى مع الزيادة في الإنتاج نسبة للإنتاج مقسومة على الزيادة في رأس المال (الاستثمار) نسبة للزيادة في الإنتاج بحيث:

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K/Y}{\Delta K/\Delta Y} \dots \dots \dots (2-1)$$

بمعنى:

$$g = \frac{I/Y}{C} \dots \dots \dots (3-1)$$

حيث C تمثل النسبة الهامشية لرأس المال والمخرجات.

- الشرط الثالث: يقضي بأن يكون نصيب الاستثمار في التشغيل الكامل مساوياً للمدخرات في التشغيل الكامل حيث باعتبار:

$$S = \dot{S} Y \dots \dots \dots (4-1)$$

فإن:

$$g = \frac{S}{C} \dots \dots \dots (5-1)$$

¹ عبد الحفيظ خزان، مساهمة الأسواق المالية في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة مجموعة من الأسواق المالية الناشئة خلا الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: أسواق مالية وبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص: 32.

² ياسين زاهي، مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1990-2017، مرجع سابق، ص: 21.

³ - Walter Eltis, The New Palgrave Dictionary of Economics : Harrod-Domar Growth Model, Macmillan Publishers Ltd, online edition, London, United kingdom, Continuously updated edition, P : 1-2.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

باعتبار وجود مستوى معين من C يمثل الربح الأقصى أين يعتبره المقاولين مستوى مثالي أشار إليه HARROD بـ Cr وتصبح المعادلة:

$$g = \frac{S}{Cr} \dots \dots \dots (6-1)$$

وكما ذكرنا سابقا يتطلب تحقيق نمو اقتصادي للتشغيل الكامل المستمر تحقيق معدل نمو بنسبة $(n+a)$ معدل نمو القوى العاملة إضافه إلى معدل الزيادة في إنتاجية العمل وبالتالي:

$$g = \frac{S}{Cr} = (n + a) \dots \dots \dots (7-1)$$

لتحديد الاختلاف بين نموذج هارود ودومار نوضح ما يلي:¹

إن وصف HARROD لتساوي كل من S/C_r و $(n+a)$ بالنمو المطلوب والنمو الطبيعي بحيث استخدم الرمزية للأول و الرمزي للثاني، كشرط لتحقيق النمو الاقتصادي في مستوى التشغيل الكامل المستمر. وباعتبارهما عنصرا خارجيان ومستقلان فإن تحقيق ذلك يكون فقط بالصدفة، ففي الواقع ستجد أنه من المستحيل عمليا تحقيق عمالة كاملة مستمرة، وهي نتيجة كينزية تتبع بشكل طبيعي من افتراضات HARROD الكينزية.

تتنبأ نظرية HARROD بأن عدم التوافق بين الادخار طويل الأجل وفرص الاستثمار (يتجاوز المعدل الطبيعي المعدل المطلوب) فينتج عنها بطالة طويلة مع تضخم مستمر، فالادخار له دور جوهري في التأثير على النمو الاقتصادي فعدم ملائمته يثير مشكلات أساسية في بناء السياسة العامة، ما يتطلب اتخاذ اجراءات لتوليد الادخار وتقليص الاستثمارات خاصة من الناحية الاجتماعية.

فيما يخص المقالين الذين نشرهما DOMAR سنة 1946 و 1947 استندا إلى نفس شروط من حيث المبدأ بمعنى تساوي النمو المطلوب مع الطبيعي، الاختلاف يطرأ فقط من حيث الشكل بمعنى الرموز التي حددها DOMAR في مقاله تختلف جزئيا عن HARROD فيمكن توضيح ذلك بما يلي:

- النمو الطبيعي المعروف بـ gn أشار إليه دومار بالرمز r .

- معدل الادخار على المدى الطويل S_r بالرمز α .

- الناتج السنوي الناتج عن وحدة رأس المال على المدى الطويل $\frac{I}{C_r}$ هو σ .

فتحليل كل من هارود ودومار متجانسين فقط أن دومار لم يكن على علم بالمقال الذي نشره هرود.

ثالثا- النموذج النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي: يستند تحليل الكلاسيك الجدد للنمو الاقتصادي على فرضيات الكلاسيك القدامى، وهي تحقق المنافسة الكاملة والاستخدام الكامل ومساواة عائد عنصر العمل لنتاجه الحدي²، وعلى رأس التحليلات نجد تحليل Robert Solow الذي بنى نموذجا للنمو الاقتصادي في سنة 1956، وذلك بافتراض دالة إنتاج كلاسيكية جديدة من نوع Cobb-Douglas مع عوائد متناقصة لعوامل الإنتاج³، حيث كانت مساهمته ردا على الحجج التي طرحها كل من HARROD & DOMAR، فحسب Solow عندما يتجاوز معدل استثمار رأس المال مستوى التوازن مع تنامي الطلب على رأس المال، ترتفع نسبة رأس المال إلى العمل مما يؤدي إلى تناقص العوائد ومن ثم تتناقص أرباح

¹- ياسين زاهي، مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1990-2017، مرجع سابق، ص: 22-23.
²- شتوان صونية، تحليل علاقة تمويل المؤسسات المبتكرة بالنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: تدبير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التدبير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص: 20.

³- En-Ze Wang & Chien-Chiang Lee, The impact of clean energy consumption on economic growth in China: Is environmental regulation a curse or a blessing?, International Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, January 2022, vol :77, P : 44.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

الاستثمار، وهذا ما يدفع الشركات إلى تقليص الاستثمار لتعود به إلى معدل حالة الاستقرار المطلوب. وإذا كان الاستثمار ضئيلاً، فسيرتفع معدل أرباح الاستثمار مؤدياً إلى إجراء تصحيح أيضاً. وهذه الطريقة يمكن تأمين نمو مستقر على المدى الطويل¹، ويرتكز هذا النموذج على عدة فرضيات هي:²

- البلدان تنتج وتستهلك سلعة واحدة متجانسة (المنتج Y)؛
- يتم الإنتاج في ظل سوق تتسم بالمنافسة الكاملة؛
- التكنولوجيا متغير خارجي؛
- يتم تمثيل إجمالي الاستهلاك بواسطة دالة كينزية:

$$C = c.Y \Rightarrow S = (1 - c)Y = s.Y \dots\dots\dots(8-1)$$

- معدل مشاركة القوى العاملة من إجمالي السكان ثابت. حيث إذا نما عدد السكان بمعدل n، فإن المعروض من العمالة (L) يزداد أيضاً بمعدل n:

$$\frac{d \log(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots(9-1)$$

- يتم تمثيل دالة إنتاج كلاسيكية جديدة من نوع Cobb- Douglas تعتمد على عوامل قابلة للإحلال: رأس المال (K) والعمالة (L)، وتكون على الشكل التالي:

$$Y = F(K, L) = A K^\alpha L^{(1-\alpha)}, \quad \alpha \in [0,1] \dots\dots\dots(10-1)$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

A: معامل إنتاجية عوامل الإنتاج.

K: رأس المال.

L: العمالة.

α : مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

$(1-\alpha)$: مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل.

إن الفكرة الأساسية في Solow هي أن النمو الاقتصادي يخضع لقانون الغلة المتناقصة، لأن إنتاجية العمل وكذلك رأس المال تتناقص بالضرورة. لقد حاول Solow أن يطبق نموذجه على الاقتصاد الأمريكي، وخلص إلى النتائج الآتية:³

- يساهم العمل ورأس المال بما يساوي 50 % من مساهمة عوامل الإنتاج الأخرى في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- يساهم معامل (رأس المال / العمل) بنسبة 20% في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- تعزى النسبة الباقية من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى عامل التقدم التكنولوجي الذي يؤثر بدوره على العملية الإنتاجية.

رابعا: نظريات النمو الداخلي: تتمثل نظريات النمو الداخلي فيما يلي:

¹ - فردريك ميكال شيرر، ترجمة: علي أبو عشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، دار العبيكان للنشر، الطبعة العربية الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 39-40.

² - Robert Joseph Barro et autre, traduit par : Fabrice Mazerolle, La croissance économique, Éditions internationale, Paris, France, 1996, P : 17-20.

³ - عبد الزهرة فيصل بونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص: 37.

1. نموذج AK : هو أول نسخة من نظريات النمو الداخلي، حيث أنه لا يميز بشكل واضح بين تراكم رأس المال والتقدم التقني، حيث يتم تجميع كلاهما معا في شكل رأس المال المادي والبشري، وعندما تتراكم أشكال مختلفة من رأس المال، لا ينخفض ناتجها الحدي إلى الصفر. ويمكن اعتبار نموذج AK على أنه النموذج الكلاسيكي الجديد الذي لا يتميز بعوائد حجم متناقصة¹، حيث نفترض دالة إنتاج إجمالية متجانسة خطية من النوع²:

$$Y = AK \dots \dots \dots (11-1)$$

حيث A ثابت إذا تراكم رأس المال على النحو السابق³:

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots \dots \dots (12-1)$$

وعليه فإن معدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل (وكذلك على المدى القصير) هو⁴:

$$g = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots (13-1)$$

وفقًا لنموذج AK، يمكن الحفاظ على معدل نمو أعلى من خلال معدل ادخار أعلى، حيث سيتم استخدام بعض من هذا الأخير لتمويل معدل أعلى من التقدم التكنولوجي. وتمثل هذه النظرية وجهة نظر "مقاس واحد يناسب الجميع" لعملية النمو الاقتصادي، حيث تنطبق على كل من البلدان المتقدمة (حيث تراكم رأس المال بالفعل) والبلدان الفقيرة (حيث يتخلف تراكم رأس المال عن الركب)⁵.

2. نموذج Romer: بعد نظرية AK مرت نظريات النمو الداخلي بموجة ثانية من الأفكار، والمعروفة عمومًا بنظرية النمو "القائمة على الابتكار" والمجسدة في أعمال Romer، والتي تدرك أن رأس المال الفكري، مصدر التقدم التكنولوجي، يختلف عن رأس المال المادي والبشري. يتراكم رأس المال المادي والبشري من خلال الادخار والتعليم، لكن رأس المال الفكري ينمو من خلال الابتكار.

حيث ينص Romer Product Variety Model (1986، 1990) على أن الابتكار يولد نموًا في الإنتاجية من خلال إنشاء منتجات جديدة، وليس بالضرورة محسنة، وبالتالي زيادة إنتاجية الاقتصاد، وعليه فإن نموذج Romer (1986، 1990) هو نموذج نمو قائم على الابتكار. يبدأ من دالة الإنتاج الخاصة بـ Dixit-Stiglitz (1977)⁶، وهي⁷:

$$Y = L^{1-\alpha} \int_0^A x(i)^\alpha di, 0 < \alpha < 1 \dots \dots \dots (14-1)$$

حيث L هو إجمالي العمالة المستخدمة (من المفترض أن يكون ثابتًا)، x(i) هو مقدار المدخلات الوسيطة i، أما A هو عدد المنتجات الوسيطة المختلفة المتاحة للاستخدام، حيث تؤدي الزيادة في تنوع المنتجات كما تم قياسها بواسطة A إلى زيادة الإنتاجية من خلال السماح للشركات بترويج منتجاتها الوسيطة بشكل سلس في أكبر عدد ممكن من الأنشطة.

¹- Ramesh Chandra, **Palgrave Studies in Economic History : Endogenous Growth in Historical Perspective From Adam Smith to Paul Romer**, Palgrave Macmillan, London, United kingdom, 2022, P : 261.

²- Dajin Li, **Is the AK Model Still Alive? The Long-Run Relation between Growth and Investment Re-Examined**, The Canadian Journal of Economics, Wiley, vol : 35, No : 01, Feb : 2002, P :93.

³- Panagiotis E. Petrakis, **Theoretical Approaches to Economic Growth and Development An Interdisciplinary Perspective**, palgrave macmillan, London, United kingdom, 2020, P : 329.

⁴- Peter Howitt, The New Palgrave Dictionary of Economics. Palgrave : Endogenous Growth Theory, palgrave macmillan, London, United kingdom, 2018, P : 3633.

⁵- Ramesh Chandra, **Palgrave Studies in Economic History : Endogenous Growth in Historical Perspective From Adam Smith to Paul Romer**, op cit, P : 262.

⁶- Peter Howitt, **The New Palgrave Economics Collection : Economic Growth (endogenous growth theory)**, Palgrave Macmillan, London, United kingdom, 2010, P : 69.

⁷- Hyun Park, **Indeterminate equilibrium growth with product and R&D spillovers**, Economic Modelling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, march 2020, vol :86, P : 289.

3. نموذج Lucas: في مقاله عام 1988 بعنوان "On the Mechanics of Economic Development" ، طور Robert Lucas نموذجاً للنمو الداخلي يركز على تراكم رأس المال البشري من خلال المعرفة، حيث أكد على التأثير الإيجابي لرأس المال البشري على زيادة إنتاجية الاقتصاد وفي النهاية على النمو الاقتصادي، وتعتمد وظيفة الإنتاج وفقاً لنموذج Lucas للنمو الداخلي على كل من الرأس المال المادي والرأس المال البشري¹، أي يشبه نموذج Solow مع إضافة مفهوم رأس المال البشري²:

$$Y(t) = AK(t)^{\beta} [u(t) h(t) l(t)]^{1-\beta} h_{\alpha}(t)^{\gamma} \dots (15-1)$$

حيث: ³

$Y(t)$: الإنتاج

A: مستوى التقدم التكنولوجي.

K: رأس المال المادي.

h: رأس المال البشري.

L: العمالة.

u: الجزء من الوقت المخصص للإنتاج.

h_{α} : متوسط رأس المال البشري الموجود في الاقتصاد.

h_{α}^{Ψ} : الأثر الخارجية للتعليم.

وحسب Lucas فإن تراكم رأس المال البشري هو عملية تتطلب موارد إنتاجية، لكنها تتطلب أيضاً العديد من المهارات والقدرات المكتسبة في الوظيفة (في عملية الإنتاج) وليس من خلال التعليم فقط، لذلك يعتقد Lucas أن تراكم رأس المال يمكن أن يحدث إما من خلال التعليم أو من خلال اكتساب المهارات عن طريق العمل⁴، حيث ركز كل من Lucas و Romer على العوامل الخارجية الناتجة عن انتشار المعرفة، ومع ذلك جادل Romer بأن المعرفة يتم اكتسابها من خلال زيادة رأس المال المادي، عكس Lucas الذي تصور تراكم المعرفة نتيجة للاستثمار في رأس المال البشري⁵.

المطلب الرابع: الأساس النظري لعلاقة التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي

تعتبر أدبيات الاقتصاد الكلي المتعلقة بالنمو الاقتصادي واسعة جداً، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة محطات، بدأت الأولى بأعمال Harold و Domar في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، وأعقبت هذه المحطة النماذج النيو كلاسيكية، وخاصة الأعمال Solow و Swan سنة 1956، وبعدها تم تهميش موضوع النمو الاقتصادي من الصدمة البترولية الأولى إلى المحطة الثالثة والتي رأت النور بأعمال كل من Romer سنة 1986 و Lucas سنة 1988، وهي

¹- Bernhard Skritek et al, **Revisiting the Lucas Model**, Working Paper No : 03/2015, Research Group Economics, Institute of Statistics and Mathematical Methods in Economics, Vienna University of Technology, Vienna, Austria, September 2015, P : 02.

²- Robert Emerson Lucas Junior, **On The Mechanics Of Economic Development**, Journal of Monetary Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, July 1988, vol :86, Issue : 01, P : 18.

³- Ralph Hippe, **Human capital formation in Europe at the regional level - implications for economic growth**, A thesis presented as part of the conditions for obtaining a doctorate in economics, Speciality, Economics Faculty of Economics and Social Sciences, prepared as part of a co-supervision between University of Tübingen & Strasbourg university, Tübingen, Germany, 2013, P : 24.

⁴- Taimur Sharif et al, **Human Resource Development and Economic Growth in Bangladesh: An Econometric Analysis**, European Journal of Business and Management, International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), New York, United States, 2013, Vol : 05, No : 07, P : 135.

⁵- Panagiotis E. Petrakis, **Theoretical Approaches to Economic Growth and Development An Interdisciplinary Perspective**, Op cit, P : 386.

الفصل الأول: التأسيس النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

مرحلة النمو الداخلية والتي أنت كردة فعل على أوجه القصور والاعفالات في النماذج النيو كلاسيكية، حيث كل هؤلاء وعبر كل المراحل حاولوا تفسير النمو الاقتصادي، ولكن بقت العديد من الأسئلة دون إجابات واضحة في العديد من المجالات، ولا سيما النظام المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي¹، لذلك سيتم توضيح من خلال هذا المطلب الأدبيات النظرية التي بحثت في طبيعة واتجاه العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي:

حيث اهتم الاقتصاديون وتباينت آرائهم حول طبيعة ومسار العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي، إذ يرى Walter Bagehot والذي يعتبر أول من تحدث عن طبيعة العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي وذلك في كتابه Lombard Street: a description of the Money Market سنة 1873، إن نجاح الثورة الصناعية في بريطانيا يرجع إلى تفوق نظامها المالي، والذي كانت له سهوله كبيره في تعبئه المدخرات لتمويل مختلف في الاستثمارات، خاصة تمويل الاستثمار في التقنيات الحديثة، وبالتالي تحقيق تقدم اقتصادي وتعزيز النمو.²

ونفس الشيء بالنسبة لي Joseph Schumpeter حيث يرى في كتابه الشهير The theory of economic development سنة 1911 أن الخدمات المالية ولاسيما التمويل المصرفي لا غنى عنه للنمو الاقتصادي، الخدمات التي تقدمها المسار من تعبئة المدخرات ومنحها بتمويلات، تقييم المشاريع، إدارة المخاطر ومراقبة المسيرين بالإضافة إلى تسهيل المعاملات ضرورية للابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية³، حيث تساهم البنوك في تعميم التقدم التكنولوجي عن طريق توجيه التمويل لأصحاب الأفكار الممتازة، الشيء الذي يؤدي إلى تصنيع منتجات مبتكرة وتنافسية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.⁴

كما يرى كينز الذي استعمل لأول مرة كلمة تمويل سنة 1936 في مقال نشره في المجلة الاقتصادية بعنوان The General Theory of Employment Interest and Money، حيث يشير مصطلح التمويل إلى القروض المصرفية في الفترة بين التخطيط لمشروع استثماري وتنفيذه، وكانت من أهداف النظرية الكينزية دراسة الشروط التي يمكن من خلالها للميكانيزمات النقدية أن تؤثر في القطاع الحقيقي، وتوصلت إلى أن التمويل له دور مؤقت، ويفسر ذلك حقيقة أن المدخرات سوف تتوازن وتتساوى مع المبالغ المستثمرة، وأضاف كينز سببا جديدا للطلب على النقود (بالإضافة إلى المعاملات، الاحتياط والمضاربة)، فعند ارتفاع الطلب على التمويل دون زيادة عرض إضافي ترتفع أسعار الفائدة وترجع الدولة إلى زيادة العرض (سياسة نقدية توسعية) تؤدي إلى عودة أسعار الفائدة إلى معدلاتها الطبيعية الشيء الذي يشجع المستثمرين على طلب تمويل مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع وتطوير مشاريع قديمة، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.⁵

¹- Moez Ouni, Etude Empirique De La Relation Entre Le Système Monétaire Et Financier Et La Croissance Economique, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences économiques, Spécialité : économie et finance, Institut de recherches économiques, faculté des sciences économiques, université de neuchâtel, neuchâtel, Suisse, 2011, P :14.

²- Jude Comlanvi Eggoh, Développement Financier et Croissance : Une Synthèse des Contributions Pionnières, Document de Recherche, Laboratoire d'Economie d'Orléans, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, Université d'Orléans, 2009, n° 2009-18, P : 02.

³- Robert Graham King & Ross Levine, FINANCE AND GROWTH: SCHUMPETER MIGHT BE RIGHT, The Quarterly Journal of Economics, Oxford University Press, August 1993, Vol:108, No:3, P:717.

⁴- Brou Emmanuel Aka, Le Role Des Marchés De Capitaux Dans La Croissance Et Le Développement Economiques, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences économiques, Spécialité : Economies et finances, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, université d'auvergne (clermont-ferrand i), Clermont-Ferrand, France, 2005, P :01.

⁵- Stéphane Déas, Macroéconomie financière, Dunod, Malakoff, France, 2019, P: 84-85.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

ودعمت Joan Robinson سنة 1952 في مقالها "The Rate of Interest and Other Essays" فكرة أن التطور المالي هو نتيجة لنمو الاقتصادي، وذلك بقولها: "where enterprise leads, finance follows"، حيث ترى التطور الاقتصادي يحفز الطلب على الخدمات المصرفية، الشيء الذي يؤدي إلى تطوير الخدمات المصرفية استجابة لطلبات المودعين وطالبي التمويل.¹

وفي سنوات الخمسينات أهمل الاقتصاديين وخاصة Swan و Solow سنة 195، الدور الأساسي للنظام المالي في رفع إنتاجية القطاع الحقيقي وتعزيز النمو الاقتصادي، وبعد ذلك رجع اهتمام الاقتصاديين بطبيعة اتجاه العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي فخلص العمل الذي قام به Hugh T. Patrick في مقاله الشهير Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries إلى وجود علاقتين محتملتين بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. الأولى، يؤدي نمو الاقتصاد إلى توليد طلب على الخدمات المصرفية بما فيها التمويل المصرفي وبالتالي يؤدي إلى التطور المالي استجابة لطلبات المدخرين والمستثمرين، وأطلق عليها Patrick اسم ظاهرة الطلب التابع "demand-following"، أي أن التطور المالي يتبع النمو الاقتصادي. أما العلاقة الثانية، قد يؤدي تطوير خدمات المؤسسات المالية وتنوعها وانتشارها بشكل موسع إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وهو ما أطلق عليه Patrick ظاهرة العرض القائد "supply-leading" أي أن التطور المالي يقود إلى النمو الاقتصادي، وقد أوضح أن اتجاه السببية يختلف حسب مراحل التنمية التي تمر بها الدولة، ففي المراحل الأولى من التنمية يتحدد نموذج العرض القائد، أما في المراحل المتقدمة يتحدد نموذج الطلب التابع.²

وقام John Richard Hicks سنة 1969 في كتابه "Theory of Economic History" بإبراز أهمية التطور المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، بالقول إن الثورة الصناعية كانت ستكون مستحيلة بدون نظام مالي متطور في إنجلترا، لأن الثورة الصناعية لا ترتبط فقط بتطبيق التقنيات الجديدة المكتشفة ولكن ترتبط أيضا بالثورة المالية التي تحقق الزيادة في الاستثمارات، وذلك تسهيلها تعبئة رؤوس الأموال في شكل مدخرات ومنحها كقروض لتمويل المشاريع الضخمة³، ويضيف أن معظم التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية تم اكتشافها قبل فترة طويلة، ولكن لم يتم الاستفادة منها لعدم وجود نظام مالي كفؤ يساعد على تمويل استثمارات ضخمة طويلة الأجل.⁴

وسعى raymond william goldsmith في كتابه Financial Structure and Development الذي نشره سنة 1969 إلى تقييم التأثير الذي يمارسه النظام المالي (المؤسسات المالية، الخدمات المالية والأسواق) على النمو الاقتصادي، وما إذا كان لهذا التأثير سببا، ولتحقيق هذا الهدف جمع بيانات من 35 دولة خلال الفترة الممتدة من 1880 إلى 1963، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وعليه فإن تطوير

¹- Michael Alfons Stemmer, Essays on Growth, Unemployment and Financial Development, A thesis presented as part of the conditions for obtaining a doctorate in economics sciences, Speciality: Economics and finance, economics department, Sorbonne School of Economics, université paris 1 (panthéon-sorbonne), Paris, France, 2016, P :130.

²- Hugh T. Patrick, **Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries**, Economic Development and Cultural Change, The University of Chicago Press, Chigago, United states, jan 1966, Vol:14, No:02, P: 174-177.

³- جميلة صحراوي، **دراسة اقتصادية قياسية لأثر سياسة التحرير المالي في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017، ص: 63.

⁴- Jude Comlanvi Eggoh, **Développement Financier et Croissance : Une Synthèse des Contributions Pionnières**, Op.cit, P : 04.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

النظام المالي في اقتصاد الماء يؤدي إلى تسريع النمو وتحسين الأداء الاقتصادي من خلال تسهيل تعبئة الموارد المالية (المدخرات) وتوجيهها إلى أفضل المستخدمين (أين تحقق الأموال أعلى عائد).¹

ورغم اعتبار مساهمة raymond william goldsmith مثيرة للاهتمام من خلال دراسة العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي إلا أنها محدودة وتعرضت لعدد الانتقادات من بينها:²

- صغر حجم العين والمتمثلة في 35 دولة فقط؛
 - عدم أخذه في الاعتبار بعض العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي؛
 - استخدام مؤشر حجم المؤسسات المالية كمؤشر عن الأداء الجيد للنظام المالي.
- لذلك اعتبرت مساهمته مهمة ولكنها غير مكتملة بسبب أن الظروف في ذلك الوقت لا تسمح بإجراء دراسات شاملة (التقنيات الإحصائية، البيانات..... الخ).

ونفس الشيء لباقي الدراسات التي أتت في تلك الفترة، حيث حاولت إبراز أهمية النظام المالي في دعم النمو الاقتصادي، إلا أنها عانت من بعض الثغرات، إلى أن ظهرت مدرسه " التحرر المالي " بزعامة James Gordon MacKinnon و Edward Stone Shaw في سنة 1973، حيث أثبت هؤلاء المؤلفين في دراستهم على أهمية سعر الفائدة في تجميع وتحصيل الموارد المالية (رؤوس الاموال) والتي تعتبر المحرك الرئيسي للاستثمار، وبالتالي سيؤدي إلى انعاش النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو، كما نادوا بعدم تدخل الدولة في السوق النقدية وترك سعر الفائدة يتجسد وفقا لقوى العرض والطلب، حيث أن تدخل الدولة بتثبيت سعر الفائدة سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب تراجع المدخرات وتوجه المتعاملون إلى الأسواق الغير الرسمية، وبالتالي تراجع الاستثمار الإنتاجي ما ينتج عنه ركود النشاط الاقتصادي³، ثم بعد ذلك عرفت فترة الثمانينيات في الأدبيات والدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ولا سيما تلك التي تناولت العلاقة بينه وبين النظام المالي، ولكن في أوائل التسعينيات تم احياء الدراسات حول هذا الموضوع، ومن أهم الدراسات دراسة bencivenga et smith سنة 1991، حيث بالنسبة لهؤلاء المؤلفين فإن الاقتصاديات التي لها وسطاء ماليين (مصارف) تتنافس تنمو بوتيرة أسرع من الاقتصاديات الأخرى، لذلك قدم نموذج به منافسة بين الوسطاء الماليين على تعبئة المدخرات (تنخفض الأصول السائلة الغير منتجة في الاقتصاد) ومن ثم التخصيص الأمثل لها (منح قروض لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع المنتجة)، الشيء الذي يؤدي إلى زياده الإنتاج وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.⁴

¹- محمد الأمين بلهوشات وعلي قابوسة، العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب: تحليل السببية متعدد المتغيرات، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2020، المجلد: 08، العدد: 02، ص: 343.

²- Zahira Bedjaoui & autres, Systeme Financier Et Croissance Economique : Apports Et Limites Des Etudes Empiriques, Revue Marocaine de Gestion et d'Economie, Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique, Rabat, Maroc, Sept 2018, Vol :04, No :08, P :82.

³- Mohamed Ilyes GRITLI, Libéralisation Du Compte Capital, Développement Financier Et Croissance Economique, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences économiques, Spécialité : Économie et finance internationales, faculté des sciences économiques et de gestion & faculté droit économie gestion, préparée dans le cadre d'une cotutelle entre l'université de Tunis el Manar & l'université de Pau et des pays de l'Adour, Pau, France, 2017, P :14-15.

⁴- Valerie R. Bencivenga & Bruce D. Smith, Financial Intermediation and Endogenous Growth, The Review of Economic Studies, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, Apr 1991, Vol :58, No : 02, P :195.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

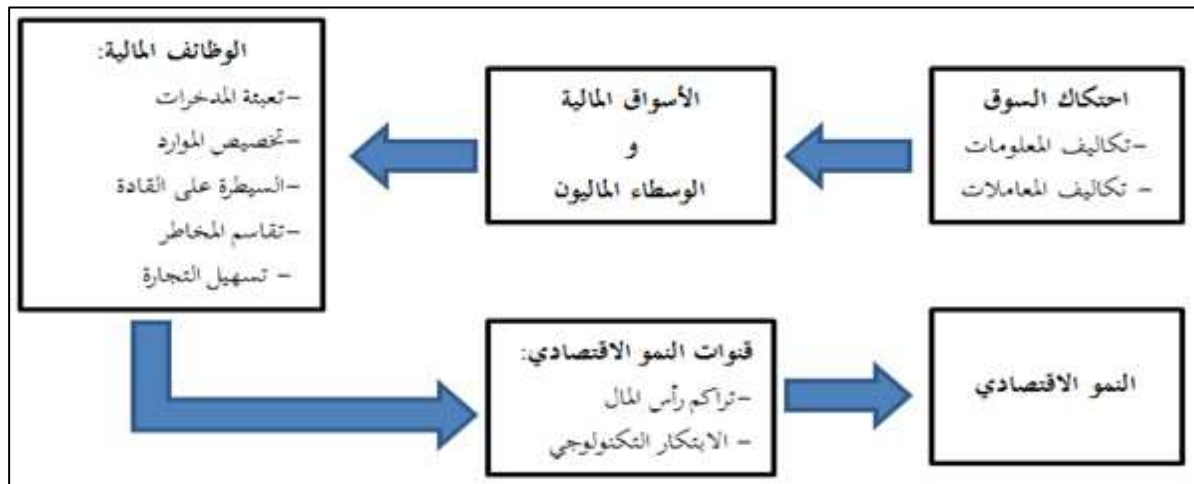
ثم أتت دراسة Robert Graham King & Ross Levine سنة 1993 لـ 80 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى عام 1989، والتي كانت بعنوان "Finance And Growth: Schumpeter Might Be Right" حيث درس King and Levine تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن مؤشرات التطور المالي ترتبط ارتباطاً قوياً بالنمو الاقتصادي، أي أن الخدمات المصرفية ومن بينها التمويل تحفز النمو الاقتصادي بزيادة معدل تراكم رأس المال وتحسين الكفاءة التي تستخدم بها اقتصادات رأس المال.¹

وفي سنة 1997 عاد Ross Levine بمفرده للبحث في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في دراسة تحت عنوان "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda"، وخلصت النتائج إلى أن التطور المالي يحفز النمو من خلال زيادة معدل الاستثمار وتخصيص رأس المال للمشاريع الأكثر إنتاجية، ولشرح أكثر للعلاقة اقترح Levine خمس وظائف تؤديها الوساطة المالية ينتج عنها نمو اقتصادي وهي:²

- تعبئة المدخرات؛
- تعزيز التخصيص الأمثل للموارد من خلال الحصول على معلومات عن المشاريع؛
- ضمان الإشراف على أصحاب المشاريع ومراقبة الشركات؛
- تسهيل المعاملات المالية، والتحوط من المخاطر، وتنويع الأصول، وتقاسم المخاطر؛
- تيسير تبادل السلع والخدمات.

حيث باستخدام هذه الوظائف، تمكن Ross Levine من توضيح العلاقة السببية بين القطاع المالي والنمو من الناحية الإحصائية، ووجد أن كل وظيفة من الوظائف الخمس الرئيسية تساهم في تراكم رأس المال وعملية الابتكار التكنولوجي، والتي تغذي النمو الاقتصادي طويل الأجل بشكل مباشر، والشكل التالي يلخص ذلك:

الشكل رقم (04-01): مقارنة نظرية للتمويل والنمو الاقتصادي.



المصدر: Ross Levine, Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Op.cit, P:691.

¹- Robert Graham King & Ross Levine, FINANCE AND GROWTH: SCHUMPETER MIGHT BE RIGHT, Op.Cit, P : 734-735.

²- Ross Levine, Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda, Journal of Economic Literature, American Economic Association, Nashville, Tennessee, United states, Jun 1997, Vol : 35, No :02, P :690-691.

وأيد Demirguc-Kunt and Maksimovic في مقاله بعنوان Law, Finance and Firm Growth لسنة 1998، نتائج الدراسات التي سبقتها انطلاقاً من عينة تضم 30 دولة متطورة ونامية، حيث توصلت إلى وجود أثر إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي.¹

وفي سنة 2000 عاد Ross Levine مع كل من Norman Loayza وThorsten Beck لدراسة العلاقة بين تطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي وذلك في مقال بعنوان Financial intermediation and growth: Causality and causes، حيث تم استخدام طريقتين لمعالجة البيانات والمتمثلة في بيانات اللوحة الديناميكية وطريقة المقطع العرضي. وتحقيقاً لهذه الغاية اتفقت الطريقتان على ايجابية العلاقة بين المتغير المعبر على تطور الوساطة المالية والمتمثل في التمويل المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.²

وهناك أيضاً العديد من الأدبيات الاقتصادية التي توصلت إلى نفس النتائج، ومن بينها دراسة Mohammad Kabir Hassan وكل من Benito Sanchez وjung-suk yu بعنوان Financial development and economic growth: New evidence from panel data لسنة 2011، حيث خلصت إلى وجود علاقة ايجابية بين التطور المالي (تطور الخدمات المصرفية ومن بينها التمويل المصرفي) والنمو الاقتصادي.³

وعليه يمكن القول أنه رغم كثرة البحوث والنظريات التي تربط بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، فمعظمها اتفق على وجود علاقة إيجابية، إلا أنه يوجد عدم اتفاق على اتجاه العلاقة، حيث يوجد بعض الباحثين من يقول أن التطور المالي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي، والبعض الآخر من يقول إن النمو الاقتصادي هو من يسبب التطور المالي، وآخرين يقرون بوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

¹- Asli Demirgüç-Kunt & Vojislav Maksimovic, **Law Finance and Firm Growth**, The Journal of Finance, Wiley, Hoboken, New Jersey, united states, Dec 1998, Vol : 53, No : 06, P : 23-24.

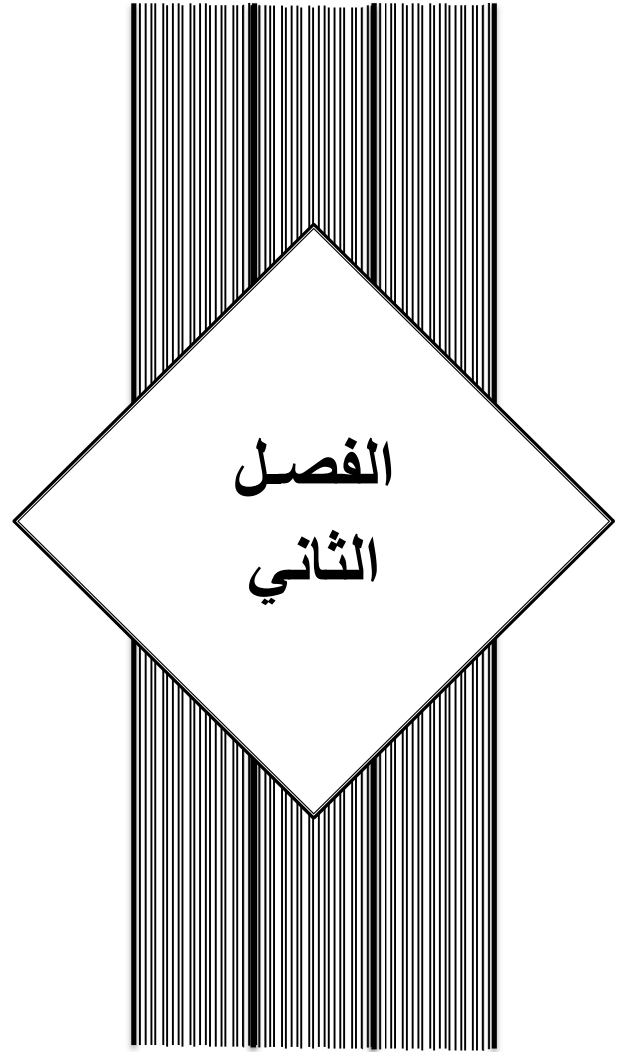
²- Ross Levine & others, **Financial intermediation and growth: Causality and causes**, Journal of Monetary Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, aug 2000, vol :46, Issue :01, P : 63.

³- Mohammad Kabir Hassan & Others, **Financial development and economic growth: New evidence from panel data**, The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Feb 2011, vol :51, Issue :01, P : 100.

خلاصة الفصل الأول:

تناولت الدراسة في هذا الفصل عرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالتمويل المصرفي في المبحث الأول، فيما قد احتوى على التأصيلات النظرية لكل من السياسة التمويلية والقطاع الخاص في المبحث الثاني، ليتطرق المبحث الثالث إلى أهم الأسس النظرية للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الجوانب النظرية للعلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي وفقاً لما أقرته أهم المدارس الفكرية، ويكمن تلخيص ما تم التوصل إليه في النقاط التالية:

- يعرف التمويل المصرفي على أنه توفير المصارف للموارد المالية اللازمة للأفراد من أجل الاستهلاك أو لمنشآت الأعمال والحكومات من أجل إنشاء مشاريع استثمارية قصد إنتاج سلع وخدمات، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي للدول، وعليه فالتمويل المصرفي يساهم أساساً في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير الموارد اللازمة لزيادة النمو الاقتصادي.
- يعد التمويل المصرفي وسيلة لنقل استعمال الأموال من شخص لآخر، أي أنه واسطة للتبادل، فبواسطته يمكن تحويل الموارد المالية والمتمثلة في مدخرات الأفراد، المنشأة والحكومة إلى من يحتاج إليها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع، وبالتالي يخفف التمويل المصرفي العديد من العوائق والصعوبات التي تعترض المنشآت المختلفة خاصة المؤسسات الناشئة المبتكرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويلات.
- تعتبر السياسة التمويلية جملة من القرارات التي تتخذ من قبل الإدارة العليا للمصرف، والمتمثلة في القواعد والاجراءات المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات التمويل، والتي تحدد ضوابط منح التمويل المصرفي، ومتابعته وتحصيله.
- يعتبر القطاع الخاص قطعة مهمة من الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فهو جزء مهم من الاقتصاد في نسيج المجتمع الغير خاضع لسيطرة الحكومة، حيث يعمل في جميع المجالات المهمة، ويعتبر أكثر كفاءة من نظيره القطاع العام، كونه يسعى دائماً إلى المنافسة والاستمرارية في تحقيق الأرباح، مما يساعد على زيادة الإنتاجية، وعلى هذا الأساس استطاع القطاع الخاص أن يكون عامل رئيسي في دعم النمو الاقتصادي.
- يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة رئيسية فريدة، إذ يساعد ويساهم في تحويل المجتمعات من بدائية تقليدية إلى متطورة حديثة، فهو أحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، جوهره تلبية حاجيات الأفراد وإشباع رغباتهم، من خلال إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات، لذلك يعرف بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية، والأيدولوجيا التي يحتاج الأمر إليها.
- اهتم الاقتصاديون وتباينت آرائهم حول طبيعة ومسار العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي، فهناك تيار يرى بأن هناك علاقة سببية أحادية المسار تتجه من التمويل المصرفي إلى النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تعبئة المدخرات، وتقديمها لأصحاب العجز المالي لتمويل مشاريعهم الاستثمارية المنتجة، الشيء الذي يؤدي إلى تصاعد أعمال القطاع الحقيقي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. بينما التيار الثاني يرى أن هناك أيضاً علاقة سببية أحادية المسار، ولكنها تتجه من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي، ويفسرون ذلك بأنه عند حدوث نمو اقتصادي سنة تلو الأخر سيؤدي ذلك إلى تحسن الأوضاع المعيشية للأفراد الشيء الذي سيدفعهم إلى زيادة الاستهلاك والادخار، الوضع الذي يقود إلى تحفيز منشآت الأعمال على زيادة الإنتاج، وكذلك تعبئة المصارف للمدخرات، الشيء الذي يجعل هذه الأخيرة تتوسع في تقديم التمويلات. أما التيار الثالث فيرى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث يتحدد اتجاه العلاقة حسب مراحل التنمية التي تمر بها الدولة، ففي المراحل الأولى من التنمية يتحدد نموذج العرض القائل (التمويل يقود إلى النمو الاقتصادي)، أما في المراحل المتقدمة يتحدد نموذج الطلب التابع (النمو الاقتصادي يقود إلى التوسع في منح التمويلات).



التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة



تمهيد الفصل الثاني:

اجتذبت قضية العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي اهتمام الكثير من المنظمات الدولية والباحثين خلال العقود الماضية، حيث أفرز هذا الاهتمام فيضا واسعا من الدراسات التي تطرقت إلى طبيعة هذه العلاقة واتجاهها وحجم أثرها وخاصة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، ونظرا لأن البحث العلمي يبنى على الدراسات السابقة، فقد تم تخصيص هذا الفصل لاستعراض وتحليل حزمة من تلك الأبحاث والدراسات التي تتقاطع إشكالياتها مع موضوع البحث أو تناولت على الأقل أحد متغيراته، ومن ثم محاولة إبراز نقاط التقاطع والاختلاف والإضافة العلمية التي ننشد تقديمها من خلال هذا العمل البحثي، وفي هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عرض دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة مقطعية.

المبحث الثاني: عرض دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة قطرية.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة والإسهام العلمي للدراسة الحالية.

المبحث الأول: عرض دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة مقطعية.

من الجانب التجريبي تناولت العديد الأبحاث والدراسات موضوع العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، ومن بين تلك الأبحاث يوجد الدراسات المقطعية التي أجريت على مجموعة (عينات) من الدول Cross-country studies، والتي سيتم عرض البعض منها لتقاطعها مع إشكالية الدراسة الحالية، وذلك بترتيبها تصاعديا حسب الفترة الزمنية بعد أن يتم تبويبها إلى فئتين رئيسيتين وفق معيار اللغة وهما:

المطلب الأول: دراسات مقطعية باللغة الأجنبية: سيتم فيما يلي عرض الدراسات المقطعية باللغة الأجنبية:

1. مقال لـ Ductor, L & Grechyna, D، سنة 2015 تحت عنوان¹:

Financial development, real sector, and economic growth

حيث هدف الباحثان في هذا المقال إلى تقييم الارتباط بين التطور المالي وإنتاجية القطاع الحقيقي وتأثيرهما على النمو الاقتصادي في 101 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010.

وانطلقت هذه الدراسة من الفرضية القائلة بأن تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي يتوقف على نمو الخدمات المالية مقارنة بنمو القطاع الحقيقي للاقتصاد، واختبار هذه الفرضية استعملت الدراسة مجموعة المتغيرات التالية:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات قياس التطور المالي:

• نسبة القروض الخاصة المقدمة من مصارف الإيداع والمؤسسات المالية الأخرى إلى GDP.

• نسبة القروض الخاصة المقدمة من مصارف الإيداع إلى GDP.

• نسبة الخصوم السائلة إلى GDP.

- مؤشرات تطور القطاع الحقيقي للاقتصاد:

• معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

• نسبة نفقات البحث والتطوير إلى GDP.

¹- Lorenzo Ductor and Daryna Grechyna, **Financial development, real sector, and economic growth**, International Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2015, Vol : 37, P: 393-405.

- متغيرات التحكم:
 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأولي: وهو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1970-1973.
 - الانفتاح التجاري: وهو نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى GDP.
 - التضخم: ويقاس معدل نمو مؤشر أسعار المستهلك.
 - رأس المال البشري: يقاس بمتوسط عدد سنوات الدراسة.
- وللوصول إلى الأهداف المرجوة تم استخدام نموذج البيانات اللوحية الديناميكية (Dynamic Panel Data)، مستعملة طريقة الفروق الأولى للعزوم المعممة DF-GMM، وذلك من أجل القضاء على الآثار الخاصة للدول. وخلصت هذه الدراسة إلى ثلاث نتائج مهمة تتمثل في:
- وجود علاقة غير خطية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.
 - هناك علاقة إيجابية بين التمويل والنمو الاقتصادي، حيث يصل هذا التأثير إلى حده الأقصى عندما يكون نمو متوازن بين القطاعات المالية والحقيقية.
 - إن تسريع التطور المالي الغير مصحوب بنمو في القطاع الحقيقي يقلل من الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي، كما يمكن أن يصبح هذا التأثير سلبيا إذا نما التطور المالي بشكل أسرع من القطاع الحقيقي.
2. مقال لـ Barajas, et al، سنة 2016 تحت عنوان:²

The Finance and Growth Nexus Re-Examined :

Do All Countries Benefit Equally?

- حيث كان الغرض من هذه الدراسة هو محاولة اكتشاف ما إذا كان هناك اختلاف بين البلدان في العلاقة التجريبية بين التمويل والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 150 دولة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1975 و2005، حيث تعتمد الباحثان في اختيارهم للعينة على اختلافها في ثلاث نقاط تتمثل في:
- انتماء دول العينة إلى مناطق جغرافية مختلفة؛
 - وجود دول مصدرة للنفط وأخرى مستوردة؛
 - تفاوت مستوى الدخل بين الدول.

²- Adolfo Barajas et al, **The Finance and Growth Nexus Re-Examined : Do All Countries Benefit Equally ?**, Journal of Banking and Financial Economics, Faculty of Management, University of Warsaw, Warszawa, Pologne, 2016, Vol: 1, No: 5, P: 5-38.

الفصل الثاني: التمويل المصري الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود اختلاف في تأثير التمويل على النمو الاقتصادي بين الدول نتيجة تفاوت التطور المالي من بلد إلى آخر، ولإثبات أو نفي هذه الفرضية استعانت الدراسة بمجموعة من المتغيرات تتمثل فيما يلي:

❖ المتغير التابع: استعملت الدراسة متغيرين تابعين وهما:

- النمو الاقتصادي: تم قياسه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛
- النمو الاقتصادي خارج المحروقات: تم قياسه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشر قياس التطور المالي: تم التعبير عنه بنسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع إلى GDP.

- متغيرات التحكم: وتتمثل في:

- رأس المال البشري: ويقاس بنسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية من إجمالي المتدربين؛
- مستوى الدخل الأولي؛
- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى GDP.
- متغيرات تفاعلية: وتكون ناتجة عن ضرب متغيرين في بعضهما للوصول لمتغير تفاعلي يمثل الأثر المشترك للمتغيرين الناتج عنهما، وتتمثل المتغيرات التفاعلية المستعملة في:

- نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع $\times$ متغير وهي يمثل الأزمات المالية؛
- نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع $\times$ متغير وهي يمثل المنطقة الجغرافية؛
- نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع $\times$ متغير وهي يمثل الدول المصدرة للنفط؛
- نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع $\times$ متغير وهي يمثل الدول المستوردة للنفط؛
- نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع $\times$ متغير وهي يمثل الدول منخفضة الدخل؛
- نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع $\times$ الدخل الأولي؛
- نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع $\times$ الانفتاح التجاري؛
- نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الودائع $\times$ متغير وهي يمثل جودة اشراف المصارف.

وللوصول إلى الأهداف المرجوة تم استخدام نموذج البيانات اللوحية الديناميكية (Dynamic Panel Data)، مستعملة طريقة العزوم المعممة GMM. وخلصت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

- عدم وجود تجانس في العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي سواء عبر المناطق، حسب مستويات الدخل أو حتى حسب البلدان المصدرة والغير مصدرة للنفط.
- عدم وجود تجانس في العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي في بعض الدول التي لها نفس الخصائص، ويفسر ذلك باختلاف خصائص الأنظمة المصرفية من دولة إلى أخرى كصعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية، درجة المنافسة المصرفية والثقافة المصرفية لسكان كل دولة.

3. أطروحة دكتوراه لـ Forouheshfar, Y.، تم مناقشتها سنة 2017، تحت عنوان:³

Financial sector development, economic growth and demography in MENA region

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي في 15 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة سنة 1960 إلى سنة 2011، حيث انطلقت الدراسة من التساؤل الجوهرى التالي:
هل السوق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تساهم في التنمية الاقتصادية؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال استعملت الدراسة مجموعة من المتغيرات تتمثل في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: ويقاس بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات قياس التطور المالي: وتضم:

• نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص عن طريق مصارف الودائع إلى GDP؛

• نسبة الودائع المصرفية إلى GDP؛

• نسبة الخصوم السائل إلى GDP.

- متغيرات التحكم: وتضم:

• الإنفاق الحكومي؛

• معدل التضخم: يقاس بمعدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك؛

• نسبة إجمالي الادخار المحلي إلى GDP؛

• الانفتاح التجاري: يقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى GDP؛

³- Yeganeh FOROUHESHFAR, **Financial sector development, economic growth and demography in MENA region**. A thesis presented as part of the conditions for obtaining a doctorate in economics sciences Speciality: economics sciences, Dauphine doctoral school, Paris Dauphine University, Paris, France, 2017, P : 1-194.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

- رأس المال البشري: يقاس بنسبة إجمالي الالتحاق بالمدارس الثانوية؛
 - النمو السكاني: يقاس بمعدل نمو السكان في السنة.
- وللوصول إلى الأهداف المرجوة تم استخدام نموذج البيانات اللوحية الديناميكية (Dynamic Panel Data)، وذلك بتطبيق طريقة العزوم المعممة GMM. وخلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:
- عدم تطور الأسواق المالية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف؛
 - وجود تطور سريع وغير متجانس للنظام المصرفي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
 - تطور القطاع المصرفي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها التدخل المفرط للحكومات في السوق المالية، عدم الاستقرار الجيوسياسي والصراعات الإقليمية، الفساد، التغيرات المفاجئة في أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة للنفط، بالإضافة إلى وجود مشاكل في تخصيص الائتمان وضعف الرقابة المالية والتنظيم.
4. مقال لـ Nguyen, Y, N., et al لسنة 2019 تحت عنوان⁴:

Impact of finance on growth :

Does it vary with development levels or cyclical condition ?

وتهدف هذه الدراسة إلى تحرر ما إذا كان مستوى التنمية الاقتصادية أو الظروف الدورية كالأزمات المالية تؤثر في دعم التمويل للنمو الاقتصادي، وذلك لعينة تتكون من 90 دولة متفاوتة في مستويات التنمية الاقتصادية وفق تصنيف البنك الدولي لسنة 2011 (دخل منخفض، متوسط ومرتفع)، حيث وقام الباحثان بدراسة فترتين، تمتد الأولى من سنة 1980 إلى 2011، بينما الثانية من سنة 1980 إلى 2006، حيث تستثني الفترة الثانية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

وللوصول إلى الهدف المنشود انطلقت هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

هل تتغير قدرة التمويل في تعزيز النمو الاقتصادي عند مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية أو عند حدوث صدمات ناتجة عن الأزمات الكبيرة؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل اختار الباحثان مجموعة من المتغيرات تتمثل في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: ويقاس بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

⁴ - Yen Ngoc Nguyen et al, **Impact of finance on growth: Does it vary with development levels or cyclical conditions?**, Journal of Policy Modeling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2019, Vol: 41, Issue: 06, P : 1195-1209.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

- مؤشرات التطور المالي: وتشمل متغيرات تعبر عن المصارف، أسواق الأسهم، أسواق السندات وكذا التأمين وتمثل في:

- نسبة ائتمان المصارف التجارية المقدمة للقطاع الخاص إلى GDP ؛
- معدل دوران الأسهم: ويقاس بالقيمة السوقية للأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية للسوق.
- نسبة إجمالي السندات (الحكومية والخاصة) إلى GDP؛
- إجمالي قسط التأمين الحقيقي للفرد (أقساط التأمين على الحياة أو غير الحياة) باللوغاريتم الطبيعي.

- متغيرات التحكم: وتنظم:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤخر ومحسوب باللوغاريتم الطبيعي؛
- نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP؛
- معدل التضخم: وهو نسبة نمو مؤشر أسعار المستهلك خلال سنة واحدة؛
- الانفتاح التجاري: ويقاس بنسبة مجوع الصادرات والواردات إلى GDP؛
- مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة.

واستخدمت الدراسة نموذج البيانات اللوحية الديناميكية (Dynamic Panel Data)، وذلك بتطبيق طريقة العزوم المعممة GMM. وخلصت إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية والأزمات تؤثر على قدرة التمويل في تعزيز النمو الاقتصادي، فمثلا رغم العلاقة السالبة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في كل البلدان بغض النظر عن حجم دخلها، إلا أن حجم ذلك الأثر السلبي يكون أقل كلما زاد مستوى دخل الدول، وذلك قبل أو حتى بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ونفس الشيء بالنسبة للقطاعات المالية الأخرى (سوق الأسهم، سوق السندات، التأمين)، حيث إذا كانت العلاقة موجبة تكون أقوى في الدول ذات مستويات التنمية المرتفعة، وإذا كانت العلاقة سلبية تكون أقل حدة في هذه الأخيرة.

5. مقال لـ Silva, T, C. et al. سنة 2021 وعنوانه:

The finance-growth nexus : The role of banks

حيث تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في أدبيات العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال اظهار مدى أهمية الخصائص الخاصة بالائتمان والمصرف (مصدر الائتمان ونوعه بالإضافة إلى ملكية المصرف ونوعه) في تعزيز النمو الاقتصادي في مدينة برازيلية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2004 و2014.

وانطلقت الدراسة من مجموعة من الفرضيات مفادها:

⁵- Thiago Christiano Silva et al, **The finance-growth nexus: The role of banks**, Economic Systems, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2021, Vol : 45, Issue : 01, corrected proofs : Article 100762.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

- التطور المالي له علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي.
- يختلف تأثير الائتمان على النمو الاقتصادي بناءً على ما إذا كان الائتمان مخصصاً أم غير مخصص.
- يختلف تأثير ملكية المصارف على النمو الاقتصادي بناءً على ما إذا كانت المصارف حكومية، خاصة أو أجنبية؛
- يختلف تأثير نوع الائتمان على النمو الاقتصادي بناءً على ما إذا كان نوع الائتمان موجه لأغراض عامة، أغراض محددة أو أغراض أخرى؛
- يختلف تأثير نوع المصرف على النمو الاقتصادي بناءً على ما إذا كانت المصارف تجارية، استثمارية، اتحاد ائتماني أو مصارف تنمية.

ولإثبات أو نفي هذه الفرضيات اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: تم قياسه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات قياس التطور المالي: وتظم
 - الائتمان المصرفي المخصص؛
 - الائتمان المصرفي الغير مخصص؛
 - الائتمان المصرفي لغرض عام؛
 - الائتمان المصرفي لغرض خاص؛
 - الائتمان المصرفي لأغراض أخرى؛
 - الائتمان المصرفي المقدم من طرف المصارف الحكومية؛
 - الائتمان المصرفي المقدم من طرف المصارف الخاصة؛
 - الائتمان المصرفي المقدم من طرف المصارف الأجنبية؛
 - الائتمان المصرفي المقدم من طرف المصارف التجارية؛
 - الائتمان المصرفي المقدم من طرف مصارف الاستثمار؛
 - الائتمان المصرفي المقدم من طرف الاتحاد الائتماني؛
 - الائتمان المصرفي المقدم من طرف مصارف التنمية.
- متغيرات التحكم: وتشمل:

- معامل جيني: وهو مقياس لدرجة عدم المساواة في توزيع الدخل الوطني؛
- مؤشر التنمية البشرية؛
- متغير وهي: يعبر عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

واستخدمت الدراسة نموذج البيانات اللوحية الديناميكية (Dynamic Panel Data)، وذلك بتطبيق طريقة العزوم المعممة GMM، وخلصت نتائجها إلى أن المدن التي لديها حصة أعلى من الائتمان غير المخصص ترتبط بعلاقة موجبة أقوى بمعدلات النمو الاقتصادي من تلك التي لديها حصة أكبر من الائتمان غير المخصص. ومع ذلك، بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أصبح الائتمان المخصص أكثر هيمنة.

وفيما يتعلق بنوع الائتمان، أكدت النتائج أن الائتمان لغرض خاص له علاقة إيجابية أقوى بمعدلات النمو الاقتصادي من القروض العامة وأنواع الائتمان الأخرى. ومع ذلك، بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لعبت القروض ذات الأغراض العامة دورًا أكبر في النمو الاقتصادي للمدن.

أما فيما يخص مصدر الائتمان، فإن الائتمان المقدم من طرف المصارف الخاصة المحلية يرتبط بعلاقة موجبة ووثيقة بالنمو الاقتصادي أكثر من الائتمان المقدم من طرف المصارف الحكومية والأجنبية. ومع ذلك، بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ارتفعت حصة النمو من المصارف المملوكة للدولة في حين انخفضت حصة المصارف المحلية الخاصة والأجنبية.

وفيما يخص نوع المصرف، ترتبط المصارف التجارية بعلاقة إيجابية قوية بالنمو الاقتصادي أكثر من أنواع المصارف الأخرى. في حين بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كان للاتحاد الائتماني فقط ارتباط جزئي ذي دلالة إحصائية بالنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: دراسات مقطعية باللغة العربية: فيما يلي سيتم عرض الدراسات المقطعية باللغة العربية.

1. أطروحة دكتوراه لـ مجاهد كنزة، نوقشت سنة 2016، تحت عنوان:⁶

تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي:

دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Data Panel Analysis

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تقديم دراسة نظرية وتجريبية لأثر التطور المالي في النمو الاقتصادي في عينة تتكون من 62 دولة نامية ومتقدمة، وذلك خلال الفترة المحصورة بين سنتي 1989 و2012، محاولة إبراز دور الوساطة والأسواق المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وما إذا كان تفاوت مستوى التطور المالي من دولة إلى أخرى يفسر الفوارق في المستوى الاقتصادي بينها.

⁶ - كنزة مجاهد، **تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel data Analysis**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص: 1-226.

الفصل الثاني: التمويل المصري الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

وتتبلور إشكالية هذه الدراسة فيما إذا كان تطور الأنظمة المالية يسبب في دعم النمو الاقتصادي أم العكس، لذلك انطلقت الدراسة من الفرضية التي مفادها أن التطور في الجهاز المصرفي والأسواق المالية يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، وبدرجات مختلفة حسب مستوى تطور الدول اقتصاديا.

ولاختبار هذه الفرضية استعملت الدراسة مجموعة من المتغيرات التي تم انتقاؤها بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع أو أحد جوانبه، وتتمثل هذه المتغيرات في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: تم قياسه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات التطور المالي: وتظم:

- مؤشر السيولة: ويقاس بنسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى GDP؛
- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى GDP؛
- مؤشر القيمة السوقية للأسهم: ويقاس بنسبة رأس مال السوق إلى GDP؛
- مؤشر حجم تداول الأسهم: ويقاس بنسبة حجم التعاملات في السوق إلى GDP؛
- معدل دوران الأسهم: ويقاس بالقيمة السوقية للأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية للسوق.

- متغيرات التحكم: وتشمل:

- الاستثمار: ويقاس بنسبة التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى GDP؛
- الإنفاق الحكومي: ويقاس بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى GDP؛
- الانفتاح التجاري: ويقاس بنسبة مجوع الصادرات والواردات إلى GDP؛
- معدل التضخم: ويقاس بنسبة التغير السنوية لمؤشر أسعار المستهلك؛
- معدل النمو السكاني: ويقاس بنسبة التغير السنوية في عدد السكان.

وبعد إجراء اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، اتضح أنها مزيج بين تلك التي هي مستقرة في المستوى وأخرى في الفرق الأول، لذلك استخدمت الدراسة أحد نماذج البيانات اللوحية الديناميكية (Dynamic Panel data)، والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة في إطار البيانات اللوحية (Panel-Ardl)، وذلك بتطبيق طريقة PMG، كما تم استخدام منهجية فرانجر في إطار البيانات اللوحية (Granger Panel Causality) لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة؛

- وجود تأثير سلبي للتمويل على النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، فيما عدا سوق الأوراق المالية التي تأثرها موجب على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويفسر ذلك كون أسواق الأوراق المالية في الدول النامية هي أسواق ناشئة لا تتعرض إلى تقلبات وفقاعات المضاربة، عكس الأسواق المتقدمة.
- 2. أطروحة دكتوراه لـ بن دحمان آمنة، نوقشت سنة 2016، تحت عنوان:⁷

التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية:

دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في التحقق من وجود علاقة بين التطور المالي في دولة ما ومعدل نموها الاقتصادي، وما إذا كانت هذه العلاقة مشروطة بتوفر إطار مؤسسي ملائم، وذلك في عينة تتكون من 25 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى سنة 2014.

وللإجابة على الإشكالية انطلقت الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي مفادها أن التطور المالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول النامية شرط وجود إطار مؤسسي مناسب، وفي سياق اختبارها استعملت الدراسة مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات التطور المالي: وتنظم:

- مؤشر السيولة: ويقاس بنسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى GDP؛
- نسبة الائتمان المحلي الموجهة للقطاع الخاص إلى GDP؛
- مؤشر القيمة السوقية للأسهم: ويقاس بنسبة رأس مال السوق إلى GDP؛
- مؤشر حجم تداول الأسهم: ويقاس بنسبة حجم التعاملات في السوق إلى GDP؛
- معدل دوران الأسهم: ويقاس بالقيمة السوقية للأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية للسوق.

- مؤشر نوعية المؤسسات: وهو عبارة عن مؤشر مركب لقياس نوعية الإطار المؤسسي.

- متغيرات التحكم: وتشمل:

- الاستثمار: ويقاس بنسبة الاستثمار المحلي إلى GDP؛
- الإنفاق الحكومي: ويقاس بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى GDP؛

⁷ - آمنة بن دحمان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص: 1-226.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

• الانفتاح التجاري: ويقاس بنسبة مجوع الصادرات والواردات إلى GDP؛

• معدل التضخم: ويقاس بنسبة التغير السنوية لمؤشر أسعار المستهلك؛

واستخدمت الدراسة نموذج البيانات اللوحية الديناميكية (Dynamic Panel Data)، وذلك بتطبيق طريقة العزوم المعممة GMM، وخلصت نتائجها إلى:

- وجود أثر سلبي ذو مستوى متفاوت لتطور النظام المصرفي في النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك التفاوت لتقليص تطور الإطار المؤسسي لذلك تفاوت الأثر السلبي من دولة إلى أخرى؛
- وجود أثر موجب ذو مستوى متفاوت لتطور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك التفاوت لتعزيز تطور الإطار المؤسسي لذلك الأثر الموجب من دولة إلى أخرى.

وفي خضم هذه النتائج قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات والمتمثلة في:

- ضرورة تعزيز المنافسة داخل القطاع المصرفي عن طريق خصخصة المصارف العمومية، وفتح المجال أمام المصارف الأجنبية؛
- تنوع الخدمات المصرفية، والعمل على تسهيل إمكانية وصول مختلف الأعوان الاقتصاديين إليها، وذلك من خلال زيادة انتشار المصارف، تخفيض التكلفة الحدية على رأس المال، وتسهيل الإجراءات وتسريعها؛
- العمل على انشاء مصارف إسلامية تقدم خدمات مالية تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية خاصة في الدول التي تنخفض فيها الموارد المالية المتاحة نتيجة امتناع شعوبها عن التعامل مع المصارف الربوية؛
- ضرورة توفير الإطار المؤسسي المناسب، وذلك بإصلاح النظم القانونية والمالية، وتحرير النظام المالي بالتوقف عن كبحه، وعن التدخل وفرض رقابة مفرطة على المؤسسات المالية.

3. مقال لمجاهد كنزة وغربي ناصر صلاح الدين، لسنة 2016 تحت عنوان:⁸

تأثير تطور القطاع المالي على النمو: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وذلك خلال الفترة المحصورة بين سنتي 1980 و2012.

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول بيان تأثير القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، لذلك انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن سياسة التحرير المالي والإصلاحات المالية التي اتبعتها تلك الدول في تطوير أنظمتها المالية والمصرفية انعكس انعكاسا إيجابيا على النمو الاقتصادي فيها. ولاختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

⁸ - كنزة مجاهد وناصر صلاح الدين غربي، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاقتصاد العربي والأعمال، كلية إدارة الأعمال والعلوم التجارية، جامعة روح القدس- الكسلك، لبنان، 2016، المجلد: 11، العدد: 01، 2016، ص: 72-85.

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: وتم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات التطور المالي: وتنظم:

- مؤشر السيولة: ويقاس بنسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى GDP؛
- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى GDP؛
- نسبة أصول المصارف التجارية إلى مجموع أصول المصارف التجارية والمصرف المركزي؛

- متغيرات التحكم: وتشمل:

- معدل النمو السكاني: ويقاس بنسبة التغير السنوية في عدد السكان؛
- الاستثمار: ويقاس بنسبة تكوين رأس المال الثابت إلى GDP؛
- الإنفاق الحكومي: ويقاس بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى GDP؛
- الانفتاح التجاري: ويقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى GDP.

وبعد فحص هذه المتغيرات باستخدام عدة اختبارات مطورة للكشف عن احتوائها على جذر الوحدة من عدمه، تبين أنها مزيج بين تلك التي هي مستقرة في المستوى وأخرى في الفرق الأول، لذلك استخدمت الدراسة أحد نماذج البيانات اللوحية الديناميكية (Dynamic Panel data)، والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة في إطار البيانات اللوحية (Panel-Ardl)، وذلك بتطبيق طريقة PMG، وتوصلت الدراسة إلى أن التطور المصرفي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويرجع ذلك لعدم كفاءة الأنظمة المالية والمصرفية في تلك الدول، الأمر الذي أدى إلى مشاكل في تخصيص الموارد المالية المتاحة لقطاعات غير إنتاجية، بالإضافة إلى غياب بيئة مؤسسية والاطار القانوني الملائم للعمل بكفاءة ونشاط.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام المالي والمصرفي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك باتخاذها المزيد من الإصلاحات بهدف تحسين الخدمات وتنويعها، وذلك بتوفير أطر قانونية وتوفير بيئة مؤسسية مناسبة تخلق منافسة بين المؤسسات المالية.

4. دراسة الجويني جمال وموعش أمحمد، لسنة 2020، تحت عنوان:⁹

أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

تكمن إشكالية هذه الدراسة في تحديد تأثير مجموعة من مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على النمو الاقتصادي في عشر دول عربية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018، حيث تم تقسيم عينة الدول إلى مجموعتين،

⁹ - جمال الجويني وأمحمد موعش، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، بحوث وإصدارات اقتصادية، الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، العدد 72، ص: 1-15.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

تضم الأولى أربعة دول مستوردة للنفط (المغرب، تونس، مصر والأردن)، بينما تضم الثانية دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت)، واستعملت الدراسة جملة من المتغيرات والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي، وتم قياسه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات التطور المالي: وتضم:

- مؤشر السيولة: ويقاس بنسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى GDP؛
- نسبة الائتمان المحلي الموجهة للقطاع الخاص إلى GDP؛
- مؤشر القيمة السوقية للأسهم: ويقاس بنسبة رأس مال السوق إلى GDP.

- متغيرات التحكم: وتشمل

- الاستثمار: إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى GDP؛
- الانفتاح التجاري: يقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى GDP؛
- معدل النمو السكاني: نسبة التغير السنوي في إجمالي عدد السكان.

وفي سبيل تحقيق الأهداف المرجوة استعملت الدراسة نموذج البيانات اللوحية (Panel data Model)، حيث أشارت نتائج التقدير إلى عدم وجود علاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي (مؤشر السيولة والائتمان الموجه للقطاع الخاص) والنمو الاقتصادي في مجموعة الدول المستوردة للنفط، بينما يرتبط مؤشر القيمة السوقية لأسواق المال بتأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

كما توصلت الدراسة إلى أن تحسن نشاط أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي له أثر موجب لكنه غير معنوي على النمو الاقتصادي، في حين أن مؤشرات القطاع المصرفي في هذه الدول تظهر اثرا سالباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي.

وبناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة بـ:

- ضرورة التركيز على الإصلاحات التي من شأنها تطوير وتنويع القطاع المالي وزيادة مستويات ارتباطه بالقطاع الحقيقي، لاسيما الدول المستوردة للنفط لحفز النمو الاقتصادي،
- تعزيز دور أسواق الأوراق المالية في توفير التمويل المطلوب لدعم النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقوية النظام الرقابي والاشرافي، وتشجيع الشركات على اصدار الأسهم والسندات، وتحسين معايير الإفصاح.

المبحث الثاني: عرض دراسات أكاديمية وأبحاث علمية سابقة قطرية.

مثل ما تناولت العديد من الدراسات والأبحاث من الجانب التجريبي موضوع العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي على المستوى المقطعي، بحثت أخرى على نفس العلاقة على المستوى القطري (حالات فردية من الدول)، لذلك سيتم

عرض البعض منها لتقاطعها مع إشكالية الدراسة الحالية، وذلك بترتيبها تصاعديا حسب الفترة الزمنية بعد أن يتم تبويبها إلى فئتين رئيسيتين وفق معيار اللغة وهما:

المطلب الأول: دراسات قطرية باللغة الأجنبية: سيتم فيما يلي عرض دراسات سابقة قطرية باللغة الأجنبية:

1. مقال لـ Ben Jedida, K. et al، لسنة 2014، تحت عنوان:¹⁰

Financial Development and Economic Growth :

New Evidence from Tunisia

بما أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 جددت الاهتمام بتأثير التمويل، أتت هذه الورقة بهدف إجراء دراسة تجريبية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2008.

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة فيما إذا كان التطور المالي في تونس يعزز النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، وللتحقق من ذلك استعملت الدراسة مجموعة من المتغيرات المتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: وتم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنظم:

- الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى GDP.
 - مؤشر حجم تداول الأسهم.
 - الأوراق المالية للمصارف في السوق المالية إلى GDP.
- وللوصول إلى الأهداف المرجوة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وخلصت نتائج الدراسة إلى:

- وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي؛
- وجود أثر إيجابي للتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فقط؛
- عدم وجود أثر بين إصدار المصارف للأوراق المالية في السوق المالية والنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، ويفسر ذلك بضعف الأسواق المالية الناشئة، بالإضافة إلى أثر المزاخمة بين الوساطة التقليدية (إيداع-ائتمان) وسوق الوساطة، حيث تميل المصارف إلى جمع الأموال ولكنها تستخدمها لزيادة أنشطتها الائتمانية وليس في خدمة تطوير السوق المالية؛

¹⁰- Khoutem Ben Jedidia et al, **Financial development and economic growth: New evidence from Tunisia**, Journal of Policy Modeling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2014, vol 36, Issue :05, P : 883-898.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

- عدم وجود أثر بين تطور السوق المالية والنمو الاقتصادي، ويفسر ذلك كون الأسواق المالية تعاني من ذيق ونقص في شفافية المعلومات، بالإضافة إلى هيمنة الإصدار العام في سوق السندات.... الخ، وذلك رغم كل الإجراءات المتخذة لتنشيطها وتوفير الموارد الادخارية المتاحة على المدى الطويل.
- وعلى ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بـ:
- ضرورة تطوير القطاع المالي عن طريق مواصلة تحريره، وذلك من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم على المدى الطويل؛
- زيادة تحسين كفاءة النظام المالي وذلك بإجراء إصلاحات تنظيمية من أجل تعزيز العلاقة بين القطاع المالي والقطاع الاقتصادي الحقيقي؛
- بما أن القطاع المصرفي الممثل بالائتمان الموجه للقطاع الخاص هو الرائد في عملية النمو الاقتصادي في تونس، لذلك على السلطات المعنية منح امتيازات تحسين أداء القطاع المصرفي، وذلك عن طريق الخصخصة الكاملة لهذا الأخير، بالإضافة إلى منح الاستقلالية الكاملة للمصرف المركزي؛
- ضرورة إصلاح سوق الأوراق المالية، وذلك لأنها تسمح بتنوع أكثر للمخاطر، وتخصيص أفضل للموارد كبديل للتمويل المصرفي.

2. مقال لـ Osman, E, G, A., لسنة 2014، تحت عنوان¹¹:

The Impact of Privat Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth:

An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to Cointegration

وتركز هذه الورقة بشكل أساسي على تحليل طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك بفحصها تجريبياً بالاعتماد على مجموعة من البيانات التي غطت فترة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 2012.

واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: وتم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشر التطور المالي: وتم تمثيله بالائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص.

- متغيرات التحكم: والمتمثلة في:

¹¹ - Eyas Gaffar Abdelraheem Osman, **The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth : An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to cointegration**, American International Journal of Social Science, Center for Promoting Ideas (CPI), New York, United States, 2014, Vol : 3, No : 6, P : 109-117.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

- إجمالي ودائع المصارف التجارية؛
- الانفتاح التجاري؛
- معدل التضخم؛
- الإنفاق الحكومي.

وتم إجراء اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة بهدف الوقوف على مدى استقرارها. فتبين أنها مزيج بين التي مستقرة في المستوى وأخرى في الفرق الأول، لذلك استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي يخدم هدف الدراسة ويستعمل في مثل هكذا حالات، حيث خلصت نتائج التقدير إلى وجود علاقة معنوية وإيجابية بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المديين القصير والطويل، ويمكن تفسير ذلك بكفاءة المصارف في تخصيص الموارد المتاحة لقطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية.

3. دراسة Farhana, I. et al، سنة 2019، تحت عنوان:¹²

Nexus Between Financial Development and Economic Growth in Malaysia

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي واتجاهها في دولة من دول الآسيان والمتمثلة في ماليزيا، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1984 إلى 2013.

وفي سبيل ذلك استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات والمتمثل في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: وتم قياسه بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغير المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات التطور المالي: ويضم المتغيرات التالية المحسوبة بطريقة الانكماش:

- الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى GDP؛
- إجمالي الودائع المصرفية إلى GDP؛
- مؤشر السيولة: ويقاس بإجمالي العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى GDP؛
- الفرق بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الإيداع.

- متغيرات التحكم:

- الإنفاق الحكومي: ويقاس بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى GDP؛

¹²- Farhana Ismail et al, **Nexus Between Financial Development and Economic Growth in Malaysia**, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Human Resource Management Academic Research Society, Thessaloniki, Greece, 2019, vol:09, No :01, P: 26-44.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

ولجأت الدراسة إلى استخدام اختبار جذر الوحدة ADF لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك من أجل اختيار النموذج الأمثل الذي يخدم أهداف الدراسة، فتبين أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ونتيجة لذلك استعملت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen cointegration test، فأظهر هذا الاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وعلى إثر ذلك استخدمت الدراسة اختبار السببية لغرانجر في إطار نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنتقل من النمو الاقتصادي إلى متغيرات التطور المالي، ومن بينها الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص. وعلى هذا الأساس قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والمتمثلة في:

- على الحكومات أن تولي أهمية خاصة لتنفيذ السياسات التي تؤدي إلى التعميق المالي، بما في ذلك وضع تدابير وإصلاحات مؤسسية وقانونية وذلك من أجل تعزيز الصلة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي؛
- ضرورة وضع حد لتدخل الدولة في القطاع المالي؛
- ضرورة توفير الحكومات البيئة المواتية لنمو القطاعات الحقيقة من أجل تطوير القطاع المالي؛
- ضرورة إعادة هيكلة النظام المالي في ماليزيا، وذلك لتصبح أكثر فعالية وكفاءة في أداء وظائفها لقيادة النمو في المستقبل.

4. مقال Fahsi, Z. and Chibi, A.، سنة 2019، تحت عنوان:¹³

Financial Sector Développement and Economic Growth in Algeria :

An ARDL Bounds testing Approach 1980-2017

كبقيّة دول العالم قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات المالية بهدف تعميق وتحسين كفاءة القطاع المالي لكي يصبح قناة رئيسية في دعم النمو الاقتصادي، لذلك كان الهدف من هذه الدراسة هو فحص العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2017، للتأكد ما إذا كان لتلك الإصلاحات تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي أم لا.

وفي سبيل ذلك قامت الدراسة باستعمال مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: وتم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات التطور المالي: وتضم:

• السيولة المالية: ويقاس بنسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى GDP:

¹³- Zineb FAHSI and abderrahim CHIBI, **Financial Sector Development and Economic Growth in Algeria : An ARDL Bounds Testing Approach 1980-2017**, Roa Iktissadia Review, Faculty of Economic Sciences Commercial Sciences and Management Sciences, hamma lakhdar university, Eloued, Algeria, 2019, vol : 09, No : 1, P: 53-64.

- الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى GDP؛

- متغيرات التحكم: وتضم:

- الانفتاح التجاري: ويقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى GDP؛
- الاستثمار: ويقاس بنسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى GDP؛
- معدل التضخم: ويقاس بنسبة التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك.

واعتمد الباحثان على اختبار جذر الوحدة ADF لمعرفة درجة استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، فتبين أنها تستقر كلها في الفرق الأول، وعلى هذا الأساس استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL باعتباره النموذج المناسب والذي سيخدم أغراض البحث. وخلصت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر ولكنها ضعيفة، وفسرت الدراسة ذلك بتراجع الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص ابتداءً من التسعينيات، وذلك بعد تراجع مداخيل الجزائر من العملات الأجنبية بعد أزمة النفط عام 1986. حيث تؤكد النتائج الدور المهيمن لقطاع النفط على الأنشطة الاقتصادية في الجزائر.

5. مقال لـ Chatri, A. and Maaruf, A.، سنة 2014، تحت عنوان:¹⁴

Cointegration and Causality between Financial Development and Economic Growth: Evidence from Morocco

تضاربت الأدبيات النظرية والتجريبية حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي خلال عقود من الزمن، لذلك هدفت هذه الورقة إلى تقديم تحقيق تجريبي حول طبيعة هذه العلاقة في المغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2011، وفي سبيل ذلك استعملت الدراسة جملة من المتغيرات والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: وتم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات تطور القطاع المصرفي: وتشمل:

- مؤشر السيولة: ويتم قياسه بنسبة السيولة الكلية للاقتصاد إلى GDP؛
- الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP؛
- مؤشر رسملة السوق: ويقاس بإجمالي قيم الأوراق المالية المدرجة في البورصة إلى GDP؛

¹⁴- Abdellatif Chatri and Abdelouahab Maaruf, **Cointegration and Causality between Financial Development and Economic Growth: Evidence from Morocco**, indonesia capital market review, Management Research Center (MRC), Faculty of Economics and Business, The University of Indonesia, Jakarta, Indonesia, 2014, Vol : 06, No : 01, P :1-18.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

- أسعار فائدة أذونات الخزينة لمدة 5 سنوات.

- متغيرات التحكم: وتضم

- الاستثمار: يقاس بنسبة الاستثمار إلى GDP.

خطوة أولى قامت الدراسة بإجراء اختبار جذر الوحدة ADF، وذلك من أجل معرفة رتبة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، واتضح أنها متكاملة من الرتبة الأولى، الشيء الذي أدى بالباحثين إلى القيام باختيار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen cointegration test، فتبين أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ونتيجة لذلك تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، ومن ثم القيام باختبار غرانجر للسببية وخلصت نتائج الدراسة إلى:

- وجود علاقة توازن طويلة المدى بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي يعكسها الأثر الإيجابي والمعنوي لكل مؤشرات التطور المالي في النمو الاقتصادي، حيث فسرت الدراسة ذلك بقدرة القطاع المالي وخاصة المصرفي على تعبئة الادخار وتخصيصه بشكل أكثر كفاءة، وخفض تكلفة الموارد وتنويع خدمات التمويل للمستثمرين الخواص.
- في المدى القصير وجود علاقة فقط بين مؤشر رسملة السوق والنمو الاقتصادي.

بينما خلصت نتائج اختبار غرانجر إلى أن العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تتوقف على المؤشرات المالية المستعملة، فإذا تم قياس التطور المالي بمؤشرات الوساطة المالية التقليدية (السيولة المالية أو الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص) تكون هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي، وإذا تم استخدام مؤشر رسملة السوق تكون هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس أوصت الدراسة بضرورة تركيز صانعي السياسات على المشاكل الهيكلية للقطاع المالي التي لا يمكن الشعور بآثارها على المدى الطويل. على وجه الخصوص، ينبغي عليهم تركيز اهتمامهم على إنشاء مؤسسات مالية حديثة في كل من القطاع المصرفي والسوق المالي. ونتيجة لذلك، سيسمح للقطاع المالي بممارسة آثاره بشكل كامل على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: دراسات قطرية باللغة العربية: سيتم عرض الدراسات السابقة القطرية باللغة العربية:

1. أحمد عبد الخالق أحمد جبجي وأحمد إبراهيم ملاوي، سنة 2017، تحت عنوان:¹⁵

أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية (1980-2015)

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر التعميق المالي في تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن، وذلك باستخدام بيانات سنوية تمتد من سنة 1980 إلى سنة 2015، حيث انطلقت الدراسة من الفرضية التي مفادها بأن التعميق المالي يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي في الأردن، واختبار هذه الفرضية اختارت الدراسة جملة من المتغيرات والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي: وتم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

¹⁵ - أحمد عبد الخالق أحمد جبجي وأحمد إبراهيم الملاوي، أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية (1980-2015)، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، جامعة فلسطين التقنية- خضوري، فلسطين، 2017، مجلد: 05، العدد: 01، ص: 35-53.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

- مؤشرات التطور المالي: وتشمل:
 - مؤشر السيولة: ويقاس بإجمالي العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى GDP؛
 - الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP؛
 - الأصول المصرفية: وتقاس بنسبة إجمالي أصول المصارف التجارية إلى إجمالي أصول المصارف التجارية وأصول المصرف المركزي؛
 - صافي هامش سعر الفائدة: ويقاس بطرح سعر فائدة الإيداع من سعر فائدة الإقراض؛
 - حجم التداول: ويقاس بنسبة قيمة الأسهم المتداولة في البورصة إلى GDP؛
 - معدل دوران السهم: ويقاس بنسبة عدد الأسهم المتداولة خلال فترة معينة إلى عدد الأسهم المكتتب بها.
- متغيرات التحكم: وتضم:
 - الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقاس بصافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة لامتلاك الأصول الإنتاجية في الاقتصاد المحلي؛
 - المساعدات الخارجية: وتقاس بقيمة المساعدات المالية المتدفقة من الخارج إلى اقتصاد بلدها؛
 - تمويلات العاملين في الخارج: وتقاس قيمة تحويلات العاملين بالخارج إلى دولهم الأصلية.
- ومن أجل إجراء التحليل القياسي قامت الدراسة باختبار تشخيصي أولي الذي يساعد في اختيار النموذج المناسب، والمتمثل في اختبار جذر الوحدة PP الذي أظهر أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تستقر عند الفرق الأول، الشيء الذي أدى بالباحثين إلى اختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، كونه يخدم أغراض البحث، وخلصت النتائج إلى وجود أثر إيجابي للتعميق المالي على نمو الاقتصاد الأردني من خلال مؤشر السيولة، كما خلصت الدراسة أيضا إلى وجود أثر سلبي للتعميق المالي الممثل بباقي مؤشرات التطور المالي، ومن بينها الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي.
- وعلى هذا الأساس أوصت الدراسة ب:
 - ضرورة رفع مساهمة القطاع المصرفي في العملية الإنتاجية وبالتالي رفع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقليل نسبة الفائدة المترتبة عن القروض، الشيء الذي يؤدي إلى تشجيع أصحاب الاستثمارات للحصول على الائتمان المصرفي من أجل تمويل مشاريعهم؛
 - تحسين وتنويع الخدمات المالية المقدمة من طرف المصارف؛
 - رفع معدل الانتشار المصرفي عبر كل المحافظات والقرى لوصول الخدمات المصرفية؛
 - ضرورة رفع كفاءة تخصيص الائتمان المصرفي بمنحه للقطاعات الإنتاجية؛
 - ضرورة إصلاح وتطوير سوق رأس المال.

2. عماني لمياء وبن معزو محمد زكريا، سنة 2017، تحت عنوان:¹⁶

قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب

- دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014) -

تعتبر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي واحدة من بين العلاقات الجدلية بسبب تباين نتائج الدراسات، لذلك أتت هذه الدراسة بهدف اختبار هذه العلاقة التجريبية في المغرب خلال الفترة المحصورة بين سنتي 1988 و2014. ولرصد هذه العلاقة قام الباحثان باختيار مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي الذي يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتشمل:

- إجمالي الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP؛

- حجم التداول: ويقاس بقيمة الأسهم المتداولة في البورصة إلى GDP.

ومن أجل اختيار النموذج الملائم قام الباحثان بإجراء اختبار جذر الوحدة ADF، وذلك من بهدف معرفة درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، فتضح أن كلها تستقر في الفرق الأول، لذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفتريات الإبطاء الموزعة ARDL.

وخلص اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما خلصت نتائج تقدير الأجلين القصير والطويل إلى وجود علاقة تأثير إيجابية بين التطور المصرفي الممثل بالائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، عكس سوق رأس المال الذي ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي نتيجة لمزاحمة القطاع المصرفي للبورصة.

وعلى ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة بعض التوصيات أهمها:

- ضرورة تحسين كفاءة القطاع المالي عن طريق تطبيق سياسات إصلاحية تنظيمية ملائمة.

- ضرورة مواصلة مسار التحرير المالي، وخصخصة المصارف.

3. مقال حبيب كريمة وزقير عادل، سنة 2019، تحت عنوان:¹⁷

أثر الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر

- تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL خلال الفترة (1980-2017) -

¹⁶ - لمياء عماني ومحمد زكريا بن معزو، قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب - دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، المجلد: 17، العدد: 17، ص: 129-142.

¹⁷ - كريمة حبيب وعادل زقير، أثر الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر - تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة ARDL خلال الفترة (1980-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، المجلد: 12، العدد: 02، ص: 349-362.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التجريبية بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر عن طريق معالجة مجموعة من البيانات الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2017، حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة في قياس مدى تأثير الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، وللإجابة على هذه الإشكالية انطلقت الدراسة من الفرضية التي مفاده أن الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة جملة من المتغيرات والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتنقسم إلى:

- مؤشرات التطور المصرفي: وتشمل:

- مؤشر السيولة: ويقاس بنسبة العرض النقدي بالمفهوم الواسع إلى GDP؛
- مؤشر مستوى الوساطة المصرفية: ويقاس نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP؛
- مؤشر مستوى تمويل أنشطة الاقتصاد: نسبة إجمالي الائتمان المحلي إلى GDP.

- متغيرات التحكم: وتضم:

- الاستثمار: ويقاس بنسبة مجموع رؤوس الأموال الثابتة والتغير في المخزون إلى GDP؛
- الإنفاق الحكومي: ويقاس بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى GDP؛
- الانفتاح التجاري: ويقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى GDP؛
- معدل التضخم: ويقاس بنسبة التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك.

ويهدف اختيار النموذج المناسب، قام الباحث بإجراء اختبار جذر الوحدة ADF من أجل الوقوف على رتبة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، فتبين أنها مزيج بين التي هي متكاملة من الدرجة صفر والدرجة الأولى، لذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، الذي يخدم أهداف البحث ويعتبر مناسب في مثل هكذا حالات.

وخلصت نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما خلصت نتائج تقدير الأجلين القصير والطويل إلى وجود أثر إيجابي لكنه ضعيف لتطور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي، وذلك بسبب وجود مشكلة اكتناز الأشخاص للأموال خارج المصارف، بالإضافة إلى عدم كفاءة هذه الأخيرة في تخصيص الموارد المالية المتاحة لاستثمارات منتجة.

وعلى أساس هذه النتائج اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات والمتمثلة في:

- تعزيز جهود تطوير بيئة الاقتصاد الكلي وتحسين المناخ الاستثماري؛

- تعزيز جهود الاستثمار في رأس المال البشري؛
 - تهيئة البيئة المصرفية المناسبة وإرساء قواعد الحكم المؤسسي؛
 - تطوير بيئة عمل المصارف الإسلامية؛
 - تحسين وتطوير تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور.
4. مقال بوري صراح وبن علال بلقاسم، سنة 2019، تحت عنوان:¹⁸

التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي:

دراسة قياسية لحالة الجزائر، المغرب، تونس (1980-2016)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي، حيث تتبلور إشكالية هذه الدراسة في معرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي في عينة من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدت الدراسة في تحليلها على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2016 لستة متغيرات، والمتمثلة في:

❖ المتغير التابع: النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

- مؤشر التطور المالي: ويقاس بـ

• إجمالي الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى GDP.

- متغيرات التحكم: وتضم:

• الإنفاق الحكومي: ويقاس بنسبة إجمالي الإنفاق الحكومي إلى GDP؛

• الانفتاح التجاري: ويقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى GDP؛

• الاستثمار: ويقاس بإجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى GDP.

وقام الباحثان في البداية باختبار بنية التجانس بواسطة اختبار Hsiao 1986، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان بالإمكان استخدام نموذج البيانات اللوحية Panel data، فتبين عدم تجانس هذا الأخير، ولهذا السبب قام الباحثان بدراسة كل دولة على حدة.

¹⁸- صراح بوري وبلقاسم علال، التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة قياسية للجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة (1980-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، بشار، الجزائر، المجلد: 05، العدد: 01، ص: 128-147.

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

ومن أجل اختيار النموذج المناسب، تم إجراء اختبارات جذر الوحدة ADF و PP، فأظهرت النتائج أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الدول الثلاثة تستقر عند الفرق الأول، لذلك تم إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen cointegration test، ثم اختبار غرانجر للسببية في إطار نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM. وخلصت نتائج التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بينما خلصت نتائج اختبار السببية إلى:

- بالنسبة للجزائر: غياب علاقة سببية في المدى القصير بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.
- بالنسبة للمغرب: وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص.
- بالنسبة لتونس: وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص.

وعلى أساس هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة التخلي عن الإصلاحات التقليدية وتطبيق إصلاحات أكبر وأعمق، التي من شأنها أن تعزز التطور المالي والنمو الاقتصادي في هذه الدول، بالإضافة إلى تبني الأدوات المالية الإسلامية الخالية من الربا، والعمل على تطويرها بهدف استقطاب موارد مالية إضافية وتخصيصها لمشاريع استثمارية منتجة تعزز النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة الدراسات السابقة والإسهام العلمي للدراسة الحالية.

سيتم من خلال هذا المبحث مناقشة وتحليل مجموعتي الدراسات السابقة التي تم عرضها، ثم توضيح نقاط التقاطع والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، والإسهام العلمي الذي ترمي الدراسة الحالية بلوغه.

المطلب الأول: مناقشة وتحليل الدراسات السابقة: تسمح مناقشة وتحليل الدراسات السابقة التي تتقاطع إشكالياتها مع موضوع البحث أو تناولت على الأقل أحد متغيراته برصد أهم جوانب الاتفاق والاختلاف، وبالتالي بروز الفجوة البحثية،

أولاً- الدراسات المقطعية: تم عرض تسعة دراسات تناولت العلاقة بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي من الجانب المقطعي، صدرت خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020، منها 5 دراسات أجنبية وأربعة عربية. حيث تباينت النتائج التي توصلت إليها هذه الأخيرة، وذلك باختلاف عينات الدول والفترات الزمنية التي شملتها الدراسات، واختلاف مصادر بياناتها، بالإضافة إلى اختلاف طرق المعالجة التي تبنتها كل دراسة، فمن ناحية العينة فقد تباين حجمها من دراسة إلى أخرى، فكانت أقل عينة 11 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دراسة مجاهد وغربي (2016)، وأكبر عينة 5555 مدينة برازيلية في دراسة Silva et al. (2020)، وفي ما يخص الفترة الزمنية فقد تباين طولها أيضا من دراسة إلى أخرى، فكانت اقصر فترة 11 سنة في دراسة Silva et al. (2020)، وأطول فترة 52 سنة في دراسة Forouheshfar (2017)، أما في ما يخص طرق المعالجة فقد تم ملاحظة أن كل الدراسات كانت تجريبية كمية، تم معالجة بياناتها باستعمال نموذج البيانات اللوحية الديناميكية Dynamic Panel Data وفق طريقة العزوم المعممة GMM، فيما عدا دراسة مجاهد وغربي (2016) التي

الفصل الثاني: التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة.

استعملت نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة للبيانات اللوحية Panel-ARDL، ودراسة جويني وموعش (2020) التي استعملت نماذج البيانات اللوحية الساكنة Static Panel Data.

أما مضمونا فقد اتفقت معظم الدراسات على وجود أثر سلبي للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي، ومن بينها دراسات كل من (Forouheshfar (2017)، مجاهد (2016)، مجاهد وغربي (2016) ودراسة الجويني وموعش (2020)، والتي درست حالة الدول النامية، سواء كانت أجنبية أو عربية، حيث أرجع الباحثون سبب هذا الأثر السلبي إلى التدخل الحكومي المفرط في القطاع المالي، وكذا الصراعات الإقليمية والمشاكل الجيوسياسية، بالإضافة إلى عدم كفاءة المصارف في تخصيص الموارد المالية المتاحة للاستثمارات الحقيقية المنتجة، وضعف الرقابة المالية والتنظيم، كما توصلت دراسة بن دحمان (2016) إلى أن الإطار المؤسسي الجيد يمكن أن يقلص ذلك الأثر السلبي، بينما توصلت دراسة Nguyen et al (2019) إلى أن الأثر السلبي يختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى تطورها الاقتصادي، حيث كلما كان التطور أكبر كان الأثر السلبي أقل.

أما باقي الدراسات كدراسة (Ductor and Grechyma (2015)، فقد توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للتطور المالي الممثل بعدة مؤشرات من بينها التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في عينة تتكون من 101 دولة متقدمة ونامية، حيث يصل هذا التأثير إلى حده الأقصى عندما يكون هناك نمو متوازن بين القطاعات المالية والحقيقية، فعدم التوازن يقلل من الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي، كما يمكن أن يصبح هذا التأثير سلبيا إذا نما التطور المالي بشكل أسرع من القطاع الحقيقي.

ونفس الشيء بالنسبة إلى دراسة (Silva et al. (2020) التي توصلت إلى أن التمويل المصرفي لغرض خاص له علاقة إيجابية أقوى بمعدلات النمو الاقتصادي من القروض العامة وأنواع التمويل الأخرى. ومع ذلك، بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لعبت القروض ذات الأغراض العامة دورًا أكبر في النمو الاقتصادي للمدن.

من خلال عرض وتحليل أهم ما جاء في الأبحاث العلمية والدراسات السابقة المقطعية يمكن إبراز مواطن القصور في قدرة هذه الدراسات على الإلمام بجوانب الموضوع كالآتي:

- عدم استخدام الدراسات السابقة المقطعية لمتغيرات لها علاقة وطيدة بالموضوع كسعر فائدة الإقراض الذي يعتبر من محددات النمو الاقتصادي وعامل أساسي في طلب المستثمرين على رؤوس الأموال.
- استعمال بعض الدراسات لمتغير مستقلة محتوات في بعضها مما يخلق مشكلة التعدد الخطي الذي يسبب ظهور نتائج زائفة لا تعكس حقيقة الظاهرة المدروسة.
- عدم أخذ بعض الدراسات نوعية المؤسسات والأزمات الاقتصادية بعين الاعتبار.
- عدم إتباع بعض الدراسات للخطوات المنهجية في تقدير النماذج القياسية.
- باعتبار أن الظواهر الاقتصادية ديناميكية. فإن استعمال أحد الدراسات لنموذج البيانات اللوحية الساكن يتعارض مع نمط الظاهرة المدروسة.

والجدول التالي يحوي ملخص الدراسات السابقة التي تم عرضها:

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			المستقلة	التابعة			
1	Ductor, L. & Grechyma, D. (2015)	تقييم الارتباط بين الطور المالي وانتاجية القطاع الحقيقي وتأثيرهما على النمو الاقتصادي.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات التطور المالي: نسبة لقروض الخاصة المقدمة من مصارف الإيداع والمؤسسات المالية الأخرى إلى GDP، نسبة القروض الخاصة المقدمة من مصارف الإيداع إلى GDP ونسبة الخصوم السائلة إلى GDP. مؤشرات تطور القطاع الحقيقي للاقتصاد: معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة نفقات البحث والتطوير إلى GDP. متغيرات التحكم: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأولي، الانفتاح التجاري،	101 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1970- 2010	نموذج البيانات اللوحية Panel Data وفق طريقة GMM	- وجود علاقة إيجابية بين التمويل والنمو الاقتصادي، حيث يصل هذا التأثير إلى حده الأقصى عندما يكون نمو متوازن بين القطاعات المالية والحقيقية. - ان تسريع التطور المالي الغير مصحوب بنمو في القطاع الحقيقي يقلل من الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي، كما يمكن أن يصبح هذا التأثير سلبيا إذا نما التطور المالي بشكل أسرع من القطاع الحقيقي.
2	Barajas, et al. (2016)	محاولة اكتشاف ما إذا كان هناك اختلاف بين البلدان في العلاقة التجريبية بين التمويل والنمو الاقتصادي.	- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج المحروقات.	مؤشرات التطور المالي: نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الإيداع إلى GDP. متغيرات تفاعلية: وعددها ثمانية، وينتج كل متغير عن ضرب نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف مصارف الإيداع في متغير وهي يمثل (الأزمات المالية، المنطقة الجغرافية، دول مصدرة أو مستوردة للنفط ومنخفضة الدخل) وفي متغيرات تمثل الدخل الأولي، الانفتاح التجاري وجودة اشراف المصارف. متغيرات التحكم: رأس المال البشري، نسبة الدخل الأولي، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى GDP.	150 دولة متفاوتة في الدخل، تنتمي إلى مناطق جغرافية مختلفة، بعضها مصدر للنفط وأخرى مستوردة له. خلال الفترة 2005-1975	نموذج البيانات اللوحية Panel Data GMM	- عدم وجود تجانس في العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي سواء عبر المناطق، حسب مستويات الدخل أو حتى حسب البلدان المصدرة والغير مصدرة للنفط، - عدم وجود تجانس في العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي في دول لها نفس الخصائص، ويفسر ذلك باختلاف خصائص الأنظمة المصرفية من دولة إلى أخرى كصعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية، درجة المنافسة المصرفية والثقافة المصرفية لسكان كل دولة.

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			المستقلة	التابعة			
3	Forouheshfar, Y. (2017)	تحليل تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي.	مؤشرات قياس التطور المالي: نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص عن طريق مصارف الودائع إلى GDP، نسبة الودائع المصرفية إلى GDP ونسبة الخصوم السائل إلى GDP. متغيرات التحكم: الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، نسبة إجمالي الادخار المحلي إلى GDP، الانفتاح التجاري، رأس المال البشري والنمو السكاني.	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	15 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 1960-2011	نموذج البيانات اللوحية Panel Data وفق طريقة GMM	- عدم تطور الأسواق المالية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف. - وجود تطور سريع وغير متجانس للنظام المصرفي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، كما أن تطور القطاع المصرفي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
4	Nguyen, Y, N. et al. (2019)	تحرر ما إذا كان مستوى التنمية الاقتصادية أو الظروف الدورية كالأزمات المالية تؤثر في دعم التمويل للنمو الاقتصادي	مؤشرات التطور المالي: نسبة ائتمان المصارف التجارية المقدمة للقطاع الخاص إلى GDP، معدل دوران الأسهم، نسبة إجمالي السندات (الحكومية والخاصة) إلى GDP وإجمالي قسط التأمين الحقيقي للفرد. متغيرات التحكم: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤخر، نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP، معدل التضخم، الانفتاح التجاري ومؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة.	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. -	90 دولة متفاوتة في مستويات التنمية الاقتصادية خلال فترتين الأولى تشمل الأزمة المالية 1980-2011، والثانية لا تشمل الأزمة المالية 1980-2006.	نموذج البيانات اللوحية Panel Data وفق طريقة GMM	يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية والأزمات على قدرة التمويل في تعزيز النمو الاقتصادي، فمثلا رغم العلاقة السالبة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في كل البلدان بغض النظر عن حجم دخلها، إلا أن حجم ذلك لأثر السلبي يكون اقل كلما زاد مستوى دخل الدول، وذلك قبل أو حتى بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الفصل الثاني

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			التابعة	المستقلة			
5	Silva, T, C. et al. (2020)	ظهار مدى أهمية الخصائص الخاصة بالائتمان والمصرف (مصدر الائتمان ونوعه بالإضافة إلى ملكية المصرف ونوعه) في تعزيز النمو الاقتصادي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.	مؤشرات التطور المالي: الائتمان المصرفي المخصص، الغير مخصص، الائتمان المصرفي لغرض عام، لغرض خاص، لأغراض أخرى، الائتمان المصرفي المقدم من طرف المصارف الحكومية، المصارف الخاصة، المصارف الأجنبية، المصارف التجارية، مصارف الاستثمار، الاتحاد الائتماني، مصارف التنمية. متغيرات التحكم: معامل جيني، مؤشر التنمية البشرية ومتغير وهي يمثل الأزمة المالية 2008.	5555 مدينة برازيلية خلال الفترة 2004-2014.	نموذج البيانات اللوحية Panel Data وفق طريقة GMM	الائتمان لغرض خاص له علاقة ايجابية أقوى بمعدلات النمو الاقتصادي من القروض العامة وأنواع الائتمان الأخرى. ومع ذلك، بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لعبت القروض ذات الأغراض العامة دوراً أكبر في النمو الاقتصادي للمدن.
6	مجاهد كتره (2016)	دراسة نظرية وتجريبية لأثر التطور المالي في النمو الاقتصادي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. -	مؤشرات التطور المالي: مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP، مؤشر القيمة السوقية للأسهم، مؤشر حجم تداول الأسهم، معدل دوران الأسهم. متغيرات التحكم: الاستثمار ($\frac{GFCF}{GDP}$)، الإنفاق الحكومي ($\frac{G}{GDP}$)، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، معدل نمو السكان.	62 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة 1989-2012	نموذج البيانات اللوحية Panel Data وفق طريقة GMM	- وجود تأثير سلبي للتمويل على النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، فيما عدا سوق الأوراق المالية التي تأثيرها موجب على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

الفصل الثاني

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			المستقلة	التابعة			
7	بن دحمان آمنة (2016)	التحقق من وجود علاقة بين التطور المالي في دولة ما ومعدل نموها الاقتصادي، وما إذا كانت هذه العلاقة مشروطة بتوفر إطار مؤسسي ملائم	مؤشرات التطور المالي: مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP، مؤشر القيمة السوقية للأسهم، مؤشر حجم تداول الأسهم، معدل دوران الأسهم. متغير تفاعلي: متغير نوعية المؤسسات. متغيرات التحكم: الاستثمار ($\frac{GFCF}{GDP}$)، الإنفاق الحكومي ($\frac{G}{GDP}$)، الانفتاح التجاري، معدل التضخم.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	25 دولة نامية خلال الفترة 1989-2014.	نموذج البيانات اللوحية Panel Data وفق طريقة GMM	- وجود أثر سلبي ذو مستوى متفاوت لتطور النظام المصرفي في النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك التفاوت لتقليص تطور الإطار المؤسسي لذلك الأثر السلبي من دولة إلى أخرى؛
8	مجاهد كنزة و غربي ناصر صلاح الدين (2016)	محاولة فهم الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي	مؤشرات التطور المالي: مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP، نسبة أصول المصارف التجارية إلى مجموع أصول المصارف التجارية والمصرف المركزي. متغيرات التحكم: الاستثمار ($\frac{GFCF}{GDP}$)، الإنفاق الحكومي ($\frac{G}{GDP}$)، الانفتاح التجاري، معدل نمو السكان.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. -	دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2012-1980	نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة للبيانات اللوحية Panel-Ardl	- يؤثر التطور المصرفي سلبا على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويرجع ذلك لعدم كفاءة الأنظمة المالية والمصرفية في تلك الدول.
9	الجويني جمال و موعش أمحمد (2020)	تحديد تأثير مجموعة من مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية على النمو الاقتصادي	مؤشرات التطور المالي: مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP، مؤشر القيمة السوقية للأسهم. متغيرات التحكم: الاستثمار ($\frac{GFCF}{GDP}$)، الانفتاح التجاري، معدل نمو السكان.	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	عشر دول عربية خلال الفترة 2018-2000	نموذج البيانات اللوحية الساكن Static Panel Data	- غياب العلاقة بين مؤشرات القطاع المصرفي (مؤشر السيولة والائتمان الموجه للقطاع الخاص) والنمو الاقتصادي في مجموعة الدول المستوردة للنفط، في حين أن مؤشرات القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي تظهر اثرا سلبا ومعنويا على النمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

ثانيا- الدراسات القطرية: تم عرض تسع دراسات قطرية تناولت العلاقة بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي من الجانب القطري، منها خمس دراسات أجنبية، وأربعة عربية، فتباينت نتائج هذه الدراسات وذلك باختلاف الاقتصاد محل الدراسة، الفترة الزمنية، مصادر البيانات، بالإضافة إلى طرق المعالجة التي تبنتها الدراسات، فهناك التي اكتفت بدراسة السببية فقط وأخرى بدراسة الأثر فقط، بينما هناك دراسات جمعت بين دراسة السببية والأثر معا.

فمن ناحية العينة تفاوتت حجمها، فكانت أقل عينة 27 مشاهدة لعناني وبن معزو (2017)، وأكبر عينة 56 مشاهدة، حيث تم استخدام بيانات ربع سنوية خلال فترة 14 سنة في دراسة (Chatri & Maaruf (2014).

أما فيما يخص طرق المعالجة فقد تم ملاحظة أن كل الدراسات كانت تجريبية كمية، تم معالجة بياناتها بنماذج السلاسل الزمنية، حيث تبنت ست دراسات منها نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Ardl، أما الثلاث الباقية فقد استعملوا اختبار التكامل المشترك لجوهانسون Johansen Cointegration test، ثم نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، وبعدها اختبار جرانجر للسببية Granger causality test.

أما مضموناً فقد اختلفت نتائج التقدير، حيث أغلب الدراسات توصلت إلى وجود أثر موجب للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي، كدراسة (Benjdida et Al (2014، التي توصلت إلى وجود تأثير في المدى الطويل فقط وذلك بسبب التطور المالي الناتج عن سياسة التحرير التي انتهجتها تونس، لذلك أوصت الدراسة بضرورة مواصلة تحرير القطاع المالي وتحسين كفاءته، ونفس الشيء بالنسبة لدراسة عنان وبن معزو (2017) التي درست حالت المغرب، أما دراسة (Osman, E. (2014، Chatri & Maaruf (2014، فقد أرجعوا سبب الأثر الموجب إلى كفاءة المصارف السعودية والمغربية في تخصيص الموارد المتاحة لقطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية، أما حبيب وزقير (2019)، فقد شخّصوا سبب الأثر الموجب الضعيف في الجزائر إلى وجود مشكلة اكتناز الأشخاص للأموال خارج المصارف، بالإضافة إلى عدم كفاءة هذه الأخيرة في تخصيص الموارد المالية المتاحة لاستثمارات منتجة.

بينما توصلت دراسة (Fahsi & Chibi (2019 وجيعي والملاوي (2017) إلى وجود أثر سلبي للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وفسروا سببه إلى شح الموارد المالية المتاحة في الجهاز المصرفي، وكذا عدم كفاءة هذا الأخير في تخصيص الموارد المتوفرة لقطاعات إنتاجية، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار فائدة الإقراض.

وتوصلت الدراسات التي بحثت في العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي كدراسة (Farhana et al. (2019، Chatri & Maaruf (2014، إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في كل من ماليزيا والمغرب، أما دراسة بوري وبن علال (2019)، توصلت

الفصل الثاني

إلى غياب العلاقة السببية تماما في الجزائر، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في كل من تونس والمغرب.

من خلال عرض وتحليل أهم ما جاء في الأبحاث العلمية والدراسات السابقة المقطعية يمكن إبراز مواطن القصور في قدرة هذه الدراسات على الإلمام بجوانب الموضوع كالآتي:

- عدم استعمال الدراسات السابقة لمتغيرات ترتبط ارتباط وثيق بالموضوع كسعر فائدة الإقراض، رغم أن معظمهم أوصوا بتحليله؛
 - استعمال بعض المتغيرات المحتوات في بعضها، الشيء الذي يؤدي إلى ظهور مشكلة التعدد الخطي، التي تؤدي إلى ظهور نتائج زائفة لا تعكس حقيقة الظاهرة المدروسة؛
 - استعمال أحد الدراسات لعينة أقل من 30 مشاهدة في تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Ard، الشيء الذي يعتبر من الأخطاء الشائعة.
 - استعمال أحد الدراسات لبيانات ربع سنوية دون أن تتأكد من خلوها من الموسمية.
 - إهمال كل الدراسات للمتغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية التي تخلفها الأزمات.
 - عدم اتباع بعض الدراسات للخطوات المنهجية في تقدير النماذج القياسية.
 - دراسة السببية في المدى القصير فقط وإهمال المدى الطويل.
- والجدول التالي يحوي ملخص الدراسات السابقة التي تم عرضها:

الجدول رقم (02-02): ملخص للدراسات السابقة المقطعية.

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			التابعة	المستقلة			
10	Ben Jedida, K. et al. (2014)	اجراء دراسة تجريبية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات التطور المالي: الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى GDP، مؤشر حجم تداول الأسهم، الأوراق المالية للمصارف في السوق المالية إلى GDP.	تونس خلال الفترة 1973-2008	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	- وجود أثر إيجابي للتطور المصرفي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فقط، وغياب أي أثر لتطور السوق المالية في النمو الاقتصادي.
11	Osman, E, G, A. (2014)	تحليل طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.	الناتج المحلي الإجمالي.	مؤشر التطور المالي: الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص. متغيرات التحكم: إجمالي ودائع المصارف التجارية، الانفتاح التجاري، معدل التضخم والإنفاق الحكومي.	المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1974-2012	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	- وجود علاقة معنوية وإيجابية بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال المديين القصير والطويل.
12	Farhana, I. et al. (2019)	وجود علاقة سببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي واتجاهها.	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات التطور المالي: الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى GDP، إجمالي الودائع المصرفية إلى GDP، مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، الفرق بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الإيداع. متغيرات التحكم: الإنفاق الحكومي ($\frac{G}{GDP}$).	ماليزيا خلال الفترة 1984-2013	- اختبار التكامل المشترك. - اختبار السببية في إطار نموذج VECM	- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنتقل من النمو الاقتصادي إلى متغيرات التطور المالي، ومن بينها الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص
13	Fahsi, Z. and Chibi, A. (2019)	فحص العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات التطور المالي: مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى GDP. متغيرات التحكم: الاستثمار ($\frac{GFCF}{GDP}$)، الانفتاح التجاري، معدل التضخم.	الجزائر خلال الفترة 1980-2017	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	- وجود علاقة سلبية بين الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر ولكنها ضعيفة.

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			التابعة	المستقلة			
14	Chattri, A. and Maaruf, A. (2014)	التحقق من العلاقة التجريبية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات تطور القطاع المصرفي: مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP، مؤشر القيمة السوقية للأسهم، أسعار فائدة أذونات الخزينة لمدة 5 سنوات. متغيرات التحكم: الاستثمار ($\frac{I}{GDP}$).	المغرب خلال الفترة 2011-1998 حيث تم استخدام بيانات ربع سنوية.	- اختبار التكامل المشترك. - نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM - اختبار السببية في إطار نموذج VECM	- وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي يعكسها الأثر الإيجابي والمعنوي لكل مؤشرات التطور المالي في النمو الاقتصادي. - وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي (السيولة المالية أو الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص)
15	أحمد عبد الخالق أحمد جبجي و أحمد إبراهيم ملاوي (2017)	استقصاء أثر التعميق المالي في تحفيز النمو الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات التطور المالي: مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP، إجمالي أصول المصارف التجارية إلى إجمالي أصول المصارف التجارية والمصرف المركزي، صافي هامش سعر الفائدة، حجم تداول الأسهم، معدل دوران السهم. متغيرات التحكم: الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقاس بصافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة لامتلاك الأصول الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، المساعدات الخارجية، تمويلات العاملين في الخارج.	الأردن من خلال 2015-1980	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	- وجود أثر إيجابي للتعميق المالي على نمو الاقتصاد الأردني من خلال مؤشر السيولة، كما خلصت الدراسة أيضا إلى وجود أثر سلبي للتعميق المالي الممثل بباقي مؤشرات التطور المالي، ومن بينها الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي.

م	المؤلف/المؤلفون	هدف الدراسة	المتغيرات المستخدمة		عينة وفترة الدراسة	طرق معالجة الدراسة	أهم النتائج
			المتابعة	المستقلة			
16	عماني لمياء و بن معزومحمد زكريا (2017)	اختبار العلاقة التجريبية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات التطور المالي: إجمالي الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP، حجم تداول الأسهم.	المغرب خلال الفترة 2014-1988	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	- وجود علاقة تأثير إيجابية في الأجلين القصر والطويل بين التطور المصرفي الممثل بالائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، عكس سوق رأس المال الذي ليس له أي تأثير على النمو الاقتصادي نتيجة لمزاحمة القطاع المصرفي للبورصة.
17	حبيب كريمة و زقير عادل (2019)	اختبار العلاقة التجريبية بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات التطور المصرفي: مؤشر السيولة ($\frac{M2}{GDP}$)، نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى GDP، نسبة إجمالي الائتمان المحلي إلى GDP. متغيرات التحكم: الاستثمار ($\frac{GFCF}{GDP}$)، الإنفاق الحكومي ($\frac{G}{GDP}$)، الانفتاح التجاري، معدل التضخم.	الجزائر خلال الفترة 1980- 2017	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL	وجود أثر إيجابي لكنه ضعيف في الأجلين القصر والطويل لتطور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي.
18	بوري صراح و بن علال بلقاسم (2019)	قياس أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي.	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	مؤشر التطور المالي: إجمالي الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى GDP. متغيرات التحكم: الإنفاق الحكومي ($\frac{G}{GDP}$)، الاستثمار ($\frac{GFCF}{GDP}$)، الانفتاح التجاري.	الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2016-1980	- اختبار التكامل المشترك. - اختبار السببية في إطار نموذج VECM	- بالنسبة للجزائر: غياب علاقة سببية في المدى القصير بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي. - بالنسبة للمغرب: وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص. - بالنسبة لتونس: وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

المطلب الثاني: نقاط الاستفادة والإسهام العلمي.

سيتم فيما يلي عرض نقاط استفادة الدراسة الحالية من الأبحاث والدراسات السابقة، بالإضافة الى عرض الإسهام العلمي للدراسة الحالية:

أولاً- نقاط استفادة الدراسة الحالية من الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة: حاولت الدراسة الحالية استثمار جهود الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة والاستفادة منها في وضع تشخيص دقيق لإشكالية الدراسة ومحاولة معالجتها، لذلك يمكن تخيص النقاط التي تم الاستفادة منها فيما يلي:

- ساهمت الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة في إبراز أهمية وأسباب اختيار الموضوع، كونه موضوع متجدد وغاية في الأهمية؛
- ساعدت الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة على تحديد المناهج الملائمة التي ستستعمل في الدراسة الحالية؛
- ساعدت الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة في تحديد المتغيرات الأنسب للدراسة الحالية؛
- ساعدت الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة على معرفة واختيار الطرق الإحصائية الأنسب التي ستستخدم في قياس حجم الأثر والعلاقة بين متغيرات الدراسة.

ثانياً- الإسهام العلمي للدراسة الحالية: يتضح من خلال الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة التي تم استعراضها أن النتائج التي تم التوصل إليها متباينة، وتختلف باختلاف البيئة المدروسة والمتغيرات المستخدمة وكذا طرق القياس المطبقة، وعلى هذا الأساس فإن الموضوع بحاجة إلى المزيد من الأدلة التجريبية في بيئات مختلفة، ونظراً لوجود شح في هذا الموضوع خاصة في البيئة المغربية وعدم إمكانية تعميم نتائج دراسة ما في بيئات أخرى، تأتي الدراسة الحالية سعياً منها لسد جزء من الفراغ في هذا المضمار، حيث يتمثل الإسهام العلمي لها في القيام بدراسة مقارنة لأثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في ثلاث دول مغربية والمتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 وسنة 2019، حيث سيتم تقدير نموذج لكل دولة، ودراسة الأثر في المديين القصير والطويل، ودراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المختارة في الأجل القصير، المتوسط والطويل، بالإضافة الى التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي لأي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، وهذا كله انطلاقاً من الإطار المعياري لقياس محددات النمو الاقتصادي، والذي يستند على النموذج الموسع لدالة الإنتاج Cobb-Douglas، وذلك وفقاً لما اقترحه كل من Romer (1990) و Barro (1991).

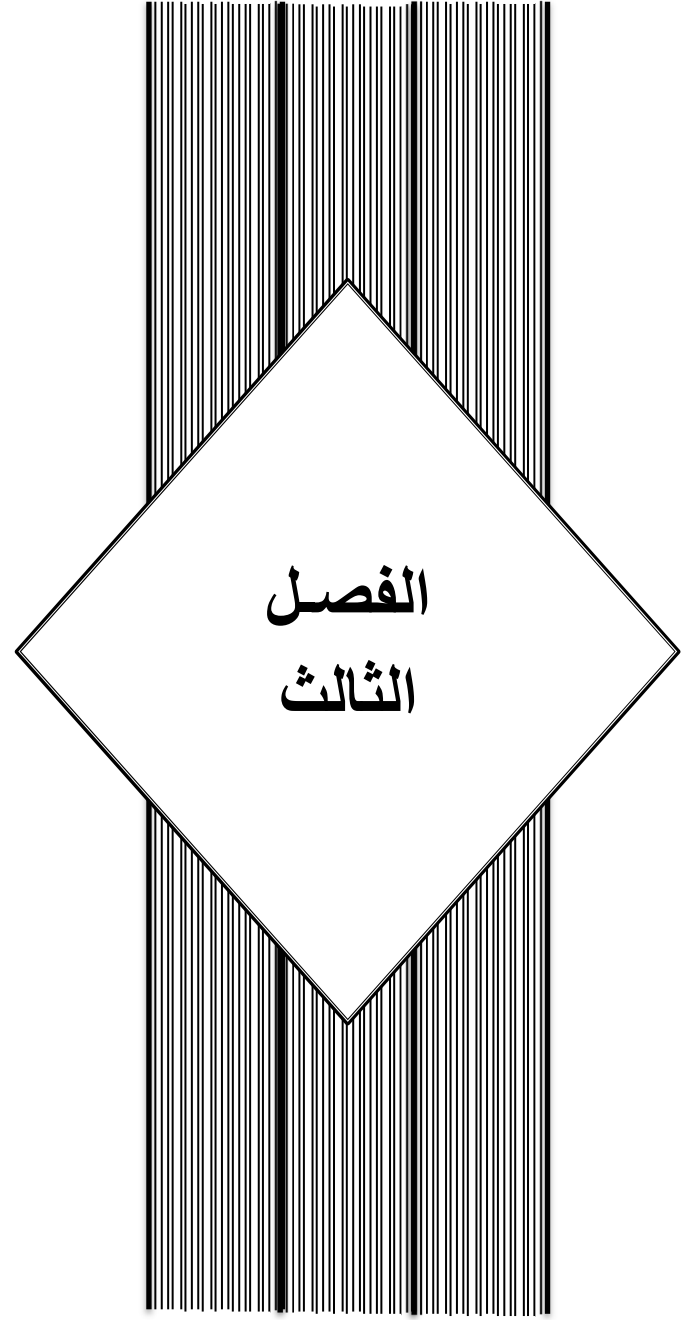
خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم استعراض، تحليل وتقييم مجموعة من الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة، والتي بلغ عددها ثمانى عشر دراسة، منها تسع دراسات مقطعية، وتسع أخرى قطرية.

وتم ملاحظة أن معظم الدراسات السابقة تطرقت إلى موضوع أوسع والمتمثل في أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي، مستعملة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص كأحد مؤشرات التطور المالي، مع مؤشرات أخرى خاصة بأسواق رأس المال، وذلك حتى في الدول النامية التي تتميز بضعف هذا الأخير.

وتباينت نتائج الأبحاث الأكاديمية والدراسات السابقة، حيث اختلفت باختلاف البيئة المدروسة والمتغيرات المستخدمة وكذا طرق القياس المطبقة، فهناك دراسات توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأخرى خلصت إلى وجود علاقة سلبية، بينما الدراسات التي درست العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، هناك التي توصلت إلى وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، ودراسات أخرى خلصت إلى عدم وجود علاقة سببية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من عدة جوانب، خاصة في الجانب التطبيقي، حيث ساعدت تحديد المنهجية التي سيتم اتباعها، واختيار المتغيرات الأنسب للدراسة، ومعرفة مصادر البيانات وطرق معالجتها، بالإضافة إلى معرفة الفجوة البحثية التي سيتم تغطيتها من خلال الدراسة الحالية.



الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل.



تمهيد الفصل الثالث

تسعى كل دول العالم لتحقيق مستويات أعلى ومستمرة من النمو الاقتصادي، والذي يلعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في تحفيزه، نظراً لقدرته على توفير التمويل المتاح لتنفيذ المشروعات الاستثمارية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك عن طريق تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها إلى استثمارات مجدية تعزز النمو الاقتصادي، ولهذا السبب حظيت دراسة العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة باستخدام أساليب ومنهجيات رياضية وقياسية مختلفة، حيث توصلت الدراسات إلى نتائج متباينة فيما يتعلق بطبيعة وحجم استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في أحجام التمويل المصرفي، وذلك نتيجة لعدم التجانس بين الاقتصادات واختلاف مستوى تطور القطاع المصرفي، لذلك أولت كل من الجزائر، تونس والمغرب اهتماماً كبيراً بتطوير القطاع المصرفي انطلاقاً من ثمانينات القرن الماضي، من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى إصدار العديد من التشريعات التنظيمية والإشرافية لتفعيل دوره في الاقتصاد.

وانطلاقاً مما سبق وإتباعاً للمنهجية المتبعة في الدراسة سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى مجتمع الدراسة الممثل في النظام المصرفي للدول الثلاثة محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب)، وكذا تتبع مسار متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، بالإضافة إلى الأدبيات النظرية للأساليب القياسية التي تم من خلالها معالجة إشكالية الدراسة، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مجتمع الدراسة " المنظومة المصرفية للجزائر، تونس والمغرب".

المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في الدراسة.

المبحث الأول: مجتمع الدراسة " المنظومة المصرفية للجزائر، تونس والمغرب".

يعتبر النظام المصرفي من الأنظمة الحيوية للدولة، حيث تعد مؤسساته من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في دعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدول المختلفة، وذلك من خلال مساهمتها بشكل كبير في دعم الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل الاستثمارات. وفي هذا السياق، تتباين أنظمة المصارف في العالم، بما في ذلك الجزائر وتونس والمغرب، حيث يختلف كل بلد في الإطار القانوني والرقابي والتنظيمي لنظامه المصرفي. لذلك سيتم تناول في هذا المبحث نظرة عامة حول النظام المصرفي في دول دراسة الحالة، والمتمثلة في الجزائر وتونس والمغرب.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري.

شهد النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات والتحديثات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. إذ بدأت الإصلاحات بإنشاء البنك المركزي الجزائري لتنظيم النظام المصرفي وتوفير الاحتياطات النقدية اللازمة. وبعد ذلك تم إصدار عديد القوانين والتشريعات لتنظيم القطاع المصرفي وتحفيز التمويل من أجل الاستثمار، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والرقابة المصرفية، وذلك لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد. أولاً- واقع المنظومة المصرفية في الجزائر: سيتم في هذا الجزء التطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال، وذلك من خلال تقسيم الفترة إلى قسمين كما يلي:

1. إصلاحات النظام المصرفي الجزائري ما قبل سنة 1990: عشية الاستقلال سنة 1962، ورثت الجزائر نظاما مصرفيا يتضمن شبكة هامة من المصارف التجارية وبعض مصارف الأعمال كامتداد وظل للنظام المصرفي الفرنسي، تحت قيادته، في خدمته، قائما على أساس اقتصاد السوق، ومع تبني الجزائر النظام الاشتراكي كتوجه لها قامت بالعديد من التغيرات خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1988 سنعرضها فيما يلي:

1.1. مرحلة إضفاء السيادة (1962-1966): في هذه المرحلة تم وضع السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك بعزل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية بتاريخ 29 أوت 1962، وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العمومية، والتدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة¹، بالإضافة إلى إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13-12-1962 والذي أسند له وظيفة الإصدار النقدي وإدارة السياسة النقدية، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم الدينار الجزائري تعويضا للفرنك الفرنسي، بالإضافة إلى تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في سنة 1963 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في سنة 1964 من أجل عملية التنمية الوطنية.²

وما تجدر الإشارة إليه أن ما ميز هذه الفترة في ظل سعي الجزائر نحو انجاح تمويل المخططات التنموية أمام قلة الموارد المالية، هو رفض البنوك الأجنبية تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، حيث كانت تقوم بعمليات تمويل وفقا لمنطقها ومصالحها الخاصة، حيث كان معظم الجهد التمويلي موجهًا لتمويل عمليات التجارة الخارجية التي ترتبط بصلة وثيقة مع المستعمر القديم (فرنسا)، ولم تعطي الاهتمام اللازم لتمويل الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بإحداث التنمية (خاصة أنشطة الاستثمار) وتشغيل السكان في دولة فتية لا تتمتع بأي إمكانيات مالية واقتصادية

¹- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2004، ص: 173.
²- وفاء رمضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص: 209.

جاهزة³، والنتيجة ظهور نظامين مصرفيين أحدهما قائم على النظام الرأسمالي تحت سيطرة الخواص والآخر على النظام الاشتراكي تابع للدولة، وبالتالي عجز المصرف المركزي على احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا لتوجهات الجديدة للدولة، ومنه لم يكن أمام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد.⁴

2.1. مرحلة تأميم البنوك الأجنبية (1966-1967): أعتبرت الجزائر من الدول العربية التي سلكت النهج الاشتراكي الذي دعا إلى القيام بعملية تأميم المصارف وانتقال ملكيتها إلى الدولة، حيث نجم عن عملية التأميم ميلاد ثلاث مصارف تجارية عمومية وهي:⁵

- البنك الوطني الجزائري (BNA) الذي تم تأسيس في سنة 1966؛
- القرض الشعبي الجزائري (CPA) الذي تأسس في سنة 1966؛
- بنك الجزائر الخارجي (BEA) الذي تم تأسيس في سنة 1967.

حيث كلف كل مصرف من هذه المصارف بالتخصص في مجال معين من مجالات النشاط الاقتصادي⁶، إذ تميزت هذه المرحلة في أن كل القرارات المتعلقة بالنظام المصرفي كانت تتخذ مركزياً وبطريقة إدارية، ولم يكن لها سلطات اتخاذ القرارات التمويلية التي تراها مناسبة أو اختيار العملاء الذي يتعين عليها التعامل معهم⁷، وإنما كانت مجبرة على تنفيذ فكرة التخصص القطاعي في عمليات التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك كون أن كل المصارف الوطنية التي أُممت كان رأس مالها ملكاً للدولة.⁸

3.1. مرحلة الإصلاحات المالية (1971-1989): تميزت هذه المرحلة بثلاثة محطات رئيسية:

- الإصلاح المالي لسنة 1971⁹: انطلقا من سنة 1971 شهد القطاع المصرفي جملة من الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية وفق إطار الخطة المركزية التي أنشأها مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر 47/71 الصادر في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم المصارف التجارية، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعدما كانت تنحصر مهمه في إقراض الخزينة العامة، وفي نفس الإطار تم إنشاء البنك الجزائري للتنمية في سنة 1971 كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، وهو مصرف استثماري حل محل الخزينة العمومية في مدي القروض طويلة الأجل لتمويل المخططات التنموية التي وصلت حينها إلى المخطط الرباعي الأول. حيث حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية

³- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2012، ص: 321.

⁴- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 172.

⁵- Abdelkrim Naas, Le système bancaire algérien : De la décolonisation à l'économie de marché, Maisonneuve & Larose, Paris, France, 2004, P : 53.

⁶- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك : دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010، ص : 181.

⁷- زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص: 164.

⁸- عائشة طويسات، أثر النظام المصرفي في الاستثمار، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص: قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص: 19.

⁹- هواري خيثر، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إصلاحات المنظومة المصرفية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص : تسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص: 7-8.

جديدة من خلالها تم إنشاء مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للمصارف، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، ونوجز في إطار هذا الإصلاح اتخاذ الإجراءات التالية:

● إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال وذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971، ونتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن الداخلي للاقتصاد.

● تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة 1971.

- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية لسنة 1982-1985: لم يتغير البناء التنظيمي إلى غاية سنة 1982، حيث تم تدعيم اختصاص المصارف بخلق مصرفان جديداً يتكفلان بقطاعات محددة، وهي:¹⁰

● بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADER) الذي تأسس في سنة 1982؛

● بنك التنمية المحلية (BDL) الذي تأسس سنة 1985.

ما يجب الإشارة إليه أن كلا المرحلتين السابقتين (مرحلة الإصلاح المالي 1971 ومرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية 1982) قد اشتركتا في مجموعة من الاختلالات أهمها:¹¹

✓ حصر دور ووظيفة السلطة النقدية في وزارتي التخطيط والمالية؛

✓ تعاظم دور الخزينة العمومية في مجال تمويل الاقتصاد وهيمنتها على وظيفة مؤسسات الجهاز المصرفي؛

✓ وجود نظام مصرفي واحد ذو مستوى واحد يتداخل فيه دور المصارف التجارية والسلطة النقدية في تمويل نشاط الاقتصاد الوطني؛

✓ قصور كبير خيم على دور الجهاز المصرفي، حيث كان هذا الأخير مجرد صناديق لتسجيل عمليات التدفقات المالية من الخزينة العمومية إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية.

- مرحلة الإصلاحات المصرفية (1986-1988): أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها من حيث النتائج، فتوجب إيجاد حلول إصلاحية أخرى للنهوض بهذا القطاع، فبدأ التمهيد لذلك سنة 1986 بصدر القانون 86-12 المؤرخ في 14/08/1986، وهو قانون خاص بنظام البنوك وشروط الإقراض حيث تمت بموجبه التوصية بوجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب دراسة الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة للتقليص من خطر عدم التسديد، كما أستعاد البنك المركزي صلاحياته فيما

¹⁰ - عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2012، ص: 106.

¹¹ - وفاء رمضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018)، مرجع سابق، ص: 148.

يخص تطبيق السياسة النقدية¹². حيث يعتبر قانون 1986 أول قانون بنكي كان الهدف منه وضع إطار قانوني مشترك وموحد لكل مؤسسات القرض بغض النظر عن طابعها القانوني ويمكن حصر إجراءاته فيما يلي:¹³

● إعادة تعريف حقل نشاط المؤسسات الاقراضية التي تعتبر بنوكا كونها تستقبل الودائع بكل الأشكال ولكل الآجال وتقبل بعمليات القرض دون شروط أو قيود. أما المؤسسات الاقراضية المتخصصة تجمع أنواع محددة من الموارد وتمتد¹⁴ أصنافا محددة من القروض؛

● التأكيد على دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار مفوضة من طرف الدولة وتمثل المهام الأساسية لهذا البنك في تسيير أدوات السياسة النقدية، مراقبة الصرف والعلاقات الخارجية ومن¹⁵ تسبيقات للخرينة العمومية وفقا لما يحدده المخطط الوطني للقرض؛

● إدخال مفاهيم شروط جديدة على نظام الاعتماد من خلال توسيع مفهوم القروض وموضوعها وطبيعتها؛

● إقامة إطار تأسيسي جديد للإدارة والمراقبة بتأسيس أعضاء استشارية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يحدد الأهداف المرجوة من جمع الموارد النقدية وقواعد توزيع القروض وطبيعة كل منها. كما يحدد هذا المخطط مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد؛

● إصدار القانون رقم 86-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يعتبر قانون ينظم العلاقة التمويلية بين البنوك الأولية والمؤسسات العمومية، كما يهدف إلى إصلاح الهياكل المالية للمؤسسات البنكية لجعلها أكثر فعالية وديناميكية.

فيما قد لعبت الخزينة الدور الأساسي في تنمية القطاع المالي، باحتكارها لمعظم المدخرات الوطنية، وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الجديدة ضمن المؤسسات العامة، ولعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا.¹⁴

ولقد تمت المصادقة في هذه المرحلة على نظام البنوك والقروض سنة 1986 الذي ألزم البنوك بأن تأخذ كل التدابير اللازمة لتغطية خطر عدم الإسترداد ومتابعة القروض الممنوحة، وفي نفس الوقت إستعداد البنك المركزي صلاحياته على الأقل فيما يخص تطبيق السياسة النقدية، وأعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار والخزينة، و في إطار المصادقة على القانون 88-06 المعدل والمتمم لنظام البنوك والقرض تم من¹⁵ الإستقلالية المالية للبنوك بصفتها مؤسسات عمومية إقتصادية والتأكيد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية.¹⁵

2. إصلاحات النظام المصرفي الجزائري منذ سنة 1990: على الرغم من التعديلات التي عرفها النظام المصرفي من خلال إصدار قانون 86-12 والقانون 88-06 المعدل والمتمم له، إلا أنها لم تكن كافية لضمان تكييف المنظومة المصرفية مع الوضعية الجديدة للاقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، لذلك جاءت

¹² - حياة نجار، الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطه المصرفية بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة - مخاطر - تقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المنعقد أيام 7/6 جوان 2005، ص: 02.

¹³ - ليلي أسمهان بقيق، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المنعقد أيام 12/11 مارس 2008، ص: 05.

¹⁴ - حياة عثمان، انعكاس هيكل القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2019)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص: 158.

¹⁵ رفيق باشوندة وزناقي سليمان، عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي: واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد أيام 15/14 ديسمبر 2004، ص: 68-69.

قوانين وإصلاحات أخرى.

1.2. إصلاح النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض (10-90): على الرغم من التعديلات التي عرفها النظام المصرفي من خلال إصدار قانون 86-12 والقانون 88-06 المعدل والمتمم له، إلا أنها لم تكن كافية لضمان تكييف المنظومة المصرفية مع الوضعية الجديدة للاقتصاد الجزائري الذي يسعى إلى الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، لذلك جاء قانون جديد 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي يعتبر نصا تشريعيًا يعكس بحق اعترافًا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي. ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات. وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه. كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام في المستقبل. حيث يهدف إلى:¹⁶

- تشجيع الاستثمارات الخارجية، والسماح بإنشاء مصارف خاصة أجنبية؛
 - تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي، وإشراك السوق المالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين؛
 - إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعمومية بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان أو القرض؛
 - إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛
 - إدخال منتجات مالية جديدة.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد تم تبني المبادئ التالية:¹⁷
- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية؛
 - الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة؛
 - الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض؛
 - إنشاء سلطة نقدية واحدة ومستقلة؛
 - وضع نظام مصرفي على مستويين.

2.2. الإصلاحات المصرفية خلال الفترة (1994-2000): رغم الإصلاحات والمجهودات التي اتخذتها السلطات الجزائرية بدافع من الأزمة النفطية لسنة 1986 إلا أن الوضع ظل مزرياً تميز بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية، النقدية والمالية مع ارتفاع حجم المديونية الخارجية، هذا الوضع دفع بالجزائر الدخول في مرحلة إصلاح اقتصادي شامل بالتعاون من مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) (يمتد على مرحلتين، مرحلة التثبيت الهيكلي ومرحلة التعديل الهيكلي)، والذي شهد فيهما المجال النقدي بدوره إصلاحات هامة، حيث تميزت الأولى بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويض بأدوات السياسة النقدية غير المباشر وذلك بفرض احتياطي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية (25%) أواخر سنة 1994، وتطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية سنة 1996، وكذا تحرير أسعار الفائدة على الودائع، بالإضافة إلى تحديد سعر الصرف والذي يمثل تصحيحه حجز الزاوية في الإصلاح المالي والمصرفي، حيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية، كذلك فقد تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي ما بين المصارف في نهاية سنة 1995، وتلاه إنشاء

¹⁶ - علي بن ساحة، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المنعقد أيام 12/11 مارس 2008، ص: 08.

¹⁷ - رقية شرون، النظم الرقابية وضوابط العمل المصرفي المحلية والدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني للإصلاحات البنكية في ظل التعديلات التشريعية والتحول الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، المنعقد أيام 15/14 أبريل 2010، ص: 81-82.

مكاتب للصرف قصد التعامل بالنقد الأجنبي نهاية سنة 1996، أما المرحلة الثانية فتميزت بتأهيل المؤسسات المصرفية والمالية، حيث تضمنت الإصلاحات تعديلات على الأطر القانونية والتنظيمية (تطوير وعصرنة الوظائف المصرفية الأساسية) بما ينسجم مع المحيط الاقتصادي المنفتح¹⁷، كما تم اتخاذ الإجراءات التي تساعد في تطوير عملية الوساطة البنكية من خلال تطهير وإعادة هيكلة البنوك العمومية نهاية جوان 1999 وذلك بشراء الديون غير الفعالة وإعادة رسملة هذه البنوك، كما تم العمل على تطوير سوق النقد وإنشاء سوق مالية¹⁸.

3.2. الإصلاحات المصرفية للفترة (2001-2019): شهدت هذه الفترة توجه السلطات الجزائرية إلى مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي الجزائري، والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات والتي تُرجمت بصور عدة أوامر وأنظمة بسبب حدوث عدة تجاوزات كانت ناتجة عن وجود ثغرات في الجانب التشريعي، التنظيمي والرقابي، وفيما يلي عرض لأهم تلك القوانين:

- الأمر رقم 01-01: الصادر في 27 فيفري 2001 والذي يعدل ويتمم بعض احكام القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض دون المساس بالأحكام الأخرى، حيث أتى لتحديد الصلاحيات وتنظيم أدوار موظفي المصرف المركزي، وتوضيح كيفية تسييره وإدارته وفرض الرقابة فيه¹⁹.

- النظام رقم 02-03: الصادر في 14 نوفمبر 2002 والذي يهدف إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على المصارف والمؤسسات المالية إقامتها، لا سيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها²⁰.

- الأمر رقم 03-11: الصادر في 26 أوت سنة 2003 والذي يعدل ويتمم احكام القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، إذ يعتبر إعادة صياغة للقانون المصرفي الجزائري، حيث تم من خلاله اعتماد آليات جديدة في تسيير الجهاز المصرفي، فهو جاء ليدخل تغييرات جوهرية عميقة في مجال تسيير النظام المصرفي الجزائري وكذا صلاحياته ومكونات الهيئات المكلفة بتنظيمه ومراقبته وهذا في إطار إصلاح النظام المصرفي ليتجاوب مع التغيرات التي يعرفها الواقع الاقتصادي، ومحاولة من المشرع لمكافحة كل أشكال التسيير الخاطئ وعمليات الفساد²¹.

- الأمر رقم 04-10: الصادر في 26 أوت 2010 والذي يعدل ويتمم احكام الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، ليعزز الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر ويقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة المصارف والمؤسسات المالية، حماية العملاء وتحسين نوعية الخدمات المصرفية، وهو ما يدل على توسع صلاحيات بنك الجزائر²².

- القانون رقم 17-10: الصادر في 11 أكتوبر سنة 2017 الذي يعدل ويتمم أحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث أتت المادة 45 مكرر أصب²³ بإمكان بنك الجزائر طباعة المزيد من الدينار دون مقابل نقدي لتلبية حاجيات الخزينة العمومية في إطار ما يسمى بالتيسير الكمي أو التمويل غير تقليدي.

18- وفاء رمضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018)، مرجع سابق، ص: 151.

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 01-01 مؤرخ في 4 دي الحجة 1421 الموافق لـ 27 فبراير 2001 يعدل ويتمم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2001، ص: 4-5.

20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام رقم 02-03 مؤرخ في 9 رمضان 1423 الموافق لـ 14 نوفمبر 2002 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد: 84، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2002، ص: 25-31.

21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 52، الصادرة بتاريخ 27 غشت 2001، ص: 4-5.

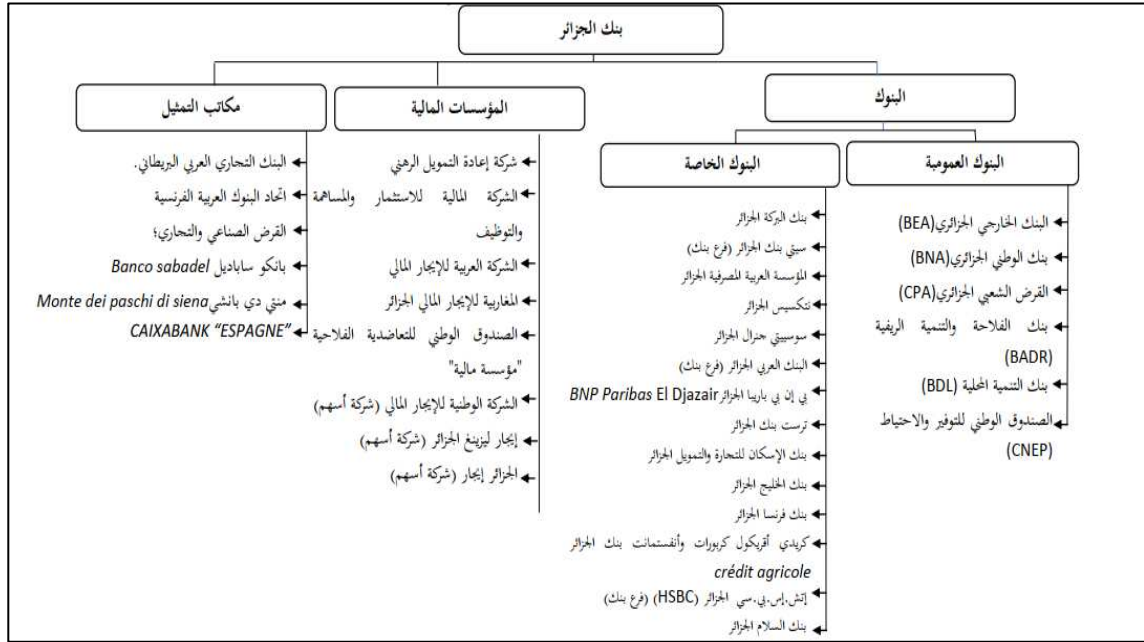
22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 04-10 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق لـ 26 غشت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010، ص: 11-15.

ثانيا- هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية حتى سنة 2019: وفقا للمقرر رقم 01-20 المؤرخ في 2 جانفي 2020 والذي يتضمن نشر قائمة المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، فإن الجهاز المصرفي يتكون من 28 مصرفا ومؤسسة مالية يشرف عليها بنك الجزائر، وتتمثل فيما يلي:²³

- ✓ ستة مصارف عمومية من بينها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛
- ✓ أربعة عشر مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، من بينها مصرف ذو برأس مال مختلط؛
- ✓ مؤسستين ماليتين عموميتين؛
- ✓ خمس مؤسسات متخصصة في الائجار المالي، من بينها ثلاث عمومية؛
- ✓ تعاوضية واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.

أما بالنسبة لمكاتب تمثيل البنوك الأجنبية وفروع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، فيبلغ عددها ستة مكاتب تمثيل²⁴، والشكل التالي يبين هذه المكاتب ويعطي صورة عن البنوك الخاصة والعمومية والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وذلك تحت إشراف ورقابة بنك الجزائر:

الشكل رقم (01-03): هيكل القطاع المصرفي الجزائري.



المصدر: وسام شيلي، محاولة اختبار مدى قدرة الإصلاحات الرقابية بازل (3) على تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري -الفترة (2004-2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2020، ص: 156.

²³- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2019، ديسمبر 2020، ص: 79.

²⁴- Site officiel de la Banque d'Algérie : <https://www.bank-of-algeria.dz/bureaux-de-representation/>, Visité le : 15/02/2023 à : 17h05.

نلاحظ من الشكل أعلاه تعدد أنواع المؤسسات المالية حيث نلاحظ جليا أن عدد المصارف الخاصة تزايد بشكل ملحوظ بالإضافة إلى ظهور مؤسسات مالية متخصصة في مجالات تمويلية مختلفة، حيث يعتبر هذا التنوع نتاج قانون النقد والقرض الذي كان يسعى إلى إيجاد منظومة مصرفية فعالة تعمل على إرساء قواعد نظام اقتصاد السوق، إلا أنه بعد إعلان إفلاس المصرفين الجزائريين برأسمال خاص "مصرف الخليفة" و "المصرف الصناعي التجاري" أعاد الوضع إلى نقطة البداية، أين شهدت الساحة المصرفية الجزائرية تراجعا وتزعزعت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص أو الأجنبي بشكل عام وعاد الأمر إلى سابقه بهيمنة المصارف العمومية على النشاط المصرفي وتراجع المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية.²⁵

المطلب الثاني: النظام المصرفي التونسي.

يعتبر النظام المصرفي التونسي من الأنظمة المالية الرائدة في المنطقة، حيث شهد العديد من الإصلاحات منذ استقلال البلاد، والتي بدأت بإنشاء بنك تونس المركزي في العام 1958، تلتها إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات لتنظيم القطاع المصرفي وتطوير هيكله، بهدف تعزيز تمويل الاستثمارات وبالأخص الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في البلاد

أولاً- و اقع المنظومة المصرفية التونسية: قبل الخوض في مراحل إصلاح القطاع المصرفي في تونس يجب التذكير بحالته قبل تنفيذ الإصلاحات المالية لعام 1986، حيث كان يتميز بعدد من العناصر هي:

✓ هيمنة البنوك التجارية وتهيمش شركات التأمين، ففي الواقع كانت المؤسسات المالية المتخصصة (بنك التنمية، البنك الزراعي) متأخرة نسبيا مقارنة بالبنوك التجارية؛

✓ كان سوق السندات ضيقا ومولت الخزنة العامة نفسها مباشرة من القطاع المصرفي؛

✓ كان القطاع المصرفي التونسي ضعيف التطور ولعب دورا منخفضا في عملية التقارب (الوساطة المالية) بين المقترضين والمقرضين.

ففي بداية الستينيات، كانت المدخرات المحلية غير كافية مقارنة باحتياجات البلاد، وكانت المدخرات المالية شبه معدومة، ولم يكن للوكلاء الخاصين (الأسر والشركات) أي مصلحة في القيام باستثمارات أو مشاريع محفوفة بالمخاطر. وفضلوا الاستثمار في العقارات أو الأراضي الزراعية أو مباشرة في المشاريع الصغيرة بدلا من ادخار أموالهم في المصارف أو الاقتراض منها مقابل فوائد.²⁶

ومنذ السبعينات، قامت تونس بتنفيذ سياسة تنمية قائمة على القطاع العام، حيث لعبت الدولة دورا مهما في القطاعات ذات الأولوية من خلال فرض قيود على الاستثمار الخاص، ولكن أظهرت هذه السياسة محدوديتها خلال الأزمة الاقتصادية لعام 1986، ونتيجة لذلك نفذت تونس سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى ضمان الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وأدت جميع هذه الإصلاحات إلى تخفيف الرقابة التي تمارسها السلطات العامة وإلى تحرير الاقتصاد. ورافق التحرير الاقتصادي تحرير القطاع المصرفي التونسي الذي اتسم منذ فترة طويلة بـ "الكبّ المالي". وكان

²⁵ فضيلة زواوي وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021، المجلد: 05، العدد: 01، ص: 92.

²⁶ - Bouzid amaira, Réformes et performances du système financier tunisien, Document de travail, notes et analyses d'institut tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, Tunis, Tunisie, 2017, N° : 46, , P :06.

نظاماً شديداً التحكم من خلال تدابير مختلفة (حدود أسعار الفائدة، وضوابط الائتمان، وضوابط الصرف ...)، فتميز هذا البرنامج بوضع تدابير تساعد على رفع القيود التي تم تنفيذها تدريجياً. وقد ترجمت هذه التدابير في إعادة تنظيم القطاع المصرفي، تحرير أسعار الفائدة، وتنقيح²⁷ سياسة مراقبة الائتمان²⁷، وكان ذلك على النحو التالي:

- في جانفي 1987: تم ما يلي:²⁸

• تحرير النسب الدائنة باستثناء النسب المتعلقة بمكافأة الادخار الصغير (ودائع بحسابات الادخار الخاصة) والودائع تحت الطلب التي لا يجب أن تتجاوز نسبة تأجيرها القصوى 2٪؛

• -تحرير النسب المدينة في هامش 3٪ حول نسبة السوق النقدية، باستثناء النسب المطبقة على القروض المسندة للأنشطة ذات الأولوية.

- في جوان 1994: التحرير الكلي للنسب المدينة المطبقة على القروض لغير الأنشطة ذات الأولوية.²⁹

- في نوفمبر 1996: تحرير النسب المدينة المطبقة على القروض المسندة للأنشطة ذات الأولوية، مع إلغاء إعادة الخصم كأداة لإعادة التمويل مع حذف دعم نسبة الفائدة المخصصة للأنشطة ذات الأولوية المطبقة إلى حد ذلك التاريخ.³⁰

- بداية من أفريل 2008: تتمتع البنوك بحرية تحديد معدل الفائدة السنوي المطبق على المبالغ المسجلة في حسابات الادخار الخاصة. ولا يمكن لهذه النسبة أن تقل في أية حالة عن نسبة فائدة مكافأة الادخار التي حددت بـ 2,75% حسب ما نص عليه الفصل 36 من منشور البنك المركزي التونسي للبنوك سنة 1991³¹، والذي تم تنقيحه في الفصل الرابع من منشور البنك المركزي التونسي للبنوك سنة 2013.³²

وعرفت الخارطة المصرفية التونسية تحولات هامة خلال العقود الأخيرة على إثر:³³

- الإجراءات المتخذة في إطار برنامج إعادة هيكلة القطاع المصرفي والتي ارتكزت على تفويت الدولة لمساهماتها في رأس مال بعض البنوك؛

- إسناد التراخيص لإحداث مؤسسات جديدة؛

- تصفية واستيعاب بعض المؤسسات.

ثانياً- هيكل المنظومة المصرفية التونسية حتى سنة 2019: ترجع بدايات القطاع المصرفي في تونس إلى نهاية القرن الـ 19، حيث أسست مصارف عدة مثل البنك الفرنسي التونسي (1879) والبنك التونسي (1884) في خضم هيمنة الرأسمال الفرنسي في إطار «الكومسيون» المالي ثم في إطار الحماية. وسخر القطاع آنذاك أساساً لمصلحة المعمارين وتطوير الأنشطة المرتبطة بالشركات الفرنسية، ولم يظهر أول بنك ذي رأس مال تونسي إلا عام 1922 عندما أسس عدد من التجار شركة قرض تعاونية.

²⁷ - Mohamed Ilyes GRITLI, **Libéralisation Du Compte Capital, Développement Financier Et Croissance Economique**, op.cit, P : 128.

²⁸- البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 42 لسنة 1986 المؤرخ في غرة ديسمبر 1986.

²⁹- البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 8 لسنة 1994 المؤرخ في 7 جوان 1994.

³⁰- البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 15 لسنة 1996 المؤرخ في 29 نوفمبر 1996.

³¹- البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 22 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991.

³²- البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 04 لسنة 2013 والمؤرخ في 28 مارس 2013.

³³- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي للرقابة المصرفية لسنة 2011، المؤرخ في جوان 2013، ص: 24.

وعند الاستقلال، كان أول اهتمام للدولة التونسية هو تحرير الاقتصاد التونسي من السيطرة الفرنسية، وبناء نظام مالي وطني قادر على تمويل تنمية الاقتصاد. هكذا تم إنشاء البنك المركزي التونسي في عام 1958 للإشراف على القطاع وإصدار الدينار ليكون العملة الوطنية، كذلك أنشأت الحكومة الشركة التونسية للبنك (1957) والبنك القومي التونسي (1959) بهدف تونس القطاع فيما بقيت بعض فروع البنوك الأجنبية نشطة في البلاد.

وفي ستينيات القرن الماضي، عرف القطاع أزمة بعد فشل تجربة التعاقد، أما في السبعينات شهد القطاع تطوراً ملحوظاً بعد توشي الحكومة سياسات ليبرالية، وأسس في تلك الفترة بنك تونس العربي الدولي الذي أصبح لاحقاً أكبر المصارف الخاصة. في الثمانينات، ومع الطفرة النفطية الثانية، أسست مصارف عدة ذات رؤوس أموال عربية مثل البنك التونسي الكويتي، والبنك العربي لتونس، والشركة التونسية السعودية للاستثمار الإنمائي وبنك تونس والإمارات.

وفي بداية التسعينيات أدرجت مصارف عدة في البورصة التونسية، كما شهد القطاع سنة 1999 أول اندماج مهم كان باستحواذ الشركة التونسية للبنك على بنك التنمية في البلاد التونسية والبنك الوطني للتنمية السياحية، وفي عام 2009 شهد القطاع إنشاء مصرف الزيتونة كأول بنك إسلامي تونسي³⁴.

وسمحت الإصلاحات المختلفة التي كانت ترمي إلى إرساء قواعد مستوحاة من أفضل المعايير الدولية لضمان حسن سير القطاع المصرفي والحفاظ على الاستقرار المالي، وذلك بهدف حماية المودعين وترسيخ ثقة العموم في هذا القطاع خاصة من خلال تدعيم قواعد حوكمته وتعزيز دور المصرف المركزي كسلطة تعديلية ورقابية، حيث ينقسم القطاع المصرفي الذي يدخل تحت سلطة المصرف المركزي إلى ثلاث هياكل:

1. **المصرف المركزي التونسي:** يخضع النظام المصرفي التونسي للتنظيم من قبل البنك المركزي التونسي الذي تم إنشاؤه في عام 1958 (بعد الاستقلال مباشرة)، وهو مسؤول عن إصدار العملة الوطنية بأكملها، وتتمثل مهمته الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي والمالي. وهو يمثل السلطة الإشرافية للمصارف، لذلك يسعى بنك البنوك، كما يعمل على الحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيقاً لهذه الغاية فهو مسؤول بشكل خاص على³⁵:

- تحديد وتنفيذ السياسة النقدية؛
- والتحكم في التداول النقدي؛
- ضمان حسن سير أنظمة الدفع وضمان استقرارها وسلامتها وكفاءتها وأمنها؛
- الإشراف على المؤسسات الائتمانية والحفاظ على استقرار وأمن النظام المالي.

وبالتوازي مع هذه المهام، يحدد المصرف المركزي التونسي اللوائح الاحترازية، ويمارس الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية التي تهدف أساساً إلى ضمان أمن الودائع والنظام المصرفي ويعاقب على سوء السلوك التأديبي؛ يجوز للمصرف المركزي التونسي أن يطلب من المؤسسات المصرفية والمالية تزويده بأي إحصاءات ومعلومات يراها مفيدة لمعرفة تطور الائتمان والوضع الاقتصادي.

³⁴ - الشاذلي العياري، القطاع المصرفي التونسي: عملية واسعة للإصلاح والتطوير، مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، أغسطس 2014، العدد 405، ص: 24-28.

³⁵ - Majd Salameh, L'architecture du système bancaire comme source d'instabilité financière des économies émergentes : une proposition de régulation bancaire, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences économiques, Spécialité : Economies et finances, Institut Supérieur d'Economie et de Management, Université Nice Sophia Antipolis, Nice, France, 2013, P : 73-74.

2. مؤسسات الخدمات فيما بين المصارف: وهي مؤسسات أسستها المصارف من أجل المصارف، حيث تهدف كل مؤسسة إلى تقديم خدمات معينة من أجل تسهيل الأعمال المصرفية وعصرنتها بما يتوافق مع أجود المعايير الدولية، حيث يوجد في تونس أربع مؤسسات لتقديم الخدمات فيما بين المصارف.³⁶

3. مؤسسات الائتمان: والتي تنقسم بدورها إلى:

- المصارف: تلعب المصارف بشكل أساسي دور الوسيط بين الوكلاء ذوي الفائض المالي والوكلاء أصحاب العجز المالي، كما أنها توفر العديد من الأنشطة الأخرى مثل إدارة وسائل الدفع، والوساطة على مستوى عمليات الصرف الأجنبي، والخدمات الاستشارية والمساعدة وإدارة الثروات. يمكنهم أيضا المشاركة على مستوى رأس مال الشركات وهذا مع الامتثال للوائح المعمول بها، حيث يوجد في تونس 23 مصرفا.³⁷

- المؤسسات المالية: وهي مؤسسة تقدم خدمات مالية لعملائها، حيث يوجد في تونس ثلاثة أنواع من المؤسسات المالية وهي:³⁸

● مؤسسات التمويل التأجيري: يقوم هذا النوع من المؤسسات (المؤجر) بإبرام اتفاق تعاقد مع العميل (المستأجر) يتضمن الانتفاع بأصول معينة تم اختيارها من قبل العميل وذلك خلال فترة زمنية محددة مسبقا، ويترتب على المستأجر أقساط دورية يتم أيضا الاتفاق عليها مسبقا، حيث أمام العميل ثلاث خيارات في نهاية العقد إما أن يرجع الأصل للمستأجر أو شراء الأصل بمبلغ متفق عليه مسبقا أو إعادة التعاقد مقابل تكلفة أقل، ويوجد في تونس 8 مؤسسات للتأجير التمويلي.

● مصارف الأعمال: يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك الاستثمارية في تقديم خدمات تهدف إلى تسهيل إنشاء الشركات وضمان تطويرها، كما أنها تتدخل في عمليات إعادة الهيكلة من خلال عمليات المشورة والمساعدة والإدارة المالية، ويوجد في تونس مصرفين للأعمال.

● مؤسسات إدارة الدين: وهي مؤسسات مالية تمول فواتير العملاء الصادرة عن الشركات. حيث تعتبر تقنية إدارة مالية لتمويل الفواتير الصادرة خلال 8 أو 24 ساعة دون انتظار تاريخ استحقاق لسداد الدين، ويوجد في تونس مؤسستين لإدارة الدين.

- المصارف المتخصصة أو ذات صفة خاصة: وفي تونس نخص بالذكر المصارف الغير مقيمة (Off-shore)، والتي تم السماح لها بالممارسة منذ عام 1976. ثم تم وضع قانون خاص بها في سنة 1985، حيث يعمل هذا النوع من المصارف مع الشركات الغير مقيمة (الأجنبية)³⁹، فهي مخولة بتحصيل الودائع من غير المقيمين بحرية، والاكتتاب في القروض التي تصدرها الشركات الغير المقيمة، والمشاركة في رأس مال هذه الشركات، والقيام بعمليات صرف العملات الأجنبية كوسيط

³⁶- Site officiel de L'Association Professionnelle Tunisienne des Banques et des Etablissements Financiers : <https://www.apbt.org.tn/societes-interbancaires-3/> , Visité le : 23/10/2022 à : 11h14.

³⁷- Bassem salhi & Younes boujelbene, **Impact Des Nouvelles Formes De L'intermediation Bancaires Sur La Performance Des Banques Tunisiennes**, revue valaque d'etudes economiques, Presse universitaire de Valahia, Université de valahia, Targoviste, Roumanie, Janvier 2011, Vol : 16, N° : 02, P :135-136.

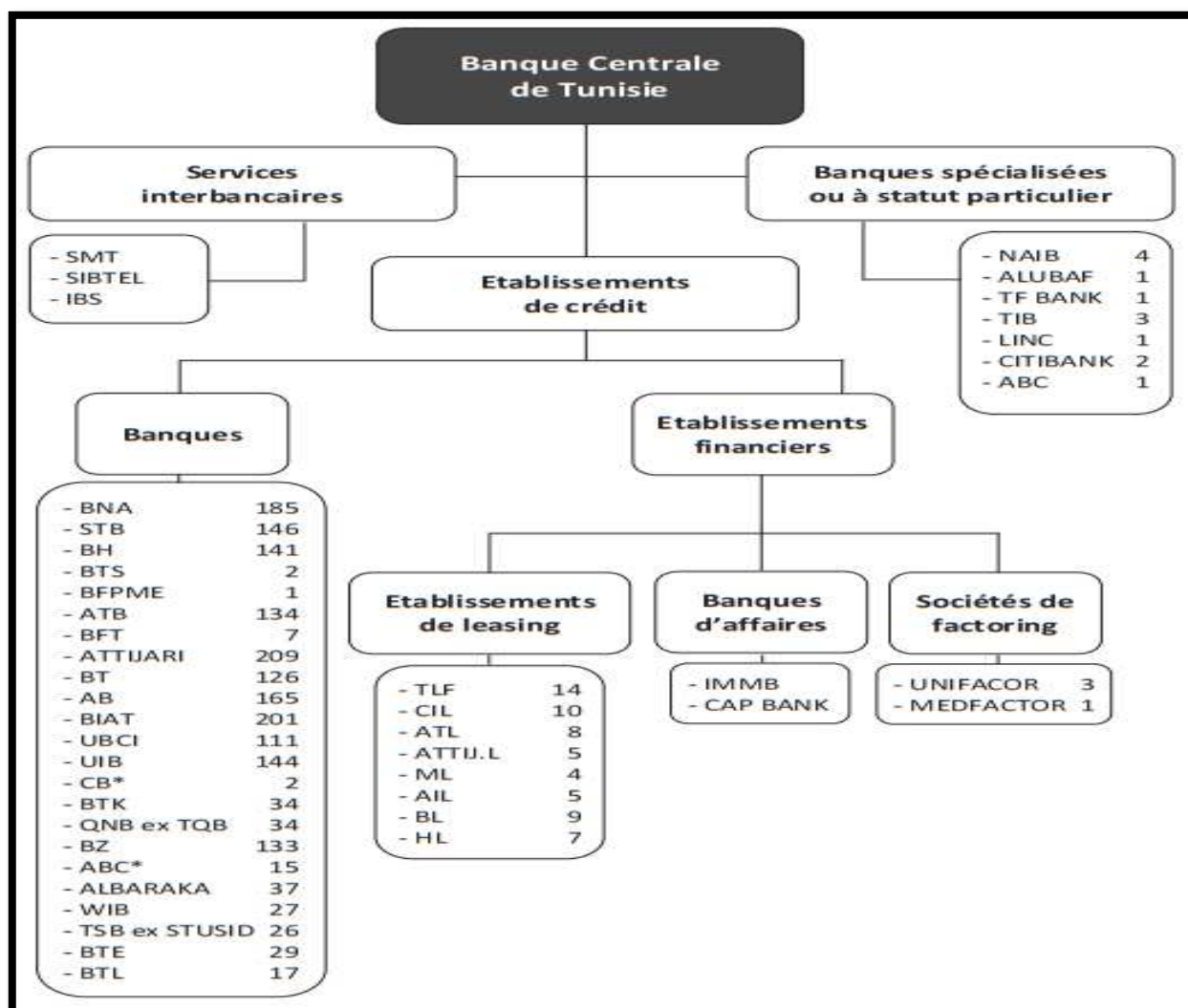
³⁸- Site officiel du ministère des finances tunisienne : <http://www.finances.gov.tn/fr/apercu-general-1>, Visité le : 23/10/2022 à : 11h14.

³⁹- Bouzid amaira, **Réformes et performances du système financier tunisien**, Op.cit, P : 06.

مصرح به بالعملة في تونس، وكذلك القيام بعمليات التجارة الخارجية لعملائها المقيمين. ولهذا السبب فإنها تخضع لنفس الالتزامات مثل الوسطاء المقيمين المعتمدين⁴⁰، ويوجد في تونس 7 مصارف غير مقيمة.⁴¹

والشكل الموالي يبين هيكل القطاع المصرفي التونسي، حيث تمثل الأرقام التي في الشكل عدد فروع كل مؤسسة مصرفية:

الشكل رقم (02-03) : هيكل القطاع المصرفي التونسي.



المصدر: البنك المركزي التونسي، نشرة الإحصائيات المالية، أكتوبر 2019، العدد: 208، ص: 26.

نلاحظ من الشكل أعلاه تنوع المؤسسات المالية، حيث يظهر بوضوح أن عدد المصارف الخاصة تزايد بشكل ملحوظ بالإضافة إلى ظهور مؤسسات مالية متخصصة في مجالات تمويلية مختلفة، إذ يعتبر هذا التنوع نتاج الإصلاحات التي قامت بها تونس سعياً للحصول على منظومة مصرفية فعالة ومتطورة تساعد على تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

⁴⁰- Banque Centrale De Tunisie, Supervision Bancaire, Structure Du Systeme Bancaire, P : 41, Disponible sur : https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/STRUCTURE_FR.pdf

⁴¹- Hanen Baklouti Trabelsi, Le Financement Bancaire : Vision Croisées Banques-Entreprises, Document de travail, notes et analyses d'institut tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, Tunis, Tunisie, N° : 27, 2015, P :35.

المطلب الثاني: النظام المصرفي المغربي.

يعتبر النظام المصرفي المغربي من الأنظمة المالية المتطورة، وذلك نتيجة عديد الإصلاحات التي شهدتها منذ استقلال البلاد بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. بدأت الإصلاحات بإنشاء بنك المغرب المركزي في العام 1959، ومن ثم تم إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات لتنظيم النظام المصرفي وتحفيز التمويل والاستثمار في البلاد. كما تم تطوير الهياكل الرقابية والمراقبة المصرفية، وتحديث التكنولوجيا المالية، وتعزيز التمويل الإسلامي. وفي السنوات الأخيرة، تركز الإصلاحات على تعزيز القطاع المصرفي، وتنمية البنوك الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الأسواق المالية وتحفيز التمويل المسؤول، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي في البلاد.

أولاً- واقع المنظمة المصرفية المغربية: عرف قطاع مؤسسات الائتمان بالمغرب، منذ الاستقلال، تطوراً من خلال عدد من الإصلاحات التي كانت ترمي إلى ترشيد طريقة عمل الأسواق، وذلك بالموازاة مع تحرير النشاط المصرفي، ومن بين هذه الإصلاحات القانون المصرفي لسنة 1967، والذي سمى² بتعزيز الدور المنوط بينك المغرب، ولا سيما ما يتعلق بمراقبة مهنة المصرف.

وفيما بين سنتي 1976 و1990، اعتمد النشاط البنكي المغربي على نظام تأطيري يتميز بتخصص في مجال المعاملات المصرفية. ومنذ بداية سنوات 1990، قام المشرع بعدة إصلاحات أخرى أدت إلى رفع تحرير الأنشطة المصرفية، وكذا تعزيز القوانين الاحترازية، فتطورت السلفات الصغرى وسمحت لأصحاب المقاولات الصغرى وذوي الدخل المنخفض الولوج إلى الخدمات المالية.

كما تميزت سنة 1993 باعتماد قانون جديد يقنن النشاط المالي مع تكريس لمبدأ الشمولية الذي مكن من وضع حد للفصل بين مجالات أنشطة كل من مصارف الإيداع ومصارف الاستثمار ومصارف التنمية، ووضع إطار قانوني موحد لجميع مؤسسات الائتمان، والتنصيب على بعض التدابير الرامية إلى تحقيق حماية أفضل للعملاء وتعزيز سلطة المصرف المركزي فيما يتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات الائتمان ومراقبتها.

وقد شكل القانون رقم 34-03 المؤرخ في سنة 2006، منعطفاً حاسماً في تاريخ المنظومة المصرفية المغربية، وذلك من خلال القيام بتحديد دقيق لأنشطة المصارف ولصلاحيات سلطات الوصاية والرقابة، ووضع قانون خاص منظم للقطاع المصرفي، وبالفعل، فقد مكن هذا الإصلاح من توسيع مجال تطبيق القانون المصرفي ليشمل هيئات أخرى تمارس أنشطة مصرفية مماثلة، وتعزيز دور بنك المغرب واستقلاليته في الإشراف على النظام المصرفي، وإحداث نظام خاص يتعلق بمعالجة الصعوبات التي تعرفها مؤسسات الائتمان.

وقد بلغ القانون 34-03، الذي تميز بإضافات هامة، ولاسيما في تعزيز الاستقرار المالي، مستويات متقدمة في التطبيق يجب الحفاظ عليها حتى اليوم باعتبارها مكسباً أساسياً.

وفي إطار تنويع المشهد المصرفي المغربي، أصدر بنك المغرب دورية، سنة 2007، يعلن من خلالها إدخال وتأطير عمليات تسويق منتوجات جديدة أطلق عليها اسم «المنتجات البديلة» (الإجارة، المشاركة، المراجعة). غير أن حصيلة هذه التجربة الأولى تبقى غير مشجعة: وذلك بسبب غياب معالجة ضريبية خاصة بهذا المنتج الجديد، الذي لم يكن يسمى³ بضمان الحياض، وبسبب الرسوم المزدوجة. من هنا ارتفاع الكلفة مقارنة مع المنتجات المصرفية التقليدية ذات الميول المشابهة.

وفي هذا الصدد، وضع قانون المالية لسنة 2010 تدابير لملاءمة المعالجة الضريبية لمنتجات المراقبة، مساهما بذلك في ضمان الحياد الضريبي. وقد شجعت هذه التدابير المواطنين إلى اللجوء إلى هذا النوع من المنتجات، التي بلغت قيمتها ما يقارب 1 مليار درهم، غير أنه يظل محدودا بالمقارنة مع مجموع المبالغ الجارية للقطاع المصرفي ككل (أقل من 0.1 بالمائة من إجمالي الودائع البنكية في نهاية سنة 2013).

وفي الوقت نفسه، صاحب إدراج هذه المنتجات الجديدة إرساء بنك المغرب لسلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز المهارات والخبرة الوطنية في مجال مهن المصارف التشاركية، والمجالات التنظيمية الخاصة بهذا النوع من الأنشطة، وكذا عبر بلورة سلسلة من البرامج التكوينية المستمدة من أفضل الممارسات الدولية، وعقد شراكات مع عدة هيئات دولية متخصصة في مجال الإشراف وتنظيم قطاع المالية التشاركية، وكذلك تعزيز المعايير الدولية للتدبير والممارسات الجيدة الخاصة بهذا القطاع.

ومنذ دخوله حيز التنفيذ، عرف القانون رقم 34-03 تقوية دور بنك المغرب، لا سيما في إضافة الضبط والإشراف. وقد تمخضت عن هذا التشريع تطوير ترسانة قانونية وتنظيمية.

ومع ذلك، فبعد ثماني سنوات من اعتماد القانون البنكي لسنة 2006، وبالنظر إلى التطور الذي عرفت البيئة المالية الداخلية، والدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المغربي بات من الضروري مراجعة القانون مراجعة شاملة.⁴²

ونتيجة نقاش واسع بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية، تم صدور قانون البنوك الجديد، المشار إليه بالقانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، وذلك بعد إصلاحات جديدة بعد عامي 1993 و2006. حيث تم اعتماده من قبل البرلمان في 24 نوفمبر 2014، وتم نشره في النشرة الرسمية في 22 يناير 2015. وأخذ هذا النص الهيكلي في الاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية والحاجة إلى تقريب التشريع المغربي من المعايير الدولية. وعلى وجه الخصوص، حدد الإطار القانوني لممارسة الإشراف الاحترازي الكلي، مع تعزيز آليات حل الأزمات التي تواجه بنك المغرب. كما قدم الأسس القانونية التي تهدف إلى السماح بظهور جهات وخدمات مالية جديدة، لا سيما في مجال التمويل التشاركي.⁴³

خلال سنة 2019، واصلت وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري وبنك المغرب تطوير ورش وضع نظام قانوني لحل الأزمات البنكية وفقا للمعايير الدولية وذلك لاعتماده في قادم السنوات، ويهدف هذا الإطار الجديد إلى منحه بنك المغرب الصلاحيات والأدوات اللازمة لمعالجة منتظمة لاختلالات البنوك، خاصة النظامية منها، وتحديد إجراءات حل الأزمات، وإنشاء آليات تمويل جديدة تهدف إلى الحد قدر الإمكان من اللجوء إلى الدعم العمومي.⁴⁴

هيكل المنظومة المصرفية المغربية إلى غاية سنة 2019: قبل الحماية (بداية القرن التاسع عشر)، كانت فروع البنوك الأوروبية هي الشبكة الأساسية العاملة في المغرب، حيث كانت تهدف إلى تمويل الشركات الأجنبية والأعمال التي أنشأها رواد الأعمال الأوروبيون من القطاع الخاص.⁴⁵

42- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مشروع القانون رقم 103.12 يتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، الإحالة رقم 2014/08، ص: 15-16.

43- Bank Al Maghrib, **Présentation De La Nouvelle Loi Bancaire**, Decembre 2016, P : 01.

44- بنك المغرب، التقرير السنوي حول الإشراف البنكي، السنة المالية 2019، ص: 99.

45- Magali Chappert, **Le Projet français de banque d'État du Maroc, 1889-1906**, Revue française d'histoire d'outre-mer, Société Française d'Histoire des Outre-Mers, Paris, France, 1975, tome :62, N:229, P: 568-571.

وفي سياق الغياب الفعلي للدولة بالمعنى الحديث، وبالتالي القوة الشرائية للسكان المحليين، والسياسة العامة القادرة على تشجيع مناخ الأعمال المواتية للمصارف، ركزت تلك الفروع أنشطتها على العملاء الأجانب، حيث لم تجد أي مصلحة في تطوير شبكة من الوكالات داخل البلاد أو بإقامة علاقات مع المغاربة وبشكل أعم الأفارقة والعرب.⁴⁶

وفي سنة 1906 تم توقيع قانون الجزيرة الخضراء (Algésiras) من طرف مندوبي اثني عشر بلدا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، وتم الاتفاق فيه على إنشاء المصرف المخزني المغربي الذي بدأ العمل فعلا في طنجة سنة 1907 في شكل شركة عمومية محدودة، يوزع رأسمالها على البلدان الموقعة، باستثناء الولايات المتحدة. حيث كان بالإضافة إلى العمليات التجارية التي كان يقوم بها، شرف إصدار عملة ائتمانية في جميع أنحاء أراضي المملكة وتولى دور الوكيل المالي للحكومة المغربية.⁴⁷

ومع ظهور الحماية الفرنسية في عام 1912، استقرت العديد من الشركات التابعة للمصارف التجارية الأوروبية الكبرى، وخاصة المصارف الفرنسية والاستثمارية والمجموعات المالية الأجنبية في المغرب. وبالمثل، ظهرت مؤسسات مالية مغربية تؤدي وظائف محددة في مجالات معينة، وتشمل على وجه الخصوص صندوق القروض العقارية المغربي، وبعض الصناديق المتخصصة في تمويل الزراعة، وصندوق الضمان المركزي، وصندوق السوق المغربي، والائتمان الشعبي.

ثم تم تنظيم ممارسة النشاط المصرفي الذي لم يكن محكوما بأي نص معين لأول مرة في عام 1943، وذلك بعد صدور مرسوم وزير المالية المؤرخ 31 مارس المتعلق بتنظيم المهنة المصرفية، ثم تم تحديد طرق تطبيق هذا الظهير بموجب مرسوم مدير المالية في نفس التاريخ، وبعد ذلك تم تعديله واستكمالته بموجب المراسيم الصادرة في 15 يناير 1954 و17 يناير و16 أبريل 1955.⁴⁸

وفي أعقاب استقلال المغرب في عام 1956، تم بالفعل وضع أسس النظام المصرفي الوطني، حيث تم إنشاء بنك المغرب بموجب الظهير رقم 1-59-233 المؤرخ في 30 يونيو 1959 ليحل محل المصرف المخزني المغربي ليمارس وظيفة المصرف المركزي، حيث تم إنشاء هذه المؤسسة في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وقد تم تكليفها بامتياز إصدار النقود الورقية، فضلا عن مهمة ضمان استقرار العملة وضمان الأداء السليم للنظام المصرفي. من مارس 1987، تم استبدال اسم "بنك المغرب" باختصار "BAM" باسم بنك المغرب.⁴⁹

وسمحت الإصلاحات المختلفة التي كانت ترمي إلى إرساء قواعد مستوحاة من أفضل المعايير الدولية لضمان وحسن سير القطاع المصرفي والحفاظ على الاستقرار المالي، وذلك بهدف حماية المودعين وترسيخ ثقة العموم في هذا القطاع خاصة من خلال تدعيم قواعد حوكمته وتعزيز دور المصرف المركزي كسلطة تعديلية ورقابية، حيث يضم القطاع المصرفي في المغرب 90 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، منها 24 مؤسسة مصرفية و27 شركة تمويل.

وتظم أيضا 39 هيئة معتبرة في حكم مؤسسات الائتمان، منها 6 مصارف حرة Offshore، 12 جمعية للسلفيات الصغيرة، 19 شركة للوساطة في مجال تحويل الأموال، بالإضافة إلى صندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.⁵⁰

⁴⁶- Khaldoun El Ouazzani, **Banque marocaine et financement des activités de pêche : fragilité d'une relation. Cas du port de Safi (Maroc)**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences de gestion, Spécialité : Sciences de gestion, Écoles Doctorales N°60 et du Collège Doctoral Languedoc Roussillon (CDLR), Université paul valéry montpellier 3, Montpellier, France, 2014, P : 21.

⁴⁷- Hélène Harter, **La conférence d'Algésiras de 1906 : Un nouveau rôle pour les États-Unis dans le concert des nations ?**, Bulletin de l'Institut Pierre Renouvin, UMR Sirice, Université paris 1 sorbonne, 2015, Vol :42, N :02, P : 81-84.

⁴⁸- Mohamed Azzedine Berrada, **Les techniques de Banque et de crédit au Maroc**, société d'Édition et de Composition Euro-Africaine (Secae), 2eme édition, casablanca, Maroc, 1985, P :33.

⁴⁹- **Site officiel de Bank al Maghrib** : <https://www.bkam.ma/musee/Decouvrir-le-musee/Espace-entreprise/Les-origines-de-bank-al-maghrib>, Visité le : 02/11/2022.

⁵⁰- Bank al Maghrib, **Rapport Annuel Sur La Supervision Bancaire**, Exercice 2019, P :07.

المبحث الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة.

قصد إنجاز الدراسة التطبيقية الرامية إلى قياس أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، يتطلب منا كمرحلة أولى ضمن هذا المبحث حصر وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة لها استناداً إلى المرجعيات النظرية والدراسات السابقة، ثم تتبع مسار وتحليل تطور هذه المتغيرات من الجانب الاقتصادي على مدار فترة الدراسة كمرحلة ثانية.

المطلب الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة.

ارتكازاً على الجانب النظري للدراسة، ومن خلال تحليل الدراسات السابقة، تم اعتماد جملة من المؤشرات الاقتصادية لبناء نموذج الدراسة كما يلي:

أولاً- نموذج البحث **Research model**: انطلق البحث من الإطار المعياري لقياس محددات النمو الاقتصادي Standard growth accounting framework الذي يجزئ النمو الاقتصادي إلى مكونات تشمل مدخلات الإنتاج Production inputs، وما يعرف ببواقي سولو Solow residuals، التي تشير إلى عوامل تتعلق بالتغير التكنولوجي وعوامل أخرى، ووفقاً لما اقترحه Romer (1990) و Barro (1991) فقد تم الاعتماد على النموذج الموسع لدالة كوب دوغلاس Cobb-Douglas، الذي يميز بين رأس المال البشري والرأس المال المادي، ويمكن وصف هذه الدالة كالآتي:

$$Q = AK^{\alpha} L^{\beta} H^{\gamma} \dots\dots\dots(1-3)$$

حيث تشير Q إلى المخرجات الكلية، وتشير K إلى رأس المال المادي Physical Capital، وتشير L إلى حجم القوى العاملة Labor Force، وتشير H إلى رأس المال البشري، أما A فهي تشير إلى بواقي سولو Solow residuals، وتشير α, β, γ إلى المرونات الجزئية للإنتاج، وتتطلب عملية التقدير القياسي Econometric Estimation تحويل هذه الدالة للشكل الخطي، وذلك بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفيها، فتصحب على الشكل التالي:

$$\ln Q = \ln A + \alpha \ln K + \beta \ln L + \gamma \ln H \dots\dots\dots(2-3)$$

ثانياً- متغيرات الدراسة ومصادر البيانات **Variables and Data Sources**: يهتم هذا الجزء بمعرفة أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019، حيث أن اختيار المتغيرات لم يكن عشوائياً بل استناداً إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ويمكن توصيف المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة كما يلي:

1. المتغير التابع **Dependent Variable**: وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Real GDP Per Capita بالعملة المحلية وبأسعار سنة 2017 كمؤشر على النمو الاقتصادي as proxy for Economic Growth، حيث يعد هذا المؤشر من المؤشرات الأكثر استخداماً في الدراسات التجريبية، وقد تم الحصول على البيانات من مركز جرونيغن للنمو والتنمية Groningen Growth and Development Centre للدول الثلاثة، ويأخذ هذا المتغير الرمز RGDPCC.

2. المتغيرات المستقلة **Independent Variables**: وتشمل المتغيرات التالية:

- **الرأس المال المادي Physical Capital**: سيتم استخدام إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Real Gross Fixed Capital Formation as a Percentage of real GDP بالعملة المحلية وبأسعار 2017، وذلك كمؤشر على رأس المال المادي K as a Proxy for Physical Capital ، وقد تم الحصول على البيانات من مركز جرونينجن للنمو والتنمية Groningen Growth and Development Centre للدول الثلاثة، ويأخذ هذا المتغير الرمز GFCF.

- **قوة العمل Labor Force**: سيتم استخدام متوسط إنتاجية العمل Average Labour Productivity وتستخرج قيمة هذا المتغير من قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالعملة المحلية وبأسعار سنة 2017 على عدد العمال، ويستخدم كمؤشر عن عنصر العمل L as a Proxy for Labour Factor ، وقد تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank ومركز جرونينجن للنمو والتنمية Groningen Growth and Development Centre بالنسبة للدول الثلاثة، ويأخذ هذا المتغير الرمز ALP.

- **رأس المال البشري Human Capital**: سيتم استخدام مؤشر رأس المال البشري للتعبير على رأس المال البشري H as a Proxy for Human Capital ، وقد تم الحصول على البيانات من مركز جرونينجن للنمو والتنمية Groningen Growth and Development Centre والذي بدوره اعتمد على قاعدتي بيانات Barro-Lee و Cohen-Soto-Leker بالنسبة للدول الثلاثة، ويأخذ هذا المتغير الرمز HC.

- **التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص finance provided to the private sector by banks**: تم استخدام القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف domestic credit to the private sector by banks للتعبير على التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص ، وقد تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات صندوق النقد العربي Arab Monetary Fund بالنسبة للدول الثلاثة، ويأخذ هذا المتغير الرمز BCPS.

- **سعر الفائدة interest rate**: تم استخدام سعر فائدة الإقراض lending interest rate للتعبير عن المبلغ الذي يتقاضاه المقرضون (المصارف) لفترة معينة كنسبة مئوية من المبلغ المقرض من طرف العملاء، وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank بالنسبة للجزائر ، أما بالنسبة لتونس فلقد تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات البنك المركزي التونسي Central bank of Tunisia وقاعدة بيانات اقتصاديات التجارة Trading Economics، بينما المغرب فقد تم الحصول على البيانات من التقارير الربع سنوية لبنك المغرب، قاعدة بيانات مركز التعداد والمعلومات الاقتصادية CEIC، قاعدة بيانات اقتصاديات التجارة Trading Economics وقاعدة بيانات اطلس العالم KNOEMA ، ويأخذ هذا المتغير الرمز LIR.

المطلب الثاني: قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة.

بعد تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سيتم ضمن هذا المطلب إعطاء قراءة تحليلية اقتصادية لأهم التطورات التي عرفتها هذه المتغيرات على مستوى بيئة الاقتصاد الجزائري والتونسي والمغربي خلال الفترة المعنية بالدراسة. أولاً- قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة في الجزائر: منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2019 عرف الاقتصاد الجزائري عديد التطورات والتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك المتغيرات المعتمدة في الدراسة، نقصها فيما يلي:

1. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019): بعد الاستقلال، سعت الجزائر إلى تبني نهج اقتصادي من شأنه إحداث تغييرات واسعة وعميقة وجذرية في بنية الهياكل والتشريعات والمؤسسات، لذلك انتهجت نظام التخطيط الاقتصادي، حيث كانت تسعى من خلاله إلى تأمين الموارد وتجميعها وتوجيهها من خلال المخططات الاقتصادية، وذلك من أجل تطوير مختلف القطاعات، ومن ثم تعزيز ودعم النمو الاقتصادي، الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس تطور وتقدم الدول ومن بينها الجزائر، لذلك سيتم دراسة تطور وتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى سنة 2019، وذلك بتقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل كالآتي:

- المرحلة الأولى خلال الفترة (1980-1989): تميزت مسيرة اقتصاديات البلدان النامية عموماً والجزائر خصوصاً بالاعتماد على الانتشار الكبير للدولة في كافة المجالات، بحيث باتت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الاقتصاد، وذلك من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، حيث اعتمدت الجزائر على إستراتيجية حيوية في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، وأعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبنية التحتية للاقتصاد⁵¹، ولقد كان التركيز في هذه الفترة من مسيرة الاقتصاد الجزائري بتخصيص قسم ضخم من العائد الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ كان الهدف هو التعجيل في عملية التصنيع من خلال الاعتماد على القطاع العمومي، وبالتالي فقد لعبت الدولة دوراً جوهرياً في عملية التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة، ولكن هذه السياسات التوسعية المتبعة نتج عنها بعض الآثار السلبية التي أثرت مستقبلاً على النمو الاقتصادي، إذ أدت إلى وجود سوق محلية ضخمة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية حاجاتها خاصة في المجال الفلاحي، ومع تزايد النمو السكاني أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979، بعد أن كانت لا تتعدى مليار دولار واحد سنة 1970.⁵²

ومنذ سنة 1980 وبناءً على ما تم ذكره من اختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في تطبيق المخطط الخماسي الأول والذي ميزه ارتفاع الاعتمادات المالية، كما تم فيه السعي لتدارك الإخفاقات السابقة محاولة منهم لإعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي، إذ سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة كارتفاع أسعار النفط بتحقيق نتائج لا بأس بها.⁵³

51- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1993، ص: 08.
52 بومدين قادري بومزغيش، الاقتصاد الجزائري، مجلة التراث، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أوت 2013، العدد: 08، ص: 281.
53- سمير شرقرق، إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القدس المفتوحة، القدس، فلسطين، ماي 2017، المجلد: 01، العدد: 38، ص: 365-366.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل.

فمن الجدول رقم (03-01) أدناه نلاحظ ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 0.79% سنة 1980 إلى 3% سنة 1981، وتواصل الاقتصاد الجزائري في النمو في النصف الأول من الثمانينات، حيث بلغ أقصى معدل سنة 1982 وذلك بنسبة 6.4%.

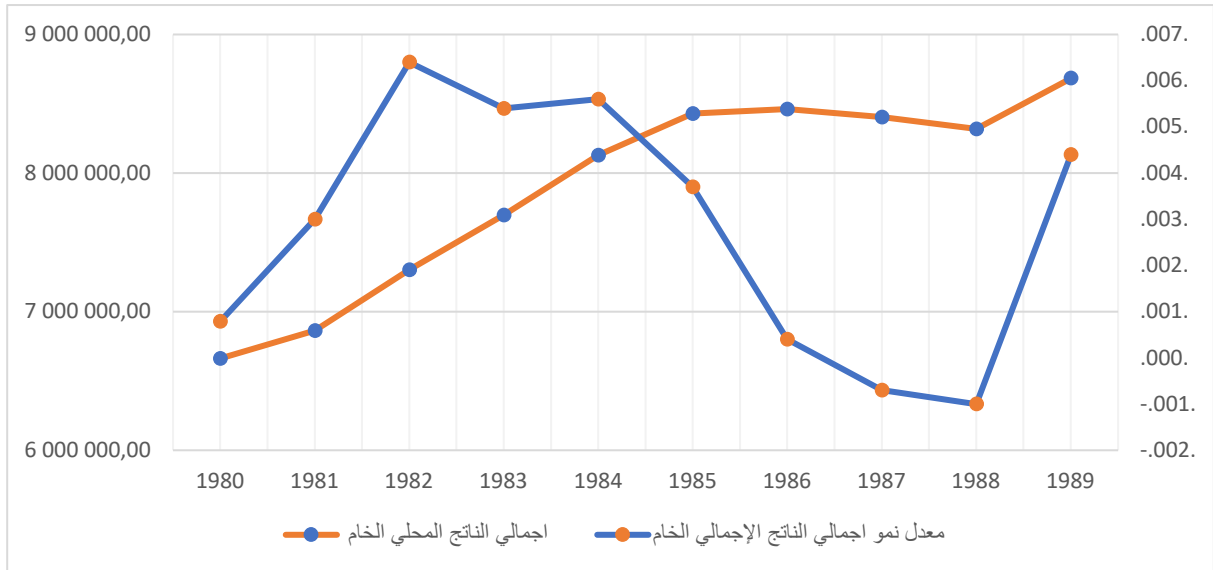
الجدول رقم (03-01): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون دج)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (دج)	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017
1980	6 662 968,40	0,79	346 638,46	-2,22
1981	6 862 857,30	3,00	346 184,07	-0,13
1982	7 302 080,60	6,40	357 019,29	3,13
1983	7 696 392,70	5,40	364 725,54	2,16
1984	8 127 391,60	5,60	373 440,10	2,39
1985	8 428 104,80	3,70	375 726,28	0,61
1986	8 461 817,00	0,40	366 274,54	-2,52
1987	8 402 584,10	-0,70	353 431,64	-3,51
1988	8 318 557,80	-1,00	340 318,25	-3,71
1989	8 684 574,50	4,40	345 913,68	1,64

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

أما باقي السنوات فكان معدل النمو فيها متذبذب صعودا ونزولا، حيث قدر متوسط معدل النمو فيها بـ 4.9%، وهو الشيء الذي يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.

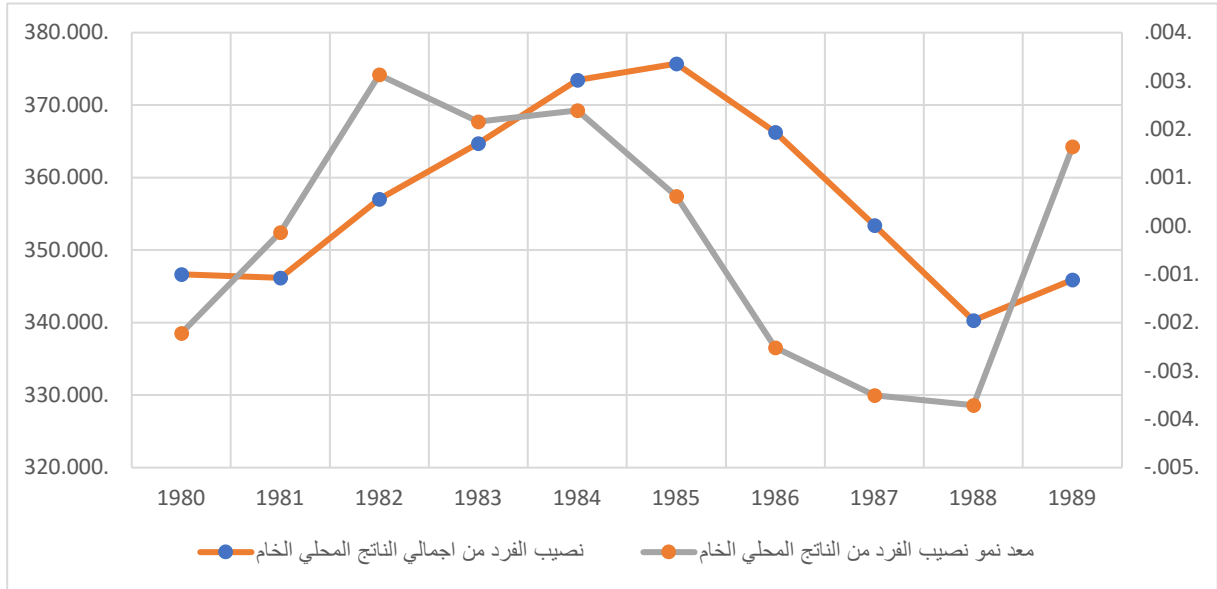


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-01).

ويوضح الشكل رقم (03-03) أيضا انخفاض معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير ليسجل نسبة تقدر بـ 0.4% سنة 1986، ليصيب معدل النمو الاقتصادي سالبا بنسبة 0.7 - % و -1% سنتي 1987 و 1988 على التوالي، وهذا نتيجة أزمة انخفاض أسعار البترول، وكذا سعر صرف الدولار الأمريكي الذي كان بمثابة العملة الأساسية لدفع حقوق الصادرات الجزائرية، فمن سعر 27 دولار أمريكي للبرميل سنة 1985 انخفض سعر البرميل إلى 12 دولار سنة 1986⁵⁴، ثم بعد ذلك رجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للنمو سنة 1989، حيث بلغ معدل نموه 4.4 %، وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر رفقة صندوق النقد الدولي.⁵⁵

ويوضح الجدول السابق رقم (01-03) والشكل أدناه رقم (04-03) أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد عرف معدلات سالبة 2.22 % و 0.13 % سنتي 1980 و 1981 على التوالي. ويرجع ذلك إلى أن نسبة التغير في معدل النمو السكاني أكبر من نسبة التغير في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ثم بعد ذلك أصبحت معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي موجبة إلى سنة 1985، ثم رجعت لتكون سالبة مرة أخرى مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986، حيث قدرت نسبة نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ 2.52 - %، 3.51 - % و 3.71 - % سنوات 1986، 1987 و 1988 على التوالي، ثم رجع بعد ذلك معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصيب موجب بنسبة قدرت بـ 1.64 %، ويرجع ذلك إلى حزمة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، والتي تهدف إلى التخلي عن الاقتصاد المخطط والتوجه إلى الاقتصاد الحر المبني على أسس اقتصاد السوق، وذلك بمساعدة الهيئات الدولية ومن بينها صندوق النقد الدولي.⁵⁶

الشكل رقم (04-03): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 1980-1989.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01-03).

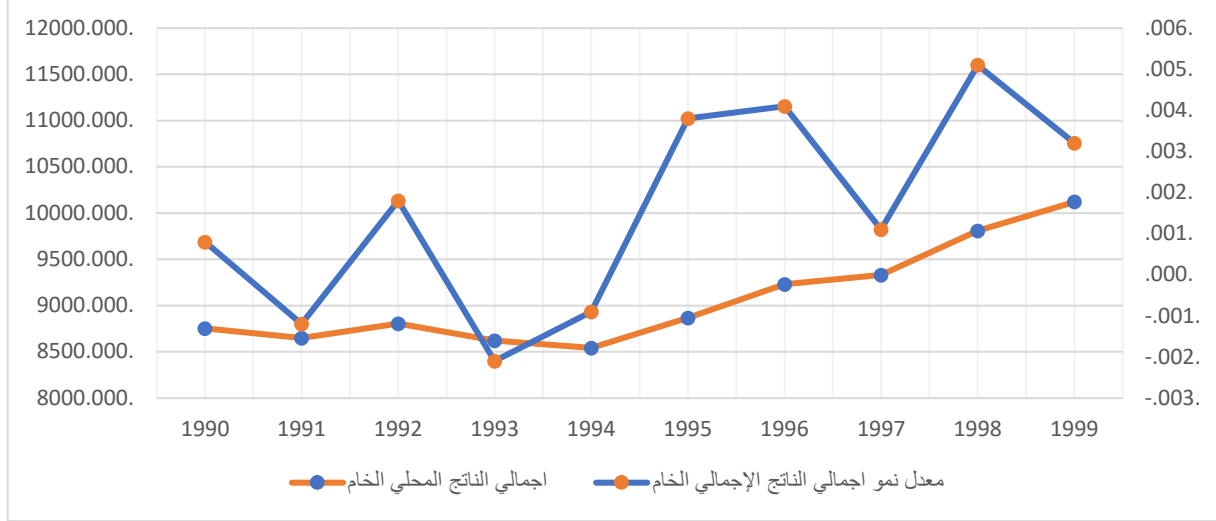
⁵⁴- Nicole Grimaud & Jean Leca, **Effets sociaux des migrations interarabes, Dossier : l'Algérie face au contre-choc pétrolier**, Maghreb – Machrek, La Documentation française, Paris, France, 1986, Vol : 02, N° : 112, P : 95-97.

⁵⁵- جمال دقيش، **أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، المجلد: 03، العدد: 02، ص: 15.

⁵⁶- نوال توتة، **مؤشرات الصحة الوطنية والنمو الاقتصادي: دراسة لربط العلاقة في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية وإدارة أعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2022، ص: 64-65.

- المرحلة الثانية خلال الفترة (1990-1999): عرفت هذه المرحلة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وذلك بنسبة 16.77%، حيث انتقل هذا الأخير من 8754052 مليون دينار جزائري سنة 1990 إلى 10121662 مليون دينار جزائري سنة 1999، غير أن هذا النمو لم يكن بنفس الوتيرة وكان متذبذبا وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-05): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02-03).

ونلاحظ من الجدول رقم (02-03) أدناه تذبذب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خاصة في النصف الأول من التسعينات، حيث انخفض النمو الاقتصادي من 4.4 % سنة 1989 إلى 0.80 % سنة 1990، ثم أصبـح المعدل سالب في سنة 1991، إذ قدر بـ 1.20-%، ويرجع ذلك إلى تعويل الجزائر على مدى العقود السابقة على البترول كمصدر وحيد للثروة وعدم تنوع اقتصادها بإعداد بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات، وهو الشيء الذي بينته أزمة البترول لسنة 1986، إذ أفرزت اختلالات كبيرة وضعف بنيوي⁵⁷، حيث انخفضت معدلات التبادل وإيرادات الميزانية، وارتفعت المديونية وكذا معدلات خدمة الدين، وكل هذه المشاكل تعوق التقدم الاقتصادي حتى بعد سنوات⁵⁸، إذ لم تكن القضية ظرفية سرعان ما يتم استدراكها، فالاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح⁵⁹ وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف⁵⁹، وفي سنة 1992 رجع النمو الاقتصادي لتصبـح قيمته موجبة، حيث قدرت قيمته بـ 1.8 %، ويرجع ذلك إلى الاتفاقية الموقعة بين الجزائر من جهة وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلال الداخلي والخارجي، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق⁶⁰، حيث وفق هذا الاتفاق وضع صندوق النقد الدولي ما قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقدم

⁵⁷- Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social, **Projet De Rapport National Sur Le Developpement Humain 1998**, Alger, Algerie, Mai 1999, P : 54-55.

⁵⁸- مخيف جاسم حمد الجبوري ومراد حاتم محمد، **أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق، 2018، المجلد: 02، العدد: 42، ص: 227.

⁵⁹- حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، مجلة دفتاتر Mecas، مخبر إدارة المؤسسات وتسيير الرأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 01، ص: 333.

⁶⁰- هجيرة عبد الجليل، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص: 67.

على أربعة دفعات، كل دفعة بقيمة 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، تحصلت الجزائر على ثلاث منها، بينما تم إلغاء الدفعة الرابعة بسبب عدم احترام الحكومة الجزائرية لمحتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، وهو الشيء الذي أدى إلى الرجوع إلى معدلات النمو السالبة بالتوازي مع الأزمة السياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر في تلك الفترة، حيث قدرت نسبة النمو بـ 2.10 - % و 0.90 - % في سنتي 1993 و 1994 على التوالي، ثم عرف النمو الاقتصادي في النصف الثاني من التسعينات تحسن تدريجي، الأمر الذي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي كنتيجة لجملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (برامج التثبيت والتعديل الهيكلي)⁶¹، وذلك بعد ذهاب الحكومة السابقة التي أوقف صندوق النقد الدولي العمل معها⁶²، حيث قدر متوسط النمو الاقتصادي في تلك الفترة 3.46 %، وبالرغم من هذه النتائج المرضية إلا أنه بالتعمق في التحليل نجد أن تحسن مستويات النمو الاقتصادي راجع أساسا إلى عوامل خارجية من بينها تعافي أسعار البترول في الأسواق الدولية، بالإضافة تحسن الظروف المناخية السائدة في تلك الفترة والتي سمحت بتحسين الإنتاج الفلاحي.⁶³

الجدول رقم (03-02): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون دج)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (دج)	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017
1990	8 754 052,00	0,80	339 846,13	-1,75
1991	8 649 003,00	-1,20	327 607,81	-3,60
1992	8 804 684,70	1,80	325 757,68	-0,56
1993	8 619 786,40	-2,10	311 909,74	-4,25
1994	8 542 208,60	-0,90	302 767,32	-2,93
1995	8 866 812,00	3,80	308 327,36	1,84
1996	9 230 351,40	4,10	315 390,68	2,29
1997	9 331 885,50	1,10	313 750,87	-0,52
1998	9 807 811,30	5,10	324 839,90	3,53
1999	10 121 662,00	3,20	330 520,45	1,75

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

أما بالنسبة لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فلقد عرف تذبذبا كبيرا، حيث كان معدل نموه في النصف الأول من التسعينات سالبا، ويرجع ذلك إلى تذبذب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها الجزائر، بالإضافة إلى زيادة النمو الديمغرافي، إذ تميزت هذه الفترة بزيادة نسبة التغير في

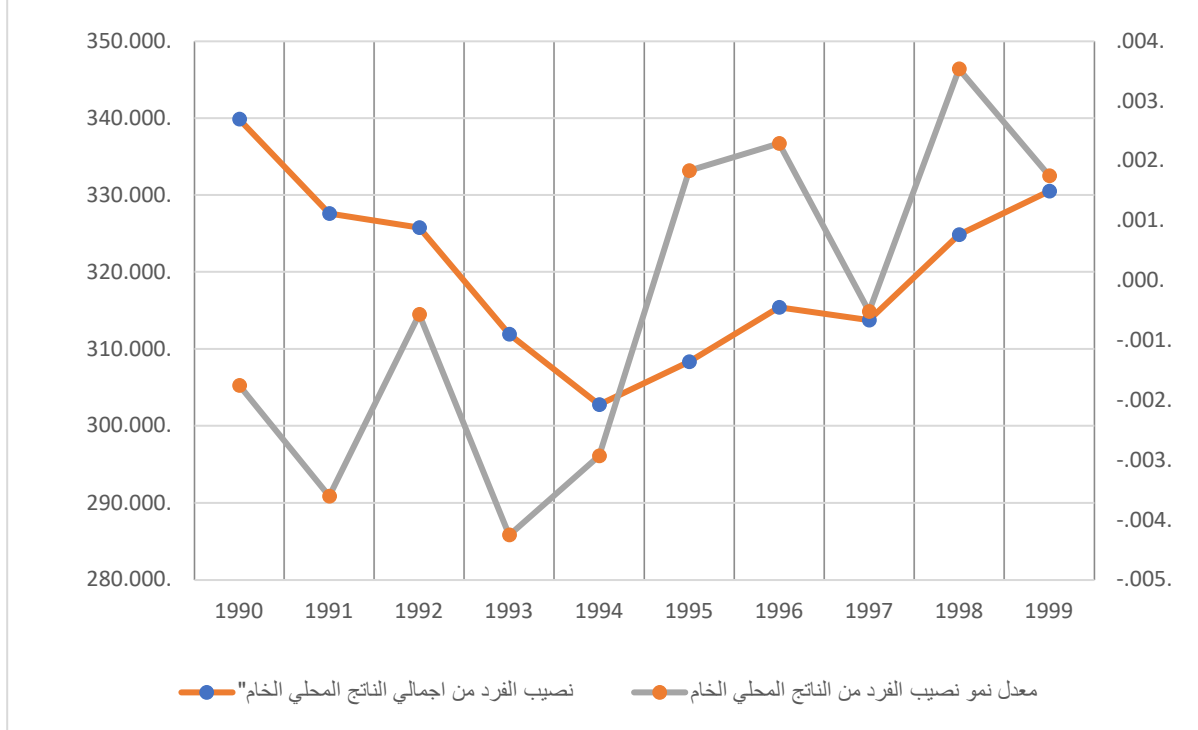
⁶¹- وليد بشيشي، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق، 2014، المجلد: 01، العدد: 33، ص: 178.

⁶²- هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص: 71.

⁶³- Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social, **Projet De Rapport National Sur Le Developpement Humain 1998**, op.cit, P : 57.

معدل النمو السكاني بنسبة أكبر من التغير في معدل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي⁶⁴، وهو الشيء الذي جعل معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سالب ومتذبذب في معظم الأوقات، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-06): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-1999.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-02).

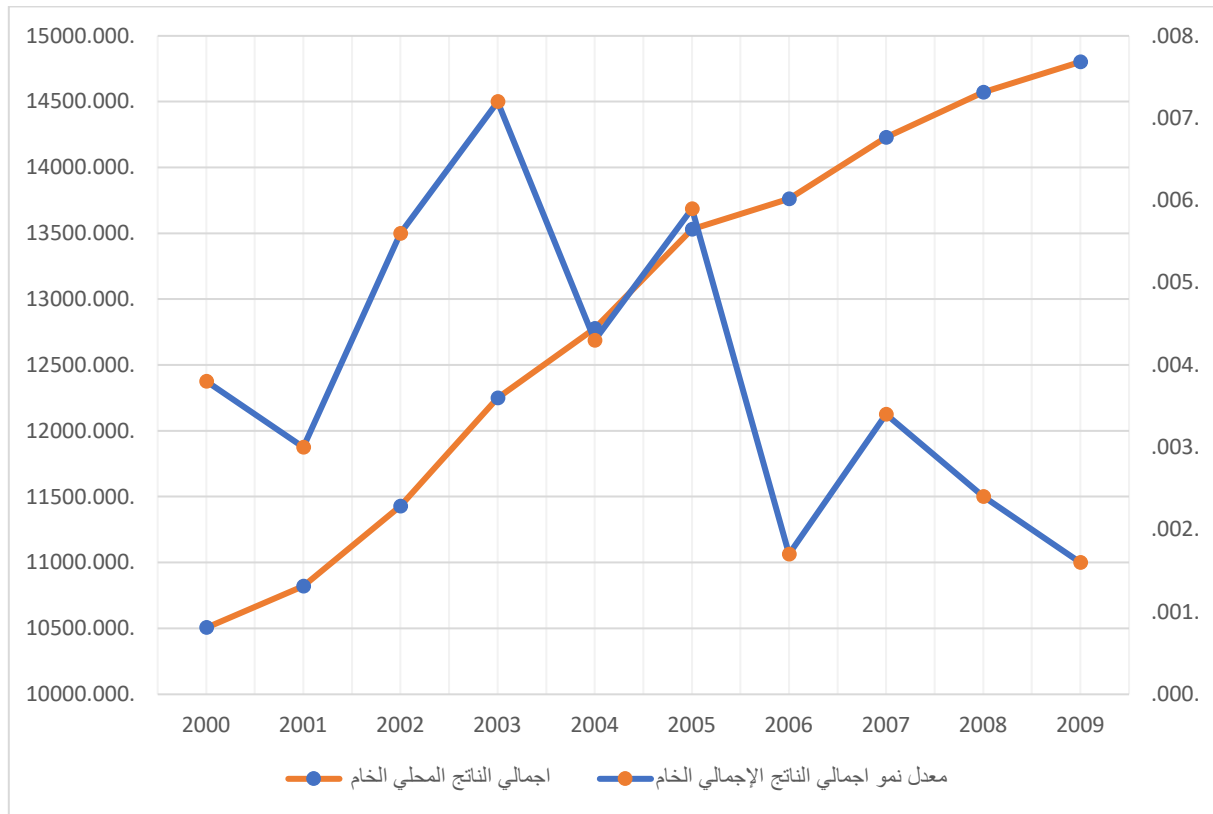
أما النصف الثاني فعرف تحسن في معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث أصبحت موجبة، ويرجع ذلك إلى تحسن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نتيجة الأسباب التي تم ذكرها سابقا، إلا في عام 1997 الذي عرف نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل سالب قدر بـ 0.52 %، وذلك نتيجة انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.1 %، حيث انخفض نتيجة لانخفاض الإنتاج الفلاحي بسبب الظروف المناخية التي سادت الجزائر تلك السنة.⁶⁵

- المرحلة الثالثة خلال الفترة (2000-2009): عرفت هذه المرحلة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بصفة مستمرة من سنة إلى أخرى، حيث نمت بنسبة 40.9 %، إذ انتقل من 10506286 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 14803367 مليون دينار جزائري سنة 2009، غير أن هذا النمو لم يكن بنفس الوتيرة، فتارة عرف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا قويا تارة أخرى نموا متوسطا، وفي بعض الأحيان ضعيفا، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

⁶⁴ - فطيمة نسمن، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021، ص: 276.

⁶⁵ - Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social, **Projet De Rapport National Sur Le Developpement Humain 1998**, op.cit, P : 57.

الشكل رقم (03-07): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-03).

ونلاحظ من الجدول رقم (03-03) أن وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تحسنت، حيث كان متوسط النمو خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2004 يقدر بـ 4.78 %، ويرجع ذلك إلى خروج الجزائر من الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعاني منها خلال العشرية السابقة، بالإضافة إلى تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية⁶⁶، مؤديتا إلى تحسن إيرادات الدولة، الشيء الذي جعل هذه الأخيرة تطلق العنان منتهجتا سياسة اقتصادية تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي ودعم نموه، وذلك من خلال برامج إصلاحية كان أولها سنة 2001، والمتمثل في برنامج إنعاش النشاط الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسسية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية⁶⁷، كما تدعم هذا البرنامج سنة 2005 ببرنامج مكمل لدعم النمو الاقتصادي رصد له مبلغ 55 مليار دولار أي ما يعادل 4200 مليار دينار حتى سنة 2009 والذي كان من المتوقع

⁶⁶- بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: السياسة التجارية والمالية الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022، ص: 151.

⁶⁷- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، المجلد: 05، العدد: 01، ص: 46.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل.

أن يساهم هذا الأخير في خفض معدل البطالة وزيادة النمو الاقتصادي⁶⁸، غير أن معدلات النمو خلال هذه الفترة كانت موجبة ولكنها متذبذبة وذلك نتيجة عدة ظروف من بينها الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع الطلب على المحروقات وانخفاض أسعار البترول، وبالتالي انخفاض قيمة صادرات البترول من جهة، وتراجع حصة الجزائر من الإنتاج امتثالا لقرارات منظمة أوبك لامتصاص العرض الزائد والحفاظ على استقرار أسعار البترول من جهة أخرى⁶⁹، الشيء الذي أدى إلى صعوبة تنفيذ البرامج المسطرة⁷⁰، وبالتالي تذبذب النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (03-03): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون دج)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (دج)	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017
2000	10 506 286,00	3,80	338 451,34	2,40
2001	10 821 474,00	3,00	344 068,46	1,66
2002	11 427 476,00	5,60	358 732,91	4,26
2003	12 250 254,00	7,20	379 686,16	5,84
2004	12 777 015,00	4,30	390 828,07	2,93
2005	13 530 859,00	5,90	408 174,11	4,44
2006	13 760 884,00	1,70	409 050,96	0,21
2007	14 228 753,00	3,40	416 447,59	1,81
2008	14 570 244,00	2,40	419 521,71	0,74
2009	14 803 367,00	1,60	418 956,72	-0,13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

أما في ما يخص نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فلقد عرف زيادة مستمرة من سنة 2000 إلى سنة 2008، ولكن كان معدل نموه من سنة إلى أخرى متذبذب وهو ما يوضحه الجدول السابق رقم (03-03) والشكل البياني التالي رقم (03-08)، إذ اتبع تقريبا نفس مسار معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ولكنه كان أقل منه، وذلك بطبيعة الحال نتيجة زيادة النمو الديمغرافي في الجزائر، أما سنة 2009 فقد تميزت بنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل سالب، حيث قدر بـ 1.3 - %، ويرجع ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي انخفض من 419521.71 مليون دينار جزائري سنة 2008 إلى 418956.72 مليون دينار جزائري سنة 2009، بسبب زيادة نسبة التغير في معدل النمو السكاني بنسبة أكبر من نسبة التغير في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

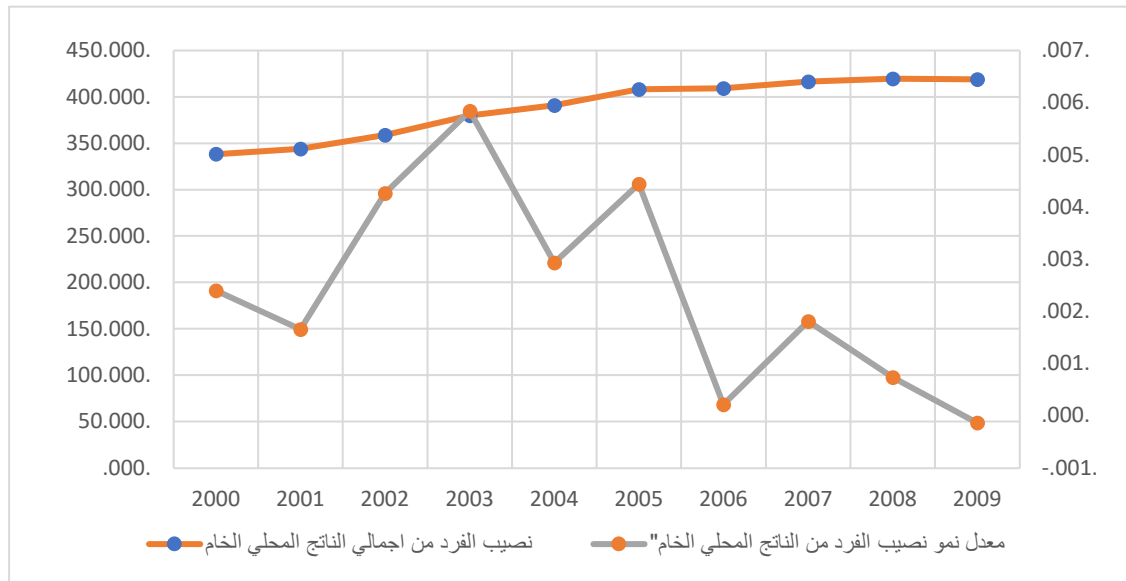
⁶⁸ - مراد جنيدي، الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2015، ص: 153.

⁶⁹ - محمد زرمان ومحمد غردي، السياسة المالية ودورها في مواجهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر: دراسة صدمات 2014 و2020، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2021، المجلد: 15، العدد: 01، ص: 229.

⁷⁰ - عز الدين حملة وعثمان علام، انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة الفترة 2008-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2018، المجلد: 01، العدد الاقتصادي: 36، ص: 316.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل.

الشكل رقم (03-08): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-03).

- المرحلة الرابعة خلال الفترة (2010-2019): عرفت هذه الفترة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بصفة مستمرة أيضا من سنة إلى أخرى ولكن بمعدل أقل من العشرية السابقة وهو ما يوضحه الجدول رقم (04-03)، حيث نرى بنسبة 25.35%، إذ انتقل من 15336289 مليون دينار جزائري سنة 2010 إلى 19255537 مليون دينار جزائري سنة 2019، غير أن هذا النمو لم يكن بنفس الوتيرة.

الجدول رقم (04-03): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

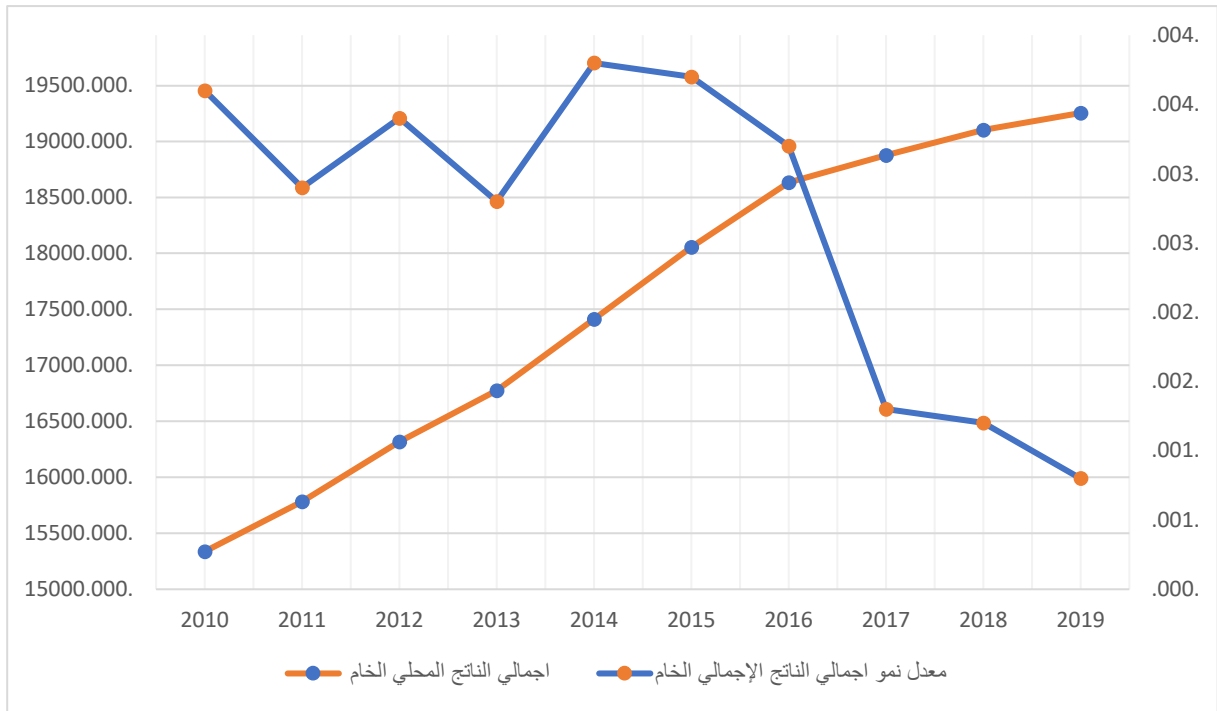
السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون دج)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (دج)	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017
2010	15 336 289,00	3,60	426 274,98	1,75
2011	15 781 042,00	2,90	430 453,36	0,98
2012	16 317 596,00	3,40	436 487,32	1,40
2013	16 774 490,00	2,80	439 812,05	0,76
2014	17 411 920,00	3,80	447 334,75	1,71
2015	18 056 162,00	3,70	454 494,33	1,60
2016	18 633 959,00	3,20	459 514,66	1,10
2017	18 876 200,00	1,30	456 065,95	-0,75
2018	19 102 714,00	1,20	452 366,43	-0,81
2019	19 255 537,00	0,80	447 251,36	-1,13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

فلقد عرفت الفترة 2010-2015 نمو مستقر تقريبا كان متوسط معدلته 3.37 %، وذلك لأن هذه الفترة تزامنت مع انتعاش الاقتصاد العالمي بعد انكماشه إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008⁷¹، وبالتالي زيادة الطلب على المحروقات، الشيء الذي يؤدي إلى عودة أسعار المحروقات إلى الارتفاع، وهو ما دفع بالجزائر إلى إطلاق برنامج تنمية خماسي جديد والمسعى ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دينار جزائري، أي ما يقدر بـ 286 مليار دولار⁷²، وذلك لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في القطاعات الحيوية (السكك الحديدية، الطرق والمياه)، بالإضافة إلى إنجاز مشاريع استثمارية جديدة، حيث كانت الدولة تهدف إلى تقليص البطالة، رفع مستوى المعيشة، تحسين التنمية البشرية، دعم التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات وخاصة القطاع الصناعي، بالإضافة إلى ترقية اقتصاد المعرفة.⁷³

أما الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019 فقد عرفت انخفاض مستمر في معدل النمو الاقتصادي وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-09): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04-03).

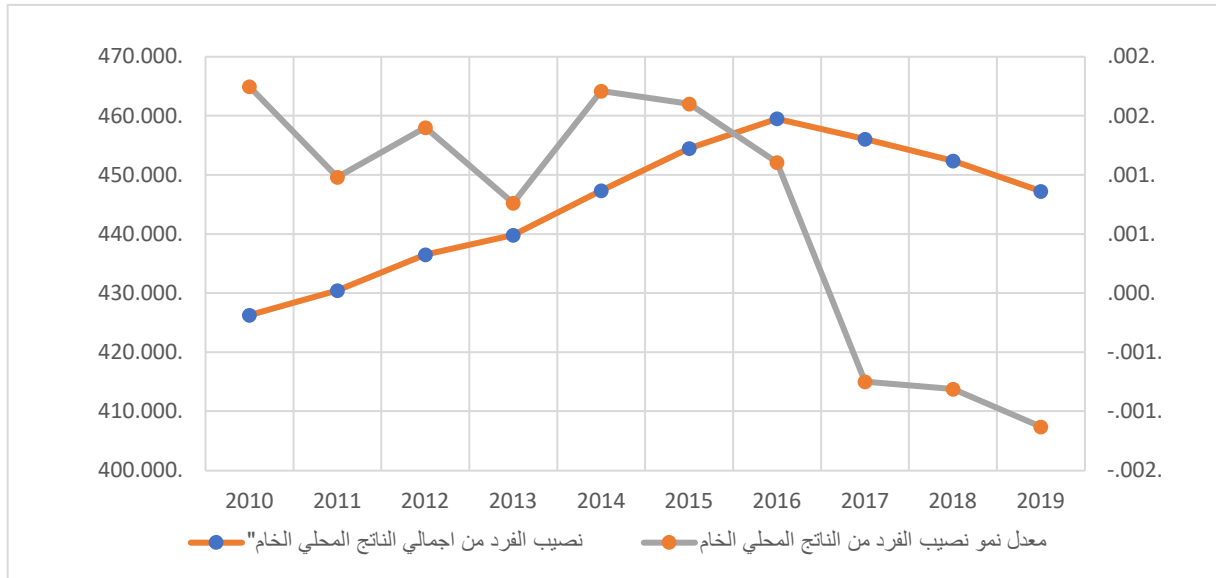
⁷¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص: 11.

⁷²- Mohamed Benyoub, L'impact de l'investissement des revenus pétroliers sur les variables macroéconomiques : Cas d'Algérie : approche économétrique (1970-2015), Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Technique d'analyse économique et financière, modélisation et prospective, faculté des sciences économiques gestion et sciences commerciales, Université Larbi Ben M'hidi, Oum Bouagui, Algérie, 2019, P :43.

⁷³- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جمادى الثانية 1431 الموافق لـ 24 ماي 2010، الجزائر العاصمة، الجزائر، ص: 2-4.

حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي من 3.20 % سنة 2016 إلى 1.3 % سنة 2017، ثم 1.2 % سنة 2018، إلى أن وصل إلى 0.80 % سنة 2019، ويرجع هذا التدهور في معدلات النمو الاقتصادي إلى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، والتي تعتبر الممول الأكبر للاقتصاد الجزائري، حيث بعد أن أطلقت الدولة برنامج خماسي لتوطيد النمو الاقتصادي والذي كان من المفترض أن يمتد من سنة 2015 إلى غاية 2019، بغلاف مالي قدر 22100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 280 مليار دولار⁷⁴، قامت بعد ذلك بتجميد العمليات الاستثمارية التي لم تنطلق، والالتزام إلا بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، حيث تم غلق حساب هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دينار جزائري فقط⁷⁵، وهو الشيء الذي يعطي صورة عن سياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر في تمويل برامج الاستثمارات العمومية مستقبلا.

أما فيما يخص نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فقد عرف زيادة مستمرة من سنة 2010 إلى 2016، ولكن كان معدل نموه من سنة إلى أخرى متذبذب وهو ما يوضحه الجدول السابق رقم (03-04) والشكل البياني التالي: الشكل رقم (03-10): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نموه في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03-04).

إذا تتبع تقريبا نفس مسار معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ولكنه كان أقل منه، وذلك بطبيعة الحال نتيجة زيادة النمو الديمغرافي في الجزائر من سنة إلى أخرى، أما سنوات 2017، 2018 و 2019 فقد تميزت بنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل سالب، حيث قدر بـ 0.75 % سنة 2017 ثم 0.81 % سنة 2018 إلى أن انخفض إلى 1.13 % سنة 2019، ويرجع ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي انخفض من 459514.66 مليون دينار جزائري سنة 2016 إلى 456065.95 مليون دينار جزائري سنة 2017، إلى أن وصل إلى

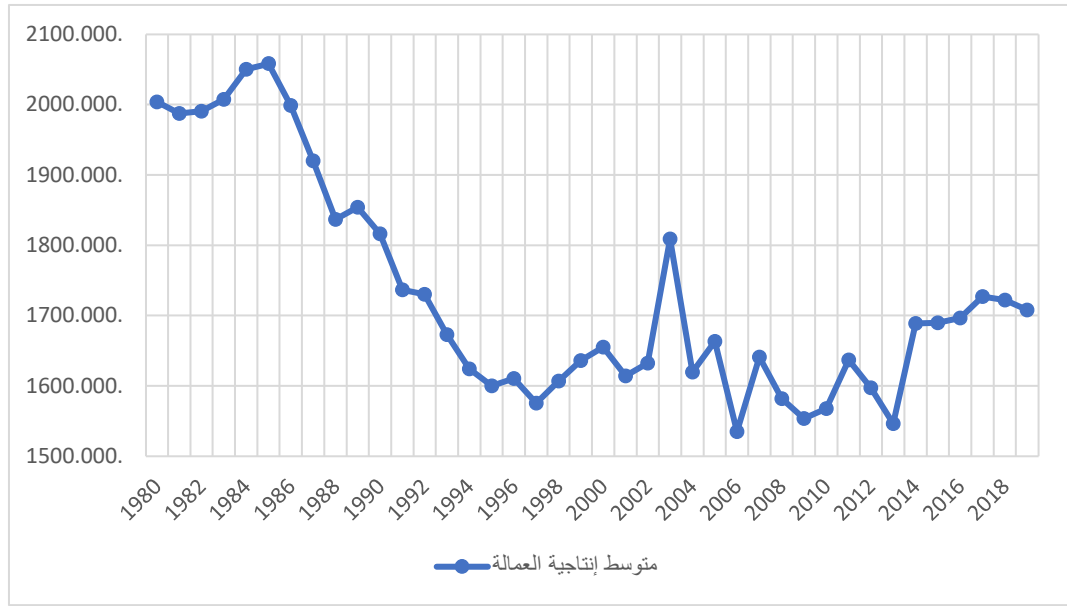
⁷⁴ - سلمى حروش، جهود الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، ايليزي، الجزائر، جوان 2019، العدد: 04، ص: 115.

⁷⁵ - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر، جانفي 2020، العدد: 05، ص: 54-55.

447251.36 مليون دينار جزائري سنة 2019، ويرجع ذلك إلى زيادة معدل تغير النمو السكاني بنسبة أكبر من نسبة التغير في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

2. تطور متوسط إنتاجية العمالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2019): تعتبر الإنتاجية من أهم محددات تطور المجتمعات وتقدمها، فالزيادة في مستوى إنتاجية العامل هي مهمة لزيادة الدخل الوطني ودفع النمو الاقتصادي، حيث يعتبر متوسط إنتاجية العمالة أكثر دلالة فيما يتعلق بدور العمالة في النمو الاقتصادي في الدول النامية، التي يغلب عليها انتشار البطالة المقنعة، وفيما يلي سيتم تحليل تطور متوسط إنتاجية العمالة في الجزائر.

الشكل رقم (03-11): تطور متوسط إنتاجية العمالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

نلاحظ من الشكل رقم (03-11) والملحق رقم (01) ثبات متوسط إنتاجية العمالة خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 حتى سنة 1985، حيث كان متوسط إنتاجية العمالة خلال هذه الفترة عند 2016190.9 دينار جزائري، إذ سجل متوسط إنتاجية العمالة خلال نفس الفترة انخفاضا واحدا كان سنة 1981 وذلك بـ 0.82 % عن السنة التي سبقتها، ويرجع ذلك إلى تزايد عدد العمال بمعدل أكبر من معدل تزايد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

أما ابتداءً من سنة 1986 حتى سنة 1988 نلاحظ تناقص متوسط إنتاجية العمالة، ويرجع ذلك إلى تناقص إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالتوازي مع زيادة عدد العمال، أما في سنة 1989 فلقد رجع متوسط إنتاجية العمال إلى الارتفاع ويرجع ذلك إلى تحسن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وتراجع معدل التوظيف، وذلك بسبب الإجراءات التي قامت بها الجزائر بمرافقة صندوق النقد الدولي بهدف إصلاح الاقتصاد الجزائري. ولكن سرعان ما عاد متوسط إنتاجية العمالة إلى الانخفاض خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 1995، وذلك راجع إلى تراجع وتذبذب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وفي نفس الوقت استمرار تزايد عدد العمال الموظفين بمعدل أكبر.

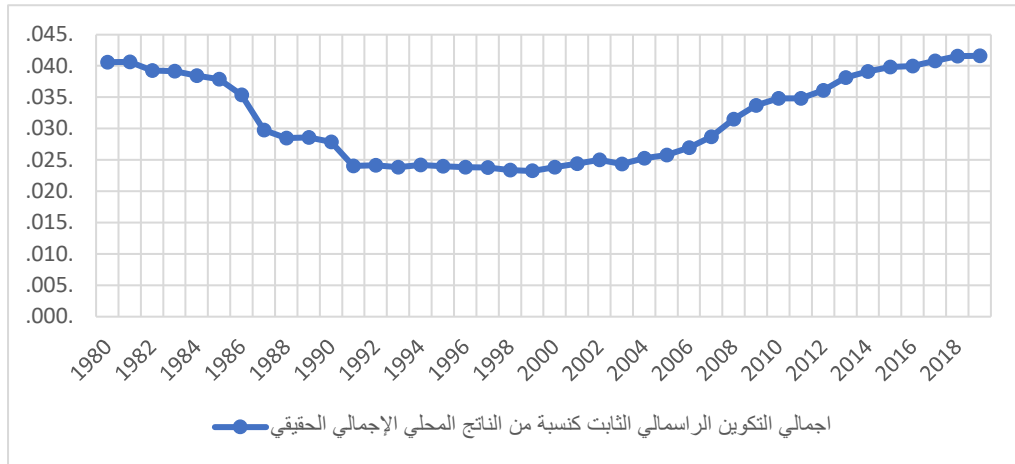
بعد ذلك عاد متوسط إنتاجية العمالة إلى الارتفاع في سنة 1996، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 3.8 % سنة 1995 إلى 4.10 % سنة 1996، وفي نفس الوقت تراجع معدل زيادة الموظفين بسبب خصخصة معظم المؤسسات العمومية التي كانت توظف عدد أكبر من العمال مما هو مطلوب لأداء مهمة معينة، وجاء ذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، بعدها انخفض متوسط إنتاجية العمالة سنة

1997، بسبب انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الراجع إلى نقص الإنتاج الفلاحي بسبب الظروف المناخية السائدة خلال تلك السنة، ثم عاد بعد ذلك إلى الزيادة إلى غاية سنة 2000.

أما منذ بداية الالفية الجديدة وإلى غاية سنة 2019 فقد عرفت تذبذب متوسط إنتاجية العمالة بين صعود ونزول، حيث يرجع صعود متوسط إنتاجية العمالة إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وانخفاض معدلات التوظيف، أما انخفاض متوسط إنتاجية العمالة فراجع إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الناتج عن انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بسبب الازمات المختلفة، من بينها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

3. تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019): يشير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى معدل الاستثمار، حيث يعتبر واحد من أهم مفاهيم الاقتصاد الكلي المستخدمة في الحسابات القومية الرسمية مثل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (UNSD) ونظام محاسبة الاتحاد الأوروبي (ESA)، إذ يمثل مكون الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فهو يوضح تقريبا مقدار القيمة المضافة الجديدة التي يتم استثمارها في الاقتصاد بدلا من استهلاكها.⁷⁶

الشكل رقم (03-12): تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02)

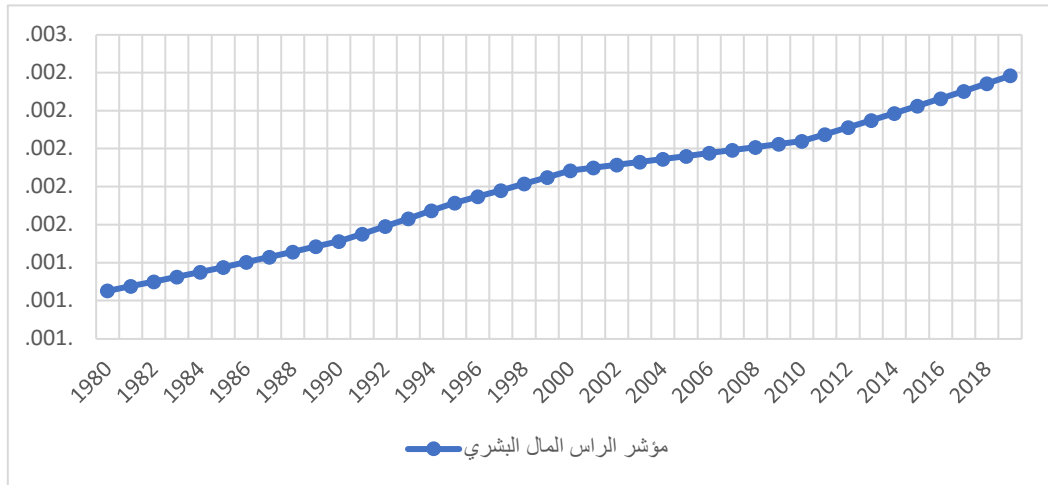
نلاحظ من الشكل رقم (03-12) والملحق رقم (02) أن معدل الاستثمار تميز بنوع من الثبات خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 1985، إذ بلغ متوسط معدل الاستثمار خلال تلك الفترة 39.33%، ويرجع ذلك إلى تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. حيث كانت تستعمل معظم إيرادات الجباية البترولية في تمويل المخططات التنموية. بعد ذلك وتحديداً منذ سنة 1986 بدأ معدل الاستثمار في الانخفاض، إذ انخفض من 37.90% سنة 1985 إلى 35.37% سنة 1986، ثم إلى 29.74% سنة 1987، ويرجع تراجع الاستثمار خلال هذه السنوات إلى الأزمة النفطية لسنة 1986 والتي كانت عواقبها وخيمة على الاقتصاد الجزائري، حيث استمرت آثار هذه الأزمة على مدار سنوات طويلة رغم محاولة الحكومات المتعاقبة إصلاح الأوضاع رفقة الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو الشيء الذي جعل معدل الاستثمار متناقصاً ومتذبذباً إلى غاية سنة 2001، حيث انطلقاً من هذه السنة اغتنمت الجزائر فرصة ارتفاع أسعار المحروقات في

⁷⁶ نهلة أحمد أبو العز، أثر تنمية رأس المال البشري على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في مصر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2019، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية الاقتصاد، جامعة دمياط، دمياط، مصر، يوليو 2022، المجلد: 03، العدد: 02، الجزء: 04، ص: 140.

الأسواق الدولية، وأطلقت برامج تنمية ضخمة تهدف إلى إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال ترقية الاستثمارات وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث كان معدل الاستثمار في سنة 2000 يقدر بـ 23.83% ثم ارتفع إلى 24.38% سنة 2001، واستمر في الارتفاع إلى أن وصل 41.63% سنة 2019.

4. تطور الرأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1980-2019): يلعب الرأس المال البشري حاليًا دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال تؤكد المفوضية الأوروبية أن الاستثمار في التعليم والتدريب من أجل تنمية المهارات ضروري لتعزيز النمو والقدرة التنافسية، وعلى الرغم من أن مفهوم رأس المال البشري قد تم تطويره على مدى عدة قرون، إلا أنه لم يحقق أهميته الحالية إلا في العقود الأخير، وذلك بعد تركيز نماذج النمو الداخلي المبتكرة على رأس المال البشري في خلق النمو الاقتصادي. حيث أدت هذه الأسس النظرية إلى ظهور عدد من المساهمات المهمة في الأدبيات التي أكدت أهمية رأس المال البشري.⁷⁷

الشكل رقم (03-13): تطور مؤشر الرأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-13) والملحق رقم (03) أن مؤشر رأس المال البشري للفرد المعبر عنه بمتوسط سنوات الدراسة والعودة إلى التعليم وفق طريقة Barro and Lee⁷⁸، تميز بمنحى تصاعدي خلال كل فترة الدراسة، حيث كان مؤشر الرأس المال البشري خلال سنة 1980 يقدر بـ 1.25 واستمر في الزيادة تدريجياً إلى أن وصل 2.38 سنة 2019، ويرجع ذلك إلى إيلاء الجزائر أهمية كبيرة للعنصر البشري، فداًئماً ما حاولت القضاء على الأمية وتكوين رأس مال بشري مؤهل في مختلف المجالات، أملاً في أن يساعدها على التقدم والازدهار مستقبلاً، ففرضت التعليم الإجباري المجاني على الأشخاص البالغين من العمر بين 6 و 15 سنة⁷⁹، كما قامت بعدد الإصلاحات على المناهج التعليمية بصفة دورية

⁷⁷ - Ralph Hippe, Human capital formation in Europe at the regional level - implications for economic growth, op.cit, P : 01.

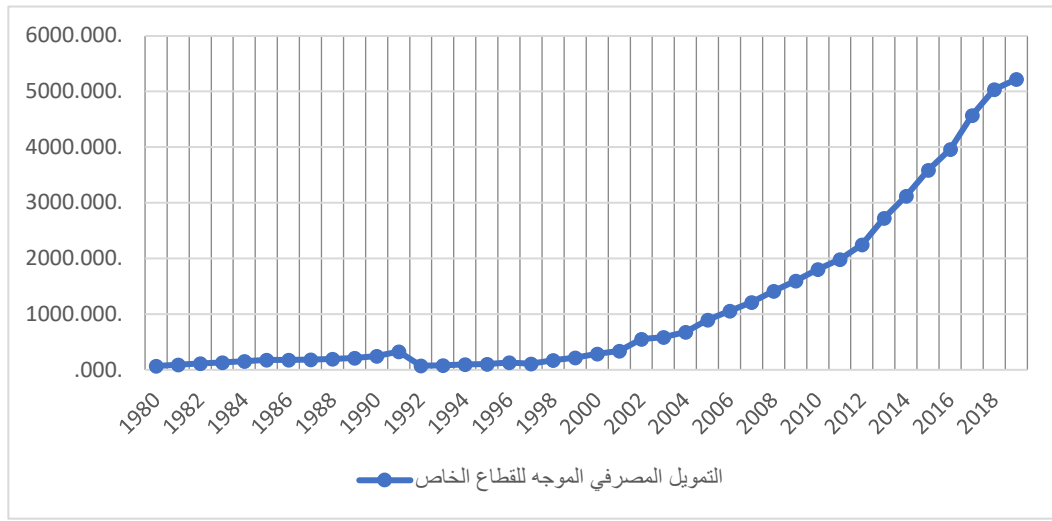
⁷⁸ - Robert Joseph Barro & Jong Wha Lee, A new data set of educational attainment in the world, 1950–2010, Journal of Development Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, September 2013, Vol : 104, P : 188.

⁷⁹ - Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social (Réalise en Coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement), Rapport National Sur Le Developpement Humain 2013-2015 : Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie?, Alger, Algerie, Decembre 2016, P : 48.

لتطويرها وتحسينها مع التقدم التكنولوجي والتقني، بالإضافة إلى أنها حتى في أصعب الأوقات عملت على تعزيز البنية التحتية التعليمية بما في ذلك المدارس، مراكز التكوين، الجامعات وغيرها من الهياكل البيداغوجيا، وهو الشيء الذي لاحظناه في تطور مؤشر الرأس المال البشري.

5. تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1980-2019): شهد التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع حجمه من 68530 مليون دينار جزائري سنة 1980 إلى 5221300 مليون دينار جزائري سنة 2019، أي بزيادة قدرت نسبتها بـ 76 مرة تقريبا، وهو ما يبينه الجدول في الملحق رقم (04) والشكل التالي:

الشكل رقم (03-14): تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04)

يمكن الشكل السابق من ملاحظة أن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص عرف تطورا خلال الفترة 1980 إلى غاية الفترة 1985، حيث كانت قيمته في سنة 1980 تقدر بـ 68530 مليون دينار جزائري ثم وصلت إلى 174614 مليون دينار جزائري خلال سنة 1985، ومع دخول الجزائر في الأزمة البترولية لسنة 1986 انخفض معدل نمو التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص خلال تلك السنة إلى 1.32% بعدما كان يفوق 10% خلال السنوات السابقة، وفي محاولة الدولة إلى إصلاح الاقتصاد كإجراء تمهيدي لتحضير التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى محاولة إعادة التوازن لمؤشرات الاقتصاد الكلي، قامت السلطات بتشجيع تمويل بعض المشاريع الخاصة وهو ما يفسر عودة التمويل الموجه للقطاع الخاص إلى الزيادة بمعدلات متزايدة مرة أخرى، ولكن مع فشل كل محاولات الإصلاح الاقتصادي لجأت الجزائر إلى الهيئات الدولية ومن بينها صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل (الاستعداد الائتماني) مقابل القيام بعدة إجراءات إصلاحية مختلفة تفرضها هذه الهيئات، ولكن لم يكتمل هذا الاتفاق لعدم احترام الحكومة الجزائرية لبنود الاتفاقية المبرمة⁸⁰، وعلى إثر ذلك قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات من أجل التحكم في الأزمة، ومن بينها التي تخص

⁸⁰ - خليل عبد القادر، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد قياسي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008، ص: 278-279.

القطاع المصرفي، فقامت بإيقاف عمليات التمويل عن طريق المكشوفات المصرفية بالنسبة لعمليات الاستغلال (تمويل قصير الأجل)، أما بالنسبة للتمويل المتوسط وطويل الأجل فلقد وضع البنك المركزي سقوف تمويلية، إذ لا يمكن أن يتجاوز التمويل 70 % من قيمة الاستثمارات المحققة من التمويلات المتوسطة، و 60 % بالنسبة للتمويلات طويلة الأجل، هذا كله بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي طبقها البنك المركزي في إعادة تمويل البنوك التجارية، وتطبيق أسعار فائدة مرتفعة على التمويل لتقليص من تأثيره على معدل التضخم⁸¹، وهو الشيء الذي أدى إلى انخفاض التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص خلال سنة 1992 بحوالي 76.67 %، حيث انخفض من 325847 مليار دينار جزائري سنة 1991 إلى 76004 مليون دينار جزائري سنة 1992، ورغم ذلك لم تنجح تلك الإجراءات في إعادة التوازن للاقتصاد، مما أدى بالسلطات الجزائرية تحت ضغط الظروف الاقتصادية والمالية والأمنية بالجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي خاصة مع أزمة المدفوعات الخارجية وخدمات الدين الخارجي الناتجة عن التدهور المستمر للمداخل البترولية، حيث تم الاتفاق على برنامجين، يتمثل الأول في برنامج التثبيت الاقتصادي والذي امتد من سنة 1994 إلى 1995⁸²، أما الثاني فيتمثل في برنامج التعديل الهيكلي والذي امتد من سنة 1995 إلى سنة 1998⁸³، حيث عرفت هذه الفترة زيادة متتالية في قيمة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، إلا في سنة 1997 حقق نموا سالباً بقيمة 15.9 - %، ويرجع ذلك إلى سببين، يتمثل الأول في السياسة الانكماشية (التحكم في توسع الكتلة النقدية) التي انتهجتها الجزائر من أجل السيطرة على معدلات التضخم، والتي نجحت في تخفيضه من 18.7 % سنة 1996 إلى 5.7 % سنة 1997⁸⁴، أما السبب الثاني فيتمثل في تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو الشيء الذي يقود إلى القول بأن جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت تأطير وإشراف صندوق النقد الدولي لم تكن ناجعة كلها، وذلك لعدم قدرت الجزائر على تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

وبحلول سنة 2000 وارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، عرفت الجزائر حقبة جديدة تتسم بتنفيذ خطط تنموية عملاقة من أجل إصلاح الاقتصاد ودعم نموه وتوطيده، حيث قامت الجزائر منذ سنة 2001 (صدور القانون التوجيهي لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بتشجيع المشاريع الخاصة، ومن بينها تسهيل إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، وذلك عن طريق تسطير برامج ووضع آليات وإنشاء هيئات دعم متخصصة⁸⁵.

81- رضوان سوامس، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المنعقد أيام 23/22 أفريل 2003، ص: 70-71.

82- على بطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2004، العدد: 01، ص: 183.

83- مهدي ميلود، مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المنعقد أيام 05/04 ديسمبر 2006، ص: 20.

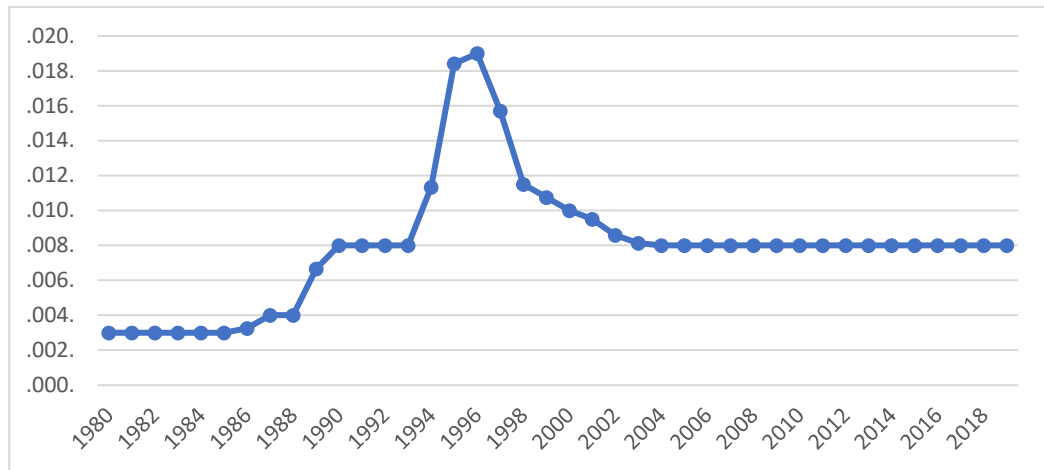
84- فضيل الرايس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر: 1989-2010، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص: 176-177.

85- روضة جديدي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة، الجزائر، 2016، ص: 206.

لذلك نلاحظ ارتفاع التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص من سنة إلى أخرى منذ سنة 2000 حتى سنة 2019، مع اختلاف وتذبذب في معدل نموها الذي يرتبط أساسا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

6. تطور معدل فائدة الاقراض في الجزائر خلال الفترة (1980-2019): منذ الاستقلال وإلى غاية أواسط ثمانينيات القرن الماضي، عرف الاقتصاد الجزائري تسييرا إداريا، وهو ما أدى إلى إبعاد المصارف عن وظائفها التقليدية بتعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد في ظل سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدل الفائدة، إذ لم تنتبه السلطات النقدية إلى مدى خطورة هذا النهج إلا بعد أزمة النفط لسنة 1986، أين عرفت مدى الاختلالات التي حلت بكل المؤشرات الاقتصادية والنقدية، حيث لم يكن أمامها إلا الالتزام بإجراء إصلاحات وتعديلات على العديد من القطاعات ومن بينها القطاع المصرفي، إذ تم صدور قوانين القرض والبنك وقوانين استقلالية المؤسسات، وإجراء التحرير المالي والتحرير التدريجي لسعر الفائدة، بالإضافة إلى قرارات إلغاء التمويل المباشر والمدعم للمؤسسات والهيئات، وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية وجهازها التنفيذي (المصرف المركزي)، وفتحة المجال للاستثمار الخاص والأجنبي⁸⁶. حيث يمكن ملاحظة من الجدول في الملحق رقم (05) والشكل التالي ثبات أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية سنة 1985 عند معدل 3%.

الشكل رقم (03-15): تطور معدل فائدة الإقراض في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (05)

وانطلاقا من الأزمة النفطية لسنة 1986 وتحقيقا لأهداف الإصلاحات وتطبيقا لنموذج "ماكينون، شو وفراي" المتمثل في برنامج صندوق النقد الدولي والقاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة من أجل تشجيع تعبئة المدخرات ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة والحد من ظاهرة التضخم والوصول به إلى معدل

⁸⁶ - جلييلة بن عزة، تغيير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2020، ص: 110-111.

معقول ومقبول كما هو الشأن في الدول المتقدمة⁸⁷، تم رفع معدل فائدة الإقراض خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى سنة 1996 بصفة مستمرة، حيث تم تعديل سعر فائدة الإقراض فأصبحت معدلته يقدر بـ 3.25% سنة 1986 ثم 4% سنتي 1987 و 1988، ثم ارتفع إلى 6.67% سنة 1989، ليرتفع مرة أخرى سنة 1990 ليصبح 8% ويبقى كذلك إلى غاية 1993، ثم عرف ارتفاعا متسارعا وقياسيا خلال الفترة بين 1994 و 1996، مدشنا بذلك بداية التطبيق الفعلي للإصلاحات الاقتصادية الموسعة المسطرة تحت إشراف صندوق النقد الدولي، والتميزة بسياسة تقشف حكومي ومرحلة انكماش نقدي ومالي، حيث واصل معدل فائدة الإقراض في الارتفاع، فقدرت قيمته بـ 11.33% سنة 1994، ثم 18.42% سنة 1995، إلى أن وصل إلى أقصى قيمة له في سنة 1996 وقدر بـ 19%، وابتداءً من سنة 1997 ساد معدلات فائدة حقيقية موجبة، نتيجة انخفاض معدل التضخم، وهو الشيء الذي أدى بالسلطات النقدية في الجزائر بمراجعة أسعار الفائدة عدة مرات تماشيا والوضع التضخمي السائد، ليصل سنة 2004 معدل فائدة الإقراض إلى قيمة تقدر بـ 8%، واستمر هذا الأخير على نفس القيمة إلى غاية سنة 2019.

أولاً- قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة في تونس: منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2019 عرف الاقتصاد التونسي عديد التطورات والتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك المتغيرات المعتمدة في الدراسة، نقصها فيما يلي:

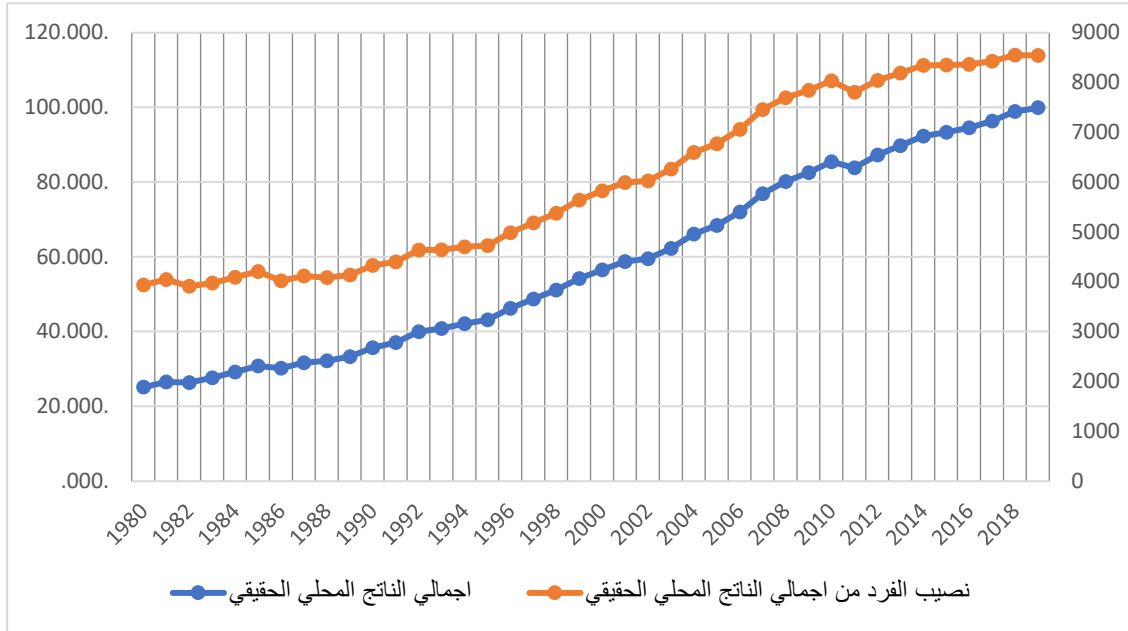
1. تطور النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة (1980-2019): بعد الاستقلال في عام 1956، تبنت تونس نظاماً اقتصادياً مختلطاً، يقوم أساساً بالجمع بين نظام التخطيط المركزي ونظام السوق الحر، والذي يمكن أن يسمى بالتخصيص الفعال للموارد، حيث يمكن لقوى السوق أن تساعد في ضمان توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. في الوقت نفسه، يمكن للحكومة أن تلعب دوراً في ضمان دعم القطاعات أو الصناعات الرئيسية، وتوجيه الموارد نحو تلبية احتياجات السكان. واتبعت الحكومة التونسية آنذاك سياسة التصنيع البديل للواردات، والتي تهدف إلى تطوير الصناعات المحلية وتقليل اعتماد البلاد على الواردات. حيث تم دعم هذه السياسة من خلال الاستثمار الحكومي في البنية التحتية، وكذا من خلال الرسوم الجمركية الوقائية على السلع المستوردة.

أما في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بدأت الحكومة التونسية في تحرير اقتصادها وتشجيع الاستثمار الأجنبي حيث أصبحت النظام الاقتصادي للبلاد موجهاً نحو اقتصاد السوق بشكل متزايد، إذ نفذت الحكومة سياسات مصممة لتشجيع نمو القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، لذلك اتسمت الظروف الاقتصادية في تونس بعد الاستقلال حتى عام 1979 بنمو اقتصادي قوي، يغذيها توسع الصناعات الرئيسية مثل التصنيع والسياحة، وكذلك

⁸⁷- بن علي بلعزوز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2004، ص: 110-111.

السياسات الحكومية التي عززت النمو الاقتصادي، والجدول في الملحق رقم (06) والشكل التالي يوضحان تطور النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى سنة 2019، والتي سيتم دراستها وتحليل تطوره خلالها.

الشكل رقم (03-16): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في تونس خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (06)

نلاحظ من الشكل رقم (13-16) أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عرف تطور كبيراً خلال فترة الدراسة، حيث قدرت قيمته سنة 1980 بـ 25082,31 مليون دينار تونسي، ثم أصبح 99894,688 مليون دينار تونسي سنة 2019، أي بزيادة تقدر بمعدل 298% تقريباً.

حيث عرفت فترة الثمانينات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لتونس بمتوسط معدل سنوي بلغ حوالي 3.65٪، إذ كان اقتصاد البلاد مدفوعاً بصادرات الفوسفات والمعادن الأخرى، فضلاً عن نمو قطاع التصنيع، ورغم ذلك عرفت نفس الفترة معدلات نمو سالبة في محطتين، كان الأولى سنة 1982، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 26467,31 مليون دينار تونسي سنة 1981 إلى 26339,79 مليون دينار تونسي سنة 1982، أي بنسبة -0.48 ٪، ويرجع ذلك إلى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة بـ 8.7 ٪ سنة 1982 مقارنة بزيادة بـ 6.6 ٪ سنة 1981، بسبب الظروف المناخية الغير مواتية، وكذا انخفاض مساهمة قطاع التعدين والنفط التي لم يتمكن من تعويضها ارتفاع مساهمة إنتاج الكهرباء والصناعات التحويلية، كما تراجعت مساهمة قطاع الخدمات من 8.3 ٪ سنة 1981 إلى 5 ٪ سنة 1982، ويفسر هذا الانكماش إلى تراجع مساهمة السياحة، بسبب تراجع عدد الليالي السياحية المقضاة في الفنادق التونسية⁸⁸. أما معدل النمو السالب الثاني فكان في سنة 1986، أين عرف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تراجع من 30802,961 مليون دينار تونسي سنة 1985 إلى 30186,558 مليون دينار تونسي سنة 1986، أي بنسبة 2٪، ويعزى هذا التراجع إلى الظروف الصعبة

⁸⁸- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **24eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1982.

التي عاشها الاقتصادي التونسي خلال تلك السنة في كل القطاعات، حيث عرف تراجع مساهمة قطاع الزراعة نتيجة للظروف المناخية الصعبة، إذ بلغ حصاد الحبوب 6.1 مليون قنطار فقط مقابل توقعات بحوالي 12.5 مليون قنطار ومستوى قياسي بلغ 20.7 مليون قنطار تم تسجيله سنة 1985، كما تراجع أيضا مساهمة القطاع النفطي نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية بسبب الأزمة النفطية، بالإضافة إلى تراجع قطاع الخدمات، كخدمات النقل التي انخفضت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ 0.5%، بسبب تراجع القيمة المضافة لكل من النقل البحري، الجوي وكذا النقل البري العمومي، كما انخفضت أيضا مساهمة الخدمات السياحية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بـ 2%، وذلك بسبب تراجع عدد السياح من 2 مليون سائح سنة 1985 إلى 1.5 مليون سائح سنة 1986، أي بتراجع يقدر بـ 25%، حيث أن السياح الجزائريين فقط تراجع عددهم 472049 سائح سنة 1985 إلى 297506 سائح سنة 1986، أي تراجع بنسبة 37% تقريبا.⁸⁹

كل هذه الأحداث جعلت تونس تدخل في برنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي. حيث شمل البرنامج جملة من التدابير الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة (مثل خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب)، والإصلاحات الهيكلية (مثل تحرير التجارة والاستثمار، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة)، والتشديد النقدي (مثل رفع أسعار الفائدة)⁹⁰. ويمكن القول بأن برنامج الإصلاح كان ناجحا في استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو في تونس. إذ نمت إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبلاد بمتوسط معدل سنوي يبلغ حوالي 4.62٪ منذ بداية الإصلاحات حتى سنة 1999، واستمر هذا النمو حتى في العشرية الأولى من الألفية الجديدة، إلا في سنة 2002، أين تراجع النمو الاقتصادي ليسجل معدل 1.32% فقط بعد أن كان 3.8% سنة 2001، ويرجع ذلك لتواصل تداعيات أحداث 11 سبتمبر وتدهور المناخ الجيوسياسي الدولي بالإضافة إلى تباطؤ الاقتصاديات العالمية، وعلى وجه الخصوص اقتصاديات الاتحاد الأوروبي التي تعتبر الشريك الاقتصادي الأساسي لتونس، كما يعزى ذلك أيضا إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بسبب موجة الجفاف التي عرفتها تلك السنة.⁹¹

وبعد أن بلغ متوسط النمو الاقتصادي حوالي 4.24٪ سنوياً في العقد الذي سبق الاحتجاجات (2000-2010)، عرف إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً سالبا قدر بـ 1.92% سنة 2011، حيث انخفض هذا الأخير من 85420,56 مليون دينار تونسي سنة 2010 إلى 83782,456 مليون دينار تونسي سنة 2011، ويرجع ذلك إلى الظروف المعاكسة التي عاشها الاقتصاد التونسي، والذي عانى من تأثير عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي بعد الثورة، علاوة على تداعيات الحرب في ليبيا، حيث أدى مناخ عدم اليقين والانتظار والترقب من جانب الفاعلين الاقتصاديين والأسر إلى انخفاض المدخرات وانقطاع الاستثمار، وانخفضت معدلاتهما بمقدار 5.5 و 2.8 نقطة مئوية على التوالي، هذا كله بالإضافة إلى البيئة الدولية الصعبة التي تميزت بضعف الاقتصاد العالمي، بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية، والتوترات السياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. مما أدى إلى تباطؤ وتيرة التجارة العالمية، حيث

⁸⁹- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **28eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1986.

⁹⁰- يونس الزين وأحمد نصير، **الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة للفترة 1986-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أبريل 2018، العدد الاقتصادي، المجلد: 02، العدد: 34، ص: 133-134.

⁹¹- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **44eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 2002.

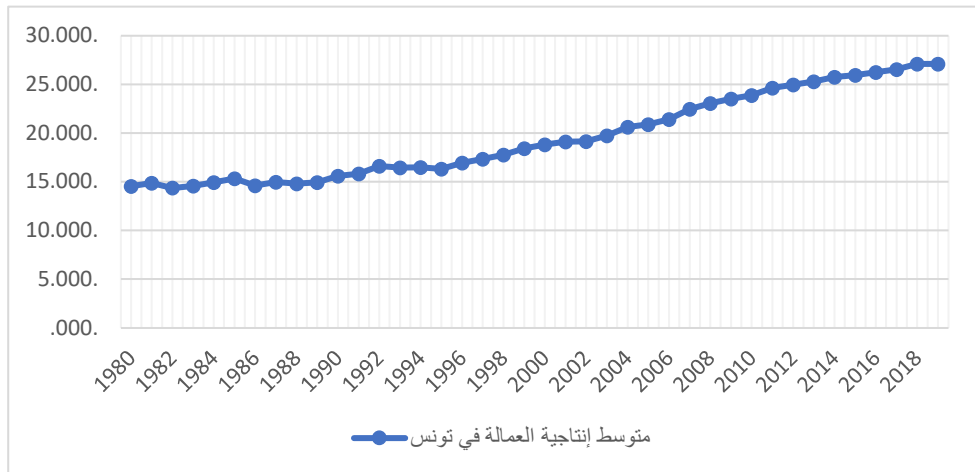
كان من الممكن أن يكون الركود أكثر حدة لو لا الأداء الجيد للقطاع الزراعي في تلك السنة⁹². وبعد ذلك عاد معدل النمو الاقتصادي إلى قيمه الموجبة ولكنها كانت محتشمة وضعيفة في أغلب الأحيان، ويرجع ذلك دائما إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الوطني (الهجمات الإرهابية) وكذا في المنطقة (الأزمة الليبية)، الشيء الذي جعل تونس لم تعد وجهة محبذة للسياح الأوروبيين الذين وجدوا ضالتهم في دول بديلة (المغرب، تركيا وغيرها من الدول السياحية الأخرى)، بالإضافة إلى ذلك خلقت حالة نقص الاستقرار جو من عدم اليقين، أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في تونس، وكذا هروب المستثمرين الموجودين، هذا كله لم يسم⁹³ بالاقتصاد التونسي بالهوض من جديد.

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (06) والشكل السابق رقم (03-16) أيضا أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عرف تطور كبيرا هو الآخر خلال فترة الدراسة، حيث قدرت قيمته سنة 1980 بـ 3935,07 دينار تونسي، ثم أصب⁹⁴ 8541,86 دينار تونسي سنة 2019، أي بزيادة تقدر بمعدل 117% تقريبا.

حيث انتهج نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نفس المسار التصاعدي الذي سلكه إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فيما عدا سنوات 1982، 1986، 1988، 2011 و 2019، حيث عرف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا سالبا قدر بـ 3.27%، 4.48%، 0.69%، 2.89% و 0.07% على التوالي، ويرجع ذلك إلى تغير معدل نمو السكان بمعدل أكبر من معدل تغير نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

2. تطور متوسط إنتاجية العمالة في تونس خلال الفترة (1980-2019): عرف متوسط إنتاجية العمالة في تونس تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى 2019، حيث قدر متوسط إنتاجية العامل سنة 1980 بـ 14534.74 دينار تونسي، ثم وصل إلى 27093.14 دينار تونسي سنة 2019، أي بزيادة قدرت نسبتها بـ 86.4% تقريبا، والجدول في الملحق رقم (07) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-17): تطور متوسط إنتاجية العمالة في تونس خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)

⁹²- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **53eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 2011.

⁹³- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **57eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 2015.

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (07) والشكل رقم (03-17) السابق أن متوسط إنتاجية العامل في تونس عرفت نسقا تصاعديا تقريبا في معظم السنوات، في ما عدا سنوات 1982، 1986، 1988، 1995 و2019 التي عرفت انخفاضا في متوسط إنتاجية العمالة، حيث يرجع السبب في تحقيق متوسط إنتاجية العامل في سنتي 1982 و1986 معدلات نمو سالبة إلى الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي كان أكبر من معدل الزيادة في عدد العمال النشطين، أما في سنوات 1988، 1993، 1995 و2019، فيعود نمو متوسط إنتاجية العامل بمعدل سالب إلى زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث ترجع تلك الزيادة في سنة 1988 إلى توظيف حوالي 42500 شخص في الأنشطة الغير زراعية، إذ كان نصيب قطاع الخدمات والصناعات التحويلية لوحدهم 17000 و 14000 شخص على التوالي⁹⁴. أما في سنة 1993 فيعود نمو متوسط إنتاجية العامل بمعدل سالب أيضا إلى زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث أدت الزيادة المستمرة في الاستثمارات إلى خلق فرص العمل في أنشطة الصيد والأنشطة الغير زراعية إلى 55000 وظيفة مقابل 51000 في عام 1992 و37000 في عام 1991، إذ كان نصيب قطاع الخدمات والصناعات التحويلية لوحدهم 20000 و15800 وظيفة على التوالي، كما ساهم الموسم الزراعي الجيد، وخاصة في مجال زراعة الحبوب، في خلق عدد كبير من مناصب الشغل الموسمية⁹⁵. ونفس الشيء في سنة 1995، فرغم الظروف المناخية الغير مواتية التي أثرت على التوظيف في قطاع الزراعة، فقد عرف التشغيل في نشاط الصيد والأنشطة الغير زراعية زيادة من 58000 وظيفة سنة 1994 إلى 61000 وظيفة سنة 1995، حيث كان قدر قطاع الخدمات والصناعات التحويلية 21500 و17000 منصب شغل على التوالي⁹⁶. كما عرفت سنة 2019 نفس الشيء، زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وهو الشيء الذي أدى إلى تسجيل معدل نمو سالب لمتوسط نمو الإنتاجية، ويرجع ذلك أساسا إلى توظيف قطاع الخدمات 32200 عامل مقابل 10700 عامل فقط في سنة 2018، بالإضافة إلى تشافي بعض الأنشطة التي عرفت تراجع سابقا، من بينها قطاع الصيد والزراعة الذي عرف توظيف 2500 موظف سنة 2019 مقابل تسريح⁹⁷ 14200 عامل سنة 2018 وقبلها 12200 عامل سنة 2017، كما عرف قطاع الاستخراج (مناجم وطاقات) توظيف 5800 عامل سنة 2019 مقابل تسريح⁹⁷ 100 عامل سنة 2018.

3. تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس خلال الفترة (1980-2019): يعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياس لكمية الأصول الثابتة التي يتم إنتاجها بالنسبة لحجم الاقتصاد، حيث كان اتجاهه العام في تونس متقلبا إلى حد ما، مع كل من الزيادات والانخفاضات على مدار العقود الأربعة الماضية. وهو الشيء الذي يوضحه الجدول في الملحق رقم (08)

⁹⁴- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **30eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1988.

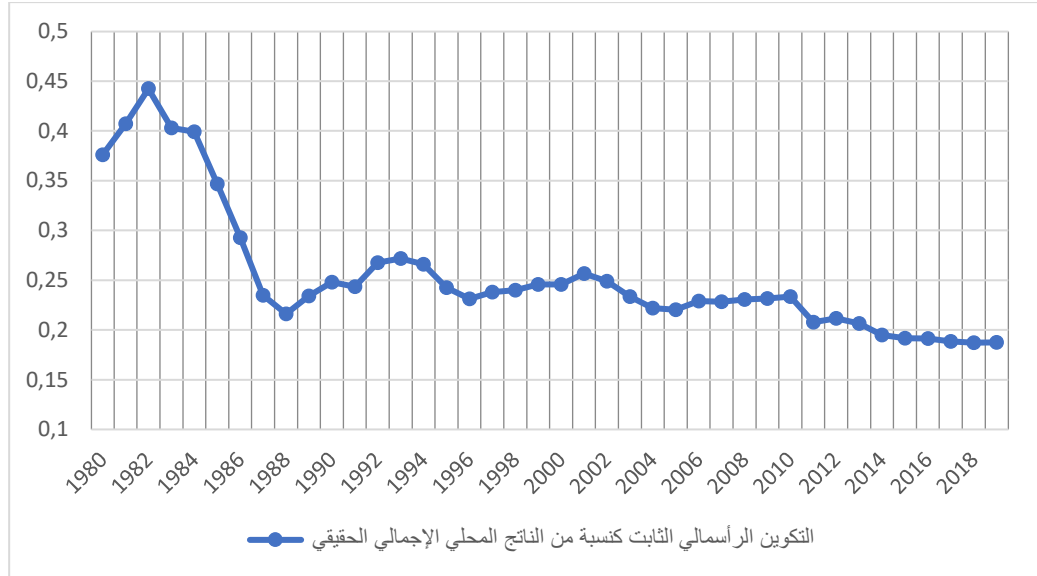
⁹⁵- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **35eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1993.

⁹⁶- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **37eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1995.

⁹⁷- Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **61eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 2019.

والشكل الموالي الذي يبين تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2019.

الشكل رقم (03-18): تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (08)

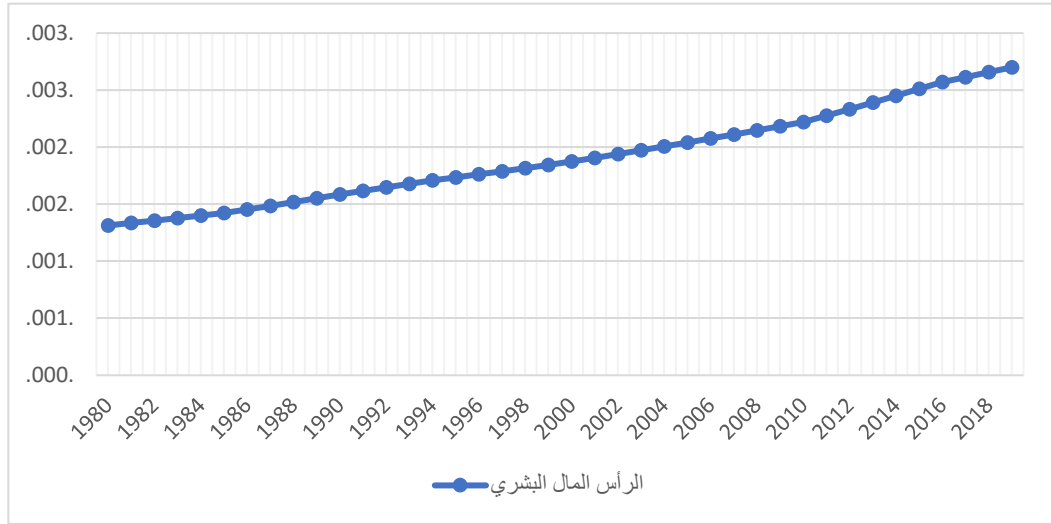
نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (03-18) أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 37.60 % سنة 1980 إلى 44.24 % سنة 1982، ثم بعد ذلك أخذ في الانخفاض إلى أن وصل إلى 21.62 % سنة 1988، ويرجع ذلك إلى تشديد ضوابط الاستثمار خاصة على المؤسسات العامة، بهدف التقليل من عجز الميزانية العمومية الذي انخفض من 6.7 % كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سنة 1980 إلى 3.7 % سنة 1985⁹⁸. وبعد ذلك وابتداءً من سنة 1989 عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقلبات عديدة بين الانخفاض والارتفاع، والتي من الصعب تحديد أسباب محددة لها، لكونها قد تتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من بينها تغييرات في السياسات الحكومية، الظروف الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى التغيرات في بيئة الأعمال الداخلية، كالذي حدث بعد ثورة جانفي 2011، حيث عرفت تلك الفترة انخفاض معدل الاستثمار إلى أدنى نسب له، بسبب انخفاض إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي، الراجع إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى تأجيل انطلاق بعض المشاريع العمومية، وذلك بداعي حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني (حالة عدم اليقين) التي سادت البلاد خلال تلك الفترة.⁹⁹

⁹⁸- Estelle Brack, **L'économie Tunisienne Entre Ajustement Et Integration (1986 - 1995)**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : sciences économiques, faculté Droit-Economie-science sociale, Université PANTHEON – ASSAS (PARIS II), Paris, France, 1997, P :37.

⁹⁹- Yousr Zribi et autre, **investissement privé en tunisie**: bilan perspective, Document de Recherche, centre d'études économiques et sociales et de la compétitivité des entreprises en Tunisie, tunisie, Mai 2016, N° : 03, P :09.

4. تطور الرأس المال البشري في تونس خلال الفترة (1980-2019): يعكس الرأس المال البشري معرفة ومهارات وقدرات السكان التي يمكن استخدامها لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية. لذلك بذلت الحكومات المتعاقبة في تونس جهوداً لتكوين رأس مال بشري وهو ما نراه من الدول في الملحق رقم (09) والشكل التالي الذي يبين مؤشر رأس المال البشري للفرد المعبر عنه بمتوسط سنوات الدراسة والعودة إلى التعليم وفق طريقة Barro and Lee.

الشكل رقم (19-03): تطور مؤشر الرأس المال البشري في تونس خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (09)

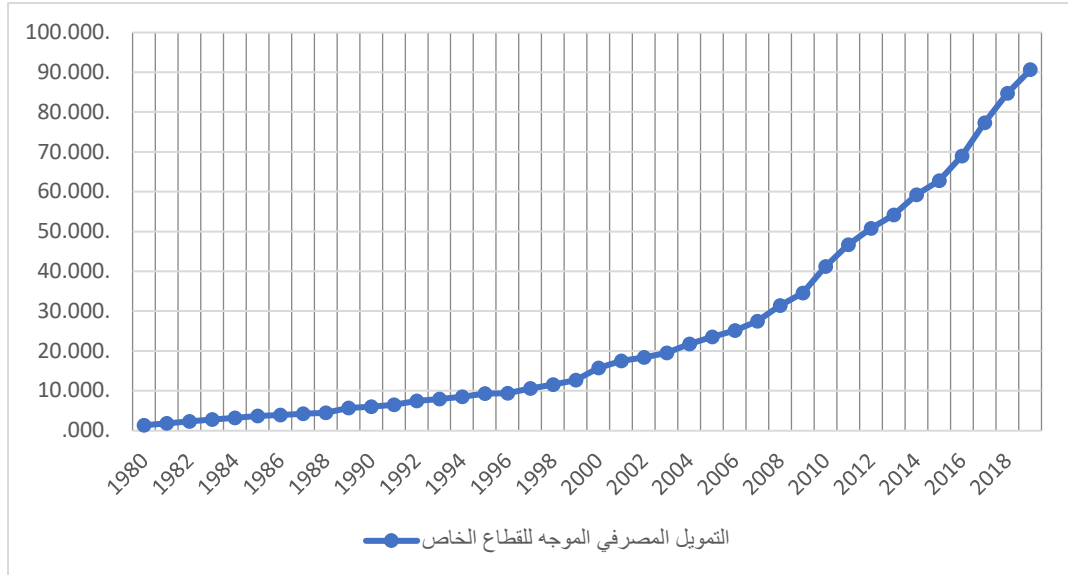
نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (09) والشكل رقم (19-03) أن الرأس المال البشري تطور على مر السنين، إذ تميز بمنحنى تصاعدي خلال كل فترة الدراسة، حيث كان مؤشر الرأس المال البشري خلال سنة 1980 يقدر بـ 1.31 واستمر في الزيادة تدريجياً إلى أن وصل إلى 2.69 سنة 2019، وهو ما يعكس إعطاء تونس أولوية وأهمية كبيرة للعنصر البشري، ففي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بذلت الحكومات المتعاقبة جهوداً لتوسيع التعليم الابتدائي والثانوي، لا سيما في المناطق الريفية، من أجل زيادة الالتحاق وتحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، أما في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحول التركيز إلى تحسين جودة التعليم، مع التركيز بشكل خاص على تحديث المناهج والاستثمار في تدريب المعلمين، بينما في السنوات الأخيرة، بذلت السلطات جهوداً كبيرة لزيادة الوصول إلى التدريب المهني والتعليم العالي، من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد سريع التغير وإعداد الجيل القادم من القوى العاملة الماهرة والمتعلمة في تونس، التي بإمكانها أن تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.¹⁰⁰

5. تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس خلال الفترة (1980-2019): شهد التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس اتجاهًا عامًا تصاعدياً من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع حجمه من

¹⁰⁰ - Rihab Bellakha & others, **Human Capital, Labour Marketfriction And Migration In Egypt,Jordan, Morocco And Tunisia, Chapitre 5 : Human Capital, Labour Marketfrictions And Migration In Tunisia**, Document de recherche, The EU-Mediterranean and African Network for Economic Studies, N° :05, Mai 2018 , P : 136-139.

1353.84 مليون دينار تونسي سنة 1980 إلى 1090613 مليون دينار تونسي سنة 2019، أي بزيادة قدرت بـ 70 مرة تقريبا، وهو ما يبينه الجدول في الملحق رقم (10) و الشكل التالي:

الشكل رقم (20-03): تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (10)

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (10) والشكل السابق رقم (20-03) نمو التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بشكل كبير، مدفوعا بعدد من العوامل بما في ذلك التحرير الاقتصادي والإصلاحات التنظيمية، ففي الثمانينات، نفذت الحكومة التونسية سلسلة من تدابير التحرير الاقتصادي رفقة الهيئات المالية الدولية¹⁰¹، والتي تهدف إلى تشجيع نمو القطاع الخاص والحد من دور الدولة في الاقتصاد، حيث شملت هذه التدابير تحرير أسعار الفائدة، وتحرير معاملات الصرف الأجنبي، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة¹⁰²، ونتيجة لهذه الإصلاحات، بدأ القطاع الخاص يلعب دورا أكثر أهمية في الاقتصاد التونسي، وبدأت البنوك في توجيه تمويلها بشكل متزايد نحو أنشطة القطاع الخاص.

وفي التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة، واصلت الحكومة التونسية تنفيذ إصلاحاتها التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد وتعزيز النظام المصرفي، حيث شملت هذه الإصلاحات تعزيز تنظيم البنوك والإشراف عليها، ووضع إطار قانوني للتوريق والتمويل الإسلامي، وكانت نتيجة هذه التطورات في مجال السياسة العامة أن حصة التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص ما فاءت أن تنمو بوتيرة ثابتة.¹⁰³

أما في أعقاب ثورة جانفي 2011 وعدم الاستقرار السياسي اللاحق، تأثر النظام المصرفي بالآثار الاقتصادية السلبية والوضع الأمني، إذ كان للوضع الاقتصادي والسياسي العام في البلاد تأثير سلبي على قدرة المصارف على تمويل القطاع

¹⁰¹ - Estelle Brack, **L'ECONOMIE TUNISIENNE ENTRE AJUSTEMENT ET INTEGRATION (1986 - 1995)**, Op.cit, P : 45.

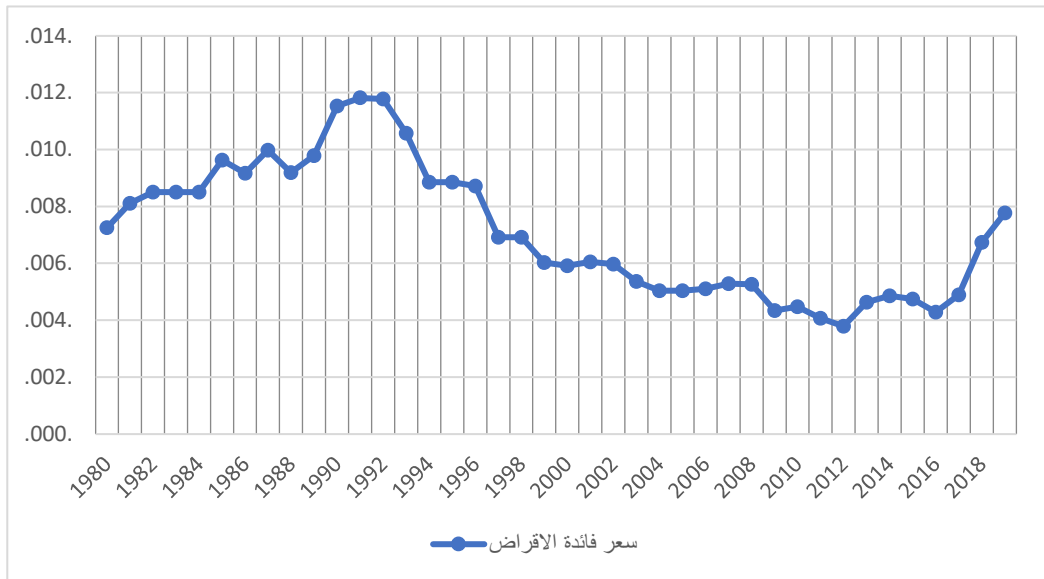
¹⁰² - Dorra Noomane Bejaoui, **Les Privatisations En Tunisie**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Droit, Institut Droit Dauphine, Université Paris-Dauphine, Paris, France, 2014, P :18-20.

¹⁰³ - Dhouha Nefla Ajmi Et Neila Boulila Taktak, **Inefficiency Des Banques Dans Un Pays En Mutation : Cas De La Tunisie**, Revue Libanaise de Gestion et d'Economie, Holy Spirit University of Kaslik, Kaslik, Jounieh, Liban, 2009, Vol :2, Issue :02, P : 4-6.

الخاص. ومع ذلك، اتخذت السلطات في السنوات الأخيرة عددا من التدابير لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك زيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الإطار التنظيمي والإشرافي، ودعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.¹⁰⁴

6. تطور معدل فائدة الإقراض في تونس خلال الفترة (1980-2019): تعتبر أسعار الفائدة أداة أساسية للمصارف المركزية لإدارة الاقتصاد، فهي لها تأثير مباشر عليه. لذلك لطالما استعمل المصرف المركزي التونسي أسعار الفائدة كأداة لتحقيق أهداف سياستها النقدية، والجدول في الملحق رقم (11) والشكل التالي يوضح تطور سعر فائدة الإقراض في تونس خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2019.

الشكل رقم (21-03): تطور معدل فائدة الإقراض في تونس خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (11)

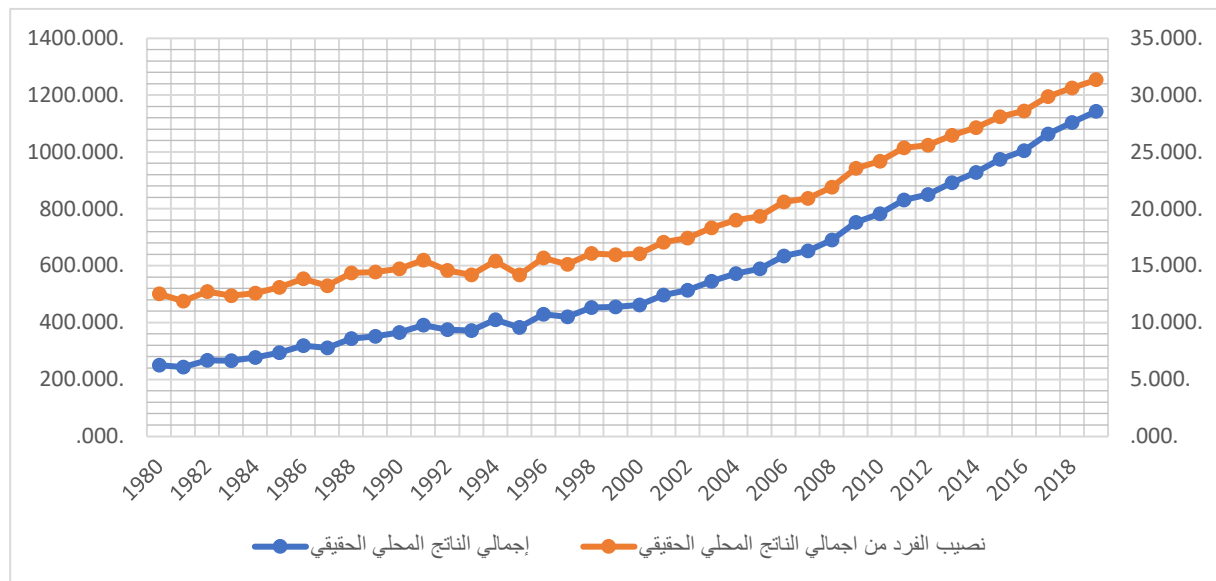
نلاحظ من خلال بيانات الجدول في الملحق رقم (11) والشكل رقم (21-03) أن معدل فائدة الإقراض في تونس عرف تذبذبا كبيرا، حيث استعمل المصرف المركزي التونسي منذ ثمانينات القرن الماضي معدل الفائدة لإدارة السياسة النقدية، سعيا لتحقيق عدة أهداف في نفس الوقت، فمن ناحية يسعى للحفاظ على استقرار النظام المالي، ومن ناحية أخرى يسعى للسيطرة على التضخم ودعم النشاط الاقتصادي، لذلك حاولت السلطات النقدية التونسية إيجاد التوازن الصحيح بين السياسات النقدية الانكماشية للحد من التضخم والسياسات التوسعية لتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد التونسي في كل فترة، فكانت تارة تتبنى سياسة نقدية انكماشية، تتضمن رفع أسعار الفائدة، في محاولة لكبح التضخم، وتارة أخرى تتبنى سياسة نقدية توسعية، تتضمن خفض أسعار الفائدة من أجل تحفيز زيادة الاستثمارات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة.

¹⁰⁴ - Organisation de coopération et de développement économiques, **État d'avancement des réformes en Tunisie**, Paris, France, Mars 2017, P : 11.

أولاً- قراءة تحليلية لتطور متغيرات الدراسة في المغرب: منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2019 عرف الاقتصاد المغربي عديد التطورات والتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك المتغيرات المعتمدة في الدراسة، نقصها فيما يلي:

1. تطور النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (1980-2019): شهد المغرب توسعا اقتصاديا مطرداً على مدى عقود، وهو ما يعكسه تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2019، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول في الملحق رقم (12) والشكل التالي:

الشكل رقم (22-03): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في المغرب خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12)

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (12) والشكل رقم (22-03) أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد شهد تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 250,527,09 مليون درهم مغربي سنة 1980 إلى 114,324,84 مليون درهم مغربي سنة 2019، أي بزيادة قدرت بـ 356 % تقريبا، ومع ذلك شهدت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا في معظم الفترات، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب داخلية وأخرى خارجية، فتتمثل الأسباب الداخلية في تراجع مساهمة قطاع الزراعة الذي يتأثر بالعوامل المناخية، أما الأسباب الخارجية فتتمثل في الأوضاع الاقتصادية الدولية كالأزمات التي تؤدي إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات المغربية. كما شهدت الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2019 بعض السنوات التي كان فيها معدل النمو الاقتصادي سالباً، كسنة 1981 التي عرفت انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 243,595,24 مليون درهم مغربي بعد أن كان 250,527,09 مليون درهم مغربي سنة 1980، أي انخفاض بنسبة 2.77 %، ويرجع ذلك إلى الظروف الصعبة التي كان يمر بها الاقتصاد المغربي منذ نهاية السبعينات والتي تفاقمت سنة 1981، حيث زاد عجز الحسابات الجارية، وعجز الميزانية العمومية، وذلك نتيجة انخفاض أسعار الفوسفات في الأسواق الدولية¹⁰⁵، بالإضافة

¹⁰⁵- Jean-Marie Chevassu, **Le Role De L'état Marocain Dans La Croissance: Le Blocage Et La Restructuration Du Secteur Industriel**, Une intervention présentée dans le cadre des activités d'un colloque sur

إلى ارتفاع المديونية الخارجية بستة أضعاف منذ سنة 1975، وكذا ارتفاع حجم الفوائد المترتبة عنها¹⁰⁶. كما ساهمت الظروف المناخية (الجفاف) سنة 1981 في انخفاض معدل النمو الاقتصادي¹⁰⁷، وهو ما دفع المغرب إلى الشروع في تطبيق خطة خماسية خلال الفترة الممتدة بين 1981 و1985¹⁰⁸، مما جعل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يعود إلى الارتفاع، إذ قدر بـ 267028,29 مليون درهم مغربي سنة 1982، ولكن عدم كفاية التمويل اللازم للمخطط الخماسي، واستمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المغربي، جعل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ينخفض مرة أخرى إلى 265540,46 مليون درهم مغربي، أي انخفاض بنسبة 0.56 %، وهو الشيء الذي جعل السلطات المغربية تطبق مجموعة من الإصلاحات تحت إشراف الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي¹⁰⁹، حيث سجلت معدلات نمو موجبة إلى غاية سنة 1987، أين انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 310512,92 مليون درهم مغربي بعد أن كان 318425,38 مليون درهم مغربي سنة 1986، أي انخفاض بنسبة 2.48 %، ويرجع ذلك إلى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة، نتيجة للظروف المناخية الصعبة، بالإضافة إلى تراجع أسعار الفوسفات في الأسواق الدولية¹¹⁰. وهي نفس الأسباب التي جعلت النمو الاقتصادي يحقق نسب نمو سالبة في السنوات 1992، 1993، 1995، 1997¹¹¹، حيث قدرت النسب بـ 4.03 %، -1.01 %، -6.58 % و -2.23 % على التوالي. أما في باقي السنوات فلقد عرف معدل النمو الاقتصادي معدلات نمو موجبة فقط، حيث كان أقل معدل سنة 1999، حيث قدر بـ 0.53 %، ويرجع ذلك إلى تراجع الإنتاج الزراعي بـ 12.3 %، وإنتاج قطاع المناجم بـ 0.8 %¹¹²، بينما كانت أكبر معدل سنة 2009، حيث قدر بـ 8.97 %، ويرجع ذلك إلى مساهمة القطاع الزراعي مساهمة استثنائية، حيث ارتفعت القيمة المضافة للنشاط الزراعي بـ 21.6 %، بالإضافة إلى ارتفاع القيمة المضافة للنشاطات الغير زراعية بـ 3.2 %¹¹³.

Etat, Secteur Public et Développement dans le Monde Arabe : Crise ou Mutation, Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés méditerranéennes, Aix-en-Provence, France, 9-11 juin 1988, P : 25.

¹⁰⁶- Ouail OULMAKKI, **Impact des infrastructures de transport sur la croissance économique : le cas du Maroc**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Science Economique, faculté d'économie & Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, préparée dans le cadre d'une cotutelle entre l'Université de Montpellier & l'Université Moulay Ismail, Montpellier, France, 2015, P :119.

¹⁰⁷- François Labouesse, **L'agriculture Marocaine Au Début Des Années 80 : Situation Et Perspectives**, la revue Méditerranée, Presses universitaires de Provence, Aix Marseille Université, Marseille, France, 1986, Tome :59, N° : 04, P : 94.

¹⁰⁸- Larabi Jaidi, **Le Maroc actuel : Une modernisation au miroir de la tradition ?, Chapitre : L'industrialisation de l'économie marocaine : acquis réels et modalités d'une remise en cause**, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, Aix-en-Provence, France, 1992, P :44.

¹⁰⁹- Yousra hamed, **Microcrédit et financement de la microentreprise au Maghreb**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Science Economique, L'UFR de Sciences Économiques et de Gestion, Université Paris XII, Paris, France, 2004, P :37.

¹¹⁰- Haut Commissariat au Plan, **Les sources de la croissance économique au Maroc**, Maroc, Septembre 2005, P : 16.

¹¹¹- Youcef Seddik, **Croissance : Chronique des récessions au Maroc**, finance news hebdo, Maroc, 16 et 17 avril 2020, N° : 978, P : 29. Disponible sur : <https://fnh.ma/editionsnumerique/finances-news-hebdo-numero-978>

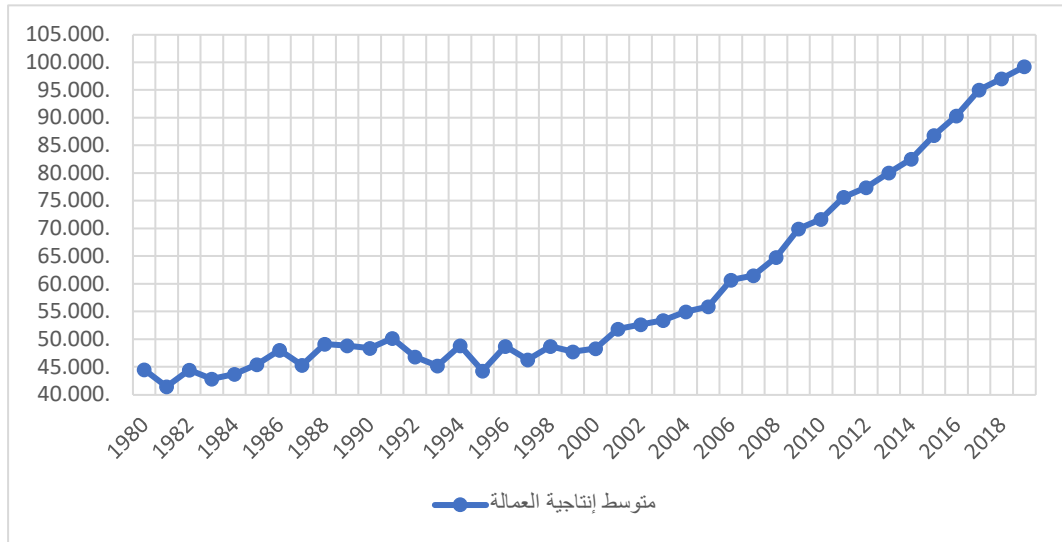
¹¹²- association professionnelle des sociétés de financement, **Rapport Annuel**, Maroc, Exercice 1999, P :07.

¹¹³- bank al maghrib, **Rapport Annuel Présenté A Sa Majeste Le Roi**, Maroc, Exercice 2009, P :32.

أما فيما يخص نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي فلقد سلك نفس مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تقريبا، إذ عرف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا سالباً في نفس السنوات التي عرف فيها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا سالباً، بالإضافة إلى سنة 1999 التي عرفت انخفاض هذا الأخير إلى 0.53%، وارتفاع معدل النمو الديمغرافي بـ 1.23%، أي بنسبة أكبر.

2. تطور متوسط إنتاجية العمالة في المغرب خلال الفترة (1980-2019): عرف متوسط إنتاجية العمالة في المغرب تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى 2019، حيث قدر متوسط إنتاجية العامل سنة 1980 بـ 44504,1679 درهم مغربي، ثم وصل إلى 99220,5029 درهم مغربي سنة 2019، أي بزيادة قدرت نسبتها بـ 123% تقريبا، والجدول في الملحق رقم (13) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (23-03): تطور متوسط إنتاجية العمالة في المغرب خلال الفترة 1980-2019.



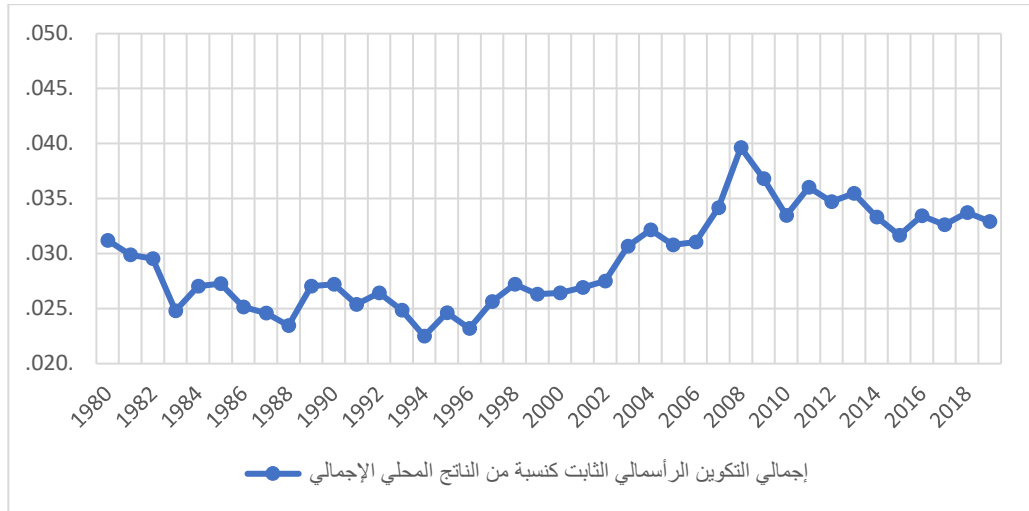
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (13) والشكل رقم (23-03) السابق أن متوسط إنتاجية العامل في المغرب عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 1999، إذ شهدت تلك الفترة نمو متوسط إنتاجية العمالة بمعدلات سالبة في عدة سنوات، من بينها سنوات 1981، 1983، 1987، 1992، 1993، 1995 و1997، حيث كانت معدلات نمو متوسط إنتاجية العمالة تقدر بـ 6.87%، -3.58%، -5.86%، -6.68%، -3.44%، -9.39% و -4.98% على التوالي، ويرجع ذلك إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدلات سالبة مع ارتفاع معدل نمو التوظيف. كما عرفت سنوات 1980، 1989، 1990 و1999 معدلات نمو سالبة أيضا، حيث قدرت معدلات نمو متوسط إنتاجية العمالة بـ 2.4%، -0.49%، -0.95% و -1.95% على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو التوظيف بنسبة أكبر من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. أما الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019 فلقد عرفت مسارا تصاعديا خلال كل الفترة، ويرجع ذلك إلى زيادة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة أكبر من معدل نمو التوظيف، ويدل ذلك على

نجاح سياسة الإصلاحات التي انتهجتها المغرب لتحسين إنتاجية العمالة، حيث قامت بتوفير الظروف الاقتصادية المناسبة، بالإضافة إلى الاستثمار في الرأس المال البشري، وتعزيز روح المبادرة والابتكار.¹¹⁴

3. تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب خلال الفترة (1980-2019): يسمى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل الاستثمار، يتم استخدامه كمؤشر لقياس كفاءة استخدام استثمار رأس المال الثابت في النمو الاقتصادي، حيث كان المسار العام في المغرب متقلباً خلال فترة الدراسة. وهو الشيء الذي يوضحه الجدول في الملحق رقم (14) والشكل الموالي الذي يبين تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2019.

الشكل رقم (24-03): تطور إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المغرب خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (14)

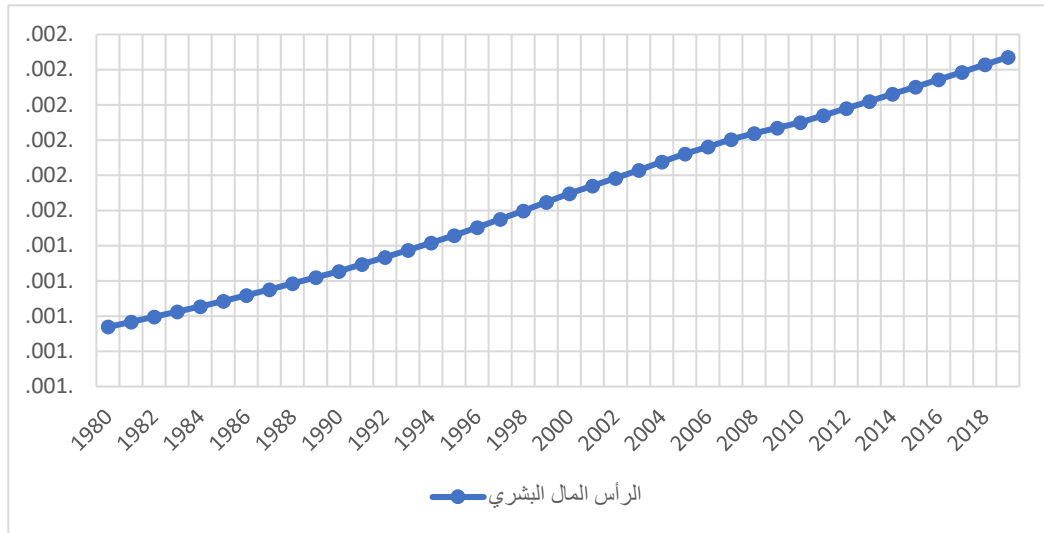
نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (24-03) أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عرف تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من 31.20 % سنة 1980 إلى 24.80 % سنة 1983، ويرجع ذلك إلى الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد المغرب خلال تلك الفترة، والتي نتج عنها ندرة تمويل الاستثمارات الاقتصادية، الشيء الذي جعل السلطات المغربية تلجأ إلى صندوق النقد الدولي بغية التمويل، كمحاولة لإصلاح تلك الاختلالات الهيكلية، وهو الشيء الذي جعل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يرتفع سنتي 1984 و 1985، حيث قدرت بـ 27.03 % و 27.25 % على التوالي، غير أن الدعم الذي قدمه صندوق النقد الدولي لم تستمر نتائجه الإيجابية طويلاً حيث اقتصر على سنتين فقط ليبدأ إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الانخفاض من جديد إلى أن وصلت إلى 23.44 % سنة 1988، مما يمكن القول بأن الاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد المغربي استمرت ويجب تكريس جهود مضاعفة لتصحيحها كلياً، وهذا ما جعل السلطات تسعى جاهدة لتصحيح¹¹⁴ ما تبقى من الاختلالات لتتجلى هذه الإصلاحات بشكل واضح من خلال تحقيق زيادة إيجابية سنتي 1989 و 1990 بـ 27.02 % و 27.21 % على التوالي، إلا أن أثر هذه

¹¹⁴- Organisation Internationale Du Travail, **La Stratégie Nationale Pour L'emploi Du Royaume Du Maroc**, Document de synthèse, Genève, Suisse, 2015, P : 5-26.

الإصلاحات لم يدم طويلاً حيث انخفض مرة أخرى سنة 1991 ليصل إلى 25.36%. ويتضح جلياً خلال هذه الفترة أن الاقتصاد المغربي بقي يعاني من اهتزازات تسعى السلطات لتصحيحه جزئياً مما جعل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ترتفع في سنة وتنخفض في أخرى خلال فترة التسعينات من خلال انخفاضه في سنوات 1993، 1994، 1996 و1999، حيث كانت أقل نسبة سنة 1994 بـ 22.5%، وارتفاعه في سنوات 1992، 1995، 1997 و1998، حيث كانت أكبر نسبة سنة 1998 بـ 27.21%. وانطلاقاً من سنة 2000، اتخذ المغرب خطوات لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال تنفيذ مختلف الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية. وتشمل هذه التدابير الحد من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ، وتحسين الإطار القانوني للاستثمار، لذلك عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسناً، حيث ارتفع من 26.42% سنة 2000 إلى 39.63% سنة 2008، ليعود سنة 2009 للانخفاض ليسجل 36.80%، وتواصل التذبذب لعقد من الزمن إلى غاية 2019 مع عودة الاختلالات الهيكلية، الناتجة عن الظروف الاقتصادية الخارجية كتبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأخرى داخلية كتراجع الاستثمارات سواء العمومية بسبب ارتفاع عجز الميزانية العمومية وتفاقم مشكلة الديون وخدماتها، أو الخاصة بسبب تباطؤ الاستهلاك النهائي الوطني وتأثير الشكوك (عدم اليقين) المرتبطة بأفاق النمو.

4. تطور الرأس المال البشري في المغرب خلال الفترة (1980-2019): الاستثمار في رأس المال البشري هو الاستثمارات التي تتم في سبيل بناء معرفة ومهارات وقدرات السكان. وهذا يشمل الاستثمارات في التعليم والتدريب والرعاية الصحية، إذ تعتبر هذه الاستثمارات ضرورية للنمو الاقتصادي وعاملاً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لذلك كان الاستثمار في الرأس المال البشري في المغرب محط تركيز الحكومة خلال العقود السابقة، وهو ما يتجلى من خلال الجدول في الملحق رقم (15) والشكل التالي الذي يبين مؤشر رأس المال البشري للفرد المعبر عنه بمتوسط سنوات الدراسة والعودة إلى التعليم وفق طريقة Barro and Lee.

الشكل رقم (03-25): تطور مؤشر الرأس المال البشري في المغرب خلال الفترة 1980-2019.



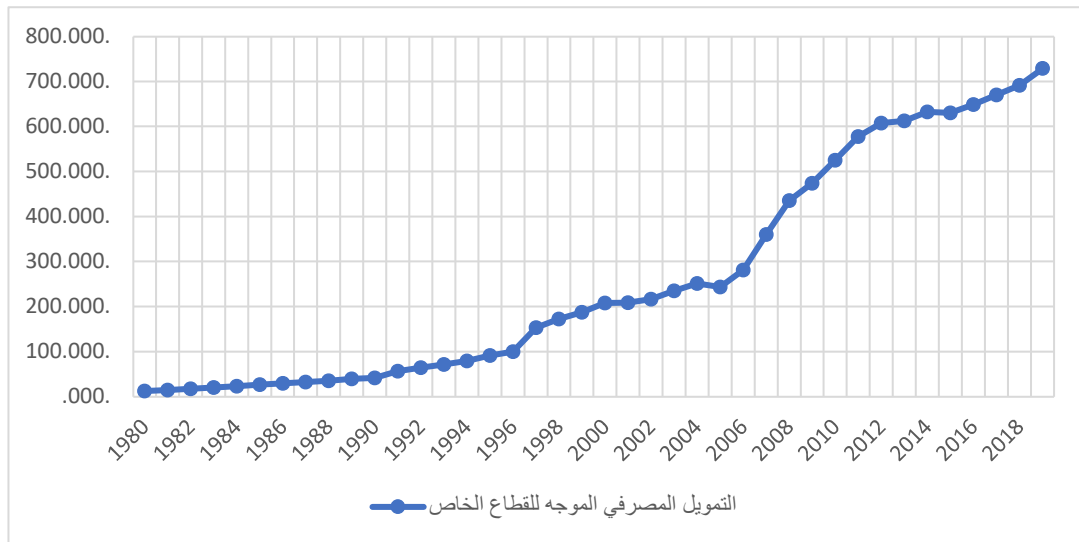
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (15)

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (15) والشكل رقم (03-25) أن الرأس المال البشري تطور من سنة إلى أخرى، إذ تميز باتجاه عام تصاعدي خلال كل فترة الدراسة، حيث كان مؤشر الرأس المال البشري خلال سنة 1980 يقدر بـ 1.17 واستمر في الزيادة تدريجياً إلى أن وصل إلى 1.94 سنة 2019، وهو ما يظهر إيتاء المغرب أولوية ومكانة كبيرة

للعنصر البشري، فمنذ استقلال المغرب في سنة 1956، عرفت قطاعات التعليم العديد من الإصلاحات، كان أهمها في أواخر القرن العشرين، أين قام الملك الحسن الثاني باستحداث اللجنة الخاصة للتعليم والتدريب (COSEF)، وذلك بهدف تحسين جودة التدريس والوصول إلى التعليم، حيث شملت تلك الإصلاحات مبادرات لتحديث المناهج الدراسية وتحسين تدريب المعلمين وزيادة معدلات محو الأمية وزيادة فرص الحصول على التعليم للفئات المهمشة مثل الفتيات وسكان الريف، كما تضمنت الإصلاحات أيضا إضافة تقنيات جديدة إلى الفصول الدراسية واستخدام طرق التدريس التفاعلية لتحسين تعلم الطلاب،¹¹⁵ وكل هذا لضمان تزويد القوى العاملة المغربية بالأدوات والفرص لتنمية المهارات والتعلم للنجاح والمساهمة في التقدم العام للبلاد بدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5. تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب خلال الفترة (1980-2019): شهد التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب مسارا تصاعديا من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع حجمه من 12449 مليون درهم مغربي سنة 1980 إلى 729016 مليون درهم مغربي سنة 2019، أي بزيادة قدرت بـ 59 مرة تقريبا، وهو ما يبينه الجدول في الملحق رقم (16) والشكل التالي:

الشكل رقم (03-26): تطور التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (16)

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (16) والشكل السابق رقم (03-26) نمو التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بشكل كبير، مدفوعا بعدة عوامل من بينها التحرير الاقتصادي والإصلاحات التنظيمية، ففي الثمانينات، نفذت السلطات المغربية جملة من التدابير رفقة صندوق النقد الدولي، والتي امتدت لأكثر من عقد من الزمن بداية من سنة 1983 إلى غاية 1996، وذلك لإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المغربي، ومن بينها إصلاح القطاع المالي الذي عرف سلسلة من التغييرات الهيكلية على مدار فترة الثمانينات من أجل تطويره. وذلك من خلال تحديث النظام المصرفي وتحرير

¹¹⁵- Réseau International de l'Éducation pour le Travail, **Système éducatif Marocain**, Document de recherche, Riet – Inew, Buenos Aires, Argentine, 2018, P : 1-10.

المعاملات المالية جزئيا، كونها ركيزة من ركائز تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتحرير التجارة¹¹⁶، وهو الشيء الذي جعل التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يرتفع من 12449 مليون درهم مغربي سنة 1980 إلى 39045 مليون درهم مغربي سنة 1989، أي بزيادة قدرت بـ 214% تقريبا.

ومع بداية سنوات التسعينات زادت وتيرة إصلاحات النظام المالي في المغرب، ففي سنة 1991 قامت السلطات المغربية بتقديم تدابير تهدف إلى تقليل الوظائف المصرفية الإلزامية وتحرير أسعار الفائدة أكثر، وذلك في إطار تمكين البنوك من تخصيص مواردها على أساس آليات السوق وتحفيز المنافسة فيما بينها، خاصة فيما يتعلق بكل من تعبئة المدخرات وتخصيصها¹¹⁷، كما قامت في سنة 1993 بإصلاح قانون البنوك الذي عزز قوة بنك المغرب من حيث تنظيم ورقابة نشاط المؤسسات الائتمانية¹¹⁸. أما في سنة 1996 قامت السلطات المغربية بتحرير جميع أسعار الفائدة نهائيا (الإيداع والاقراض)¹¹⁹، حيث كل هذه الإجراءات جعل التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يقفز من 41756 مليون درهم مغربي سنة 1990 إلى 187203 مليون درهم مغربي سنة 1999، أي بزيادة قدرت بـ 348% تقريبا خلال عقد من الزمن.

ونفس الشيء في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، واصلت السلطات المغربية تنفيذ سياسات لدعم نمو القطاع الخاص، بما في ذلك وضع تدابير لتحسين الوصول إلى التمويل للشركات عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، وذلك من خلال شروع الدولة في عام 2006 في إصلاح القانون المصرفي بإصدار نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى في إدخال قواعد تحوطية جديدة في إطار اتفاقية بازل 2، أما الثانية فتتمثل في تعزيز استقلالية المصرف المركزي أكثر¹²⁰، ومع ذلك عرفت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019، تراجع في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص خلال سنة 2005 وسنة 2015، حيث كان معدل نموه 3.18% - و 0.26% - على التوالي، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الخارجية كارتفاع معدلات الفائدة العالمية وتراجع النمو الاقتصادي العالمي، ومنها الداخلية كانتهاج السلطات النقدية سياسة انكماشية لمكافحة ارتفاع التضخم، أو تراجع الطلب الاستهلاكي الوطني الذي يؤدي إلى تقليل الإنتاج وبالتالي العزوف عن طلب التمويلات من أجل الاستثمار.

¹¹⁶- Oumama Bouabdi, **Libéralisation Financière Et Investissement Direct A L'étranger : Un Mode De Financement Qui S'impose Pour Le Développement Economique Des PED : Cas Du Maroc**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Science Economique, faculté de science économiques et de gestion & Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales, préparée dans le cadre d'une cotutelle entre l'Université du sud toulon var & l'Université Moulay Ismail, Toulon, France, 2014, P :99.

¹¹⁷- Abdellatif El M'Kaddem, **Incidences de la libéralisation financière sur le rôle des agrégats et de la politique monétaire : le cas du Maroc**, Critique économique, Centre National pour la Recherche Scientifique et Technique, Rabat, Maroc, 2002, N° :07, P :105.

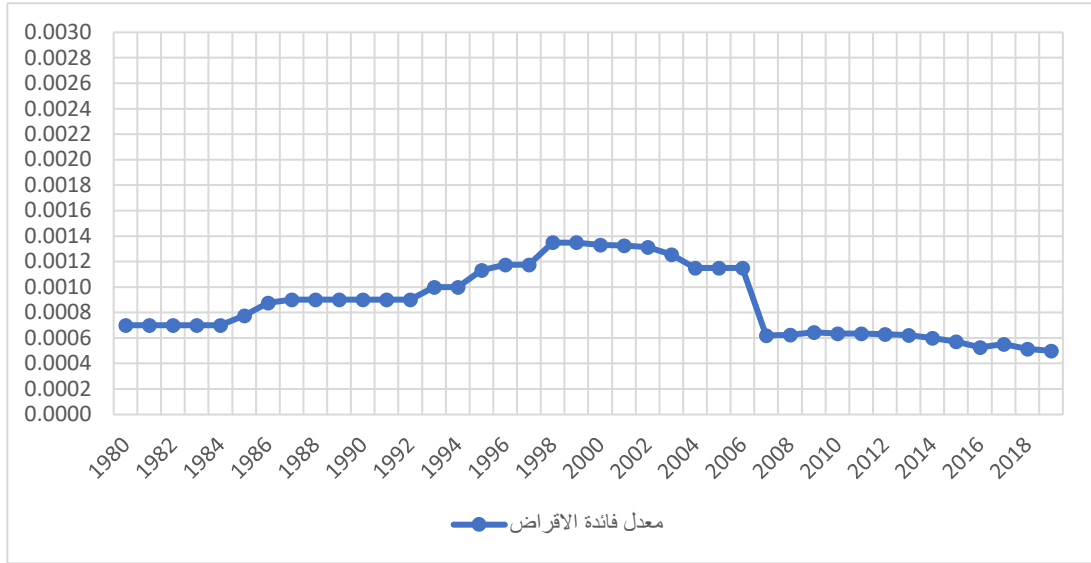
¹¹⁸- Dahir portant **loi n° 1-93-147** du 15 moharrem 1414 (6 juillet 1993) **relatif à l'exercice de l'activité des établissements de crédit et de leur contrôle**.

¹¹⁹- Numidia Bouaichi & Farid Yaici, **Liberalisation Financiere Et Developpement Financier : Approche Comparative Entre L'algerie Le Maroc Et La Tunisie**, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, université ferhat abbas, Setif, Algerie, 2014, Vol :14, N° : 14, P : 93.

¹²⁰- Dahir portant **loi n° 34-03** du 15 moharrem 1427 (14 février 2006) **relative aux établissements de crédit et organismes assimilés**.

6. تطور معدل فائدة الاقتراض في المغرب خلال الفترة (1980-2019): يعتبر معدل الفائدة تكلفة اقتراض المال. ويتم وضعه من قبل المصرف المركزي، حيث يستخدمه كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية، والتي تشمل عادة الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي. لذلك لطالما استعمل بنك المغرب معدلات الفائدة كأداة لتحقيق أهداف سياسته النقدية، والجدول في الملحق رقم (17) والشكل التالي يوضح تطور سعر فائدة الإقراض في المغرب خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2019.

الشكل رقم (27-03): تطور معدل فائدة الإقراض في المغرب خلال الفترة 1980-2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (17)

نلاحظ من خلال الجدول في الملحق رقم (17) والشكل رقم (27-03) أن خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 1984، كان معدل فائدة الإقراض في المغرب مستقرا، حيث قدرت نسبته بـ 7%، ويرجع ذلك إلى عدم استقلالية السياسة النقدية، إذ كانت الحكومة خلال تلك الحقبة تلعب دورا مهما في تحديد معدلات فائدة الاقتراض التي تقدمها المصارف المملوكة للدولة والمؤسسات المالية الأخرى. ونتيجة لذلك، لم يكن معدل فائدة الإقراض خاضعا للتقلبات التي تظهر عادة في اقتصاد السوق الحر.

ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية في المغرب وتفاقم الاختلالات الهيكلية، لجأت السلطات إلى صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل، الذي بدوره فرض عدة شروط، من بينها ضرورة الإصلاح الاقتصادي والمالي، وبعد المفاوضات تم الاتفاق على تحرير معدلات الفائدة تدريجيا كنوع من أنواع الإصلاح المالي، وهو الشيء الذي أدى إلى ارتفاع سعر فائدة الإقراض إلى 7.75% سنة 1985، 8.75% سنة 1986 و9% من سنة 1987 إلى سنة 1992، ثم 10% سنة 1993 و1994، إلى أن وصل إلى 11.31% سنة 1995.

وانطلاقا من سنة 1996، عرف القطاع المالي سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين كفاءته واستقراره، فأعطت السلطات المغربية مزيد من المرونة للمصرف المركزي في وضع السياسة النقدية لاستهداف التضخم ودعم النمو الاقتصادي، وذلك بإزالة سيطرتها على معدلات الفائدة، وسمحت لقوى السوق بتحديداتها، إذ أدى تحريرها

إلى زيادة المنافسة في القطاع المصرفي وزيادة فرص الحصول على التمويل للأفراد والشركات، مما ساعد على تحفيز النمو الاقتصادي في البلاد، وعلى هذا الأساس عرف معدل فائدة الإقراض في المغرب منذ سنة 1996 وإلى غاية 2019 عدم ثبات، لكونه يتحدد وفق قوى العرض والطلب.

المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في الدراسة.

في سياق معرفة مدى تأثير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، تم استخدام مجموعة من الاختبارات والنماذج القياسية التي تسم¹²¹ للوصول إلى نتائج دقيقة بقياس حجم الأثر واتجاهه، لذلك سيتم عرض من خلال هذا المبحث أهم الأساليب والطرق والنماذج القياسية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

المطلب الأول: اختبارات استقرار السلاسل الزمنية والكشف عن نقاط التغيرات الهيكلية.

سيتم من خلال هذا المطلب عرض نظري لاختبارات جذر الوحدة التقليدية والتي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية، بالإضافة إلى اختبار الكشف عن نقاط التغيرات الهيكلية.

أولاً- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية Time Series Stationarity Test: تهدف اختبارات استقرار السلاسل الزمنية للكشف عن خصائص تلك السلاسل، وتتسم السلاسل الزمنية المستقرة بثبات الوسط الحسابي Mean، والتباين Variance عبر الزمن¹²¹، أما السلاسل الزمنية الغير مستقرة فهي تتبع مسار عشوائي وتعرف هذه الظاهرة بما يسمى بظاهرة سيرورة المشي العشوائي Random Walk Process Phenomenon، الشيء الذي يعني احتوائها على ما يسمى بجذر الوحدة Unit Root¹²².

ويتم تحديد صفة الاستقرار من عدمها باستخدام عدة طرق من بينها التحليل البياني وذلك من خلال رسم السلسلة الزمنية محل الدراسة بدلالة الزمن، فمن خلال التمثيل البياني الناتج عن هذه العملية يمكن الخروج بفكرة مبدئية حول الطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية. فإذا كان المنحنى البياني يأخذ اتجاه عام نحو الأعلى أو نحو الأسفل فهذا يعني أن متوسطها الحسابي يتغير مع الزمن، وبالتالي فإن السلسلة محل الدراسة غير مستقرة¹²³، كما يستخدم لاختبار استقرار السلاسل الزمنية عدة أساليب أخرى من بينها اختبارات دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي

¹²¹- Glynn Jhon & others, **Unit Root Tests and Structural Break: A Survey with Application**, Revista de Métodos Cuantitativos para la Economía y la Empres, Universidad Pablo de Olavide, Sevilla, Espana, juin 2007, Vol: 3, P: 66.

¹²² - Emeka Nkoro & Aham Kelvin Uko, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration technique : application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, Scienpress LTD, Christchurch, New Zealand, December 2016, Vol :5, N° : 4, P : 69.

¹²³ - وفاء رمضاني، **استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018)**، مرجع سابق، ص: 209.

Autocorrelation and Partial Autocorrelation Functions، عن طريق تحليل Correlogram¹²⁴، ولكن من أشهر أساليب اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتي شاع استخدامها في الأدب الاقتصادي التجريبي هي اختبارات جذر الوحدة فهي لا تسمي فقط بالكشف عن وجود صفة الاستقرار للسلسلة الزمنية محل الدراسة، وإنما تسمي كذلك بتحديد نوع صفة ألا استقرار (سلسلة غير مستقرة من نوع TS أو سلسلة غير مستقرة من نوع DS) وبالتالي الطريقة المناسبة لجعل تلك السلاسل مستقرة.¹²⁵

ومن أهم الاختبارات المستخدمة في هذا المجال اختبار ديكي فولر المطور The Augmented Dickey- Fuller ADF (1981)، الذي جاء على أثر القصور الذي عانى منه اختبار Dickey-Fuller (1979) DF، والذي كان يستند على فرضية غياب الارتباط التسلسلي بين الأخطاء ε_t ، في حين أن الواقع العملي يظهر في الكثير من الأحيان أن الأخطاء مرتبطة فيها بينها، لهذا اقترح ديكي فولر سنة 1981 تطوير النماذج التي استند عليها اختبار DF وذلك بإضافة قيم مؤخرة للمتغيرة Δx_t لتصب النتائج المستعملة في اختبار ADF تأخذ الشكل التالي الرياضي التالي:¹²⁶

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3-3)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4-3)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^P \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5-3)$$

حيث Δx_t : عامل الفرق في السلسلة الزمنية المراد دراستها، ϕ : معامل جذر الوحدة، ρ : معامل قيم الفجوة الزمنية للسلسلة محل الدراسة، ρ : عدد التأخيرات الزمنية والتي يتم تحديدها استناداً معياري Akaike و Schwartz، ε_t حد الخطأ العشوائي، الذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

ويقوم هذا الاختبار على سيروية انحدار ذاتي من الرتبة الأولى First order autoregression process، ويختبر فرض العدم $H_0 : \phi_1 = 1$ في مقابل الفرض البديل $H_1 : |\phi| < 1$ ، لكن من أهم المشكلات التي تواجه هذا الاختبار هو اختيار الحد الأعلى لفترات الابطاء P، فإذا كان هذا الحد صغير جداً فسيعاني نموذج الاختبار من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، أما إذا كان هذا الحد كبيراً جداً فسيؤثر ذلك على قوة الاختبار في تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية قيد الاختبار، ولذلك فقد تم اختيار وفقاً لما اقترحه Schwert (1989)، وذلك حسب الصيغة الآتية:¹²⁷

¹²⁴- Serge Degerine & Sophie Lambert-Lacroix, **Characterization of the partial autocorrelation function of nonstationary time series**, Journal of Multivariate Analysis, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Oct 2003, Vol : 87, Issue : 01, P : 46-47.

¹²⁵- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 206.

¹²⁶- Régis Bourbonnais, **Économétrie**, 11^e édition, Dunod, Malakoff, France, 2021, P : 272.

¹²⁷- Markéta Arltová & Darina Fedorová, **Sélection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter**, Statistika: Statistics and Economy Journal, the Czech Statistical Office, czech republic, September 2016, Vol : 96, N° : 03, P : 49.

$$LAG P_{MAX}: 12 \left(\frac{T}{100} \right)^{\frac{1}{4}} \dots\dots\dots(6-3)$$

LAG P_{max} : الحد الأقصى لفترات الإبطاء .

T : طول السلسلة الزمنية.

أما الاختبار الثاني فهو اختبار PP (1988) Philips & Perron، الذي تجاوز مشكلة اختيار الحد الأقصى لفترات الإبطاء الذي يعاني منه اختبار DF (1979) Dickey- Fuller، حيث أن اختبار PP استند إلى نفس النماذج الخاصة باختبار DF مع استخدام لاحصاء اختبار معدلة بطريقة لا معلمية non-parametric modified statistics¹²⁸، فعوضاً عن إضافة (P-1) من الفروقات المتأخرة للانحدار كما في اختبار ADF، اقترح كل من Philips & Perron تصحيحاً لا معلمياً لإحصاءة t في انحدار تبين المتغير عند مستواه المؤخر (مع أو بدون ثابت واتجاه)، ونظراً لعدم إضافة الفروقات المتأخرة للنموذج حتى يكون مصطلح الخطأ عبارة عن تشويش أبيض، فمن المحتمل أن يكون حد الخطأ $\hat{\varepsilon}_t$ مرتبطاً ذاتياً¹²⁹، ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل هي:¹³⁰

- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى OLS النماذج الثلاث القاعدية لاختبار Augmented Dickey- Fuller، مع حساب الاحصائيات المرافقة،
- تقدير التباين قصير المدى: وذلك وفق الصيغة التالية:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 \dots\dots\dots(7-3)$$

- تقدير المعامل المصحح S_t^2 (المسمى بالتباين طويل المدى) المستخرج من هيكل تباينات بواقي النماذج المقدر سابقاً بطريقة تقود التغيرات التي تم إدخالها إلى توزيعات مماثلة لتلك الخاصة بمعيار Dickey- Fuller، وذلك وفق الصيغة التالية:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+i} \right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n \varepsilon_t \varepsilon_{t-i} \dots\dots\dots(8-3)$$

- ولتقدير هذا التباين طويل المدى، من الضروري تحديد عدد فترات الإبطاء l والتي تحسب بدلالة عدد المشاهدات n وفق الصيغة التالية:

$$l \approx 4(n/100)^{\frac{2}{9}} \dots\dots\dots(9-3)$$

¹²⁸ - حسين فرج الحويج، استهلاك الوقود الأحفوري وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي في ليبيا (تحليل السببية متعدد المتغيرات)، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا، أبريل 2019، المجلد: 02، العدد: 02، ص: 36.

¹²⁹ - Eric dor, Économétrie, pearson France, Paris, France, 2009, P : 166-167.

¹³⁰ - Régis Bourbonnais, Économétrie, 10^e édition, Dunod, Malakoff, France, 2018, P : 269.

حساب احصاءة اختبار Phillips & perron ثم مقارنتها مع القيم الحرجة لجدول MacKinnon، وذلك وفق

الصيغة التالية:

$$t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}{\sqrt{k}} \dots\dots\dots (10-3)$$

حيث أن: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ ، والتي تساوي 1 في الحالة التقريبية إذا كان ε_t عبارة عن تشويش أبيض.

وتنطلق الافتراضات التقليدية الخاصة باختبارات جذر الوحدة من أن تأثير السلاسل الزمنية بالصدمات Shocks التي قد تحدث على مستوى الاقتصاد الكلي يكون مؤقتا، وأن المتغيرات الاقتصادية لا تتأثر خلال المدى الطويل بمثل هذه الصدمات¹³¹، ورغم ذلك توصل Nelson & Plosser (1982) إلى أن الصدمات العشوائية Random Shocks ترتب أثرا دائما على المتغيرات الاقتصادية الكلية¹³²، وقد أكد Perron (1989) على أن الاختبارات التقليدية لجذر الوحدة تصب¹³³ غير صالحة في حالة معاناة السلاسل الزمنية من تغيرات هيكلية Structural Break، لأنها تصب¹³⁴ متحيزة تجاه إمكانية رفض فرض العدم¹³³، لذلك ظهرت العديد من اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية، من بينها اختبار Zivot and Andrews (1992) الذي يعتمد اطاره النظري على ثلاث نماذج هي:

$$\Delta y_t = c + \alpha y_{t-1} + \beta t + yDU_t + \sum_{j=1}^k d_j \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (11-3)$$

$$\Delta y_t = c + \alpha y_{t-1} + \beta t + \theta DT_t + \sum_{j=1}^k d_j \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (12-3)$$

$$\Delta y_t = c + \alpha y_{t-1} + \beta t + yDU + \theta DT_t + \sum_{j=1}^k d_j \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (13-3)$$

يلاحظ هنا أن النماذج الخاصة بهذا الاختبار تحتوي ثلاثتها على ثابت واتجاه عام، كما أنها احتوت أيضا على متغيرات وهمية تمثل مكان حدوث الصدمة، حيث يمثل DUt متغيرا وهميا Dummy Variable يعكس متوسط التغير في قاطع الدالة Intercept Function، نتيجة لحدوث صدمة في تاريخ معين Break date، بينما يمثل DTt متغيرا وهميا

¹³¹ - حسين فرج الحويج، مداخلة بعنوان: النمو الاقتصادي في ليبيا وفرضية اللحاق بالركب: هل تعمل قناة الواردات على نقل المعرفة؟، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر إدارة المعرفة في بيئة الأعمال الليبية، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا، 23 ديسمبر 2019، ص: 07.

¹³² - Charles R.Nelson & Charles I.Plosser, **Trends and Random walks in Macroeconomic Time Series :Some Edidence and Implications**, Journal Of Monetary Economics, North Holland Publishing Company, Amsterdam, Netherlands, 1982, Vol : 10, N° :02, P : 160-161.

¹³³ - Xincheng chen, **Influence of Structural Break on the Power of ADF Unit Root Test**, Journal of New Economics and Finance, Shuangqing Academic Publishing House, Hong Kong, China, 2022, Vol :02, Issue :01, P : 1-2.

¹³⁴ - Eric Zivot & Donald W.K Andrews, **Further Evidence on the Great Crash, Oil-Price Shock, and the Unit Root Hypothesis**, Journal of Business & Economic Statistics, American Statistical Association, Boston, United States, 1992, Vol : 10, N° :03, P :254.

Dummy Variable يمثل التغير في الاتجاه العام للدالة نتيجة لصدمة تحدث في تاريخ معين Break date¹³⁵، وتأخذ هذه المتغيرات القيم الآتية:¹³⁶

$$DU_t = \begin{cases} 1 & \text{if } t > TB \\ 0 & \text{Otherwise} \end{cases} \quad (14-3)$$

$$DT_t = \begin{cases} t - TB & \text{if } t > TB \\ 0 & \text{Otherwise} \end{cases} \quad (15-3)$$

حيث أن TB هو تاريخ حدوث الصدمة، و t هي الزمن، ويرجع في العديد من الدراسات أن استخدام النموذج C في عملية الكشف على استقرار السلاسل الزمنية هو الأفضل والاقوى من حيث النتيجة، لأن هذا النموذج يمثل التغيرات الهيكلية التي يمكن أن تحصل في قاطع الدالة، وفي الاتجاه العام معاً، ويقوم هذا الاختبار على الفرضين:¹³⁷

$$Hypotheses \rightarrow \begin{cases} H_0 : \alpha = 0 \\ H_1 : \alpha \neq 0 \end{cases} \quad (16-3)$$

بذلك يتم اختبار فرض العدم H0 القاضي بأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وأنها غير مستقرة Non-Stationary، مقابل الفرض البديل H1 القاضي بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، وأنها مستقرة Stationary. ثانياً- اختبار نقاط التغيرات الهيكلية المتعددة Multiple Structural Break Point Test: تحتوي معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية على تغيرات هيكلية، وقد يؤدي تجاهلها إلى مخاطر كبيرة، كاستنتاجات وتنبؤات غير دقيقة وتوصيات مضللة، لذلك تطرقت الأدبيات الإحصائية والاقتصاد القياسي إلى مشاكل التغيرات الهيكلية في قدر هائل من الأعمال¹³⁸، ولكن كان معظمها مصمم خصيصاً لحالة تغير هيكل واحد single break point، ولكن في تسعينات القرن الماضي بدأ الاهتمام بمشكلة التغيرات الهيكلية المتعددة وذلك من خلال اعمال كل من (Andrews, Lee and Ploberger (1996)، (Garcia and Perron (1996)، (Bai (1997) ثم (Bai- Perron (1998) والذي تم بعد ذلك تطويره في (Bai- Perron (2003)، وذلك من خلال تقديم نتائج نظرية وحسابية تسمم² بالكشف عن تغيرات هيكلية متعددة عند تواريخ مجهولة في نموذج

¹³⁵ - حسين فرج الحويج، مداخله بعنوان: التغير التكنولوجي والنمو الاقتصادي من خلال فرضية الأثر الانتشاري للمعرفة (دليل تجريبي من ليبيا)، مداخله مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول الثورة التكنولوجية (اقتصاديات القرن الحادي والعشرين)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، 2018، ص: 109.

¹³⁶ - Muhammed Wahid & others, **Structural Breaks and Unit Root : Evidence from Pakistani Macroeconomic Time Series**, Research Papers, The Munich Personal RePEc Archive, Munich University Library, Munich, Germany, December 2006, P : 06.

¹³⁷ - Amit Sen, **On Unit-Root Tests When the Alternative Is a Trend-Break Stationary Process**, Journal of Business & Economic Statistics, Taylor & Francis Ltd, London, United Kingdom, jan 2003, Vol :21, N° :01, P : 176.

¹³⁸ - Lu Wang & Jianhong Wu, **Estimation of high-dimensional factor models with multiple structural changes**, Economic Modelling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, , March 2022, Vol : 108, P : 01.

خطي يقدر بطريقة المربعات الصغرى¹³⁹، حيث يتم تقدير عدة انحدارات بفترات فرعية اصغر من الفترة الكلية، وبعد ذلك يتم تقييم كل فترة على حدى، وتتمثل السمة الرئيسية لهذا الاختبار في أنه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية المتعددة¹⁴⁰، وهذا ما يجعله الاختبار الأكثر شهرة في الوسط الأكاديمي للكشف عن تواريخ التغيرات الهيكلية¹⁴¹، والذي يأخذ الشكل الرياضي التالي بـ m تغير هيكلية¹⁴²:

$$Y_t = X_t\beta + Z_t\delta_j + \varepsilon_t \quad t = T_{j-1} + 1, \dots, T_j \dots \dots \dots (17-3)$$

$$j = 1, \dots, m + 1 \dots \dots \dots (18-3)$$

حيث Y_t يمثل المتغير التابع عند الزمن t ، X_t شعاع المتغير المستقل من الرتبة $(p \times 1)$ ، Z_t شعاع المتغير المستقل من الرتبة $(q \times 1)$ ، δ_j و β شعاع معاملات المتغيرات المستقلة، ε_t حد الخطأ العشوائي، أما $(T_1, \dots, T_m)$ تمثل نقاط التغيرات الهيكلية حيث يتم التعامل معها على أنها غير معروفة، ويتم تقديرها مع المعاملات الغير معروفة.

المطلب الثاني: النموذج القياسي وطريقة التقدير.

تميل طرق التقدير الحديثة لنماذج السلاسل الزمنية لمتغيرات الاقتصاد الكلي إلى استعمال تقنيات تحليل التكامل المشترك cointegration analysis techniques، الذي يرمي إلى قياس علاقة التوازن بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل Long-Run Equilibrium relationships¹⁴³، وذلك لغلبة ميزة عدم الاستقرار للسلال الزمنية لتلك المتغيرات، ولهذا فقد ارتكزت طرق تقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة non stationary economic variables على تحليل التكامل المشترك، في حين يؤدي استخدام الطرق التقليدية في تقدير تلك العلاقات، كطريقة المربعات الصغرى العادية OLS إلى نتائج مزيفة Spurious Regression، وقد صار هذا النهج محل اهتمام كبير من قبل الكثير من الدراسات الاقتصادية النظرية والتجريبية، كون العلاقات التوازنية طويلة الأجل تتميز بثبات نسبي للتغيرات الاقتصادية عبر الزمن،

¹³⁹- Jushan Bai & Pierre Perron, **Computation And Analysis Of Multiple Structural Change Models**, Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, New Jersey, united states, jan 2003, Vol :18, Issue : 01, P :01..

¹⁴⁰- Tailon Martins & others, **Fossil fuels consumption and carbon dioxide emissions in G7 countries: Empirical evidence from ARDL bounds testing approach**, Environmental Pollution, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, december 2021, Vol : 291, P : 02.

¹⁴¹- Weideman Jaco & others, **Structural breaks in renewable energy in South Africa : A Bai & Perron break test application**, Renewable and Sustainable Energy Reviews, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, october 2017, Vol : 78, P : 948-949.

¹⁴²- Jushan Bai & Pierre Perron, **Estimating and Testing Linear Models with Multiple Structural Changes**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, jan 1998, Vol : 66, N° : 01, P :49.

¹⁴³- Hashem M. Pesaran & others, **Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, New Jersey, united states, june 2001, Vol : 16, Issue : 03, P : 289.

مما يسم¹⁴⁴ لمؤخذ القرار باستغلال كافة المعلومات المتاحة من أجل إيجاد الحلول الاقتصادية المثلى لمختلف المشاكل واتخاذ القرارات المثلى.¹⁴⁴

استخدمت طرق متعددة لاختبار علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية بدءاً من أعمال Engle & Granger (1987) التي بنيت على اختبار علاقات التكامل المشترك في خطوتين¹⁴⁵ two-step residual based procedure، وصولاً إلى أعمال Johansen حول اختبار أشعة التكامل المشترك¹⁴⁶، ومن النماذج الحديثة في هذا المجال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Auto Regressive Distributed Lag Model، الذي يتضمن اختبار التكامل المشترك المسمى باختبار الحدود ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration والذي اصب¹⁴⁷ يستعمل بكثرة خلال السنوات الأخيرة نظراً للمزايا التي يتمتع بها¹⁴⁷، ومن بين هذه المزايا نذكر:

- على عكس التكامل المشترك لـ Angel & Granger و Johansen، لا يتطلب اختبار الحدود الخاص بمنهجية ARDL تكامل جميع متغيرات النموذج بنفس درجة التكامل¹⁴⁸. حيث يمكن تطبيق منهجية ARDL طالما أن المتغير التابع متكامل من الرتبة الأولى (1) $I(1)^*$ ، وباقي المتغيرات المستقلة متكاملة من الرتبة (0) $I(0)$ أو الرتبة (1) $I(1)$ أو مزيج من الإثنين.¹⁴⁹

- يمكن تطبيق منهجية ARDL على عينة صغيرة الحجم طولها من 30 إلى 80 سنة.¹⁵⁰

¹⁴⁴- Min B. Shrestha, Guna R. Bhatta, **Selecting appropriate methodological framework for time series data analysis**, The Journal of Finance and Data Science, KeAi Publishing, Beijing, China, June 2018, Vol : 04, Issue 02, P : 77.

¹⁴⁵- Robert F. Engle and C. W. J. Granger, **Co-Integration and Error Correction : Representation, Estimation, and Testing**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, United States, Mar 1987, Vol :55, N° :02, P :251-276.

¹⁴⁶- Søren Johansen, **Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, United States, Nov 1991, Vol : 59, N° :06, P :1551-1580.

¹⁴⁷- Tao Wang & others, **Dynamics of material productivity and socioeconomic factors based on autoregressive distributed lag model in China**, Journal of Cleaner Production, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, July 2016, Vol : 137, P : 755.

* - الشرط الذي أقره Pesaran & al في مقاله الأصلي في سنة 2001.

¹⁴⁸- Mouyad Alsamara, **Do labor remittance outflows retard economic growth in Qatar? Evidence from nonlinear cointegration**, The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Feb 2022, Vol : 83, P : 05.

¹⁴⁹- Ho Hoang Gia Bao & Hoang Phong Le, **Asymmetric impact of exchange rate on trade between Vietnam and each of EU-27 countries and the UK: evidence from nonlinear ARDL and the role of vehicle currency**, Heliyon, cell press, Cambridge, Massachusetts, United States, June 2021, Vol : 07, Issue : 06, P :04.

¹⁵⁰- Paresh Kumar Narayan, **Reformulating Critical Values for the Bounds F- statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, Discussion Papers, Monash University, Victoria, Melbourne Australia, January 2004, N° : 02/04, P :03.

- يعد تنفيذ وتفسير نهج ARDL أمراً بسيطاً نظراً لمجموعة المعادلات الفريدة الخاصة به، فهو يظهر العلاقة التوازنية طويلة المدى وديناميكيات المدى القصير Short Run Dynamics في معادلة واحدة.¹⁵¹
- عكس الطرق التقليدية، يمكن استخدام فترات إبطاء مثلى مختلفة Different Optimum Number of Lags للمتغيرات المتضمنة في النموذج.¹⁵²
- باختيار فترات الإبطاء المثلى لكل متغير، يمكن لمنهجية ARDL التعامل مع مشاكل الارتباط الذاتي والتجانس بشكل مناسب، مما يوفر تقديرات قوية.¹⁵³

وتمر عملية استخدام هذا النموذج في تقدير العلاقة طويلة المدى بمرحلتين، يتم خلال المرحلة الأولى استخدام مدى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج Testing for the existence of cointegration relationship among variables، وذلك باستخدام اختبار الحدود Bound Test الذي يستند على فرض العدم القاضي بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة (غياب علاقة توازنية في المدى الطويل)، مقابل الفرض البديل القاضي بارتباط تلك المتغيرات بعلاقة تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية في المدى الطويل)، وذلك بمقارنة احصاءة F المشتركة Joint F statistic، وكذلك احصاءة t statistic، مع مجموعتين أو حدين من القيم الحرجة Two sets of Critical Values التي تستخدم كبديل للقيم الجدولية لاحصاءة F و t، فإذا كانت قيمة احصائي F و T أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية المقبولة احصائيا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنية في المدى الطويل (وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج)، أما إذا كانت قيمة احصائي F و T أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية المتعارف عليها نقبل الفرض الصفري بعدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل (عدم وجود علاقة تكامل مشترك)، أما إذا وقعت قيمة قيمة احصائي F و T بين الحد الأدنى والحد الأعلى فهذه الحالة تسمى بحالة ألا حسم لأنها وقعت ضمن منطقة الشك*، و سيأخذ نموذج ARDL الصيغة العامة التالية:¹⁵⁴

¹⁵¹- Mfonobong Udom Etokakpan, **Modeling natural gas consumption, capital formation, globalization, CO2 emissions and economic growth nexus in Malaysia: Fresh evidence from combined cointegration and causality analysis**, Energy Strategy Reviews, , Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Sept 2020, Vol : 31, P : 05.

¹⁵²- Mohammad Mafizur Rahman & Mohammad Abul Kashem, **Carbon emissions, energy consumption and industrial growth in Bangladesh: Empirical evidence from ARDL cointegration and Granger causality analysis**, Energy Policy, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Nov 2017, Vol : 110, P : 603.

¹⁵³- Tomiwa Sunday Adebayo & Demet Beton Kalmaz, **Determinants of CO2 emissions: empirical evidence from Egypt**, Environmental and Ecological Statistics, springer netherlands, Heidelberg, Germany, June 2021, Vol : 28, Issue,02, P : 248.

* - منطقة الشك: هي المنطقة التي تقع فيها الاحصائيات المحسوبة لـ F و t ضمن الحدود العليا والدنيا للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية المقبولة احصائيا.

¹⁵⁴- Hashem M. Pesaran & Yongcheol Shin, **An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis**, An intervention presented as part of the activities of a congress on Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, edited by Steinar Ström, Econometric Society monographs, Cambridge University Press, University of Cambridge, Cambridge, united kingdom, 1998, P :372.

$$y_t = a_0 + a_1 t + \sum_{i=1}^P \psi_i y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \sum_{l_j=0}^{q_j} \beta_{j,l_j} x_{j,t-l_j} + \varepsilon_t \dots (19-3)$$

على الرغم من أن نموذج ARDL العام محدد في المعادلة السابقة، إلا أنه توجد ثلاثة صيغ بديلة التي يمكن استخدامها جميعاً لتقدير المعلمات، ولكن الصيغة التي تحظى عادةً بأكبر قدر من الاهتمام في الأدبيات التطبيقية هي الصيغة التالية:¹⁵⁵

$$\Delta y_t = \left\{ a_0 + a_1 t - \psi(1)y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \beta_j(1)x_{j,t-1} \right\} + \left\{ (\tilde{\psi}^*(L)\Delta y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \tilde{\beta}_j(L)\Delta x_{j,t-1}) + \sum_{j=1}^k \beta_j(L)\Delta x_{j,t} + \varepsilon_t \right\} \dots (20-3)$$

حيث يعبر Δy_t عن الفرق الأول للمتغير التابع، وينقسم الحد الأيمن للنموذج إلى قسمين، يتكون الأول من معلومات الأجل الطويل التي يتم منها اشتقاق معلمات الأجل الطويل Long Run Coefficients، والتي تعبر عن العلاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج Long Run Relationship among the Model Variables، حيث يعبر a_0 عن الثابت، a_1 معامل الاتجاه العام الخطي، ψ معامل تصحيح الخطأ الشرطي الذي يشترط أن يكون سالب ومعنوي، حيث يبين سرعة العودة للتوازن طويل المدى Speed of Adjustment عند حدوث اختلالات عن التوازن خلال المدى القصير، أما β_j فيعبر عن معامل المتغيرات المستقلة K.

بينما القسم الثاني من النموذج يتكون من مجموعة ابطاءات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويعبر عن المعلومات الدينامكية للأجل القصير Short Run Dynamic، أما ε_t فيعبر عن حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية Testing For Causality.

تستعمل منهجية التكامل المشترك ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين المتغيرات في المديين القصير والطويل، وحسب نظرية التمثيل لـ Granger التي تنص على أنه في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فإنه يستلزم الأمر وجود على الأقل علاقة سببية في اتجاه واحد¹⁵⁶، وعلى هذا الأساس تعتمد معظم الأدبيات التطبيقية على اختبارات السببية للكشف على وجودها ومعرفة اتجاهها (سببية أحادية الاتجاه، سببية ثنائية الاتجاه، عدم وجود سببية)، وتصنف اختبارات السببية إلى صنفين، الأول يتمثل في اختبارات سببية المدى القصير مثل اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test، أما الثاني يتمثل في اختبارات سببية المدى الطويل مثل سببية Toda & Yamamoto، والتي سيتم التطرق إليهما فيما يلي:

¹⁵⁵- Khan Sufyanullah & others, **Does emission of carbon dioxide is impacted by urbanization? An empirical study of urbanization, energy consumption, economic growth and carbon emissions - Using ARDL bound testing approach**, Energy Policy Journal, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, March 2022, Vol :164, P : 4.

¹⁵⁶- Ragnar Nymoen, **The Engle-Granger representation theorem**, Reference note to lecture 10 in ECON 5101/9101, Time Series Econometrics, Department of Economics, Faculty of Social Sciences, university of oslo, Oslo, Norway, March 2011, P : 06.

أولاً- اختبار سببية Toda & Yamamoto (Non granger causality test): أدى شرط وجوب استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة في اختبار سببية جرانجر Granger Causality Test، إلى ضرورة تحويل السلاسل الغير المستقرة باستعمال الفروق إلى سلاسل مستقرة، ونتيجة لذلك فإن معلومات الأجل الطويل المتضمنة في تلك السلاسل تزال، لذلك سمي اختبار سببية جرانجر Granger Causality Test باختبار السببية في المدى القصير¹⁵⁷، وكنتيجة لذلك طور كل من Toda & Yamamoto سنة 1995¹⁵⁸ طريقة لاختبار العلاقة السببية طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة، وتقوم هذه الطريقة على تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي الموجه المطور¹⁵⁹ Augmented vector Autoregressive Model (A VAR)، وتتمثل خطوات هذا الاختبار في ما يلي:

- تحديد أقصى درجة تكامل (dmax) The Maximum Order of Integration وذلك بواسطة اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests¹⁶⁰.
- تقدير نموذج VAR بواسطة المتغيرات المستقرة عند المستوى At Levels¹⁶¹.
- التحقق من المتانة القياسية لنموذج VAR¹⁶².
- تحديد K درجة الابطاء المثلى Optimum Number of lags لنموذج VAR بالاستعانة بالمعايير المعتمدة¹⁶³.
- تقدير نموذج Augmented VAR وذلك بإدخال بعض القيود على مصفوفة المعلمات Parameters Matrix، أي تقدير نموذج VAR Order $(K + d_{max})^{th}$ ¹⁶⁴.

¹⁵⁷- Nicholas M. Odhiambo, **Energy consumption and economic growth nexus in Tanzania: An ARDL bounds testing approach**, Energy Policy Journal, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Feb 2009, Vol :37, Issue :02, P : 620.

¹⁵⁸- Hiro Y.Toda & TakuYamamoto, **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes**, Journal of Econometrics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, March–April 1995, Vol :66, Issue :1-2, P : 227-228.

¹⁵⁹- Chor Foon Tang, **A re-examination of the relationship between electricity consumption and economic growth in Malaysia**, Energy Policy Journal, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Aug 2008, Vol :36, Issue :08, P : 3078.

¹⁶⁰- Eseosa David Obadiaru & others, **Dynamic links between the Nigerian equity market and those of selected regional and developed countries**, Heliyon, cell press, Cambridge, Massachusetts, United states, Sept 2020, Vol : 06, Issue : 09, P :04

¹⁶¹- Chaido Dritsaki, **Toda-Yamamoto Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Three Countries of Europe**, International Journal of Economics and Financial Issues, Econjournals, Mersin,Turkey, Dec 2017, Vol :07, N° :06, P :123.

¹⁶²- Xing-Ping Zhang & Xiao-Mei Cheng, **Energy consumption, 154arbome missions, and economic growth in China**, Ecological Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Aug 2009, Vol :68, Issue :10, P : 2707.

¹⁶³- Seyi Saint Akadiri & others, **Does causality between geopolitical risk, tourism and economic growth matter? Evidence from Turkey**, journal of hospitality and tourism management, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, June 2020, Vol :34, P : 275.

¹⁶⁴- Dervis Kirikkaleli & Korhan K. Gokmenoglu, **Sovereign credit risk and economic risk in Turkey: Empirical evidence from a wavelet coherence approach**, Borsa Istanbul Review, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, June 2020, Vol :20, Issue :02, P : 148.

تطبيق سببية Toda & Yamamoto بواسطة اختبار Modified Wald Test¹⁶⁵، ويمكن وصف النموذج العام

لهذه المنهجية كالآتي:¹⁶⁶

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^k \alpha_{1i} y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{max}} \alpha_{2j} y_{t-j} + \sum_{i=1}^k \beta_{1i} x_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{max}} \beta_{2j} x_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots (21-3)$$

$$x_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^k \psi_{1i} x_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{max}} \psi_{2j} x_{t-j} + \sum_{i=1}^k \theta_{1i} y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d_{max}} \theta_{2j} y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots (22-3)$$

حيث يمثل كل من x_t و y_t متغيرات قيد الدراسة، ε_{1t} و ε_{2t} حد الخطأ العشوائي، حيث يجب أن تكون السلسلتين غير مترابطتين، وتعتمد العلاقة السببية على معنوية المعلمتين β_{1i} و θ_{1i} ، بحيث نقول أن x_t لا تسبب في y_t إذا كانت $\beta_{1i} = 0$ ، ونقول أن y_t لا تسبب في x_t إذا كانت $\theta_{1i} = 0$ ، أي أنه عندما تكون $\beta_{1i}, \theta_{1i} = 0$ نقبل فرض العدم القاضي بعدم وجود سببية ونرفض الفرض البديل، والعكس صحيح⁷.

ثانيا- اختبار السببية Breitung & Candelon في ميدان الترددات BC causality test in the frequency domain:

وهي منهجية جاء بها كل من Jörg Breitung و Bertrand Candelon سنة 2006، لتحديد العلاقة السببية بين سلسلتين زمنيتين في نظام يتم تحليله باستخدام تقنيات مجال التردد¹⁶⁷، إذ يهدف إلى دراسة التغيرات من خلال اتجاهها في إطار مجموعة من الدوال المثلثية، وذلك لمعرفة كيف تتغير هيكلية السلاسل بين كل تردد وتردد وكل موجة وموجة، وتستند منهجها على الإطار العام لكل من Gewek (1982) و Hosoya (1991)، اللذان اقترحا اختبار السببية في ميدان الترددات، أولاً نضع $Z_t = [x_t, y_t]$ ليكون شعاع ثنائي الأبعاد للسلاسل الزمنية الملاحظة في الفترة الزمنية $t = 1, \dots, T$ ، ومن المفترض أن Z_t لديه تمثيل VAR محدود الترتيب من الشكل التالي¹⁶⁸:

$$\theta(L)Z_t = \varepsilon_t \dots (23-3)$$

حيث $\theta(L) = I - \theta_1 L - \dots - \theta_p L^p$ كثير حدود التأخير 2×2 مع $L^k Z_t = Z_{t-k}$ ونفترض أن شعاع الخطأ ε_t عبارة عن تشويش أبيض مع $E(\varepsilon_t) = 0$ و $E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = \Sigma$ موجب. ولتسهيل الشرح، نتجاهل أي مصطلح حتي في المعادلة رقم (23-3)، على الرغم من أن في الدراسات التطبيقية يحتوي النموذج على متغير ثابت، اتجاه عام أو متغير وهمي.

ولتكن G المصفوفة المثلثية الأقل لتفكيك Cholesky $G G' = \Sigma^{-1}$ ، على نحو $n_t = G \varepsilon_t$ و $E(\eta_t \eta_t') = I$ ، إذا كان من المفروض أن يكون النظام مستقراً، فإن تمثيل المتوسط المتحرك (MA) للنظام هو:¹⁶⁹

¹⁶⁵ - حياة عثمانى، انعكاس هيكل القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2019)، مرجع سابق، ص: 215.

¹⁶⁶ - حسين الحويج وخالد البيدي، واردات الغذاء وعلاقتها بظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، جوان 2020، المجلد: 08، العدد: 13، ص: 228.

¹⁶⁷ - Khalid Usman & Usman Bashir, The causal nexus between imports and economic growth in China, India and G7 countries: granger causality analysis in the frequency domain, heliyon, cell press, Massachusetts, États-Unis, august 2022, Vol : 08, Issue : 08, P : 03.

¹⁶⁸ - Aviral Kumar Tiwari, An empirical investigation of causality between producers' price and consumers' price indices in Australia in frequency domain, Economic Modelling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, September 2012, Vol : 29, Issue : 05, P : 1574.

¹⁶⁹ - Jörg Breitung & Bertrand Candelon, Testing for short- and long-run causality: A frequency-domain approach, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, june 2006, Vol : 132, Issue : 2, P : 364-365.

$$z_t = \Phi(L)\varepsilon_t = \begin{bmatrix} \phi_{11}(L) & \phi_{12}(L) \\ \phi_{21}(L) & \phi_{22}(L) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix} = \Psi(L)\eta_t = \begin{bmatrix} \Psi_{11}(L) & \Psi_{12}(L) \\ \Psi_{21}(L) & \Psi_{22}(L) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \eta_{1t} \\ \eta_{2t} \end{bmatrix} \dots\dots\dots(24-3)$$

حيث $\Psi(L) = \phi(L)G^{-1}$ و $\phi(L) = \theta(L)^{-1}$

مقياس السببية الذي اقترحه (1982) Geweke و (1991) Hosoya كمايلي:

$$M_{y \rightarrow x}(\omega) = \log \left[1 + \frac{|\Psi_{12}(e^{-i\omega})|^2}{|\Psi_{11}(e^{-i\omega})|^2} \right] \dots\dots\dots (25-3)$$

العديد من الطرق اقترحت لاختبار الفرضية الصفرية $|\Psi_{12}(e^{-i\omega})| = 0$ ، يشبه للحالة التي يكون فيها y لا يسبب في x عند التردد ω ، ولكن Breitung & Candelon سنة 2006 اقترحا منهجية جديدة وبسيطة لاختبار الفرضية الصفرية كما يلي: ¹⁷⁰

$$\Psi_{12}(L) = -\frac{g^{22}\theta_{12}(L)}{|\theta(L)|} \dots\dots\dots(26-3)$$

حيث g^{22} هو العنصر القطري السفلي لـ G^{-1} ، و $|\theta(L)|$ هو محدد $\theta(L)$ ، ويترتب على ذلك أن y لا تسبب x عند التردد ω إذا:

$$|\theta_{12}(e^{-i\omega})| = |\sum_{k=1}^p \theta_{12k} \cos(k\omega) - \sum_{k=1}^p \theta_{12k} \sin(k\omega)i| = 0 \dots\dots\dots (27-3)$$

إجراءاتهم التجريبية تحتم اختبار هذه القيود الخطية، وللتبسيط نضع $\alpha_j = \theta_{11,j}$ و $\beta_j = \theta_{12,j}$

$$x_t = \alpha_1 x_{t-1} + \dots + \alpha_p x_{t-p} + \beta_1 y_{t-1} + \dots + \beta_p y_{t-p} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots (28-3)$$

الفرضية $m_{y \rightarrow x}(\omega) = 0$ نعادل القيد الخطي.

$$H_0 : R(\omega)\beta = 0 \dots\dots\dots (29-3)$$

حيث:

$$\beta = [\beta_1 \dots \dots \beta_p] \dots\dots\dots(30-3)$$

و

$$R(\omega) = \begin{bmatrix} \cos(\omega) & \cos(2\omega) & \dots & \cos(p\omega) \\ \sin(\omega) & \sin(2\omega) & \dots & \sin(p\omega) \end{bmatrix} \dots\dots\dots (31-3)$$

حيث الإحصاء F للمعادلة رقم () موزعة تقريبا على النحو التالي $F(2, T - 2p)$ $\omega \in (0, \pi)$

اختبارات المتانة القياسية Econometric Robustness Tests: بعد تقدير النموذج، يجب أن يخضع هذا الأخير إلى سلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين المبينين في الجدول التالي:

¹⁷⁰- Vincent Bodart & Bertrand Candelon, **Evidence of interdependence and contagion using a frequency domain framework**, Emerging Markets Review, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, june 2009, Vol :10, Issue :2, P : 143.

الفصل الثالث: الطريقة والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل.

الجدول رقم (05-03): جدول يبين اختبارات المتانة القياسية للنموذج المقدر.

الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests			
اسم الاختبار	صاحب الاختبار	الهدف من الاختبار	قاعدة القرار
اختبار الارتباط الذاتي ¹⁷¹ Serial Correlation LM test	Trevor Stanley Breusch & Leslie George Godfrey	اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي من رتب عليا.	عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي : H_0 وجود مشكل الارتباط الذاتي : H_1
اختبار التوزيع الطبيعي ¹⁷³ Normality Test	Carlos Jarque Uribe & anil kumar bera	اكتشاف ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي : H_0 البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي : H_1
اختبار عدم تجانس التباين غير الشرطي ¹⁷⁴ Heteroskedasticity Test	Trevor Stanley Breusch & Adrian Rodney Pagan	اكتشاف مشكلة عدم تجانس التباين الغير الشرطي	عدم وجود مشكل تجانس التباين الغير شرطي : H_0 وجود مشكل تجانس التباين الغير شرطي : H_1
اختبار عدم تجانس التباين الشرطي ¹⁷⁵	Robert Fry Engle	اكتشاف مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي	عدم وجود مشكل تجانس التباين الشرطي : H_0 وجود مشكل تجانس التباين الشرطي : H_1
اختبارات استقرار هيكل النموذج			
اسم الاختبار	صاحب الاختبار	الهدف من الاختبار	قاعدة القرار
اختبار أخطاء التوصيف ¹⁷⁶ Ramsey RESET Test	James Bernard Ramsey	اختبار مشكلة التوصيف الرياضي للنموذج	غياب مشكلة سوء التوصيف الرياضي : H_0 وجود مشكلة سوء التوصيف الرياضي : H_1
اختبار ثبات النموذج من خلال فكرة استقرارية البواقي التراجعية ¹⁷⁷ Cusum & Cusum of square	R. L. Brown & James Durbin & J. M. Evans	التأكد من استقرار النموذج وخلوه من التغيرات الهيكلية، بالإضافة إلى وثبات وانسجام معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير.	النموذج يتمتع بالاستقرارية : H_0 النموذج لا يتمتع بالاستقرارية : H_1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البحوث الاصلية لكل اختبار.

¹⁷¹ - Trevor S. Breusch, **Testing For Autocorrelation In Dynamic Linear Models**, Australian Economic Papers, John Wiley & Sons Australia, Milton, Queensland, Australia, 1978, Vol : 17, Issue :31, P : 334-355.

¹⁷² - Leslie G. Godfrey, **Testing Against General Autoregressive and Moving Average Error Models when the Regressors Include Lagged Dependent Variables**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, Nov 1978, Vol : 46, N° : 06, P : 1293-1301.

¹⁷³- Carlos M.Jarque & Anil K.Bera, **Efficient tests for normality, homoscedasticity and serial independence of regression residuals**, Economics Letters, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 1980, Vol :06, Issue :03, P : 255-259.

¹⁷⁴- Trevor S. Breusch & Adrian R. Pagan, **A Simple Test for Heteroscedasticity and Random Coefficient Variation**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, Sep 1979, Vol : 47, N° : 05, P : 1287-1294.

¹⁷⁵- Robert F. Engle, **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, jul 1982, Vol : 50, N° : 04, P : 987-1007.

¹⁷⁶- James B. Ramsey, **Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis**, journal of the royal statistical society : series b (Statistical Methodology), Royal Statistical Society, London, United Kingdom, 1969, Vol :31, N° :02, P : 350-371.

¹⁷⁷- Brown R. L & others, **Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time**, journal of the royal statistical society : series b (Statistical Methodology), Royal Statistical Society, London, United Kingdom, 1974, Vol :37, N° :02, P : 149-192.

خلاصة الفصل الثالث:

وقوفاً على الهدف المرتجى من هذا الفصل الذي تناول الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليل إشكالية الدراسة بدايةً من تحديد مجتمع الدراسة ومتغيراتها، ثم الوقوف في تتبع مسار تطورها وصولاً إلى تحديد أهم الأدوات والطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها، أمكننا الخروج بالنتائج التالية:

• عقب الاستقلال، قامت الدولة الجزائرية بتأسيس نظام بنكي وطني خالص، يجسد سيادتها واستقلالها من جهة ويضطلع بتمويل نموذج التنمية الاقتصادية المخطط له من جهة أخرى، ومع وقوع الاقتصاد الجزائري تحت ضغط أزمة النفط الخانقة التي تسببت في تراجع حاد لمداخيل تمويل الاقتصاد سنة 1986، شرعت السلطات الجزائرية بإجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تدعوا من خلالها إلى التحول بالنظام الاقتصادي المخطط إلى اقتصاد السوق، وكان من ضمن سلسلة تلك الإصلاحات إصدارها لقانون مصرفي جديد 86-12، وفي سياق تعميق خطة التحول إلى اقتصاد السوق شهد القطاع المصرفي في فترة التسعينيات وما بعدها جملة من الإصلاحات تحمل في طياتها أفكاراً جديدة تهدف إلى عصرنه وتنظيم أداء القطاع المصرفي، والتي كانت بدايتها إصدار قانون النقد والقرض 10-90، الذي سمّاهم بتكييف نشاطاتها مع البيئة الاقتصادية الجديدة (اقتصاد السوق)، فقد سمّاهم هذا القانون وما تلاه من تعديلات قانونية من وضع سياسات مناسبة لتنظيم عمل وتوجيه نشاطات أجهزة القطاع المصرفي لتحقيق الأهداف المرجوة منه، خاصة تمويل الاقتصاد من أجل تعزيز النمو الاقتصادي.

• كان القطاع المصرفي التونسي ضعيف التطور ولعب دوراً منخفضاً في عملية التقارب (الوساطة المالية) بين المقترضين والمقرضين، ولكن في إطار الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، نفذت تونس سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى إرساء قواعد مستوحاة من أفضل المعايير الدولية لضمان حسن سير القطاع المصرفي والحفاظ على الاستقرار المالي عن طريق تنظيم القطاع المصرفي، تحرير أسعار الفائدة تدريجياً وتنقيح سياسة مراقبة الائتمان، وذلك بهدف حماية المودعين وترسيخ ثقة العموم في هذا القطاع خاصة من خلال تدعيم قواعد حوكمته وتعزيز دور المصرف المركزي كسلطة تعديلية ورقابية.

• بعد استقلال المغرب عام 1956، أمتت السلطات المصارف الأجنبية وأنشأت مصارف عمومية، والتي كانت الدولة تسيطر عليها إلى حد كبير، حيث كانت المصارف مسؤولة بشكل أساسي عن توفير التمويل للشركات المملوكة للدولة وتنفيذ أنشطة التنمية الاقتصادية فقط، ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، بدأت السلطات المغربية بإصلاح القطاع المصرفي دورياً، وذلك باتخاذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تحريره وتحديثه. عن طريق إدخال كل مرة أنظمة جديدة لتعزيز الرقابة والشفافية في القطاع، وجعله أكثر مرونة وتطوراً.

• تميز النمو الاقتصادي في الدول الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) بتذبذب خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2019، حيث كان النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبطاً أساساً بقطاع المحروقات، فكلما ارتفعت أسعار المحروقات في الأسواق الدولية يرتفع النمو الاقتصادي في الجزائر والعكس صحيح²، وهو ما يدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري. بينما في تونس فإن النمو الاقتصادي مرتبط بالقطاع الزراعي والقطاع السياحي، حيث الأول يعتمد على الظروف المناخية، فكلما كانت الظروف المناخية ملائمة ارتفع النمو الاقتصادي والعكس صحيح²، وهو ما يدل على عدم تطور القطاع الزراعي، أما الثاني فيعتمد بشكل كبير على عدة ظروف منها الداخلية كالاستقرار السياسي والأمني، ومنها الخارجية كالظروف

الاقتصادية الدولية كالأزمات، فكلما كانت هذه الظروف جيدة زاد توافد السياح، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس صحيح². أما المغرب الذي يعتبر اقتصادها الأكثر تنوعا، فيرتبط نموها الاقتصادي أساسا بالقطاع الزراعي، قطاع السياحة وقطاع المناجم، حيث تتشابه المغرب مع تونس في القطاع الأول والثاني، أما القطاع المناجم، فيعتمد على أسعار الفوسفات في الأسواق الدولية، فكلما كانت أسعاره مرتفعة زاد النمو الاقتصادي في المغرب والعكس صحيح².

• بالنسبة لمتوسط إنتاجية العمالة، نلاحظ أنه كان متذبذبا في الجزائر، وذلك لارتباطه أكثر بالنمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، يرتفع متوسط إنتاجية العمالة والعكس صحيح²، وهو ما يعكس نقص إنتاجية العامل الجزائري، بينما في تونس تميز متوسط إنتاجية العمالة بنسق تصاعدي، ويعود ذلك لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة أكثر من معدل توظيف العمال، وهذا ما يعكس كفاءة وفعالية العامل التونسي، أما في المغرب فقد كان متوسط إنتاجية العمالة متذبذب خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى سنة 1999، وذلك نتيجة تذبذب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الراجع إلى أساسا إلى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة وقطاع المناجم، بسبب الظروف المناخية الغير ملائمة وتراجع أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية، وانطلاقا من سنة 2000 إلى غاية 2019 عرف متوسط إنتاجية العمالة مسارا تصاعديا وذلك نتيجة زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة أكبر من معدل توظيف العمال، وهو ما يعكس تحسن كفاءة وفعالية العامل المغربي.

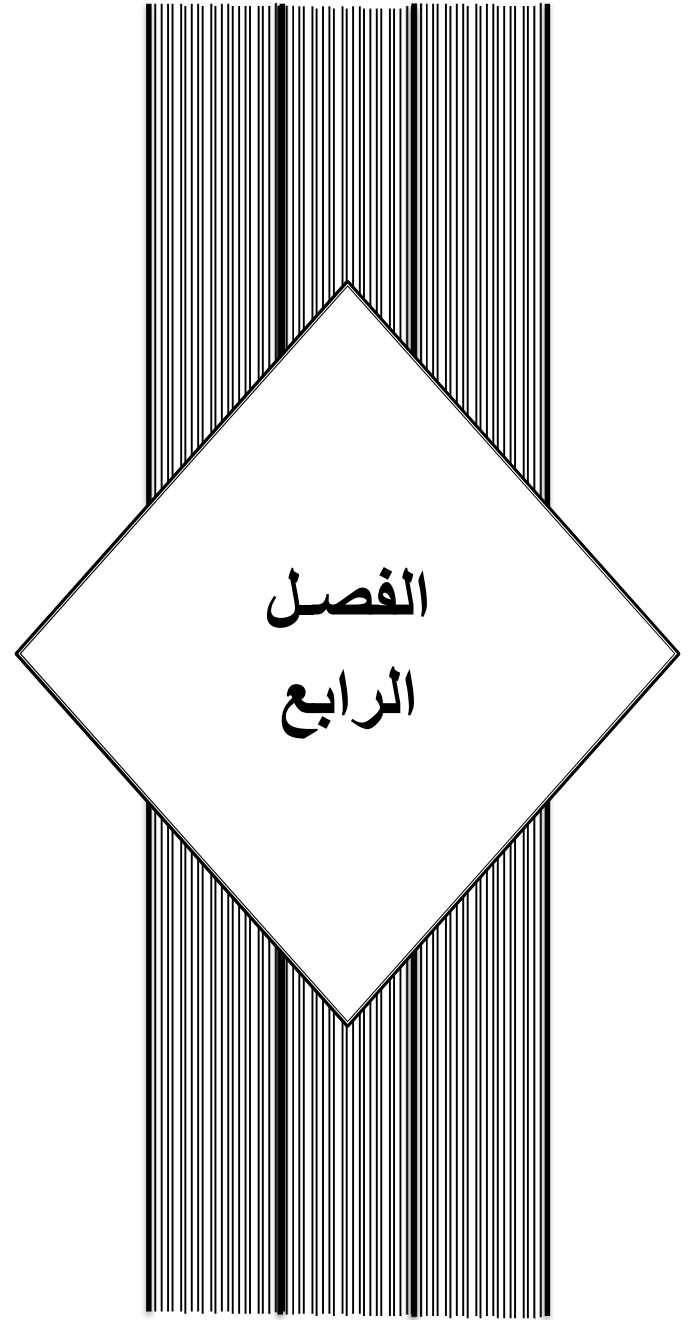
• يرتبط معدل الاستثمار في الجزائر بالنمو الاقتصادي، الذي هو أساسا مرتبط بقطاع المحروقات وتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، حيث يرتفع عند ارتفاع أسعار المحروقات وينخفض بانخفاضها، وهذا ما يدل على أن معظم الاستثمارات في الجزائر هي استثمارات عمومية متمثلة في برامج تنموية وليست استثمارات خاصة أو أجنبية. بينما في تونس كان مرتفعا إذ وصل سنة 1982 إلى 44.22%، ثم بعد ذلك بدأ في الانخفاض وأصبح متذبذبا إلى غاية 2019، ويرجع ذلك الظروف الصعبة التي عاشتها تونس والتي جعلتها تدخل في برنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي. حيث شمل البرنامج جملة من التدابير الرامية إلى تشديد ضوابط الاستثمار خاصة على المؤسسات العامة، بهدف التقليل من عجز الميزانية العمومية، الشيء يدل على أن مساهمة الاستثمارات الخاصة والأجنبية في معدل الاستثمارات كان ضئيلا. أما في المغرب فلقد عرف معدل الاستثمار تذبذبا خلال كل فترة الدراسة تقريبا، وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد المغربي، الشيء الذي أدى إلى ندرة تمويل الاستثمارات، ورغم سلسلة الإصلاحات التي قامت بها السلطات المغربية رفقة صندوق النقد الدولي إلا أن نتائجها جاءت متواضعة، وسرعان ما تعود تلك الاختلالات الناتجة سواء عن الظروف الاقتصادية الخارجية الازمات الدولية، وأخرى داخلية كتراجع الاستثمارات سواء العمومية بسبب ارتفاع عجز الميزانية العمومية وتفاقم مشكلة الديون وخدماتها، أو الخاصة بسبب تباطؤ الاستهلاك النهائي الوطني وتأثير الشكوك المرتبطة بأفاق النمو.

• عرف مؤشر رأس المال البشري المعبر عنه بمتوسط سنوات الدراسة والعودة إلى التعليم وفق طريقة Barro and Lee زيادة ملحوظة في البلدان الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، ولكن بنسب متفاوتة، حيث عرف مؤشر رأس المال البشري تحسنا أكبر في تونس، ثم جاءت الجزائر في المرتبة الثانية، بينما المغرب احتلت المرتبة الثالثة، ويرجع هذا التفاوت إلى الجهود التي بذلتها كل دولة لتوسيع التعليم لا سيما في المناطق الريفية، من أجل زيادة الالتحاق وتحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، مع التركيز على تحسين جودة التعليم، وذلك عن طريق تحديث المناهج وتدريب المعلمين، بالإضافة لزيادة الوصول إلى التدريب المهني والتعليم العالي،

من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد سريع التغير وإعداد أجيال قادمة من القوى العاملة الماهرة والمتعلمة التي بإمكانها أن تلعب دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• عرف التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الدول الثلاثة ارتفاعًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، ففي الجزائر كان هذا الأخير مرتبطًا بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فعند ارتفاعها تنتهج الدولة الجزائرية سياسة نقدية توسعية مشجعتا القطاع الخاص على الاستثمار من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، بينما تنتهج سياسة نقدية انكماشية عند انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. أما في تونس فكان نمو التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بشكل كبير، مدفوعًا بسلسلة من تدابير التحرير الاقتصادي رفقة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى تشجيع نمو القطاع الخاص والحد من دور الدولة في الاقتصاد، حيث شملت هذه التدابير تحرير أسعار الفائدة، وتحرير معاملات الصرف الأجنبي، وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، لذلك بدأ القطاع الخاص يلعب دورًا أكثر أهمية في الاقتصاد التونسي، وبدأت البنوك في توجيه تمويلها بشكل متزايد نحو أنشطة القطاع الخاص. ونفس الشيء بالنسبة للمغرب الذي عرف زيادة في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص خلال فترة الدراسة، والذي كان هو الآخر مدفوعًا بالإصلاحات التي قامت بها السلطات المغربية رفقة الهيئات المالية الدولية، والتي ترمي إلى تشجيع نمو القطاع الخاص والتقليل من دور الدولة في الاقتصاد، فقامت بإصلاح القطاع المالي الذي عرف سلسلة من التغييرات الهيكلية من أجل تطويره. وذلك من خلال تحديث النظام المصرفي وتحرير المعاملات المالية تدريجيًا، كونها ركيزة من ركائز تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

• عانت الجزائر. تونس والمغرب من اختلالات هيكلية ومشاكل اقتصادية كبيرة جعلتها تلجأ إلى الهيئات المالية الدولية من أجل التمويل، ومن بينها صندوق النقد الدولي الذي كان دائمًا يشترط سلسلة من التدابير والإجراءات الإصلاحية، ومن بينها تطبيق نموذج "ماكينون، شو وفراي" والقاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة من أجل تشجيع تعبئة المدخرات ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الأصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة والحد من ظاهرة التضخم والوصول به إلى معدل معقول ومقبول كما هو الشأن في الدول المتقدمة من جهة أخرى، حيث نتج عن ذلك تحرير أسعار الفائدة نهائيًا في كل من تونس والمغرب منذ التسعينات، بينما في الجزائر عرف سعر فائدة الإقراض تحولات طفيفة في أواخر الثمانينات والتسعينات، ليعود للجمود منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2019 عند مستوى 8%، الشيء الذي يدل على عدم مواكبة أسعار الفائدة في الجزائر للإصلاحات والتطورات الاقتصادية والنقدية التي حصلت في البلاد.



تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها



تمهيد الفصل الرابع:

بناءً على ما تضمنته أدبيات هذه الدراسة في شقها النظري والتحليلي المتعلق بالمقاربة النظرية والتحليلية لعلاقة التمويل المصرفي بالنمو الاقتصادي وكذا على النتائج التي توصلت إليها الأبحاث والدراسات التجريبية السابقة ذات الصلة بالموضوع، وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم في إطار هذا الفصل اختبار مدى تطابق ما عرض في الشق النظري والتحليلي مع الشق التطبيقي من خلال ترجمة تلك العلاقة في شكل نماذج إحصائية رياضية تُقدر من واقع البيانات الفعلية.

ورغم تعدد الأدوات القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، فقد وقع اختيار هذه الدراسة على أداة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model باعتباره الأنسب في بلوغ الهدف المرتجى من وراء هذه الدراسة، والذي يكمن من قياس أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2019، وكذا دراسة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبعا لمنهجية Toda & Yamamoto (1995) و Breitung-Candelon (2006)، بالإضافة إلى عمل محاكاة بغرض التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي نتيجة التغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، وذلك وفق طريقة المحاكاة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي، dynamic simulations of dynamic autoregressive distributed lag models (2018)، وعلى أساس ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تحليل وتفسير نتائج نموذج الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج نموذج تونس.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج نموذج المغرب.

المبحث الرابع: مقارنة نتائج نماذج الجزائر وتونس والمغرب.

المبحث الأول: تحليل وتفسير نتائج نموذج الجزائر.

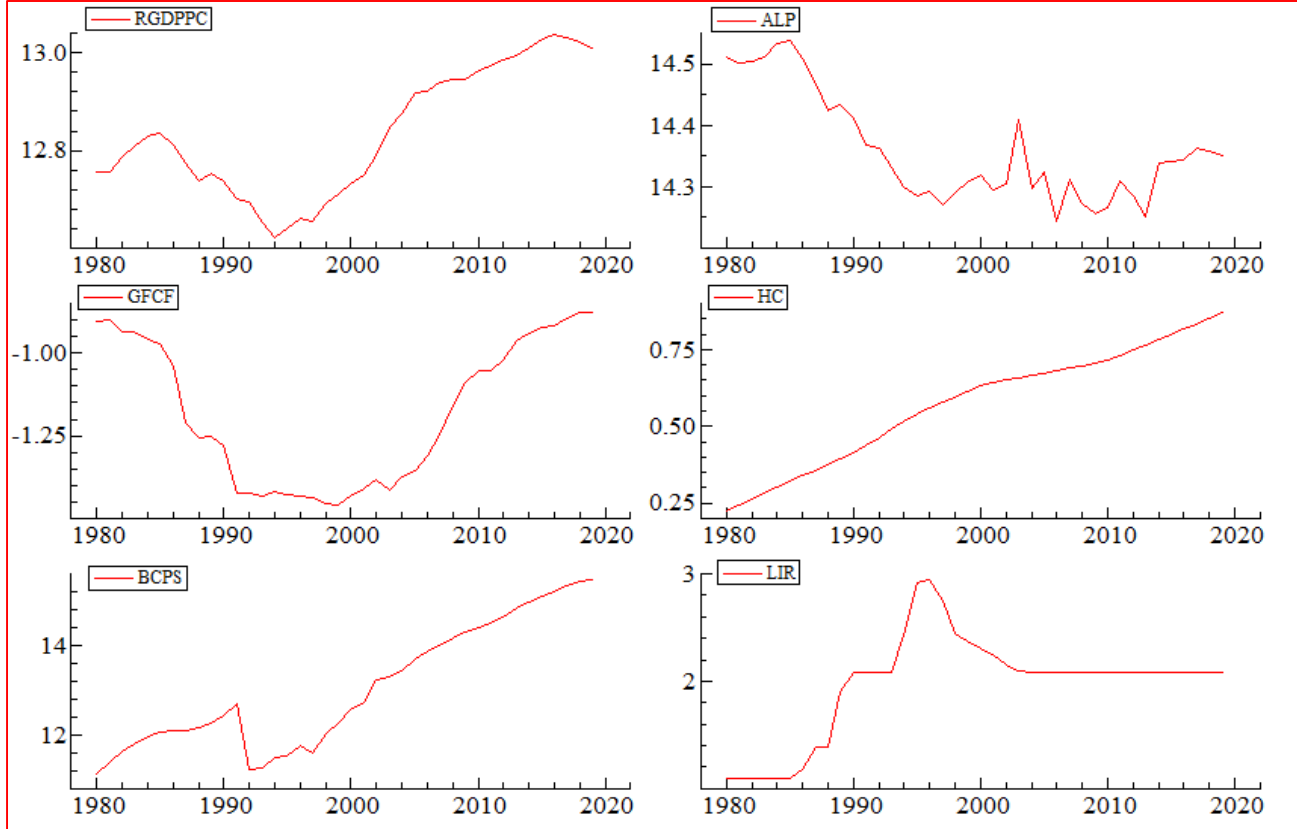
في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة سيتم في هذا المبحث تقدير النموذج الخاص بدولة الجزائر ثم تحليله وتفسير نتائجه.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالجزائر.

تأتي خطوة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تفادي إمكانية الحصول على انحدار زائف، بالإضافة إلى تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الطرق التالية:

أولاً- الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من خلال الشكل رقم (01-04) الذي يبين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في صيغتها اللوغاريتمية يتضح أن السلاسل الستة تحتوي على اتجاه عام Trend، ولقد تم التحقق من وجود اتجاه عام وثابت في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بإجراء انحدارات Regression للمتغيرات الستة على الثابت والاتجاه العام لكل منهما، فأتضح أن الثابت والاتجاه العام معنويان في النماذج الستة (الملحق رقم 18).

الشكل رقم (01-04): رسومات بيانية للسلاسل الزمنية Graphs of time series.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج OxMetrics 7.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

ثانياً- نتائج اختبار جذر الوحدة **Unit Root Test Result** : يتم التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق الكشف على مدى وجود جذر الوحدة Unit Root، وتجرى اختبارات جذر الوحدة من خلال ثلاث انحدارات، يتم أولها بدون ثابت واتجاه عام without trend & intercept، ويجرى الثاني بثابت فقط intercept only، أما الثالث فيجرى بثابت وباتجاه عام with trend & intercept. وتعتمد الدراسات التجريبية على واحد من هذه النماذج فقط، وذلك حسب طبيعة السلاسل قيد الدراسة من حيث احتوائها على ثابت أو اتجاه عام من عدمه¹، ووفقاً للمعادلة التي اقترحها William Schwert (1987) يمكن حساب الحد الأعلى لفترات الإبطاء لتخطي المشاكل التي تواجه اختبارات جذر الوحدة، حيث إذا كان هذا الحد كبير سيؤثر ذلك على قوة الاختبار، أما إذا كان صغيراً سيعاني الاختبار من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation²، وبما أن في هذه الدراسة T=40، فإن الحد الأعلى لفترات الإبطاء يساوي :

$$P_{\max} = 12(40/100)^{1/4} \Rightarrow P_{\max} \approx 10$$

وبين الجدول التالي نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF و PP:

الجدول رقم (01-04): نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية (PP & ADF).

Augmented Dickey-Fuller (1979)				
Variables	ADF-stat	Critical Value	P-value	Observation
RGDP PC	-3.227064	-3.198312	0.0945***	I(1)
ALP	-9.065878	-4.219126	0.0000*	I(1)
GFCF	-4.533683	-4.219126	0.0045*	I(1)
HC	-8.462161	-4.309824	0.0000*	I(1)
BCPS	-6.535343	-4.226815	0.0000*	I(1)
LIR	-3.938766	-3.536601	0.0201**	I(1)
Phillips & Perron (1988)				
Variables	PP-stat	Critical Value	P-value	Observation
RGDP PC	-3.287237	-3.198312	0.0838***	I(1)
ALP	-9.250473	-4.219126	0.0000*	I(1)
GFCF	-4.502488	-4.219126	0.0049*	I(1)
HC	-5.745098	-4.226815	0.0002*	I(2)
BCPS	-13.07527	-4.219126	0.0000*	I(1)
LIR	-3.595101	-3.533083	0.0436**	I(1)

*, **, *** significant at 1%, 5%, 10% level of significant respectively.

Model specification: trend and intercept.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (01-04) نلاحظ تضارب بين نتائج اختبارات ADF و PP، وذلك في السلسلة الزمنية HC المعبرة عن الرأس المال البشري، حيث استقرت في الفرق الأول عند درجة معنوية 1% في اختبار ADF، بينما استقرت

¹ - Chien-Chiang Lee & Mei-Se Chien, **Structural breaks, tourism development, and economic growth: Evidence from Taiwan**, mathematics and computers in simulation, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, April 2008, vol :77, , Issue :04, P : 362-363.

²- Markéta Arltová & Darina Fedorová, **Sélection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter**, Op.cit, P : 49.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

نفس السلسلة في الفرق الثاني عند مستوى معنوية 1% في اختبار PP، بينما استقرت باقي السلاسل في الفرق الأول في الاختبارين عند درجات معنوية مختلفة، فالسلسلة الزمنية RGDP PC المعبرة عن النمو الاقتصادي استقرت عند درجة معنوية 10%، بينما استقرت السلسلة الزمنية LIR المعبرة عن سعر فائدة الإقراض عند درجة معنوية 5%، بينما استقرت باقي السلاسل عند درجة معنوية 1%.

وبما أن الجزائر دولة نفطية، فإن احتمال احتواء سلاسلها على تغيرات هيكلية (صدّامات) Structural Break ناتجة عن تقلبات أسعار النفط وارد جدا، الأمر الذي يجعل الاختبارات المعروفة للكشف عن جذر الوحدة غير صالحة لتحديد درجة استقرارية السلاسل، كاختبار Augmented Dickey-Fuller (1979) ADF، وكذلك اختبار Phillips & Perron (1988) PP، فوجود تغير هيكلي واحد يؤدي إلى تحيز الاختبار إلى قبول فرض العدم القاضي بوجود جذر وحدة رغم صحة الفرض البديل الذي يقضي بالعكس³، وتحسبا لذلك وللتأكيد على اختبارات جذر الوحدة التقليدية المستخدمة في هذه الدراسة سيتم استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار وجود تغيرات هيكلية والمتمثل في اختبار Zivot & Andrews (1992) unit root test، حيث يشير الجدول التالي إلى نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (02-04): نتائج اختبارات جذر الوحدة Zivot & Andrews (1992) unit root test.

Variables	K	Z&A- stat	Critical Value	Break date	Observation
RGDP PC	0	-5.767*	-5.57	1995	I(1)
ALP	0	-9.615*	-5.75	1996	I(1)
GFCF	0	-5.438**	-5.08	1992	I(1)
HC	0	-4.906***	-4.82	2001	I(1)
BCPS	0	-5.121**	-5.08	1995	I(0)
LIR	1	-5.089**	-5.08	1994	I(0)

*, **, *** significant at 1%, 5%, 10% level of significant respectively.

K → Number of lags.

Trend specification: trend and intercept.

Break specification: trend and intercept.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

يوضح الجدول السابق نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل وفقا لاختبار Zivot & Andrews (1992) unit root test، حيث تبين أنه يوجد سلسلتين فقط من السلاسل الزمنية الستة للمتغيرات المدروسة مستقرة في المستوى stationary at level، والمتمثلة في السلسلتين BCPS و LIR المعبرتين عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص وسعر فائدة الإقراض على التوالي، وذلك لأن قيمة إحصاء اختبار Z&A أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يرفض فرض العدم القاضي باحتواء هتان السلسلتان على جذر الوحدة، ويقبل الفرض البديل القاضي بأنها

3 - Christine Amsler & Junsoo Lee, An LM Test for a Unit Root in the Presence of a Structural Change, Econometric Theory, Cambridge University Press, University of Cambridge, Cambridge, United Kingdom, Jun 1995, Vol :11, No : 02, P : 359-360.

مستقرة عند المستوى ، بينما باقي السلاسل لم تكن مستقرة في المستوى لذلك تم أخذ الفرق الأول فاستقرت كلها، وذلك لأن قيمة إحصاء اختبار Z&A أكبر من القيم الحرجة عند أحد مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، حيث استقرت السلسلة الزمنية RGDP PC المعبرة عن النمو الاقتصادي، والسلسلة الزمنية ALP المعبرة عن متوسط إنتاجية العمالة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، بينما استقرت السلسلة الزمنية GFCF المعبرة عن الرأس المال المادي في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، أما السلسلة الزمنية HC المعبرة عن الرأس المال البشري فقد استقرت في الفرق الأول عند مستوى معنوية 10%.

ومن هذه النتائج نستنتج أن الصدمات العشوائية Random Shocks ترتب أثراً دائماً على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبذلك نكون قد توصلنا إلى ما توصل له Perron (1989) بأن الاختبارات التقليدية لجذر الوحدة تصبح غير صالحة في حالة معاناة السلاسل الزمنية من تغيرات هيكلية Structural Break⁴، لأنها تصبح متحيزة تجاه إمكانية قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل، لذلك سيتم اعتماد نتائج اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية فقط، لذلك يمكن القول أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مزيج بين تلك التي هي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model ، هو الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات والذي يخدم أهداف البحث.

المطلب الثاني: تقدير النموذج الخاص بالجزائر.

بعد إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات الدراسة سواء من خلال الرسم البياني أو اختبارات جذر الوحدة، تبين أن متغيرات الدراسة هي مزيج بين التي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model هو الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويسمح بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو الشيء الذي يخدم أهداف هذا الجزء من الدراسة، والتي تسعى إلى معرفة الأثر الذي يخلفه التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

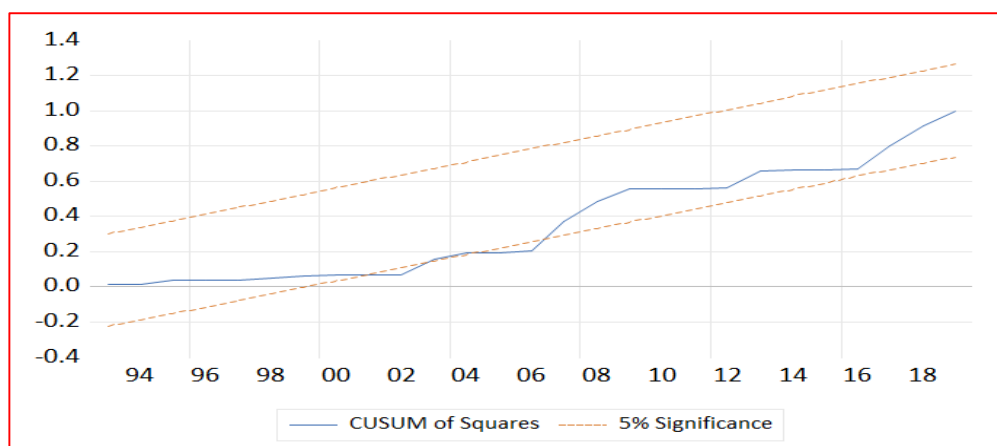
وبعد التقدير المبدئي للنموذج عند درجتي تأخير ألياً، لأنه ينصح باستعمال فترتي تأخير كأقصى حد في البيانات السنوية⁵، اتضح أن النموذج المقدر يعاني من مشكلتين قياسيتين، تمثلت الأولى في معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك وفقاً لإحصاء Breusch-Godfrey كما هو مبين في الملحق رقم (21)، وتمثلت المشكلة الثانية في عدم استقرار هيكل النموذج Instability Problem، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل التالي:

⁴ - Pierre Perron, **The Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, Nov 1989, Vol : 57, No :06, P :1361-1401.

⁵ - Paresh Kumar Narayan, **Reformulating Critical Values for the Bounds F- statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, Op.cit, P : 11.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الشكل رقم (02-04): اختبار استقرار هيكل النموذج.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتبين وفقاً لاختبار CUSUM of squares، أن معلمات النموذج غير مستقرة، وذلك لوجود بواقي الانحدار خارج الحدود الحرجة للخطأ العشوائي، ووفقاً لهذه النتائج ومن خلال الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وكذلك تبين النتائج بين اختبارات جذر الوحدة التقليدية والاختبار الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود صدمات، نستنتج أن النموذج يعاني من تغيرات هيكلية Structural breaks، لذلك يجب الكشف عن تواريخ تلك الصدمات للتحكم في أثارها. أولاً- اختبار الصدمات الهيكلية للنموذج: لتحديد السنوات التي وقعت بها التغيرات الهيكلية Structural Break سيتم تطبيق اختبار Bai-Perron (2003) Multiple Breakpoint test، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (03-04): نتائج اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test

Multiple breakpoint tests
Compare information criteria for 0 to M globally determined breaks
Sample: 1980 2019
Included observations: 40
Breaking variables: ALP GFCF HC BCPS LIR
Break test options: Trimming 0.15, Max break 5

Schwarz criterion selected breaks:		5			
LWZ creterion selected breaks M		1			
Breaks	# of Coefs	Sum of Sq. Resids	Log-L	Schwarz* Criterion	LWZ* Criterion
0	5	0.052692	75.88586	-6.171060	-5.919131
1	11	0.005803	120.0063	-7.823750	-7.241691
2	17	0.002491	136.9190	-8.116052	-7.160113
3	23	0.001424	148.1035	-8.121944	-6.721646
4	29	0.000453	171.0076	-8.713818	-6.736124
5	35	0.000235	184.1677	-8.818493	-5.910264

* Minimum information criterion values displayed with shading

Estimated break dates:

1: 1994

2: 1999, 2005

3: 1999, 2005, 2014

4: 1991, 1999, 2005, 2014

5: 1987, 1993, 1999, 2005, 2017

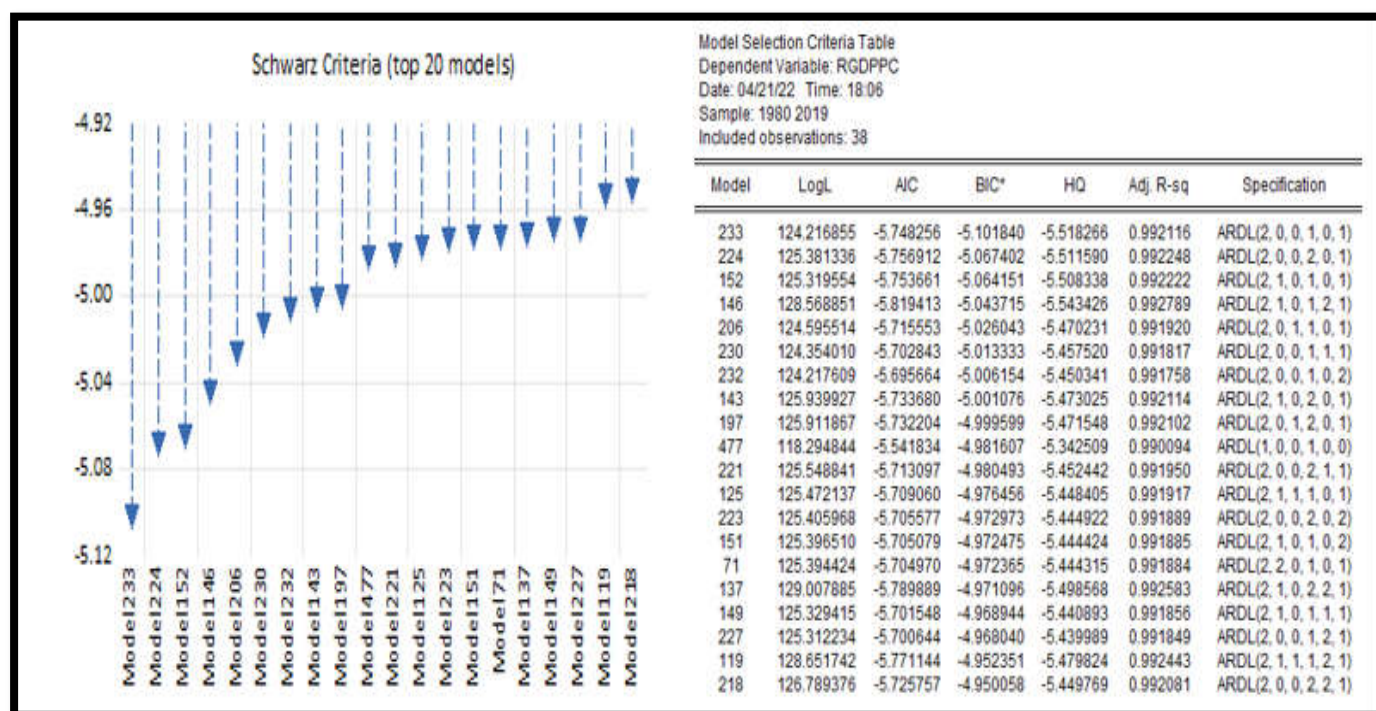
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

من خلال الجدول رقم (03-04) وبالاتماد على معيار Schwarz Criterion لتحديد التغيرات، اتضح أن هذا النموذج يعاني من خمس تغيرات هيكلية Structural breaks حدثت خلال السنوات "1987، 1993، 1999، 2005، 2017"، حيث يمكن أن تكون هذه الصدمات في الكثير من الأحيان مسؤولاً رئيسياً عن بعض المشكلات المتعلقة بالمتانة القياسية Econometric Robustness للنموذج الخاضع للتقدير.

ثانياً- تقدير النموذج: بعد التأكد من معانة النموذج من تغيرات هيكلية، سيتم استخدام خمس متغيرات وهمية Dummy Variables في التواريخ التي حدثت فيها تلك الصدمات الهيكلية للتحكم في أثارها، وذلك كمتغيرات مستقلة ثابتة Fixed regressors لتفادي تأخيرها زمنياً، حيث كل متغير وهي أخذ القيمة 0 في السنوات التي سبقت الصدمة، والقيمة 1 في سنة الصدمة وما بعدها، ثم بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج، فكان النموذج الأمثل بالاعتماد على معيار SB الذي يعتبر مفضلاً في نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لملاءته للعينات الصغيرة Finite samples⁶، تم توزيع فترات الإبطاء بين متغيرات الدراسة ألياً، حيث تم تحديد النموذج (1, 0, 0, 1, 0, 1) كأفضل نموذج، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (03-04): نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

⁶ - Ilhan Ozturk & Ali Acaravci, **Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries**, Applied Energy, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, August 2011, vol :88, Issue :08, P : 2890.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

وبعد اختيار النموذج بفترات الإبطاء الأمثل، سيتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)،

ونتائج التقدير مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-04): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالجزائر.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RGDPPC(-1)	0.821859	0.150198	5.471850	0.0000
RGDPPC(-2)	-0.594200	0.221470	-2.682982	0.0133
ALP	0.209887	0.080282	2.614391	0.0155
GFCF	0.078614	0.034092	2.305939	0.0305
HC	-1.690326	0.622361	-2.715989	0.0123
HC(-1)	2.049089	0.648388	3.160283	0.0044
BCPS	0.041034	0.014580	2.814421	0.0098
LIR	-0.007091	0.019905	-0.356266	0.7249
LIR(-1)	-0.080139	0.029676	-2.700440	0.0128
DUMMY1987	-0.002126	0.019185	-0.110835	0.9127
DUMMY1993	-0.035008	0.018274	-1.915801	0.0679
DUMMY1999	-0.037867	0.021412	-1.768471	0.0902
DUMMY2005	0.049591	0.017814	2.783813	0.0106
DUMMY2017	-0.040520	0.011204	-3.616562	0.0014
C	6.456730	2.503500	2.579082	0.0168
R-squared	0.995099	Mean dependent var	12.83731	
Adjusted R-squared	0.992116	S.D. dependent var	0.133280	
S.E. of regression	0.011834	Akaike info criterion	-5.748256	
Sum squared resid	0.003221	Schwarz criterion	-5.101840	
Log likelihood	124.2169	Hannan-Quinn criter.	-5.518266	
F-statistic	333.5722	Durbin-Watson stat	2.173551	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن النموذج معنوي ككل وذلك من خلال إحصاءة فيشر المقدرة بـ 333.5722 ، والتي قدرت قيمة احتمالياتها بـ 0.0000 ، أي أنها معنوية عند مستوى 1 % ، بالإضافة إلى ذلك معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستويات 1 % و 5 % في ما عدا متغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض ، وبلغت قيمة معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0.995099$ ، وهو ما يعطي قوة تفسيرية عالية للنموذج ، حيث 99.5 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع RGDPPC المعبر عن النمو الاقتصادي تفسره المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج ، أما النسبة الباقية 0.5 % تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثالثا- اختبارات صلاحية النموذج: بعد المعالجة الإحصائية للنموذج وإعادة تقديره ، يجب أن يخضع هذا الأخير إلى سلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته ، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين وهما:

1. الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests: يبين الجدول التالي نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test ، اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test ، واختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الجدول رقم (04-04): اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests.

Tests		Stat-Value	Prob
Breusch-Godfrey serial correlation LM test Null hypothesis: no serial correlation at up to 2 lags	F-Statistic	0.555417	0.5820
	Obs*R-Square	1.909094	0.3850
Normality test (Jarque bera) Null hypothesis: Residual are normally Distributed		0.432286	0.805620
Heteroskedasticity Test Null hypothesis: Heteroskedasticity	Breusch-Pagan-Godfrey	F-Statistic	1.380790
		Obs*R-Square	17.35322
		Scaled explained SS	4.700841
	ARCH	F-Statistic	1.773092
		Obs*R-Square	5.126055

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يبين الجدول رقم (04-04) نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي، فمن خلال اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test اتضح عدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاص بإحصاءة Breusch-Godfrey بـ 0.555417 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يعني قبول فرض عدم القضي بعدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي.

ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي Normality test فقد تبين أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاص بإحصاءة Jarque Bera بـ 0.432286 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض عدم القضي بإتباع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي.

بالإضافة لما سبق فقد تم أيضاً إجراء اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاصة بإحصائتي Breusch-Pagan-Godfrey و ARCH بـ 1.3880790 و 1.773092 على التوالي، وهما غير معنويتين عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرض عدم القضي بتجانس تباين سلسلة البواقي.

ومنه يمكن القول بعد القيام بالاختبارات السابقة، أن النموذج خالي من المشاكل القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي، وأنه يتصف بالمتانة القياسية Econometric Robustness من هذا الجانب.

2. اختبارات استقرار هيكل النموذج: للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته، يجب القيام ببعض الاختبارات والمتمثلة في Ramsey RESET Test الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، واختباري Cusum و Cusum of squares، والجدول التالي يبين نتائج اختبار Ramsey RESET Test أما الشكل يبين نتائج اختباري Cusum و Cusum of squares.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الجدول رقم (05-4): نتائج اختبار Ramsey RESET.

	Value	Prob
t-statistic	1.216232	0.2368
F-statistic	1.479221	0.2368

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12

يتبين من خلال اختبار Ramsey RESET أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل سوء التوصيف الرياضي (Misspecification)، حيث قدرت قيمة احتمالية كل من t-statistic و F-statistic بـ 0.2368 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يعني قبول فرضية عدم القاضية بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

الشكل رقم (05-04): نتائج اختبار Cusum و Cusum of square.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12

يتضح من الشكل رقم (05-04) أن النموذج يتسم بالاستقرارية، وتتسم معلماته بالثبات عند المعاينات المتكررة، حيث يقع المنحنى الممثل لإحصاءة كل من Cusum of Squares و Cusum بين الحدين الحرجين Critical Lines عند مستوى معنوية 5%.

وعليه يمكن القول بعد اجتياز النموذج لكل اختبارات الصلاحية بنجاح، أنه صار يتسم بالمتانة القياسية Econometric Robustness، ويمكن الاعتماد عليه في عملية تقدير العلاقة بين متغيراته في المديين القصير والطويل.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

رابعا- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound Test: يتم اختبار التكامل المشترك Cointegration بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقا لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ARDL، باستخدام اختبار الحدود Bound Test، والجدول التالي يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بواسطة اختبار الحدود F-Bound Test.

الجدول رقم (06-04): نتائج اختبار F-Bound Test.

Test Statistic	Value	
F-statistic	9.268354	
Signif	I(0)	I(1)
10%	2.483	3.708
5%	2.962	4.338
1%	4.045	5.898

Null Hypothesis: No levels relationship

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (06-04) أن قيمة F المحسوبة قدرت بـ "9.268354"، وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة Critical Values للاختبار عند مستوى معنوية 1%، وعليه يرفض فرض عدم القضي بعدم وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، ويقبل الفرض البديل القضي بوجود هذه العلاقة، وعليه فإن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة دفعة واحدة Jointly إلى المتغير التابع.

من جهة أخرى تؤكد نتائج اختبار الحدود T-Bound Test الموجودة في الجدول رقم (07-04) نفس النتيجة، حيث قدرت القيمة المطلقة لإحصاءة t ما قيمته "-4.903803"، وعليه عند أخذ قيمة الإحصاءة t بالقيمة المطلقة ومقارنتها مع القيم الحرجة بالقيمة المطلقة، نجد أنها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة Critical Values للاختبار عند مستوى معنوية 1%، حيث أن هذه النتيجة تؤكد صحة ودقة النتائج المتحصل عليها في اختبار F-Bound Test.

الجدول رقم (07-04): نتائج اختبار T-Bound Test.

Test Statistic	Value	
T-statistic	-4.903803	
Signif	I(0)	I(1)
10%	-2.57	-3.86
5%	-2.86	-4.19
1%	-3.43	-4.79

Null Hypothesis: No levels relationship

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

خامسا- تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل Estimation The Long Run Relationship: بعد ثبوت علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونة الجزئية الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع في المدى الطويل، حيث أن الجدول التالي يبين نتائج هذا التقدير.

الجدول رقم (08-04): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
ALP	0.271755	0.127391	2.133242	0.0438
GFCF	0.101787	0.041076	2.478018	0.0210
HC	0.464514	0.148330	3.131626	0.0047
BCPS	0.053129	0.018901	2.810937	0.0099
LIR	-0.112942	0.029711	-3.801328	0.0009
EC = RGDPPC – (0.2718*ALP + 0.1018*GFCF + 0.4645*HC + 0.0531*BCPS – 0.1129*LIR)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (04-08) أن كل المتغيرات ترتبط بعلاقة معنوية إحصائية بالمتغير التابع عند مستوى 1% و 5%، حيث يرتبط متغير العمالة (ALP) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC) وذلك في المدى الطويل، وقد بلغت المعلمة الخاصة بهذا المتغير ما قيمته "0.271755"، حيث تشير هذه المعلمة أن أي تغير في العمالة بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.72% تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

ويرتبط متغير الرأس المال المادي (GFCF) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "0.101787"، وعليه فإن أي تغير في الرأس المال المادي بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.02% تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

كما يرتبط متغير الرأس المال البشري (HC) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "0.464514"، وعليه فإن أي تغير في الرأس المال البشري بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.65% تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

ويرتبط متغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت

"0.053129"، وعليه فإن أي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.53 % تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

أما متغير سعر فائدة الاقراض فيرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، وقد قدرت قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بـ "-0.112942"، ويعني ذلك أنه أي تغير في سعر فائدة الاقراض بنسبة 10%، يرافقه تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 1.13 % تقريبا، في الاتجاه المعاكس.

ويجدر التأكيد أن هذه العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا تعبر عن علاقة سببية بينها وبين المتغير التابع، أي أنه ليس بالضرورة أن التغير الحاصل في المتغير التابع هو ناجم عن التغير في المتغير المستقل، لأنه من الممكن أن يكون مجرد تزامن إحصائي في حركة البيانات، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات هو الذي سوف يؤكد لنا النتائج السابقة. ويمكن تفسير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج اقتصاديا، وتفسر العلاقة الطردية بين متوسط إنتاجية العمالة والنمو الاقتصادي، بأن خلق فرص العمل لليد العاملة النشطة يدعم الاقتصاد من خلال زيادة نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فعندما يتم توظيف الأفراد، يتحصلون على أجور من قبل المستثمرين، الشيء الذي يدفعهم إلى زيادة انفاقهم على السلع الاستهلاكية والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الأخيرة، وهذا ما يدفع المستثمرين إلى زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الاستثمار وتوظيف المزيد من العمالة لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق أرباح رأسمالية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

كما تفسر العلاقة الطردية بين الرأس المال المادي والنمو الاقتصادي، بأن الزيادة في رأس المال المادي المستخدم في الإنتاج يشكل عامل نمو اقتصادي رئيس من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فباعتبار رأس المال المادي هو مجموعة الأموال المستخدمة في العملية الاستثمارية، وعليه فإن زيادة رأس المال المادي من أجل شراء أدوات وتجهيزات إنتاجية جديدة أو من أجل تحسين بنية الأدوات والتجهيزات الحالية والارتقاء بمستواها التكنولوجي، يرفع من القدرة الإنتاجية للاستثمارات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

وتفسر العلاقة الطردية بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي، بأن تحسين جودة رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فتحسين مستوى التعليم يؤدي إلى الارتقاء بمهارات وقدرات العناصر البشرية، الأمر الذي يقود إلى الابتكار، وتوليد أفكار ومنتجات جديدة، وعليه زيادة معدلات التقدم التكنولوجي، الأمر الذي يقود بدوره إلى تحسين الإنتاجية ورفعها، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

وتفسر العلاقة الطردية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، بأن الزيادة في حجم التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمكن تفسير ذلك من خلال معيار الغرض من التمويل كالتالي:

- تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة: فالتمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص يزيد من الاستثمارات الخاصة، وبالتالي تساعد الأعمال للقطاعات الحقيقية، الشيء الذي يعزز النمو الاقتصادي، وهذا هو النهج الذي انتهجته الجزائر خاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسطير برامج من طرف هيئات حكومية مسؤولة عن دعم وترقية هذا النوع من المشاريع، وهذا دون اغفال أنواع المشاريع الأخرى في القطاعات التي تعزز النمو الاقتصادي.
 - تمويل التجارة الخارجية: فالتمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص من أجل تمويل التجارة الخارجية، سيؤدي في حالة ما إذا كان موجه إلى استيراد الآلات والأدوات ذات التكنولوجيات المتقدمة أو المواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية، إلى ازدهار العملية الإنتاجية وتحسينها، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.
 - تمويل دورة الاستغلال: إن التمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص من أجل تمويل دورات الاستغلال، يؤدي إلى تنشيط الاستثمار، فالتسيير الجيد لهذا النوع من التمويل سوف ينعكس على زيادة إنتاجية واستمرارية المؤسسات الطالبة له، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.
 - تمويل الاستهلاك: فالتمويل الذي تخصصه المصارف للأفراد من أجل اقتناء سلع استهلاكية محلية يعمل على تنشيط الطلب على السلع المنتجة محليا، الشيء الذي ينتج عنه استجابة الجهاز الإنتاجي للطلب المتنامي بزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.
- كما تفسر العلاقة العكسية بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي بأنه عند ارتفاع سعر فائدة الإقراض ينتج عنه عزوف المستثمرين عن طلب التمويل بسبب زيادة الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي تراجع الأعمال للقطاعات الحقيقية، ما ينتج تثبيط النمو الاقتصادي.
- سادسا- تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM Model Estimation: يبين الجدول رقم (04-09) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، حيث اقتضت ديناميكية المدى القصير على متغير النمو الاقتصادي مؤخر بسنة واحدة، متغير رأس المال البشري ومتغير سعر فائدة الإقراض، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية المدرجة.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الجدول رقم (09-04): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
C	6.456730	0.780909	8.268223	0.0000
D(RGDPPC(-1))	0.594200	0.139131	4.270783	0.0003
D(HC)	-1.690326	0.484935	-3.485674	0.0020
D(LIR)	-0.007091	0.014086	-0.503442	0.6194
DUMMY1987	-0.002126	0.008364	-0.254225	0.0016
DUMMY1993	-0.035008	0.009320	-3.756446	0.0010
DUMMY1999	-0.037867	0.010797	-3.507319	0.0019
DUMMY2005	0.049591	0.009734	5.094800	0.0000
DUMMY2017	-0.040520	0.007992	-5.069997	0.0000
CointEq(-1)	-0.772341	0.093868	-8.227957	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يبين الجدول رقم (09-04) نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات البحث في الأجل القصير، والذي يعبر عن معادلة الأجل القصير لمتغيرات الدراسة، حيث تعتمد ديناميكيات الأجل القصير على حد تصحيح الخطأ Error Correction Term الذي قدرته قيمته بـ "-0.772341"، كما قدرت قيمته احتماليته بـ "0.0000"، الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب ومعنوي، وعليه فإن ما قيمته 0.772341 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة من الزمن تقدر بخمسة عشر شهر ونصف تقريباً.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الأجل القصير، يلاحظ من خلال الجدول الذي يبين المعلومات المقدرة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة، أن الفرق الأول للمتغير التابع بفترة إبطاء سنة واحدة يرتبط طردياً مع المتغير التابع، وهو ما يعني بأن النمو الاقتصادي للسنة الفارطة سيؤثر على النمو الاقتصادي في السنة الحالية، حيث يمكن تفسير ذلك بأنه عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي ذلك إلى تحسن الظروف المعيشية للأسر، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية والخدمات، وهو ما يشجع المستثمرين توسيع استثماراتهم وزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بالمتغير الثاني المعبر عن رأس المال البشري فإن الفرق الأول له يرتبط عكسياً مع المتغير التابع المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن الزيادة في رأس المال البشري ستؤدي إلى تثبيط النمو الاقتصادي في المدى القصير، ويرجع ذلك إلى الهوة الحاصلة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وذلك بسبب عدم ربط سياسة التعليم بسياسة التوظيف، وهو ما يجعل مناهج التعليم في الجزائر غير متلائمة مع احتياجات سوق العمل في المدى القصير.

أما الفرق الأول للمتغير المستقل الثالث والمتمثل في سعر فائدة الإقراض فهو يرتبط بعلاقة غير معنوية إحصائياً بالمتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعني أن حجم وإشارة المعلمة الخاصة به لا معنى لهما في المدى القصير، وأنها لا تختلف عن الصفر.

أما المتغيرات الوهمية المعبرة عن الصدمات الهيكلية Structural breaks التي حصلت في النموذج، ترتبط كلها بعلاقة معنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي، حيث كانت العلاقة عكسية لسنتي 1987، 1993، 1999 و 2017 وترتبط معظم هذه الصدمات بتقلبات أسعار النفط، إلا صدمة 1993 التي ترتبط بالأوضاع الأمنية التي سادت الجزائر في تلك الفترة، بينما ترتبط صدمة سنة 2005 بعلاقة طردية مع المتغير المعبر عن النمو الاقتصادي، ويعود ذلك لبرامج الإصلاح ودعم النمو الاقتصادي التي انتهجتها الدولة حينها.

المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الجزائر.

بعد أن تم إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة، وكذا إبراز طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وبغية تأكيد النتائج المتحصل عليها سوف نقوم بدراسة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المعتمدة في الدراسة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

أولاً- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل Testing for Long-Run Causality: لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، سيتم استخدام منهجية (1995) Toda & yamamoto، حيث يقوم هذا الاختبار على نموذج الانحدار الذاتي الموجه المطور Augmented VAR model، ويجب كخطوة أولى معرفة أعلى درجة تكامل بين السلاسل الزمنية "dmax" Maximal integration order، حيث من دراسة جذور الوحدة فيما سبق تبين أنها تساوي الواحد dmax=1، وكخطوة ثانية يتم تحديد عدد فترات التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على نموذج VAR العادي Standard VAR بعد التأكد من المتانة القياسية للنموذج وخلوه من أي مشاكل، وبعد تقدير النموذج تبين أنه يعاني من عدة مشاكل قياسية، أهمها مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation ومشكلة التوزيع الطبيعي Normality في سلسلة البواقي وذلك استنادا إلى Autocorrelation LM Test و Normality Test (الملحق رقم 28)، كما يبين اختبار VAR Cusum of squares أن هيكل النموذج غير مستقر (الملحق رقم 29)، وغالبا ما يكون سبب هذه المشاكل القياسية التغيرات الهيكلية التي تحدث على مستوى اقتصادي الكلي، لذلك سيتم إدراج متغيرات وهمية في التواريخ التي تم الكشف عنها سابقا باختبار Bai-Perron (2003) Multiple Breakpoint test، وذلك كمتغيرات خارجية Exogenous variables، وبعدها تم تقدير النموذج من جديد، وعند إعادة اختبارات صلاحية النموذج، تبين أنه أصبح يتسم بالمتانة القياسية ويخلو من أي مشكل، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد عدد فترات التأخير المثلى كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-10): معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة VAR Lag Order Selection Criteria.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	330.136	NA	7.7e -15	-15.4808	-14.9289	-13.9294
1	517..857	375.44	3.0 ^e -18	-23.4662	-22.3622	-20.3634
2	589.314	142.91*	6.6 ^e -19 *	-25.3323 *	-23.6764 *	-20.6781*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

من خلال نتائج الجدول رقم (10-04) يتضح أن كل المعايير المعتمدة اجمعوا أن عدد التأخيرات المثلى لمتغيرات الدراسة تساوي اثنين $P=2$ ، وعليه بعد معرفة أعلى رتبة تكامل ودرجة التأخير المثلى سيتم تقدير نموذج الانحدار الخطي الموجه المطور، وبمعنى آخر يتم تقدير نموذج $(P+dmax)^{th order var}$.

1. اختبارات صلاحية النموذج **Validity tests of the Model**: بعد المعالجة الإحصائية للنموذج، وقبل اعتماده وتفسير نتائجه يجب أن يخضع إلى جملة من الاختبارات التي تحدد مدى متانته، وتنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين وهما:

- الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي **Residuals Diagnostics Tests**: سيتم عرض في ما يلي نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test، اختبار التوزيع الطبيعي Normality test، واختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity test.

• اختبار الارتباط الذاتي **Autocorrelation LM test**: للتحقق من عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم استخدام اختبار VAR Residual Serial Correlation LM Test، حيث تبين نتائجه الملخصة في الجدول رقم (11-04) أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عند فترتي إبطاء المختارة من قبل البرنامج تلقائياً، وذلك لأن قيمة P-value غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، وهو ما يدفعنا إلى قبول فرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي لنموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل القاضي بالعكس.

الجدول رقم (11-04): اختبار Var residual Serial Correlation LM Tests.

Var residual Serial Correlation LM Tests			
Sample: 1980-2019			
Included observations: 38			
Null hypothesis: no autocorrelation at lag order			
Lag	Chi2	Df	Prob > Chi2
1	43.4233	36	0.18447
2	37.7597	36	0.38880

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

• اختبار التوزيع الطبيعي **Normality test**: للتأكد من إتباع سلسلة بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار Jarque-Bera، حيث تبين نتائج الجدول رقم (12-04) أن قيمة الاحتمال الخاص بإحصاءة Jarque-Bera بلغت "4.993452" وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، حيث بلغت قيمة P-Value ما مقداره "0.7579" الأمر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض العدم القاضي بإتباع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الجدول رقم (12-04): اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي.

Equation	Jarque-Bera	df	Prob
RGDPPC	1.363	2	0.50590
ALP	1.529	2	0.46553
GFCF	0.690	2	0.70825
HC	8.495	2	0.01430
BCPS	0.499	2	0.77932
LIR	2.342	2	0.31002
Joint	14.918	8	0.24596

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

● اختبار عدم تجانس التباين **Heteroskedasticity Test**: للوقوف على عدم معانة النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين، تم استخدام VAR Residual Heteroskedasticity Test، حيث تبين نتائجه التي تم تلخيصها في الجدول رقم (13-04)، أن قيم الاحتمال الخاص بإحصاءة Arch كانت كلها غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض عدم القضي بتجانس تباين سلسلة البواقي.

الجدول رقم (13-04): اختبار VAR Residual Heteroskedasticity Test.

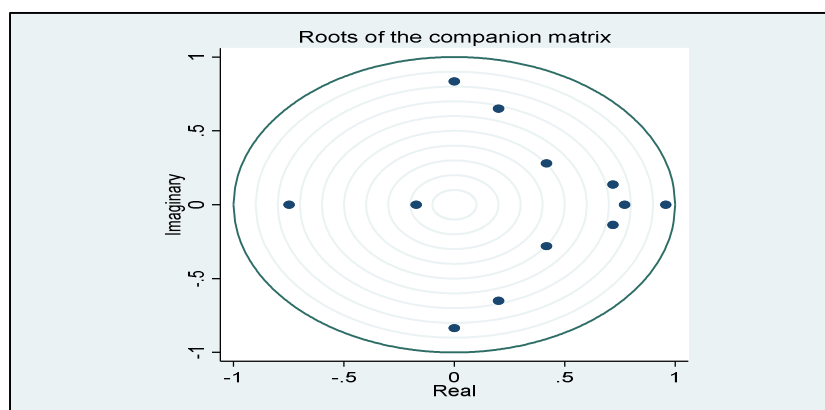
Equation	ARCH	Prob
RGDPPC	2,36853	0,305972
ALP	3,73517	0,154496
GFCF	1,09081	0,579606
HC	0,0728313	0,964239
BCPS	0,0308566	0,98469
LIR	4,08311	0,129827

Null hypothesis: no ARCH effect present

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Gretl 2022a.

- اختبار استقرار هيكل النموذج: للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته، سيتم اخضاع النموذج لاختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial، الذي تظهر نتائجه من خلال الشكل رقم (06-04)، حيث تبين أن جذور النموذج تقع ضمن الحدود الحرجة، أي أنها داخل الدائرة الوحدوية، الأمر الذي يعني أن هيكل النموذج مستقر.

الشكل رقم (06-04): نتائج اختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

وعليه يمكن القول بعد اجتياز النموذج لكل اختبارات الصلاحية بنجاح، أنه يتسم بالمتانة القياسية Econometric Robustness، ويمكن الاعتماد عليه في قياس العلاقة السببية طويلة الأجل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto.

2. نتائج اختبار العلاقة السببية في المدى الطويل: بعد التحقق من المتانة القياسية للنموذج وصلاحيته، سيتم الآن اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto أو كما تسمى بـ Test of non Granger causality، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (04-14): نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto.

Dépendent variable	Independent variable					
	RGDPPC	ALP	GFCF	HC	BCPS	LIR
RGDPPC	-	[43.676] (0.000)	[0.15079] (0.927)	[1.0262] (0.599)	[21.639] (0.000)	[21.639] (0.000)
ALP	[6.1162] (0.047)	-	[6.7766] (0.034)	[5.8143] (0.055)	[15.381] (0.000)	[0.63278] (0.729)
GFCF	[4.9108] (0.086)	[31.376] (0.000)	-	[20.897] (0.000)	[5.201] (0.074)	[24.062] (0.000)
HC	[0.57029] (0.752)	[0.68065] (0.712)	[0.58294] (0.747)	-	[1.6117] (0.447)	[0.57053] (0.752)
BCPS	[7.2845] (0.026)	[0.79521] (0.672)	[16.708] (0.000)	[20.655] (0.000)	-	[4.2913] (0.117)
LIR	[6.2162] (0.045)	[3.1951] (0.202)	[3.1063] (0.212)	[9.3847] (0.009)	[4.292] (117)	-

[]: Chi-square of Modified wald test.

(): P-value of Modified wald test.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

يتبين من نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto أن المتغير الأساسي BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يرتبط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Bidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك عند مستوى معنوية 5%، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين BCPS مع RGDP PC ما مقداره "0.000"، ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن BCPS لا تسبب في RGDP PC، ونقبل الفرض البديل القاضي بأن BCPS تسبب في RGDP PC، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع BC فقد قدرت بـ "0.026" وهي معنوية أيضاً، لذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في BCPS، ونقبل الفرض البديل القاضي بأن RGDP PC يسبب في BCPS.

كما يرتبط المتغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Bidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك عند مستوى معنوية 10%، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين LIR مع RGDP PC ما مقداره "0.000"، ولذلك نقبل الفرض البديل القاضي بأن LIR تسبب في RGDP PC.

نرفض فرض العدم القاضي بالعكس ، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع LIR فقد قدرت بـ "0.045" وهي معنوية أيضا ، لذلك نقبل الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في ALP ، ونرفض فرض العدم القاضي بالعكس. ونفس الشيء بالنسبة للمتغير ALP المعبر على عنصر العمالة ، فلقد تبين أنه يرتبط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Bidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test ، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين ALP مع RGDP PC ما مقداره "0.000" ، ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن ALP لا تسبب في RGDP PC ، ونقبل الفرض البديل القاضي بأن ALP تسبب في RGDP PC ، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع ALP فقد قدرت بـ "0.047" وهي معنوية أيضا ، لذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في ALP ، ونقبل الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في ALP.

أما المتغير GFCF المعبر عن الرأس المال المادي ، فإنه يرتبط بعلاقة سببية أحادية الاتجاه في المدى الطويل Unidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test ، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين GFCF مع RGDP PC ما مقداره "0.927" وهي غير معنوية ، ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن GFCF لا تسبب في RGDP PC ، ونرفض الفرض البديل القاضي بأن GFCF تسبب في RGDP PC ، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع GFCF فقد قدرت بـ "0.086" وهي معنوية ، لذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في GFCF ، ونقبل الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في GFCF.

بينما لا يرتبط المتغير HC المعبر على الرأس المال البشري بأية علاقة سببية مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي ، وذلك عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائيا ، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test ، حيث بلغت في العلاقة بين HC مع RGDP PC ما مقداره "0.599" ، وبلغت في العلاقة بين RGDP PC مع HC ما مقداره "0.752" ، وعليه فإن العلاقة في الاتجاهين غير معنوية ، لذلك نقبل فرض العدم القاضي بغياب علاقة سببية ، ونرفض الفرض البديل القاضي بالعكس ، في الاتجاهين.

ثانيا- اختبار العلاقة السببية في ميدان الترددات: عادة ما تقوم الدراسات التجريبية باختبار العلاقة السببية في المدى القصير باستخدام اختبارات السببية في الفضاء الزمني كاختبار Granger التقليدي وغيرها من الاختبارات ، وذلك رغم أنها أثبتت محدوديتها في الكثير من الأمور خاصة في البيانات السنوية ، بالإضافة للقيود الكثيرة التي يجب الالتزام بها عند تطبيقها للحصول على نتائج حقيقية غير زائفة ، لذلك كان التفكير في الانتقال إلى نوع آخر من السببية في فضاء ليس بالزمني ، كالفضاء الشعاعي الطيفي ، لذلك ستركز هذه الدراسة على أحد أهم اختبارات السببية في ميدان الترددات من خلال منهجية Breitung-Candelon لسنة 2006 ، والتي تعتمد على انحدار ذاتي ثنائي Bivariate Var ، حيث تعرف هذا

الاختبار باسم Breitung-Candelon Spectral Granger-causality Test، والذي يسمح بالكشف على العلاقة السببية في المدى القصير والطويل وحتى المتوسط، من خلال منحنيات بيانية تمثل القيم الإحصائية عند الترددات من 0 إلى $\pi=3.14$ ، والقيم الحرجة، ومن خلال الشكل رقم (01) من الملحق رقم (33) يتضح وجود علاقة سببية تتجه من المتغير BCPS المعبر على التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى المتغير RGDPPC المعبر على النمو الاقتصادي في كل الأجل، حيث كانت العلاقة قوية في المدى القصير خاصة عند التردد $\omega = 2.91$ ، وتواصلت هذه العلاقة في جزء من المدى القصير، ثم بدأت بعد ذلك في التناقص إلى أن اختفت تماما عند التردد $\omega = 2.39$ ، وتواصلت كذلك إلى المدى المتوسط أين ظهرت العلاقة السببية عند التردد $\omega = 1.86$ ، ووصلت إلى أقصى حد عند التردد $\omega = 1.62$ ، ثم اختفت عند التردد $\omega = 1.49$ ، واستمرت كذلك إلى أن ظهرت العلاقة السببية في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.63$ ، وبلغت الحد الأقصى عند التردد $\omega = 0.19$ ، ويجدر بالذكر أن العلاقة السببية كانت قوية في المدى القصير والطويل، وضعيفة في المدى المتوسط.

ويبين الشكل رقم (02) من الملحق رقم (33) الذي يعرض نتائج العلاقة السببية المتجهة من المتغير RGDPPC المعبر على النمو الاقتصادي إلى المتغير BCPS المعبر على التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، حيث كانت العلاقة غائبة في المدى القصير، وامتدت إلى جزء من المدى المتوسط، أين بدأت العلاقة السببية في الظهور عند التردد $\omega = 1.33$ وأصبحت قوية عند التردد $\omega = 1.09$ ، وتواصلت هذه العلاقة القوية في جزء من المدى الطويل، ثم بدأت بعد ذلك في التناقص إلى أن اختفت تماما عند التردد $\omega = 0.63$.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل.

ويتضح من الشكل رقم (03) من الملحق رقم (33) غياب علاقة سببية في المدى القصير والمتوسط بين المتغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض، والمتغير RGDPPC المعبر عن النمو الاقتصادي، بينما ظهرت في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.48$ ، وبلغت أقصى حد عند التردد $\omega = 0.26$ ، حيث كانت العلاقة السببية قوية في المدى الطويل.

أما بالنسبة للعلاقة في الاتجاه المعاكس فقد تبين من الشكل رقم (04) من الملحق رقم (33) غياب العلاقة في المدى القصير، ثم ظهرت علاقة ضعيفة في المدى المتوسط عند التردد $\omega = 1.06$ ، واستمرت كذلك وأصبحت أقوى ثم أقوى في المدى الطويل حيث بلغت أقصى حد عند التردد $\omega = 0.43$

وعليه نستنتج عدم وجود علاقة سببية بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي في المدى القصير، وعلاقة سببية ضعيفة أحادية الاتجاه، تسري من النمو الاقتصادي إلى سعر فائدة الإقراض في المدى المتوسط، وعلاقة سببية قوية ثنائية الاتجاه بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

كما يتجلى من الشكل رقم (05) من الملحق رقم (33) غياب علاقة سببية في المدى القصير والمتوسط بين المتغير ALP المعبر عن العمالة، والمتغير RGDPPC المعبر عن النمو الاقتصادي، بينما ظهرت في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.79$ ، وبلغت أقصى حد عند التردد $\omega = 0.05$ ، حيث كانت العلاقة السببية قوية في المدى الطويل.

أما بالنسبة للعلاقة في الاتجاه المعاكس فيبين الشكل رقم (06) من الملحق رقم (33) وجود علاقة سببية في المدى القصير التي بلغت حدها الأقصى عند $\omega = 2.74$ ، ثم أخذت العلاقة في الانخفاض إلى أن اختفت تماماً، ثم بعد ذلك ظهرت علاقة سببية ضعيفة في المدى المتوسط عند التردد $\omega = 1.80$ ، وبلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 1.65$ ، ثم اختفت إلى أن عاودت الظهور في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.68$ ، وبلغت حدها الأقصى عند التردد $\omega = 0.33$ ، حيث كانت العلاقة متوسطة في المدى الطويل.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى العمالة في المدى القصير والمتوسط، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العمالة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ويتبين من الشكل رقم (07) من الملحق رقم (33) وجود علاقة سببية في المدى القصير تتجه من المتغير GFCF المعبر عن الرأس المال المادي إلى المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، حيث بلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 2.3$ ، وتواصلت هذه العلاقة إلى المدى المتوسط أين بدأت في الانخفاض إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 1.64$ ، بينما يوضح نفس الملحق غياب العلاقة السببية في المدى الطويل.

أما في الاتجاه المعاكس فيبين الشكل رقم (08) من الملحق رقم (33) غياب العلاقة السببية في المدى القصير، واستمرت في جزء من المدى المتوسط إلى أن ظهرت عند التردد $\omega = 1.23$ ، واستمرت هذه العلاقة إلى المدى الطويل أين بلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 0.63$ ، ثم بعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 0.39$. وعليه نستنتج وجود سببية أحادية الاتجاه تتجه من رأس المال المادي إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه لكنها قصيرة بين رأس المال المادي والنمو الاقتصادي في المدى المتوسط، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى الرأس المال المادي في المدى الطويل.

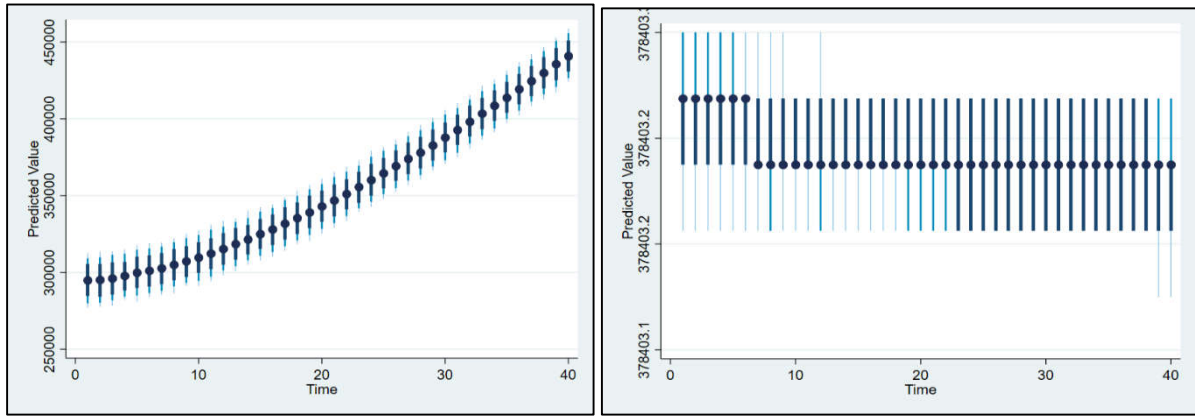
ويتبين من الشكل رقم (09) من الملحق رقم (33) وجود علاقة سببية في كل الأجل تتجه من المتغير HC المعبر عن الرأس المال البشري إلى المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، حيث بلغت أقصى حد لها في المدى القصير عند التردد $\omega = 2.72$ ، ثم أخذت في التناقص إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 2.44$ ، لتعاود الظهور في المدى المتوسط عند التردد $\omega = 1.95$ ، وتبلغ أقصى حد لها عند التردد $\omega = 1.45$ ، ثم تختفي مرة أخرى عند التردد $\omega = 1.22$ ، لتعاود الظهور في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.56$ ، وتبلغ أقصى حد لها عند التردد $\omega = 0.29$.

بينما في الاتجاه المعاكس تبين من الشكل رقم (10) من الملحق رقم (33) وجود علاقة سببية ضعيفة جداً تتجه من المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي إلى المتغير HC المعبر عن الرأس المال البشري في المدى القصير ثم سرعان ما اختفت عند التردد $\omega = 2.8$ ، لتعاود الظهور مرة أخرى في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.68$ ، وتبلغ أقصى حد لها عند التردد $\omega = 0.28$. وعليه نستنتج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من الرأس المال البشري إلى النمو الاقتصادي في المدى المتوسط.

المطلب الرابع: التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي للتغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر مستقبلا.

يسمح لنا نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي بالقيام بعملية محاكاة ديناميكية، حيث يضمن إدخال البيانات التاريخية في النموذج لتقدير المعلمات، ثم استخدام تلك المعلمات لمحاكاة والتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات، وعلى هذا الأساس سيتم احداث صدمة موجبة وأخرى سالبة بنسبة 1 % في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص ومعرفة طريقة استجابة النمو الاقتصادي في الجزائر لذلك التغير على مدار 40 سنة من سنة 2020 إلى سنة 2059.

الشكل رقم (04-07): مخطط الاستجابة الدفعية للنمو للاقتصادي نتيجة التغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (04-07) أن الزيادة في المتغير BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر بنسبة 1 % سيؤدي إلى زيادة المتغير RGDPPC المعبر عن النمو الاقتصادي مستقبلا خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2059. كما نلاحظ أن انخفاض المتغير BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر بنسبة 1 % سيؤدي إلى انخفاض المتغير RGDPPC المعبر عن النمو الاقتصادي مستقبلا، خلال نفس الفترة، حيث يبدأ الانخفاض ابتداءً من المدى المتوسط (السنة السابعة) ثم يثبت إلى نهاية الفترة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى خصائص الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات العمومي، حيث أن مساهمة القطاع الخاص ضئيلة جدا.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج نموذج تونس.

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة سيتم في هذا المبحث تقدير النموذج الخاص بدولة تونس ثم تحليله وتفسير نتائجه.

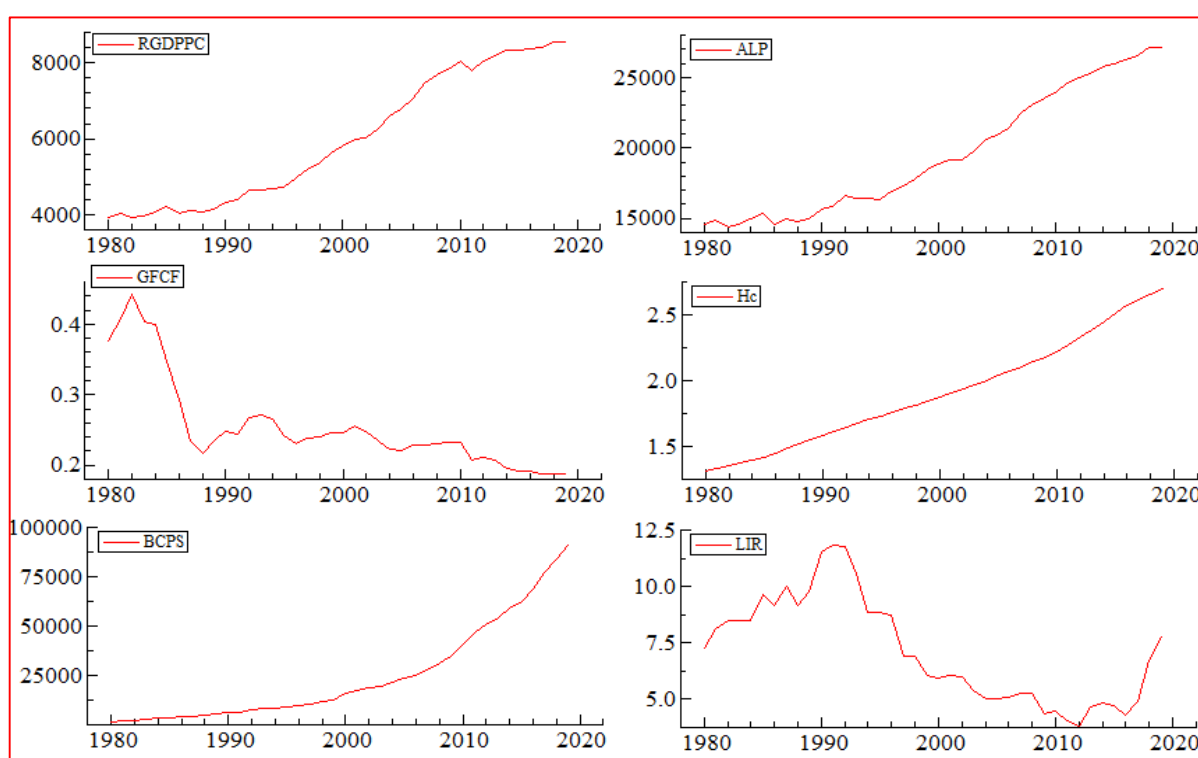
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بتونس.

تأتي خطوة اختبار استقراريه السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تفادي إمكانية

الحصول على انحدار زائف، بالإضافة إلى تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الطرق التالية:

أولاً- الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من خلال الشكل رقم (08-04) الذي يبين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في صيغتها اللوغاريتمية يتضح أن السلاسل الستة تحتوي على اتجاه عام Trend، ولقد تم التحقق من وجود اتجاه عام وثابت في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بإجراء انحدارات Regression للمتغيرات الستة على الثابت والاتجاه العام لكل منهما، فأتضح أن الثابت والاتجاه العام معنويان في النماذج الستة (الملحق رقم 43).

الشكل رقم (08-04): رسومات بيانية للسلاسل الزمنية Graphs of time series.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج OxMetrics 7.

ثانياً- نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test Result : يتم التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق الكشف على مدى وجود جذر الوحدة Unit Root، وتجرى اختبارات جذر الوحدة من خلال ثلاث انحدارات، يتم أولها بدون ثابت واتجاه عام without trend & intercept، ويجرى الثاني بثابت فقط intercept only، أما الثالث فيجرى بثابت وباتجاه عام with trend & intercept، وتعتمد الدراسات التجريبية على واحد من هذه النماذج فقط، وذلك حسب طبيعة السلاسل قيد الدراسة من حيث احتوائها على ثابت أو اتجاه عام من عدمه⁷، ووفقاً للمعادلة التي اقترحها (1987)

⁷ - Chien-Chiang Lee & Mei-Se Chien, **Structural breaks, tourism development, and economic growth: Evidence from Taiwan**, Op.cit, P : 362-363.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

William Schwert يمكن حساب الحد الأعلى لفترات الإبطاء لتخطي المشاكل التي تواجه اختبارات جذر الوحدة، حيث إذا كان هذا الحد كبير سيؤثر ذلك على قوة الاختبار، أما إذا كان صغيراً سيعاني الاختبار من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrélation⁸، وعليه بما أن في هذه الدراسة $T = 40$ ، فإن الحد الأعلى لفترات الإبطاء يساوي:

$$P_{\max} = 12(40/100)^{1/4} \Rightarrow P_{\max} \approx 10$$

وبين الجدول التالي نتائج اختباري جذر الوحدة ADF و PP:

الجدول رقم (04-15): نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية (PP & ADF).

Augmented Dickey-Fuller (1979)				
Variables	ADF-stat	Critical Value	P-value	Observation
RGDP PC	-5.460054	-4.219126	0.0004*	I(1)
ALP	-6.707039	-4.219126	0.0000*	I(1)
GFCF	-4.473723	-4.262735	0.0060*	I(1)
HC	-5.726245	-4.226815	0.0002*	I(2)
BCPS	-5.359439	-4.219126	0.0005*	I(1)
LIR	-4.697229	-4.219126	0.0029*	I(1)
Phillips & Perron (1988)				
Variables	PP-stat	Critical Value	P-value	Observation
RGDP PC	-5.516100	-4.219126	0.0003*	I(1)
ALP	-6.694044	-4.219126	0.0000*	I(1)
GFCF	-4.013945	-3.533083	0.0166**	I(1)
HC	-5.726245	-4.226815	0.0002*	I(2)
BCPS	-6.052115	-4.211868	0.0001*	I(0)
LIR	-4.697229	-4.219126	0.0029*	I(1)

*, **, *** significant at 1%, 5%, 10% level of significant respectively.

Model specification: trend and intercept.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (04-15) نلاحظ تضارب بين نتائج اختباري ADF و PP، وذلك في السلسلة الزمنية BCPS المعبرة عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، حيث استقرت في الفرق الأول عند درجة معنوية 1% في اختبار ADF، بينما استقرت نفس السلسلة في المستوى عند مستوى معنوية 1% في اختبار PP، واستقرت السلسلة الزمنية HC المعبرة عن الرأس المال البشري في الفرق الثاني عند مستوى معنوية 1%، بينما استقرت باقي السلاسل في الفرق الأول في الاختبارين عند درجة معنوية 1%، ما عدى السلسلة GFCF المعبرة عن الرأس المال المادي التي استقرت عند درجة معنوية 5% في اختبار PP.

وبما أن تونس دولة يعتمد اقتصادها أساساً على قطاع الخدمات المسوقة وقطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث ساهم قطاع الخدمات المسوقة في سنة 2019 بما نسبته 42.2% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما يساهم قطاع الفلاحة

⁸. Markéta Arltová & Darina Fedorová, Sélection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter, Op.cit, P : 49.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

والصيد البحري بما نسبته 10.1 % في الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة، أي أن هذان القطاعان يساهمان بـ 52.3 % في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فإن احتمال احتواء سلاسلها على تغيرات هيكلية (صددمات) Structural Break وارد جدا، حيث يمكن أن تكون تلك الصدمات ناتجة عن تقلبات مناخية بالنسبة لقطاع الفلاحة، بينما تكون ناتجة عن أزمات اقتصادية، أمنية وحتى صحية بالنسبة لقطاع الخدمات المسوقة، الأمر الذي يجعل الاختبارات المعروفة للكشف عن جذر الوحدة غير صالحة لتحديد درجة استقرارية السلاسل، كاختبار ADF (1979) Augmented Dickey-Fuller، وكذلك اختبار PP (1988) Phillips & Perron، فوجود تغير هيكلي واحدة يؤدي إلى تحيز الاختبار إلى قبول فرض العدم القاضي بوجود جذر وحدة رغم صحة الفرض البديل الذي يقضي بالعكس⁹، وتحسبا لذلك وللتأكيد على اختبارات جذر الوحدة التقليدية المستخدمة في هذه الدراسة فسيتم استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار وجود تغيرات هيكلية والمتمثل في اختبار unit root test (1992) Zivot & Andrews، حيث يشير الجدول التالي إلى نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (16-04): نتائج اختبارات جذر الوحدة Zivot & Andrews (1992) unit root test.

Variables	K	Z&A- stat	Critical Value	Break date	Observation
RGDP PC	0	-7.877*	-5.57	2009	I(1)
ALP	0	-7.871*	-5.75	2009	I(1)
GFCF	1	-5.240**	-5.08	1992	I(0)
HC	0	-7.158*	-5.75	2011	I(1)
BCPS	0	-6.372*	-5.75	2010	I(0)
LIR	0	-6.194*	-5.75	1993	I(1)

*, **, *** significant at 1%, 5%, 10% level of significant respectively.

K → Number of lags.

Trend specification: trend and intercept.

Break specification: trend and intercept.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

يوضح الجدول رقم (16-04) السابق نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل وفقا لاختبار Zivot & Andrews (1992) unit root test، حيث تبين وجود سلسلتين فقط من السلاسل الزمنية الستة للمتغيرات المدروسة مستقرة في المستوى stationary at level، والمتمثلة في السلسلتين BCPS المعبرة عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والسلسلة GFCF المعبرة عن الرأس المال المادي، وذلك لأن قيمة إحصاء اختبار Z&A أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي، وعليه يرفض فرض العدم القاضي باحتواء السلسلتين على جذر وحدة، ويقبل الفرض البديل القاضي بأنها مستقرة عند المستوى، بينما باقي السلاسل لم تكن مستقرة في المستوى لذلك تم أخذ الفرق الأول

9 - Christine Amsler & Junsoo Lee, **An LM Test for a Unit Root in the Presence of a Structural Change**, Op.cit, P : 359-360.

فاستقرت كلها، وذلك لأن قيمة إحصاء اختبار Z&A أكبر من القيم الحرجة عند أحد مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، حيث استقرت السلسلة الزمنية RGDP PC المعبرة عن النمو الاقتصادي، والسلسلة الزمنية ALP المعبرة عن العمالة وكذلك السلسلة الزمنية HC المعبرة عن الرأس المال البشري، بالإضافة إلى السلسلة الزمنية LIR المعبرة عن معدل فائدة الاقتراض في الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، ومن هذه النتائج نستنتج أن الصدمات العشوائية Random Shocks ترتب أثراً دائماً على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبذلك نكون قد توصلنا إلى ما توصل له Perron (1989) بأن الاختبارات التقليدية لجذر الوحدة تصبح غير صالحة في حالة معاناة السلاسل الزمنية من تغيرات هيكلية Structural Break¹⁰، لأنها تصبح متحيزة تجاه إمكانية قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل، لذلك سيتم اعتماد نتائج اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية فقط، لذلك نلاحظ أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مزيج بين تلك التي هي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، هو الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات والذي يخدم أهداف البحث.

المطلب الثاني: تقدير النموذج الخاص بتونس.

بعد إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات الدراسة سواء من خلال الرسم البياني أو اختبارات جذر الوحدة، تبين أن متغيرات الدراسة مزيج بين التي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model هو الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويسمح بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو الشيء الذي يخدم أهداف البحث الذي يسعى إلى معرفة الأثر الذي يخلفه التمويل المصري الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في تونس.

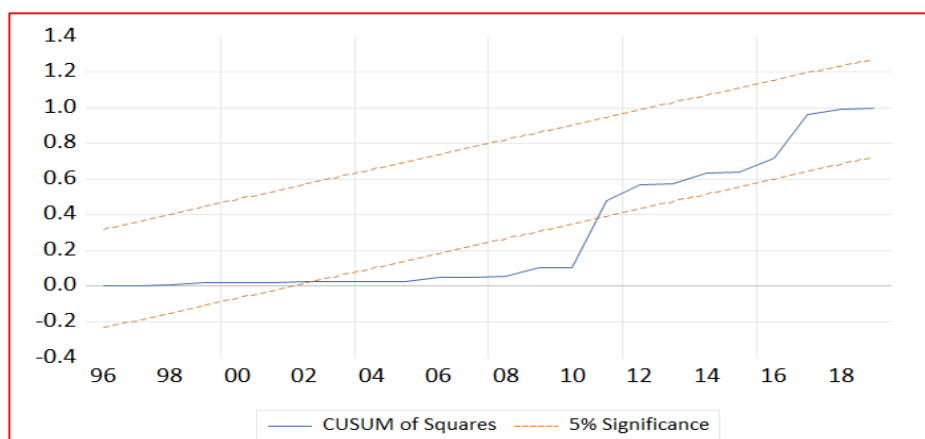
وبعد التقدير المبدئي للنموذج عند درجتى تأخير ألياً، لأنه ينصح باستعمال فترتي تأخير كأقصى حد في البيانات السنوية¹¹، اتضح أن النموذج المقدر يعاني من مشكلتين قياسيتين، تمثلت الأولى في معاناة النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين، وذلك وفقاً لإحصاء Breusch- Pagan- Godfrey كما هو مبين في الملحق رقم (46)، وتمثلت المشكلة الثانية في عدم استقرار هيكل النموذج Instability Problem، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل التالي:

¹⁰- Pierre Perron, **The Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis**, Op.cit, P :1361-1401.

¹¹ - Paresh Kumar Narayan, **Reformulating Critical Values for the Bounds F- statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, Op.cit, P : 11.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الشكل رقم (09-04): اختبار استقرار هيكل النموذج.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يتبين وفقاً لاختبار CUSUM of squares، أن معلمات النموذج غير مستقرة، وذلك لوجود بواقي الانحدار خارج الحدود الحرجة للخطأ العشوائي، ووفقاً لهذه النتائج ومن خلال الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وكذلك تبين النتائج بين اختبارات جذر الوحدة التقليدية والاختبار الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود صدمات، نستنتج أن النموذج يعاني من تغيرات هيكلية Structural breaks، لذلك يجب الكشف عن تواريخ تلك الصدمات للتحكم في أثارها. أولاً- اختبار الصدمات الهيكلية للنموذج: لتحديد السنوات التي وقعت بها التغيرات الهيكلية Structural Break سيتم تطبيق اختبار Bai-Perron (2003) Multiple Breakpoint test، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (17-04): نتائج اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test

Multiple breakpoint tests
Compare information criteria for 0 to M globally determined breaks
Sample: 1980 2019
Included observations: 40
Breaking variables: ALP GFCF HC BCPS LIR
Break test options: Trimming 0.15, Max break 5

Schwarz criterion selected breaks :		5			
LWZ creterion selected breaksM		1			
Breaks	# of Coefs	Sum of Sq. Resids	Log-L	Schwarz* Criterion	LWZ* Criterion
0	6	0.019244	96.03165	-7.086128	-6.781531
1	12	0.001249	150.7321	-9.267819	-8.626988
2	18	0.000582	165.9854	-9.477151	-8.453081
3	24	0.000106	200.0682	-10.62796	-9.143358
4	30	3.68E-05	221.1973	-11.13108	-9.034398
5	36	1.79E-05	2356487	-11.30032	-8.145270

* Minimum information criterion values displayed with shading

Estimated break dates:

1: 2006

2: 2005, 2012

3: 2008, 2011, 2015

4: 1994, 2001, 2008, 2015

5: 1987, 1994, 2001, 2008, 2015

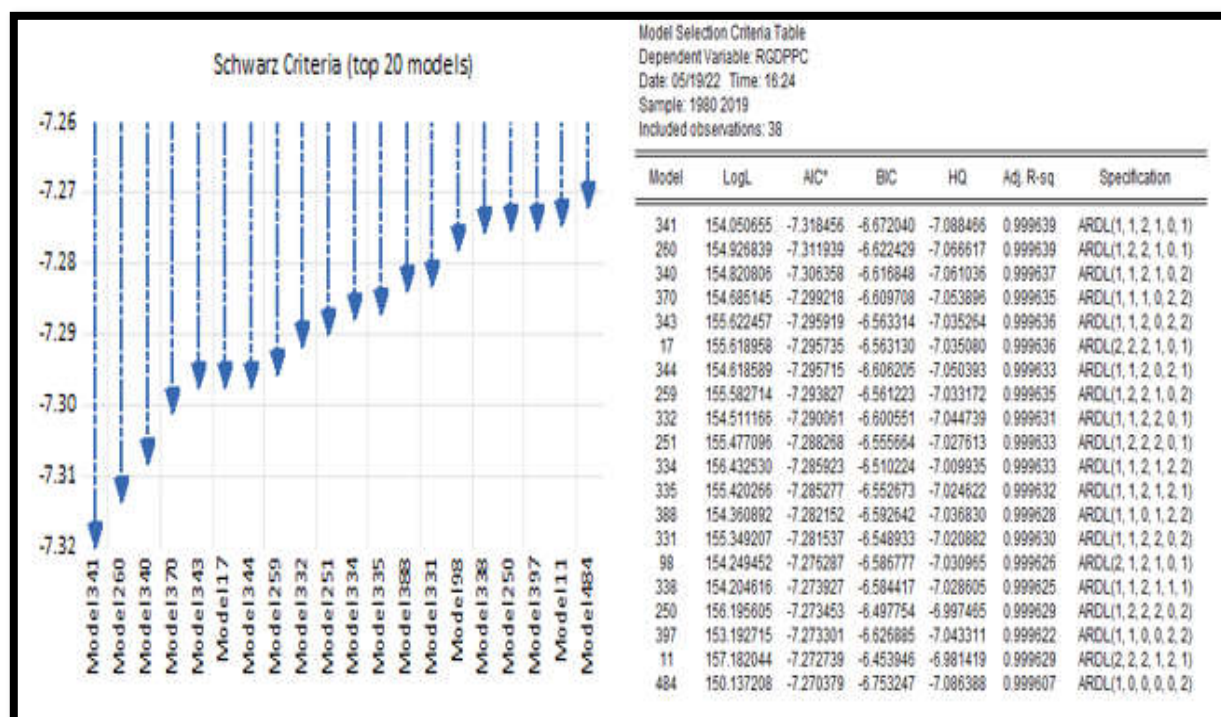
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

من خلال الجدول رقم (04-17) وبالاتماد على معيار Schwarz Criterion لتحديد التغيرات، اتضح أن هذا النموذج يعاني من ثلاث تغيرات هيكلية Structural breaks حدثت خلال السنوات "2008، 2011، 2015"، حيث يمكن أن تكون هذه الصدمات في الكثير من الأحيان مسؤولاً رئيسياً عن بعض المشكلات المتعلقة بالمتانة القياسية Econometric Robustness للنموذج الخاضع للتقدير.

ثانياً- تقدير النموذج: بعد التأكد من معانة النموذج من تغيرات هيكلية، سيتم استخدام ثلاث متغيرات وهمية Dummy Variables في التواريخ التي حدثت فيها تلك الصدمات الهيكلية للتحكم في أثارها، وذلك كمتغيرات مستقلة ثابتة Fixed regressors لتفادي تأخيرها زمنياً، حيث كل متغير وهمي أخذ القيمة 0 في السنوات التي سبقت الصدمة، والقيمة 1 في سنة الصدمة وما بعدها، ثم بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج، فكان النموذج الأمثل بالاعتماد على معيار SB الذي يعتبر مفضلاً في نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لملاءته للعينات الصغيرة Finite samples¹²، تم توزيع فترات الإبطاء بين متغيرات الدراسة ألياً، حيث تم تحديد النموذج (1, 1, 2, 1, 0, 1) كأفضل نموذج، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (04-10): نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

¹² - Ilhan Ozturk & Ali Acaravci, Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries, Op.cit, P : 2890.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

وبعد اختيار النموذج بفترات الإبطاء الأمثل، سيتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)،

ونتائج التقدير مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (11-04): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بتونس.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RGDPPC(-1)	0.297770	0.110001	2.706970	0.0126
ALP	1.015068	0.036813	27.57383	0.0000
ALP(-1)	0.261134	0.114181	2.287021	0.0317
GFCF	0.043055	0.016248	2.649928	0.0143
GFCF(-1)	0.045483	0.019698	2.309065	0.0303
GFCF(-2)	0.045134	0.013657	3.304929	0.0031
HC	1.533426	0.722836	2.121402	0.0449
HC(-1)	-0.997050	0.636315	-1.566914	0.1308
BCPS	0.048560	0.011344	4.280707	0.0003
LIR	-0.008493	0.005762	-1.473970	0.1540
LIR(-1)	-0.042799	0.010569	-4.049398	0.0005
DUMMY2008	-0.007608	0.002148	-3.542117	0.0017
DUMMY2011	-0.069403	0.010666	-6.507069	0.0000
DUMMY2015	-0.027686	0.003155	-8.773889	0.0000
C	-1.062589	0.415454	-2.557658	0.0176
R-squared	0.999775	Mean dependent var	8.674688	
Adjusted R-squared	0.999639	S.D. dependent var	0.283951	
S.E. of regression	0.005397	Akaike info criterion	-7.318456	
Sum squared resid	0.000670	Schwarz criterion	-6.672040	
Log likelihood	154.0507	Hannan-Quinn criter.	-7.088466	
F-statistic	7313.272	Durbin-Watson stat	2.103458	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن النموذج معنوي ككل وذلك من خلال إحصاءة فيشر المقدرة بـ 7313.272، والتي قدرت قيمة احتماليتها بـ 0.0000، أي أنها معنوية عند مستوى 1 %، بالإضافة إلى ذلك معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستويات 1 % و 5 % في ما عدا متغير HC(-1) المعبر عن متغير رأس المال البشري بدرجة إبطاء واحدة، ومتغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض، وبلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.999775$ ، وهو ما يعطي قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث 99.9 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع RGDPPC المعبر عن النمو الاقتصادي تفسره المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.1 % تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثالثا- اختبارات صلاحية النموذج: بعد المعالجة الإحصائية للنموذج وإعادة تقديره، يجب أن يخضع هذا الأخير إلى سلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين وهما:

1. الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي **Residuals Diagnostics Tests**: يبين الجدول التالي نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test، اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test، واختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الجدول رقم (18-04): اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests.

Tests		Stat-Value	Prob	
Breusch-Godfrey serial corrélation LM test Null hypothesis: no serial correlation at up to 2 lags	F-Statistic	0.130121	0.8787	
	Obs*R-Square	0.465150	0.7925	
Normality test (Jarque bera) Null hypothesis: Residual are normally Distributed		0.660035	0.718911	
Heteroskedasticity Test Null hypothesis: Heteroskedasticity	Breusch-Pagan-Godfrey	F-Statistic	1.288127	0.2861
		Obs*R-Square	16.70047	0.2725
		Scaled explained SS	4.601672	0.9906
	ARCH	F-Statistic	0.561247	0.1728
		Obs*R-Square	1.184257	0.5531

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يبين الجدول رقم (18-04) نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي، فمن خلال اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test اتضح عدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاص بإحصاءة Breusch-Godfrey بـ 0.8787 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يعني قبول فرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي.

ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي Normality test فقد تبين أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاص بإحصاءة Jarque Bera بـ 0.718911 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض العدم القاضي باتباع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي.

بالإضافة لما سبق فقد تم أيضاً إجراء اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاصة بإحصاءة Breusch-Pagan-Godfrey و ARCH بـ 0.2861 و 0.1728 على التوالي، وهما غير معنويين عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرض العدم القاضي بتجانس تباين سلسلة البواقي.

ومنه يمكن القول بعد القيام بالاختبارات السابقة، أن النموذج خالي من المشكلات القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي، وأنه يتصف بالمتانة القياسية Econometric Robustness من هذا الجانب.

2. اختبارات استقرار هيكل النموذج: للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته، يجب القيام ببعض الاختبارات والمتمثلة في Ramsey RESET Test الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، واختباري Cusum of squares و Cusum of squares، والجدول التالي يبين نتائج اختبار Ramsey RESET Test أما الشكل يبين نتائج اختباري Cusum و Cusum of squares.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

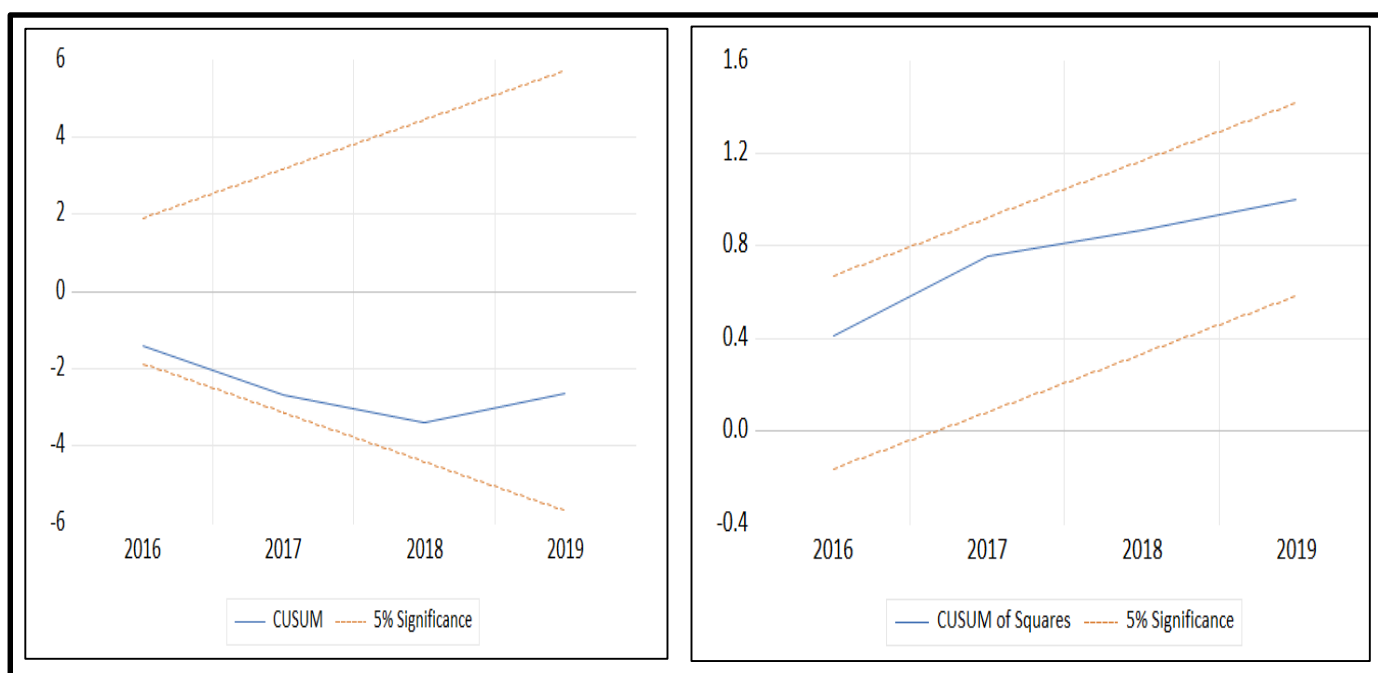
الجدول رقم (19-04): نتائج اختبار Ramsey RESET Test.

	Value	Prob
t-statistic	1.304974	0.2054
F-statistic	1.702957	0.2054

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews 12.

يتبين من خلال اختبار Ramsey RESET Test أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل سوء التوصيف الرياضي (Misspecification)، حيث قدرت قيمة احتمالية كل من t-statistic و F-statistic بـ 0.2054 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يعني قبول فرضية عدم القاضية بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

الشكل رقم (12-04): نتائج اختبار Cusum و Cusum of square.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتضح من الشكل رقم (12-04) أن النموذج يتسم بالاستقرارية، وتتسم معلماته بالثبات عند المعاينات المتكررة، حيث يقع المنحنى الممثل لإحصاءة كل من Cusum و Cusum of Squares بين الحدين الحرجين Critical Lines عند مستوى معنوية 5%.

وعليه يمكن القول بعد اجتياز النموذج لكل اختبارات الصلاحية بنجاح، أنه صار يتسم بالمتانة القياسية Econometric Robustness، ويمكن الاعتماد عليه في عملية تقدير العلاقة بين متغيراته في المديين القصير والطويل.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

رابعا- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound Test: يتم اختبار التكامل المشترك Cointegration بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقا لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ARDL، باستخدام اختبار الحدود Bound Test، والجدول التالي يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بواسطة اختبار الحدود F-Bound Test.

الجدول رقم (20-04): نتائج اختبار F-Bound Test.

Test Statistic	Value	
F-statistic	14.65213	
Signif	I(0)	I(1)
10%	2.483	3.708
5%	2.962	4.338
1%	4.045	5.898

Null Hypothesis: No levels relationship

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (20-04) أن قيمة F المحسوبة قدرت بـ "14.65213"، وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة Critical Values للاختبار عند مستوى معنوية 1%، وعليه يرفض فرض العدم القاضي بعدم وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، ويقبل الفرض البديل القاضي بوجود هذه العلاقة، وعليه فإن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة دفعة واحدة Jointly إلى المتغير التابع.

من جهة أخرى تؤكد نتائج اختبار الحدود T-Bound Test الموجودة في الجدول رقم (21-04) نفس النتيجة، حيث قدرت القيمة المطلقة لإحصاءة t ما قيمته "7.318987"، وعليه عند أخذ قيمة الإحصاءة t بالقيمة المطلقة ومقارنتها مع القيم الحرجة بالقيمة المطلقة، نجد أنها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة Critical Values للاختبار عند مستوى معنوية 1%، حيث أن هذه النتيجة تؤكد صحة ودقة النتائج المتحصل عليها في اختبار F-Bound Test.

الجدول رقم (21-04): نتائج اختبار T-Bound Test.

Test Statistic	Value	
T-statistic	-7.318987	
Signif	I(0)	I(1)
10%	-2.57	-3.86
5%	-2.86	-4.19
1%	-3.43	-4.79

Null Hypothesis: No levels relationship

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

خامسا- تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل Estimation The Long Run Relationship: بعد ثبوت علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونة الجزئية الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع في المدى الطويل، حيث أن الجدول التالي يبين نتائج هذا التقدير.

الجدول رقم (22-04): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
ALP	1.073628	0.039245	27.35689	0.0000
GFCF	0.060815	0.015068	4.035945	0.0005
HC	0.763818	0.105907	7.212189	0.0000
BCPS	0.069151	0.012002	5.761749	0.0000
LIR	-0.073042	0.007922	-9.220508	0.0000
EC = RGDPPC – (1.0736*ALP + 0.0608*GFCF + 0.7638*HC + 0.0692*BCPS – 0.0730*LIR)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (22-04) أن كل المتغيرات ترتبط بعلاقة معنوية إحصائية بالمتغير التابع عند مستوى 1 %، حيث يرتبط متغير العمالة (ALP) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC) وذلك في المدى الطويل، وقد بلغت المعلمة الخاصة بهذا المتغير ما قيمته "1.073628"، حيث تشير هذه المعلمة أن أي تغير في العمالة بنسبة 10 %، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 10.74 % تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

ويرتبط متغير الرأس المال المادي (GFCF) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "0.060815"، وعليه فإن أي تغير في الرأس المال المادي بنسبة 10 %، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.61 % تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

كما يرتبط متغير الرأس المال البشري (HC) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "0.763818"، وعليه فإن أي تغير في الرأس المال البشري بنسبة 10 %، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.64 % تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

ويرتبط متغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت

"0.069151"، وعليه فإن أي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.70 % تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

أما متغير سعر فائدة الاقراض فيرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، وقد قدرت قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بـ "0.073042"، ويعني ذلك أنه أي تغير في سعر فائدة الاقراض بنسبة 10%، يرافقه تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 0.73 % تقريبا، في الاتجاه المعاكس.

ويجدر التأكيد أن هذه العلائق بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا تعبر عن علاقة سببية بينها وبين المتغير التابع، أي أنه ليس بالضرورة أن التغير الحاصل في المتغير التابع هو ناجم عن التغير في المتغير المستقل، لأنه من الممكن أن يكون مجرد تزامن إحصائي في حركة البيانات، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات هو الذي سوف يؤكد لنا النتائج السابقة.

ويمكن تفسير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج اقتصاديا، حيث تفسر العلاقة الطردية بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي، بأن تشغيل اليد العاملة النشطة تدعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولذلك سعت تونس عن طريق وزارة التشغيل والتكوين المهني بشتى الطرق إلى خلق فرص العمل لليد العاملة النشطة، من خلال وضع سياسات وبرامج خاصة والمسماة بالبرامج النشطة للتشغيل، كبرنامج عقد ادماج حاملي شهادات التعليم العالي CIDES، برنامج عقد التأهيل والادماج المهني CAIP، وبرنامج عقد إعادة الادماج في الحياة النشطة CRVA، وغيرها من البرامج الأخرى الهادفة إلى تحسين التشغيل وتسهيل الاندماج في الحياة النشطة، فعندما يتم توظيف الأفراد، يتحصلون على أجور ورواتب من قبل المستثمرين، الشيء الذي يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم للسلع الاستهلاكية والخدمات وانفاقهم عليها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الأخيرة، وهذا ما يدفع المستثمرين إلى زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الاستثمار وتوظيف المزيد من العمالة لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق أرباح رأسمالية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

كما تفسر العلاقة الطردية بين الرأس المال المادي والنمو الاقتصادي، بأن الزيادة في رأس المال المادي المستخدم في الإنتاج يشكل عامل نمو اقتصادي رئيسي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار رأس المال المادي هو مجموعة الأموال المستخدمة في العملية الاستثمارية، فإن زيادة رأس المال المادي والاستثمار في شراء أدوات وتجهيزات إنتاجية جديدة أو تحسين بنية الأدوات والتجهيزات الحالية والارتقاء بمستواها التكنولوجي، يرفع من القدرة الإنتاجية للاستثمارات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس بذلت تونس جهود حثيثة لتحسين مناخ الاستثمار ودفع نشاط الأعمال، من خلال سن تشريعات وقوانين، بالإضافة إلى وضع برامج واليات مساعدة عن طريق هيئات خاصة تضطلع بالتعاون مع شركائها بدور محوري للمساهمة في إنجاز المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال توفير المعلومات الضرورية وتسهيل إجراءات تنفيذ المشروعات، والتزام المؤسسات باعتماد الشفافية في معاملاتها مع الشركات الاستثمارية، وتقليص التراخيص والحد من الإجراءات البيروقراطية، ومعالجة مختلف المشكلات التي تعوق الاستثمار،

إضافة إلى توفير حوافز للمستثمرين تشمل خفض الضرائب ومساهمة الدولة في إنجاز البنية التحتية للمشروعات الكبيرة وتقديم الإحاطة الضرورية.

وتفسر العلاقة الطردية بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي، بأن تحسين جودة رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. لذلك قامت تونس في إطار الجهود الرامية إلى الرقي إلى محاولة تحسين مؤشر التنمية البشرية والتقليص من نسبة الفقر الذي يتم قياسه على أساس الحرمان في مجالات الصحة والتعليم والدخل، وبالتوازي اتجهت الإصلاحات أيضا نحو تطوير منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي من خلال تكريس جهودها للنهوض بالاختصاصات الواعدة في المجالات التقنية والعلمية التي تستجيب لحاجيات المؤسسات والمشاريع الكبرى وكذلك تحسين مردودية نظام التكوين المهني وتكثيف التكوين التطبيقي، فتحسين مستوى التعليم وكذلك تنمية منظومة البحث والتطوير عبر إحداث أقطاب للتنافسية في القطاعات الواعدة فضلا عن تطوير علاقات شراكة بين الجامعة والمؤسسة ومراكز البحث يقود إلى الابتكار، وتوليد أفكار ومنتجات جديدة، وعليه زيادة معدلات التقدم التكنولوجي، الأمر الذي يقود بدوره إلى تحسين الإنتاجية ورفعها، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

وتفسر العلاقة الطردية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، بأن الزيادة في حجم التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فالتمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص يزيد من الاستثمارات الخاصة، وبالتالي تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية، الشيء الذي يعزز النمو الاقتصادي، وحسب عديد الدراسات والبحوث في تونس فالشركات الناشئة ومنشأة الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي أحد أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك للدور الرئيسي الذي تلعبه في توفير فرص عمل ومواجهة معضلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق كانت جل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها تونس بمواكبة مؤسسات الإقراض العالمية تسعى إلى دعم المبادرات الرامية للنهوض بهذه الشريحة من المؤسسات خاصة أنها تفوق نسبتها 95 % من النسيج الاقتصادي التونسي، حيث سعت الحكومات المتعاقبة لإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضها من خلال إرساء إطار قانوني وتشريعي يمكن من الإحاطة بالمستثمرين ويساهم في تقديم جملة الامتيازات للتشجيع على المبادرة الخاصة مع إمكانية تطويرها، ومن جهة أخرى اهتمت بالجانب التمويلي، فحاولت تطوير القطاع المالي، وذلك بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحسين نجاعة الوساطة المصرفية، عن طريق الرفع من القدرات المالية والتقنية للمصارف وتكريس احترام معايير صيغ التصرف والحوكمة وتطوير جودة الخدمات المصرفية وتنويع مجالاتها بما في ذلك احداث هياكل دعم مصرفية متخصصة، وتطوير الصيرفة والمالية الاسلامية واستقطاب المصارف الدولية للعمل في البلاد.

كما تفسر العلاقة العكسية بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي بأنه عند ارتفاع سعر فائدة الإقراض نتيجة لزيادة الطلب على التمويل (كون سعر الفائدة في تونس محرر ويخضع لقانون العرض والطلب) ينتج عنه عزوف

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

المستثمرين عن طلب التمويل بسبب زيادة الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي تراجع الأعمال للقطاعات الحقيقية، ما ينتج عنه تناقص ما يعني تثبيط النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

سادسا- تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM Model Estimation: يبين الجدول رقم (04-23) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، حيث اقتضت ديناميكية المدى القصير على متغيرات العمالة، رأس المال المادي، رأس المال البشري ومتغير سعر فائدة الاقراض، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية المدرجة.

الجدول رقم (04-23): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
C	-1.062589	0.106490	-9.978303	0.0000
D(ALP)	1.015068	0.042158	24.07754	0.0000
D(GFCF)	0.043055	0.013965	3.083055	0.0053
D(GFCF(-1))	0.045134	0.013908	-3.245157	0.0036
D(HC)	1.533426	0.477524	3.211205	0.0039
D(LIR)	-0.008493	0.008288	-1.024719	0.3162
DUMMY2008	-0.007608	0.003051	-2.493372	0.0203
DUMMY2011	-0.027686	0.008193	-8.471065	0.0000
DUMMY2015	-0.027686	0.004352	-6.361951	0.0000
CointEq(-1)	-0.702230	0.067879	-10.34525	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يبين الجدول رقم (04-23) نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات البحث في الأجل القصير، والذي يعبر عن معادلة الأجل القصير لمتغيرات الدراسة، حيث تعتمد ديناميكيات الأجل القصير على حد تصحيح الخطأ Error Correction Term الذي قدرته قيمته بـ "-0.702230"، كما قدرت قيمته احتماليته بـ "0.0000"، الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب ومعنوي، وعليه فإن ما قيمته 0.702230 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة من الزمن تقدر بسبعة عشر شهر تقريبا.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الأجل القصير، يلاحظ من خلال الجدول الذي يبين المعلومات المقدرة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة، أن الفرق الأول للمتغير العمالة D(ALP) يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDPCC المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني بأن زيادة العمالة سيؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث يمكن تفسير ذلك بأنه عند زيادة العمالة في المدى القصير يؤدي ذلك إلى تحسن الظروف المعيشية للأسر، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية والخدمات، وهو ما يشجع المستثمرين توسيع استثماراتهم وزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

أما المتغير الثاني المعبر عن رأس المال المادي D(GFCF) فإن الفرق الأول له يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDPCC المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن الزيادة في رأس المال المادي ستؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في المدى

القصير، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في بعض الأنواع من الاستثمارات التي يظهر تأثيرها مباشرة في النمو الاقتصادي، خاصة الاستثمارات الفلاحية التي يكون فيها جني المحصول في المدى القصير، أو الاستثمارات الصغيرة في قطاع السياحة التي عادة ما تكون مؤقتة (موسمية)، يؤدي إلى زيادة طفيفة في النمو الاقتصادي.

ونفس الشيء فإن الفرق الأول بفترة إبطاء سنة واحدة للمتغير الثاني المعبر عن الرأس المال المادي $D(GFCF(-1))$ يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDPPEC المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن الزيادة في رأس المال المادي ستؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في المدى القصير، ويمكن تفسير ذلك بأن أثر الاستثمارات متوسطة أو طويلة الأجل للسنة السابقة بدأ يظهر الأثر الطفيف لها في السنة الحالية في النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بالمتغير الثاني المعبر عن رأس المال البشري $D(HC)$ فإن الفرق الأول له يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDPPEC المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن الزيادة في رأس المال البشري ستؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي في المدى القصير، ويرجع ذلك إلى جودة مخرجات نظامي التعليم والتكوين وتغطيته لمتطلبات سوق العمل، وذلك بسبب ربط سياسة التعليم بسياسة التوظيف، وهو ما يجعل مناهج التعليم والتكوين في تونس متلائمة مع احتياجات سوق العمل في المدى القصير.

أما الفرق الأول للمتغير المستقل الثالث والممثل في سعر فائدة الاقراض فهو يرتبط بعلاقة غير معنوية إحصائيا بالمتغير التابع الذي يمثل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعني أن حجم وإشارة المعلمة الخاصة به لا معنى لهما في المدى القصير، وأنها لا تختلف عن الصفر.

أما المتغيرات الوهمية المعبرة عن الصدمات الهيكلية $Structural\ breaks$ التي حصلت في النموذج، ترتبط كلها بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي، حيث تمثل الصدمة الأولى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما الصدمة الثانية فتمثل ثورة 2011، بينما تمثل الصدمة الثالثة الأزمة الأمنية الناتجة عن العمليات الإرهابية التي شهدتها تونس في سنة 2015.

المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في تونس.

بعد أن تم إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة، وكذا إبراز طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وبغية تأكيد النتائج المتحصل عليها سوف نقوم بدراسة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المعتمدة في الدراسة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

أولاً- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات البحث في المدى الطويل $Testing\ for\ Long-Run\ Causality$: لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، سيتم استخدام منهجية (Toda & Yamamoto 1995)، حيث

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

يقوم هذا الاختبار على نموذج الانحدار الذاتي الموجه المطور Augmented VAR model، ويجب كخطوة أولى معرفة أعلى درجة تكامل بين السلاسل الزمنية "dmax" Maximal integration order، حيث من دراسة جذور الوحدة فيما سبق تبين أنها تساوي الواحد $dmax=1$ ، وكخطوة ثانية يتم تحديد عدد فترات التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على نموذج VAR العادي Standard VAR بعد التأكد من المتانة القياسية للنموذج وخلوه من أي مشاكل، وبعد تقدير النموذج وإجراء اختبارات الصلاحية الملحق رقم (48) تبين أن النموذج لا يعاني من أي مشكل قياسي، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد عدد فترات التأخير المثلى كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (24-04): معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة VAR Lag Order Selection Criteria.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	272.994		$3.2e - 14$	-14.0523	-13.7937	-13.9603
1	591.298	636.61	$1.1e - 20$	-28.9104	-27.1005*	-28.2665
2	654.763	126.93*	$3.1e - 21^*$	-30.356*	-26.9946	-29.16*

*Optimal lag

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

من خلال نتائج الجدول رقم (24-04) يتضح أن أغلب المعايير المعتمدة اجمعوا أن عدد التأخيرات المثلى لمتغيرات الدراسة تساوي اثنين $P=2$ ، وعليه بعد معرفة أعلى رتبة تكامل ودرجة التأخير المثلى سيتم تقدير نموذج الانحدار الخطي الموجه المطور، وبمعنى آخر يتم تقدير نموذج $(P+dmax)^{th}$ order var.

1. اختبارات صلاحية النموذج **Validity tests of the Model**: بعد المعالجة الإحصائية للنموذج، وقبل اعتماده وتفسير نتائجه يجب أن يخضع إلى جملة من الاختبارات التي تحدد مدى متانته، وتنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين وهما:

- الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي **Residuals Diagnostics Tests**: سيتم عرض في ما يلي نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test، اختبار التوزيع الطبيعي Normality test، واختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity test.

● اختبار الارتباط الذاتي **Autocorrelation LM test**: للتحقق من عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم استخدام اختبار VAR Residual Serial Correlation LM Test، حيث تبين نتائجه الملخصة في الجدول رقم (25-04) أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عند فترتي إبطاء المختارة من قبل البرنامج تلقائياً، وذلك لأن قيمة P-value غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، وهو ما يدفعنا إلى قبول فرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي لنموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل القاضي بالعكس.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الجدول رقم (04-25): اختبار Var residual Serial Correlation LM Tests.

Var residual Serial Correlation LM Tests			
Sample: 1980-2019			
Included observations: 38			
Null hypothesis: no autocorrelation at lag order			
Lag	Chi2	Df	Prob > Chi2
1	35.5850	36	0.48818
2	35.2270	36	0.50517

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

• اختبار التوزيع الطبيعي **Normality test**: للتأكد من إتباع سلسلة بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار Jarque-Bera، حيث تبين نتائج الجدول رقم (04-26) أن قيمة الاحتمال الخاص بإحصاء Jarque-Bera لكل معادلات النموذج كانت غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، وهو الأمر الذي يقود إلى مباشرة إلى قبول فرض العدم القاضي بإتباع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (04-26): اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي.

Equation	Jarque-Bera	df	Prob
RGDPPC	0.422	2	0.80969
ALP	2.556	2	0.27854
GFCF	1.981	2	0.37137
HC	0.058	2	0.97122
BCPS	2.584	2	0.27472
LIR	0.265	2	0.87596
Joint	7.867	12	0.79544

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

• اختبار عدم تجانس التباين **Heteroskedasticity Test**: للوقوف على عدم معانة النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين، تم استخدام VAR Residual Heteroskedasticity Test، حيث تبين نتائجه الملخصة في الجدول رقم (04-27)، أن قيم الاحتمال الخاص بإحصاء Arch كانت كلها غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض العدم القاضي بتجانس تباين سلسلة البواقي.

الجدول رقم (04-27): اختبار VAR Residual Heteroskedasticity Test.

Equation	ARCH	Prob
RGDPPC	4,46984	0,107001
ALP	4,50237	0,105274
GFCF	0,931014	0,627817
HC	3,24298	0,197604
BCPS	0,271134	0,873221
LIR	1,21353	0,545112

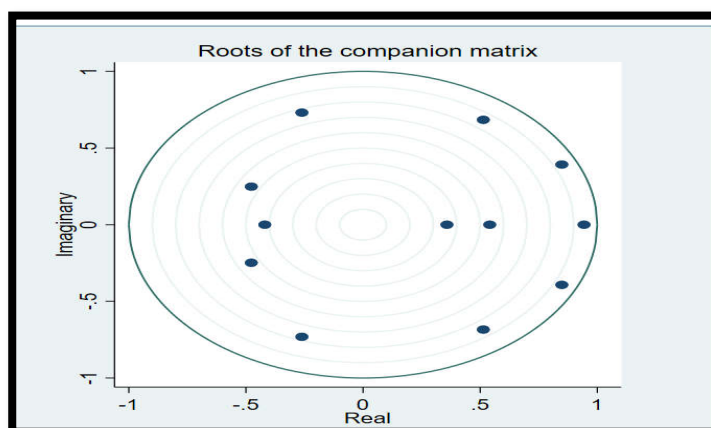
Null hypothesis: no ARCH effect present

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Gretl 2022a.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

- اختبار استقرار هيكل النموذج: للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته، سيتم اخضاع النموذج لاختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial، الذي تظهر نتائجه من خلال الشكل رقم (04-13)، حيث تبين أن جذور النموذج تقع ضمن الحدود الحرجة، أي أنها داخل الدائرة الوحودية، الأمر الذي يعني أن هيكل النموذج مستقر.

الشكل رقم (04-13): نتائج اختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

وعليه يمكن القول بعد اجتياز النموذج لكل اختبارات الصلاحية بنجاح، أنه يتسم بالمتانة القياسية Econometric Robustness، ويمكن الاعتماد عليه في قياس العلاقة السببية طويلة الأجل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto.

3. اختبار العلاقة السببية في المدى الطويل: بعد التحقق من المتانة القياسية للنموذج وصلاحيته، سيتم الآن اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto أو كما تسمى بـ Test of non Granger causality، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (04-28): نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto.

Dépendent variable	Independent variable					
	RGDPPC	ALP	GFCF	HC	BCPS	LIR
RGDPPC	-	[7.3039] (0.063)	[6.7582] (0.080)	[3.974] (0.264)	[15.473] (0.001)	[15.227] (0.002)
ALP	[9.4368] (0.024)	-	[10.843] (0.013)	[2.9238] (0.404)	[20.677] (0.000)	[10.102] (0.018)
GFCF	[12.321] (0.006)	[6.7268] (0.081)	-	[17.817] (0.000)	[14.943] (0.002)	[21.583] (0.000)
HC	[10.413] (0.015)	[3.9089] (0.271)	[20.35] (0.000)	-	[27.207] (0.000)	[12.057] (0.007)
BCPS	[13.209] (0.004)	[18.628] (0.000)	[24.505] (0.000)	[19.269] (0.000)	-	[34.043] (0.000)
LIR	[124.69] (0.000)	[83.707] (0.000)	[40.337] (0.000)	[34.195] (0.000)	[16.065] (0.001)	-

[]: Chi-square of Modified wald test.

(): P-value of Modified wald test.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

يتبين من نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto أن المتغير الأساسي BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يرتبط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Bidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك عند مستوى معنوية 1%، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين BCPS مع RGDP PC ما مقداره "0.001"، ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن BCPS لا تسبب في RGDP PC، ونقبل الفرض البديل القاضي بأن BCPS تسبب في RGDP PC، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع BC فقد قدرت بـ "0.004" وهي معنوية أيضا، لذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في BCPS، ونقبل الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في BCPS.

كما يرتبط المتغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Bidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك عند مستوى معنوية 1%، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين LIR مع RGDP PC ما مقداره "0.002"، ولذلك نقبل الفرض البديل القاضي بأن LIR تسبب في RGDP PC نرفض فرض العدم القاضي بالعكس، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع LIR فقد قدرت بـ "0.000" وهي معنوية أيضا، لذلك نقبل الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في ALP، ونرفض فرض العدم القاضي بالعكس.

ونفس الشيء بالنسبة للمتغير ALP المعبر على عنصر العمالة، فلقد تبين أنه يرتبط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Bidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك عند مستوى معنوية 10%، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين ALP مع RGDP PC ما مقداره "0.063"، ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن ALP لا تسبب في RGDP PC، ونقبل الفرض البديل القاضي بأن ALP تسبب في RGDP PC، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع ALP فقد قدرت بـ "0.024" وهي معنوية أيضا، لذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في ALP، ونقبل الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في ALP.

أما المتغير GFCF المعبر عن الرأس المال المادي، فهو الآخر يرتبط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Unidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين GFCF مع RGDP PC ما مقداره "0.080" وهي معنوية عند مستوى 10%، ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن GFCF لا تسبب في RGDP PC، ونقبل الفرض البديل القاضي بأن GFCF تسبب في RGDP PC، أما قيمة P-Value الخاصة

بالعلاقة بين RGDP PC مع GFCF فقد قدرت بـ "0.006" وهي معنوية ، لذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في GFCF، ونقبل الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في GFCF.

بينما يرتبط المتغير HC المعبر على الرأس المال البشري بعلاقة سببية أحادية الاتجاه مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت في العلاقة بين HC مع RGDP PC ما مقداره "0.264" وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الشيء الذي يجعلنا نقبل فرض العدم القاضي بأن المتغير HC لا يسبب في المتغير RGDP PC، ونقبل الفرض البديل القاضي بالعكس، أما العلاقة في الاتجاه من RGDP PC إلى HC فقد بلغت قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test ما مقداره "0.015" وهي معنوية عند مستوى 5%، وعليه نرفض فرض العدم القاضي بغياب علاقة سببية، ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة سببية تتجه من RGDP PC إلى HC .

ثانيا- اختبار العلاقة السببية في ميدان الترددات: عادة ما تقوم الدراسات التجريبية باختبار العلاقة السببية في المدى القصير باستخدام اختبارات السببية في الفضاء الزمني كاختبار Granger التقليدي وغيرها من الاختبارات، وذلك رغم أنها أثبتت محدوديتها في الكثير من الأمور خاصة في البيانات السنوية، بالإضافة للقيود الكثيرة التي يجب الالتزام بها عند تطبيقها للحصول على نتائج حقيقية غير زائفة، لذلك كان التفكير في الانتقال إلى نوع آخر من السببية في فضاء ليس بالزمني، كالفضاء الشعاعي الطيفي، لذلك ستركز هذه الدراسة على أحد أهم اختبارات السببية في ميدان الترددات من خلال منهجية Breitung-Candelon لسنة 2006، والتي تعتمد على انحدار ذاتي ثنائي Bivariate Var، حيث تعرف هذا الاختبار باسم Breitung-Candelon Spectral Granger-causality Test، والذي يسمح بالكشف على العلاقة السببية في المدى القصير والطويل وحتى المتوسط، من خلال منحنيات بيانية تمثل القيم الإحصائية عند الترددات من 0 إلى π = 3.14، والقيم الحرجة، ومن خلال الشكل رقم (01) من الملحق رقم (49) يتضح وجود علاقة سببية تتجه من المتغير BCPS المعبر على التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى المتغير RGDP PPC المعبر على النمو الاقتصادي في كل الأجل، حيث كان هناك علاقة سببية على طول المدى القصير، وبلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 2$ ، واستمرت هذه العلاقة السببية على طول المدى المتوسط، حيث بلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 1.87$ ، بعد ذلك بدأت العلاقة في التناقص إلى أن وصلت إلى أدنى حد عند التردد $\omega = 1$ ، ثم بدأت في الزيادة مرة أخرى، واستمرت إلى المدى الطويل حيث كانت العلاقة السببية في البداية ضعيفة ومتناقصة إلى أن اختفت في عند التردد $\omega = 0.65$ ، ثم عاودت الظهور سريعا عند التردد $\omega = 0.59$ ، ووصلت إلى أقصى حد لها عند التردد $\omega = 0.19$.

وبين الشكل رقم (02) من الملحق رقم (49) يتضح وجود علاقة سببية تتجه من المتغير RGDP PPC المعبر على النمو الاقتصادي إلى المتغير BCPS المعبر على التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في كل الأجل، حيث ظهرت العلاقة

السببية في المدى القصير عند التردد $\omega = 2.78$ ، وتواصلت في الزيادة إلى أن بلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 2.63$ ، ثم بعد ذلك بدأت في التناقص إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 2.35$ ، ثم عاودت الظهور عند التردد $\omega = 2.18$ ، واستمرت كذلك إلى المدى المتوسط أين بلغت أقصى حد عند التردد $\omega = 1.99$ ، أين بدأت بعد ذلك في التناقص إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 1.61$ ، ثم عاودت الظهور عند التردد $\omega = 1.31$ ، وبلغت أقصى حد عند التردد $\omega = 1.23$ ، واستمرت هذه العلاقة السببية للمدى الطويل أين اختفت عند التردد $\omega = 0.91$ ، ثم بعد ذلك عاودت الظهور عند التردد $\omega = 0.63$ ، ووصلت إلى أقصى حد عند التردد $\omega = 0.28$ ، ثم عاودت التناقص إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 0.17$.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصري الموجه للقطاع الخاص و النمو الاقتصادي في كل الاجال المدروسة (القصير، المتوسط والطويل).

يتبين من الشكل رقم (03) من الملحق رقم (49) عدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض إلى المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط، وظهرت فقط في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.65$ ، وبلغت حدها الأقصى عند التردد $\omega = 0.01$.

ونفس النتائج تقريبا ظهرت عند اختبار العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس، حيث يبين الشكل رقم (04) من الملحق رقم (49) غياب العلاقة السببية في المدى القصير والمتوسط، وظهرت فقط في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.74$ ، وبلغت حدها الأقصى عند التردد $\omega = 0.48$ ، ثم بعد ذلك بدأت في التناقص، ورغم ذلك بقت العلاقة السببية موجودة.

وعليه نستنتج غياب العلاقة السببية بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط، واقتصارها فقط في المدى الطويل.

يتبين من الشكل رقم (05) من الملحق رقم (49) عدم وجود علاقة سببية تتجه من المتغير ALP المعبر عن العمالة إلى المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط، وظهرت فقط في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.55$ ، وبلغت حدها الأقصى عند التردد $\omega = 0.36$ ، ثم بعد ذلك بدأت في التناقص، ورغم ذلك بقت العلاقة السببية موجودة.

ونفس النتائج تقريبا ظهرت عند اختبار العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس من المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي إلى المتغير ALP المعبر عن العمالة، حيث يبين الشكل رقم (06) من الملحق رقم (49) غياب العلاقة السببية في المدى القصير والمتوسط، وظهرت فقط في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.50$ ، وبلغت حدها الأقصى عند التردد $\omega = 0.30$ ، ثم بعد ذلك بدأت في التناقص، ورغم ذلك بقت العلاقة السببية موجودة.

. وعليه نستنتج غياب العلاقة السببية بين العمالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط، واقتصارها فقط في المدى الطويل.

ويتبين من الشكل رقم (07) من الملحق رقم (49) غياب علاقة سببية في المدى القصير والمتوسط تتجه من المتغير GFCF المعبر عن الرأس المال المادي إلى المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، بينما يوضح نفس الملحق وجود علاقة سببية في المدى الطويل، حيث ظهرت عند التردد $\omega = 0.57$ ، ووصلت إلى حدها الأقصى عند التردد $\omega = 0.35$ ، ثم بعد ذلك بدأت في الانخفاض إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 0.13$.

ومن الشكل رقم (08) من الملحق رقم (49) الذي يعرض نتائج اختبار السببية في الاتجاه المعاكس من المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي إلى المتغير GFCF المعبر على الرأس المال المادي، يتبين وجود علاقة سببية في المدى القصير ظهرت عند التردد $\omega = 2.16$ ، ووصلت إلى حدها الأقصى عند التردد $\omega = 2$ ، وتواصلت العلاقة السببية إلى المدى المتوسط حيث بلغت أقصى حد عند التردد $\omega = 1.81$ ، وبعد ذلك بدأت في الانخفاض إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 1.51$ ، ثم بعد ذلك عاودت الظهور عند التردد $\omega = 1.2$ ، واستمرت العلاقة السببية إلى المدى الطويل، حيث بلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 0.67$ ، ثم بعد ذلك بدأت في الانخفاض إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 0.24$.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى الرأس المال المادي في المدى القصير والمتوسط، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين رأس المال المادي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

يتبين من الشكل رقم (09) من الملحق رقم (49) غياب العلاقة السببية بين المتغير HC المعبر على الرأس المال البشري والمتغير RGDP PC في المدى القصير والمتوسط، حيث ظهرت في المدى الطويل فقط عند التردد $\omega = 0.52$ ، ووصلت إلى أقصى حد عند التردد $\omega = 0.29$.

كما يتبين من الشكل رقم (10) من الملحق رقم (49) الذي يعرض نتائج اختبار السببية في الاتجاه المعاكس من المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي إلى المتغير HC المعبر على الرأس المال البشري، حيث نلاحظ غياب علاقة سببية في على مدى كل الأجل.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية أحادية المسار تتجه من الرأس المال البشري إلى النمو الاقتصادي في المدى الطويل فقط.

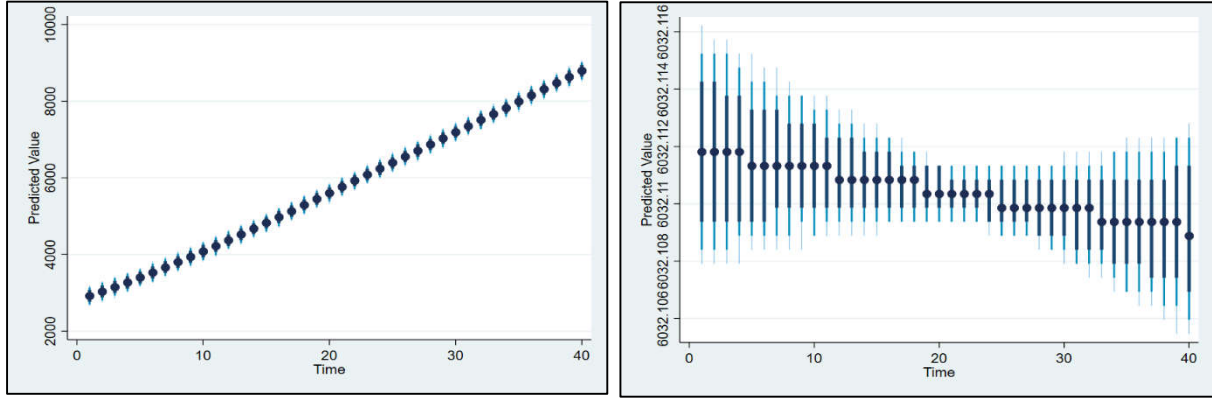
المطلب الرابع: التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي للتغير في التمويل المصري الموجه للقطاع الخاص في تونس مستقبلا.

يسمح لنا نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي بالقيام بعملية محاكاة، حيث يضمن إدخال البيانات التاريخية في النموذج لتقدير المعلمات، ثم استخدام تلك المعلمات لمحاكاة القيم المستقبلية للمتغيرات، وعلى هذا الأساس

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

سيتم احداث صدمة موجبة وأخرى سالبة بنسبة 1 % في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص ومعرفة طريقة استجابة النمو الاقتصادي في تونس لذلك التغير على مدار 40 سنة من سنة 2020 إلى سنة 2059.

الشكل رقم (14-04): مخطط الاستجابة الدفعية للنمو للاقتصادي نتيجة التغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (14-04) أن الزيادة في المتغير BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس بنسبة 1 % سيؤدي إلى زيادة المتغير RGDPPC المعبر عن النمو الاقتصادي مستقبلا خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2059. كما نلاحظ أن انخفاض المتغير BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس بنسبة 1 % سيؤدي إلى انخفاض المتغير RGDPPC المعبر عن النمو الاقتصادي مستقبلا، خلال نفس الفترة، حيث يبدأ الانخفاض ابتداءً في المدى المتوسط (السنة الخامسة)، ثم يستمر في الانخفاض من سنة إلى أخرى إلى آخر الفترة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أهمية القطاع الخاص في تونس، الذي بدوره يحتاج إلى تمويل.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج نموذج المغرب.

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة سيتم في هذا المبحث تقدير النموذج الخاص بدولة المغرب ثم تحليله وتفسير نتائجه.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالمغرب.

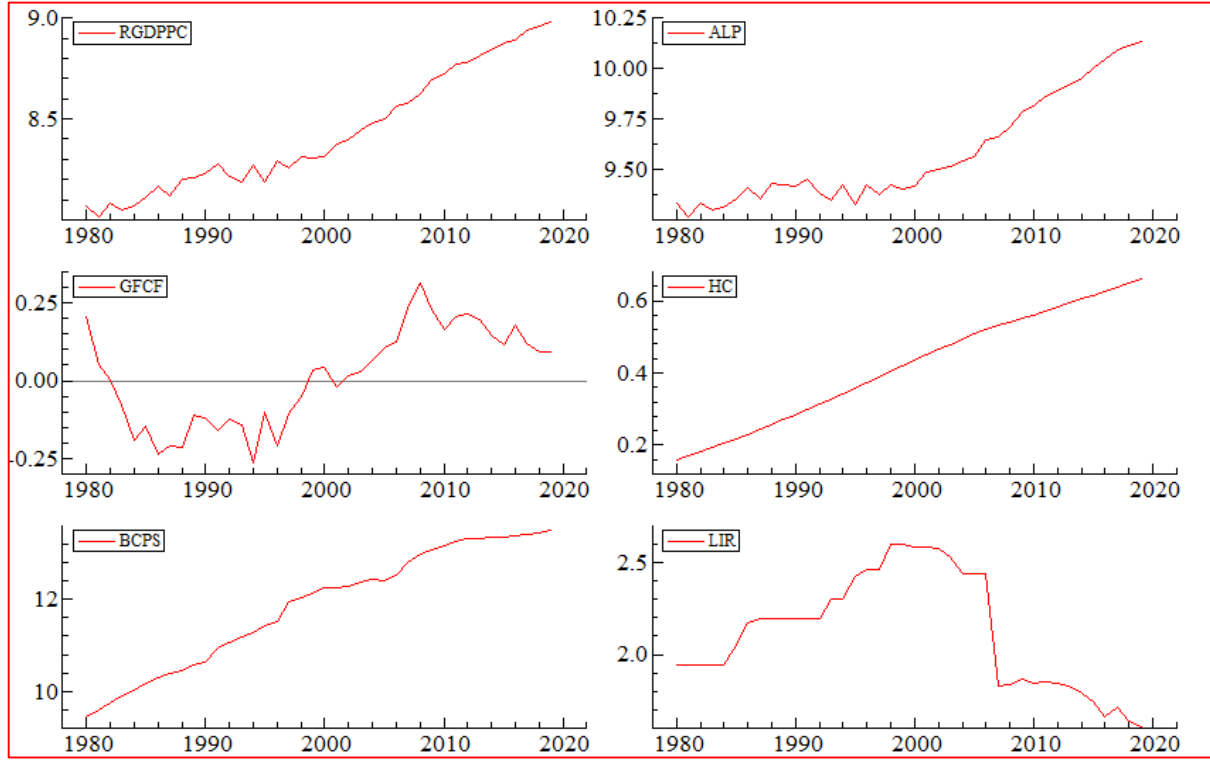
تأتي خطوة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تفادي إمكانية الحصول على انحدار زائف، بالإضافة إلى تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الطرق التالية:

أولاً- الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من خلال رقم (15-04) الذي يبين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في صيغتها اللوغاريتمية يتضح أن السلاسل الستة تحتوي على اتجاه عام Trend، ولقد تم التحقق من وجود اتجاه

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

عام وثابت في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بإجراء انحدارات Regression للمتغيرات الستة على الثابت والاتجاه العام لكل منهما، فأتضح أن الثابت والاتجاه العام معنويان في النماذج الستة (الملحق رقم 68).

الشكل رقم (04-15): رسومات بيانية للسلاسل الزمنية Graphs of time series



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج OxMetrics 7

ثانيا- نتائج اختبار جذر الوحدة **Unit Root Test Result**: يتم التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق الكشف على مدى وجود جذر الوحدة Unit Root، وتجرى اختبارات جذر الوحدة من خلال ثلاث انحدارات، يتم أولها بدون ثابت واتجاه عام without trend & intercept، ويجرى الثاني بثابت فقط intercept only، أما الثالث فيجرى بثابت وباتجاه عام with trend & intercept، وتعتمد الدراسات التجريبية على واحد من هذه النماذج فقط، وذلك حسب طبيعة السلاسل قيد الدراسة من حيث احتوائها على ثابت أو اتجاه عام من عدمه¹³، ووفقا للمعادلة التي اقترحها William Schwert (1987) يمكن حساب الحد الأعلى لفترات الإبطاء لتخطي المشاكل التي تواجه اختبارات جذر الوحدة، حيث إذا كان هذا الحد كبير سيؤثر ذلك على قوة الاختبار، أما إذا كان صغيرا سيعاني الاختبار من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrélation¹⁴، وعليه بما أن في هذه الدراسة $T = 40$ ، فإن الحد الأعلى لفترات الإبطاء يساوي:

$$P_{\max} = 12(40/100)^{1/4} \Rightarrow P_{\max} \approx 10$$

¹³ - Chien-Chiang Lee & Mei-Se Chien, **Structural breaks, tourism development, and economic growth: Evidence from Taiwan**, Op.cit, P : 362-363.

¹⁴ - Markéta Arltová & Darina Fedorová, **Sélection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter**, Op.cit, P : 49.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

وبين الجدول التالي نتائج اختباري جذر الوحدة ADF و PP:

الجدول رقم (29-04): نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية (PP & ADF).

Augmented Dickey-Fuller (1979)				
Variables	ADF-stat	Critical Value	P-value	Observation
RGDP PC	-12.50808	-4.219126	0.0000*	I(1)
ALP	-11.91852	-4.219126	0.0000*	I(1)
GFCF	-3.736674	-3.529758	0.0315**	I(0)
HC	-5.455022	-4.226815	0.0004*	I(2)
BCPS	-5.159168	-4.219126	0.0008*	I(1)
LIR	-6.238563	-4.219126	0.0000*	I(1)
Phillips & Perron (1988)				
Variables	PP-stat	Critical Value	P-value	Observation
RGDP PC	-12.03142	-4.219126	0.0000*	I(1)
ALP	-10.94480	-4.219126	0.0000*	I(1)
GFCF	-3.742547	-4.211868	0.0310**	I(0)
HC	-5.461814	-4.226815	0.0004*	I(2)
BCPS	-5.160823	-4.219126	0.0001*	I(1)
LIR	-6.239078	-4.219126	0.0000*	I(1)

*, **, *** significant at 1%, 5%, 10% level of significant respectively.

Model specification: trend and intercept.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (29-04) نلاحظ توافق بين نتائج اختباري ADF و PP، حيث استقرت السلسلة GFCF المعبرة عن الرأس المال المادي في المستوى I(0)، بينما استقرت السلسلة HC المعبرة عن الرأس المال البشري في الفرق الثاني I(2)، أما باقي السلاسل والمتمثلة في RGDP PC المعبرة عن النمو الاقتصادي، ALP المعبرة عن العمالة، BCPS المعبرة عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص و LIR المعبرة عن سعر فائدة الإقراض، استقرت كلها في الفرق الأول I(1).

وبما أن المغرب دولة يعتمد اقتصادها أساسا على قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث ساهم قطاع الخدمات في الفترة 2014-2019 بما نسبته 53.3 % في الناتج المحلي الإجمالي، بينما يساهم قطاع الفلاحة والصيد البحري في نفس الفترة بما نسبته 11 % في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن هذان القطاعان يساهمان بـ 64.3 % في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فإن احتمال احتواء سلاسلها على تغيرات هيكلية (صدمة) Structural Break وارد جدا، حيث يمكن أن تكون تلك الصدمات ناتجة عن تقلبات مناخية بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، بينما تكون ناتجة عن أزمات اقتصادية، أمنية وحتى صحية بالنسبة لقطاع الخدمات، الأمر الذي يجعل الاختبارات المعروفة للكشف عن جذر الوحدة غير صالحة لتحديد درجة استقرارية السلاسل، كاختبار ADF (1979) Augmented Dickey-Fuller، وكذلك اختبار PP (1988) Phillips & Perron، فوجود تغير هيكلي واحدة يؤدي إلى تحيز الاختبار إلى قبول فرض العدم القاضي

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

بوجود جذر وحدة رغم صحة الفرض البديل الذي يقضي بالعكس¹⁵، وتحسبا لذلك وللتأكيد على اختبارات جذر الوحدة التقليدية المستخدمة في هذه الدراسة فسيتم استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار وجود تغيرات هيكلية والمتمثل في اختبار unit root test (1992) Zivot & Andrews، حيث يشير الجدول التالي إلى نتائج هذا الاختبار:

Variables	K	Z&A- stat	Critical Value	Break date	Observation
RGDP PC	0	-13.747*	-5.57	2001	I(1)
ALP	0	-13.530*	-5.75	2001	I(1)
GFCF	0	-9.051*	-5.57	2009	I(1)
HC	0	-7.206*	-5.75	2011	I(1)
BCPS	0	-5.598*	-5.75	2006	I(1)
LIR	0	-5.541**	-5.08	2007	I(0)

الجدول رقم (30-04): نتائج اختبارات جذر الوحدة Zivot & Andrews (1992).

*, **, *** significant at 1%, 5%, 10% level of significant respectively.

K→ Number of lags.

Trend specification: trend and intercept.

Break specification: trend and intercept.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

يوضح الجدول رقم (30-04) السابق نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل وفقا لاختبار Zivot & Andrews (1992) unit root test، حيث تبين أنه يوجد سلسلة واحدة فقط من السلاسل الزمنية الستة للمتغيرات المدروسة مستقرة في المستوى stationary at level، والمتمثلة في السلسلتين LIR المعبرة عن سعر فائدة الإقراض، وذلك لأن قيمة إحصاء اختبار Z&A أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يرفض فرض العدم القاضي باحتواء هذه السلسلة على جذر الوحدة، ويقبل الفرض البديل القاضي بأنها مستقرة عند المستوى، بينما باقي السلاسل لم تكن مستقرة في المستوى لذلك تم أخذ الفرق الأول فاستقرت كلها، وذلك لأن قيمة إحصاء اختبار Z&A أكبر من القيم الحرجة عند أحد مستويات المعنوية المعتمدة إحصائيا، حيث استقرت السلسلة الزمنية RGDP PC المعبرة عن النمو الاقتصادي، السلسلة الزمنية ALP المعبرة عن العمالة، السلسلة الزمنية GFCF المعبرة عن الرأس المال المادي، السلسلة الزمنية BCPS المعبرة عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص، وكذلك السلسلة الزمنية HC المعبرة عن الرأس المال البشري في الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%، ومن هذه النتائج نستنتج أن الصدمات العشوائية Random Shocks ترتب أثرا دائما على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبذلك نكون قد توصلنا إلى ما توصل له Perron (1989) بأن الاختبارات التقليدية لجذر الوحدة تصبح غير صالحة في حالة معاناة السلاسل الزمنية من تغيرات هيكلية Structural Break¹⁶، لأنها

15 - Christine Amsler & Junsoo Lee, An LM Test for a Unit Root in the Presence of a Structural Change, Op.cit, P : 359-360.

16- Pierre Perron, The Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis, Op.cit, P : 1361-1401.

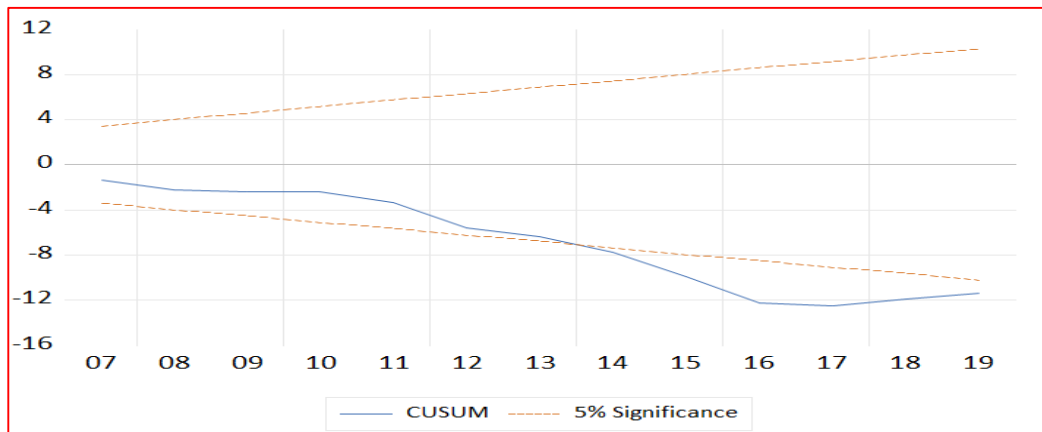
تصبح متحيزة تجاه إمكانية قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل، لذلك سيتم اعتماد نتائج اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية فقط، لذلك نلاحظ أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مزيج بين تلك التي هي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، هو الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات والذي يخدم أهداف البحث.

المطلب الثاني: تقدير النموذج الخاص بالمغرب.

بعد إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات الدراسة سواء من خلال الرسم البياني أو اختبارات جذر الوحدة، تبين أن متغيرات الدراسة هي مزيج بين التي متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وعليه فإن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model هو الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويسمح بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو الشيء الذي يخدم أهداف البحث الذي يسعى إلى معرفة الأثر الذي يخلفه التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في المغرب.

وبعد التقدير المبدئي للنموذج، اتضح أنه يعاني من ثلاث مشاكل قياسية، تمثلت الأولى في معاناته من مشكلة عدم إتباع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي، وذلك وفقاً لإحصاء Jarque-bera كما هو مبين في الملحق رقم (71)، وتمثلت المشكلة الثانية في معاناته من مشكلة سوء التوصيف الرياضي كما هو مبين في الملحق رقم (72)، أما المشكلة الثالثة تمثلت في عدم استقرار هيكل النموذج Instability Problem، الأمر الذي يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (16-04): اختبار استقرار هيكل النموذج.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتبين وفقاً لاختبار CUSUM، أن معلمات النموذج غير مستقرة، وذلك لوجود بواقي الانحدار خارج الحدود الحرجة للخطأ العشوائي، ووفقاً لهذه النتائج ومن خلال الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وكذلك

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

تباين النتائج بين اختبارات جذر الوحدة التقليدية والاختبار الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود صدمات، نستنتج أن النموذج يعاني من تغيرات هيكلية Structural breaks. لذلك يجب الكشف عن تواريخ تلك الصدمات للتحكم في أثارها. أولاً- اختبار الصدمات الهيكلية للنموذج: لتحديد السنوات التي وقعت بها التغيرات الهيكلية Structural Break سيتم تطبيق اختبار Bai-Perron (2003) Multiple Breakpoint test، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (31-04): نتائج اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test

Multiple breakpoint tests

Compare information criteria for 0 to M globally determined breaks

Sample: 1980 2019

Included observations: 40

Breaking variables: ALP GFCF HC BCPS LIR

Break test options: Trimming 0.15, Max break 5

Schwarz criterion selected breaks :		5			
LWZ creterion selected breaksM		1			
Breaks	# of Coefs	Sum of Sq. Resids	Log-L	Schwarz* Criterion	LWZ* Criterion
0	5	0.006555	117.5704	-8.255287	-8.003357
1	11	0.002226	139.1720	-8.782036	-8.199977
2	17	0.000789	159.9236	-9.266283	-8.310344
3	23	0.000521	168.2242	-9.127980	-7.727682
4	29	0.000285	180.2972	-9.178301	-7.200606
5	35	0.000182	189.2307	-9.071640	-6.163411

* Minimum information criterion values displayed with shading

Estimated break dates:

1: 2006

2: 2000, 2006

3: 1990, 1998, 2004

4: 1990, 1997, 2003, 2012

5: 1990, 1996, 2002, 2008, 2014

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

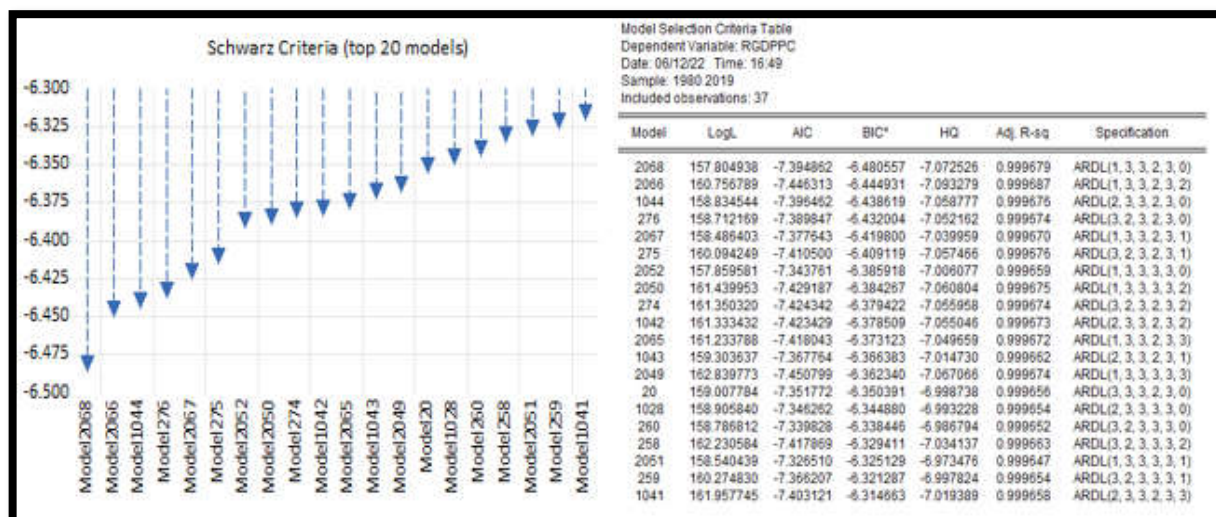
من خلال الجدول رقم (31-04) وبالاعتماد على معيار Schwarz Criterion لتحديد التغيرات، اتضح أن هذا النموذج يعاني من ثلاث تغيرات هيكلية Structural breaks حدثت خلال السنوات "2000، 2006"، حيث يمكن أن تكون هذه الصدمات في الكثير من الأحيان مسؤولاً رئيسياً عن بعض المشكلات المتعلقة بالمتانة القياسية Econometric Robustness للنموذج الخاضع للتقدير.

ثانياً- تقدير النموذج: بعد التأكد من معانة النموذج من تغيرات هيكلية، سيتم استخدام متغيرين وهميين Dummy Variables في التواريخ التي حدثت فيها تلك الصدمات الهيكلية للتحكم في أثارها، وذلك كمتغيرات مستقلة ثابتة Fixed regressors لتفادي تأخيرها زمنياً، حيث كل متغير وهي أخذ القيمة 0 في السنوات التي سبقت الصدمة، والقيمة 1 في سنة الصدمة وما بعدها، ثم بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج، فكان النموذج الأمثل بالاعتماد على معيار SB الذي

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

يعتبر مفضلاً في نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لملاءته للعينات الصغيرة Finite samples¹⁷، تم توزيع فترات الإبطاء بين متغيرات الدراسة ألياً، حيث تم تحديد النموذج (1, 3, 3, 2, 3, 0) كأفضل نموذج، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (17-04): نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12

وبعد اختيار النموذج بفترات الإبطاء الأمثل، سيتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، ونتائج التقدير مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (18-04): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالمغرب.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RGDPCC(-1)	0.339352	0.139456	2.433406	0.0271
ALP	0.668593	0.056308	11.87395	0.0000
ALP(-1)	-0.301225	0.119024	-2.530797	0.0222
ALP(-2)	0.202790	0.049645	4.084820	0.0009
ALP(-3)	0.177463	0.062019	2.861425	0.0113
GFCF	0.028943	0.030966	0.934687	0.3638
GFCF(-1)	0.076816	0.026027	2.951436	0.0094
GFCF(-2)	-0.18871	0.033702	-0.559950	0.5833
GFCF(-3)	-0.068264	0.020273	-3.367291	0.0039
HC	-0.408480	2.403911	-0.169923	0.8672
HC(-1)	-7.763412	4.324346	-1.795280	0.0915
HC(-2)	11.89937	2.731699	4.356032	0.0005
BCPS	0.033728	0.020299	1.661541	0.1161
BCPS(-1)	-0.005107	0.027214	-0.187669	0.8535
BCPS(-2)	-0.089899	0.027280	-3.295481	0.0046
BCPS(-3)	0.098343	0.021902	4.490188	0.0004
LIR	-0.049865	0.017500	-2.849366	0.0116
DUMMY2000	-0.045353	0.010611	-4.274232	0.0006
DUMMY2006	-0.014325	0.010417	-1.375172	0.1880
C	-2.437124	0.957722	-2.544711	0.0216
R-squared	0.999857	Mean dependent var	8.459713	
Adjusted R-squared	0.999679	S.D. dependent var	0.288551	
S.E. of regression	0.005171	Akaike info criterion	-7.394862	
Sum squared resid	0.000428	Schwarz criterion	-6.480557	
Log likelihood	157.8049	Hannan-Quinn criter.	-7.072526	
F-statistic	5605.035	Durbin-Watson stat	2.081290	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

¹⁷ - Ilhan Ozturk & Ali Acaravci, Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries, Op.cit, P : 2890.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن النموذج معنوي ككل وذلك من خلال إحصاءة فيشر المقدرة بـ 5605.035 والتي قدرت قيمة احتماليته بـ 0.0000، أي أنها معنوية عند مستوى 1 %، بالإضافة إلى ذلك معنوية معظم الملاحظات المقدرة في النموذج عند مستويات 1 % و 5 % فيما عدا بعض الملاحظات، وبلغت قيمة معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0.999857$ ، وهو ما يعطي قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث 99.9 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع RGDPDC المعبر عن النمو الاقتصادي تفسره المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.1 % تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثالثاً- اختبارات صلاحية النموذج: بعد المعالجة الإحصائية للنموذج وإعادة تقديره، يجب أن يخضع هذا الأخير إلى سلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين وهما:

1. الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests: يبين الجدول التالي نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test، اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test، واختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test.

الجدول رقم (04-32): اختبارات سلسلة البواقي Residuals Diagnostics Tests.

Tests	Stat-Value	Prob		
Breusch-Godfrey serial correlation LM test Null hypothesis: no serial correlation at up to 1 lags	F-Statistic	0.137716	0.7158	
	Obs*R-Square	0.336608	0.5618	
Normality test (Jarque bera) Null hypothesis: Residual are normally Distributed		0.017425	0.991325	
Heteroskedasticity Test Null hypothesis: Heteroskedasticity	Breusch-Pagan-Godfrey	F-Statistic	0.896981	0.5964
		Obs*R-Square	19.55726	0.4959
		Scaled explained SS	3.658742	1.0000
	ARCH	F-Statistic	0.208398	0.6509
		Obs*R-Square	0.219313	0.6396

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يبين الجدول رقم (04-32) نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي، فمن خلال اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test اتضح عدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاص بإحصاءة Breusch-Godfrey بـ 0.7158 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يعني قبول فرض عدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي.

ومن خلال اختبار التوزيع الطبيعي Normality test فقد تبين أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاص بإحصاءة Jarque Bera بـ 0.991325 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض عدم القاضي بإتباع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

بالإضافة لما سبق فقد تم أيضا إجراء اختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test، حيث قدرت قيمة الاحتمال الخاصة بإحصائي Breusch-Pagan-Godfrey و ARCH بـ 0.6396 و 0.6509 على التوالي، وهما غير معنويين عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائيا، الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرض عدم القضي بتجانس تباين سلسلة البواقي.

ومنه يمكن القول بعد القيام بالاختبارات السابقة، أن النموذج خالي من المشكلات القياسية المتعلقة بخصائص الحد العشوائي، وأنه يتصف بالمتانة القياسية Econometric Robustness من هذا الجانب.

2. اختبارات استقرار هيكل النموذج: للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته، يجب القيام ببعض الاختبارات والمتمثلة في Ramsey RESET Test الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج، واختباري Cusum و Cusum of squares، والجدول التالي يبين نتائج اختبار Ramsey RESET Test أما الشكل يبين نتائج اختباري Cusum و Cusum of squares.

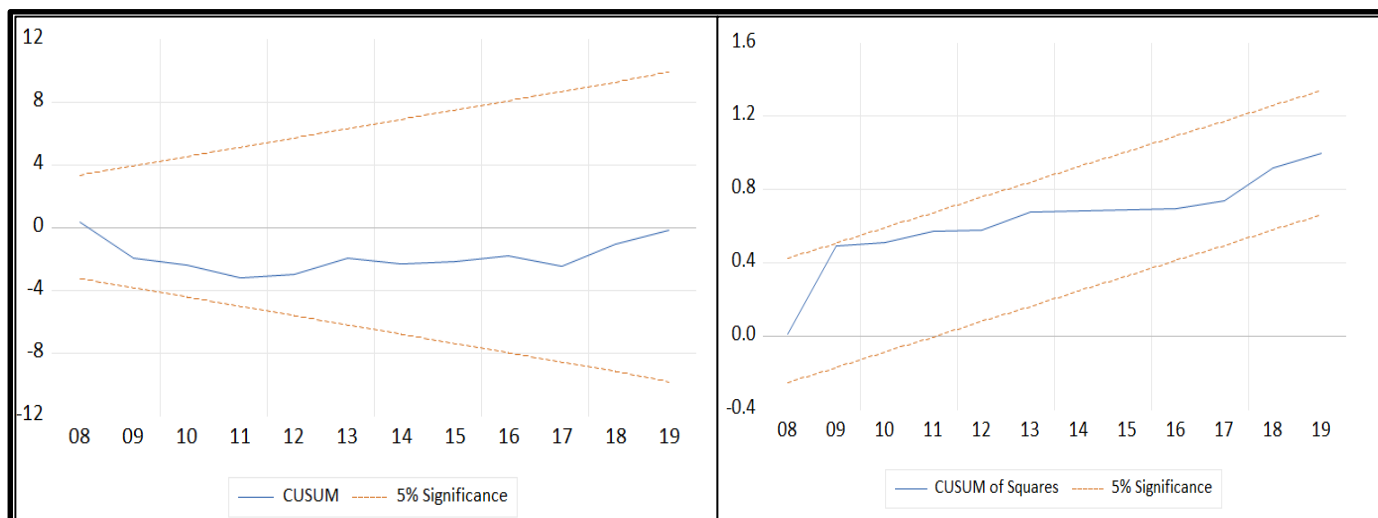
الجدول رقم (04-33): نتائج اختبار Ramsey RESET Test.

	Value	Prob
t-statistic	1.171839	0.3063
F-statistic	1.373207	0.3063

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews 12.

يتبين من خلال اختبار Ramsey RESET Test أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل سوء التوصيف الرياضي (Misspecification)، حيث قدرت قيمة احتمالية كل من t-statistic و F-statistic بـ 0.3063 وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائيا، الأمر الذي يعني قبول فرضية عدم القاضية بأن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

الشكل رقم (04-19): نتائج اختبار Cusum و Cusum of square.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

يتضح من الشكل رقم (19-04) أن النموذج يتسم بالاستقرارية، وتتسم معلماته بالثبات عند المعاينات المتكررة، حيث يقع المنحنى الممثل لإحصاءة كل من Cusum of Squares و Cusum بين الحدين الحرجين Critical Lines عند مستوى معنوية 5%.

وعليه يمكن القول بعد اجتياز النموذج لكل اختبارات الصلاحية بنجاح، أنه صار يتسم بالمتانة القياسية Econometric Robustness، ويمكن الاعتماد عليه في عملية تقدير العلاقة بين متغيراته في المدين القصير والطويل.

رابعا- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bound Test: يتم اختبار التكامل المشترك Cointegration بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقا لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ARDL، باستخدام اختبار الحدود Bound Test، والجدول التالي يبين نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بواسطة اختبار الحدود F-Bound Test.

الجدول رقم (34-04): نتائج اختبار F-Bound Test.

Test Statistic	Value	
F-statistic	6.111480	
Signif	I(0)	I(1)
10%	3.032	4.213
5%	3.577	4.923
1%	4.885	6.55

Null Hypothesis: No levels relationship

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (34-04) أن قيمة F المحسوبة قدرت بـ "6.111480"، وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة Critical Values للاختبار عند مستوى معنوية 5%، وعليه يرفض فرض عدم القضي بعدم وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، ويقبل الفرض البديل القضي بوجود هذه العلاقة، وعليه فإن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة دفعة واحدة Jointly إلى المتغير التابع.

من جهة أخرى تؤكد نتائج اختبار الحدود T-Bound Test الموجودة في الجدول رقم (35-04) نفس النتيجة، حيث قدرت القيمة المطلقة لإحصاءة t ما قيمته "4.737331"، وعليه عند أخذ قيمة الإحصاءة t بالقيمة المطلقة ومقارنتها مع القيم الحرجة بالقيمة المطلقة، نجد أنها أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة Critical Values للاختبار عند مستوى معنوية 5%، حيث أن هذه النتيجة تؤكد صحة ودقة النتائج المتحصل عليها في اختبار F-Bound Test.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الجدول رقم (35-04): نتائج اختبار T-Bount Test.

Test Statistic	Value	
T-statistic	-4.737331	
Signif	I(0)	I(1)
10%	-3.13	-4.21
5%	-3.41	-4.52
1%	-3.96	-5.13

Null Hypothesis: No levels relationship

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

خامسا- تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل **Estimation The Long Run Relationship**: بعد ثبوت علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونة الجزئية الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع في المدى الطويل، حيث أن الجدول التالي يبين نتائج هذا التقدير.

الجدول رقم (36-04): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
ALP	1.131647	0.105280	10.74897	0.0000
GFCF	0.065129	0.020910	3.114736	0.0037
HC	5.642154	1.152225	4.896745	0.0002
BCPS	0.056102	0.021352	2.627444	0.0183
LIR	-0.135089	0.023364	-5.781830	0.0000

$$EC = RGDPPC - (1.1316*ALP - 0.0594*GFCF + 5.6422*HC + 0.0561*BCPS - 0.0755*LIR)$$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (36-04) أن كل المتغيرات ترتبط بعلاقة معنوية إحصائية بالمتغير التابع، حيث يرتبط متغير العمالة (ALP) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC) وذلك في المدى الطويل، وقد بلغت المعلمة الخاصة بهذا المتغير ما قيمته "1.131647"، حيث تشير هذه المعلمة أن أي تغير في العمالة بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11.32% تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

أما متغير الرأس المال المادي (GFCF) فهو يرتبط بعلاقة معنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC) في المدى الطويل، وقد بلغت المعلمة الخاصة بهذا المتغير ما قيمته "0.065129"، حيث تشير هذه المعلمة أن أي تغير في العمالة بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.65% تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

ويرتبط متغير الرأس المال البشري (HC) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائياً مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "5.642154"، وعليه فإن أي تغير في الرأس المال البشري بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 56.42% تقريباً، وفي نفس الاتجاه.

كما يرتبط متغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائياً مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "0.056102"، وعليه فإن أي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.56% تقريباً، وفي نفس الاتجاه.

أما متغير سعر فائدة الاقراض فيرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائياً مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، وذلك في المدى الطويل، وقد قدرت قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بـ "0.135089"، ويعني ذلك أنه أي تغير في سعر فائدة الاقراض بنسبة 10%، يرافقه تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ 1.35% تقريباً، في الاتجاه المعاكس.

ويجدر التأكيد أن هذه العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا تعبر عن علاقة سببية بينها وبين المتغير التابع، أي أنه ليس بالضرورة أن التغير الحاصل في المتغير التابع هو ناجم عن التغير في المتغير المستقل، لأنه من الممكن أن يكون مجرد تزامن إحصائي في حركة البيانات، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات هو الذي سوف يؤكد لنا النتائج السابقة.

ويمكن تفسير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج اقتصادياً، حيث تفسر العلاقة الطردية بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي، بأن تشغيل اليد العاملة النشطة تدعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولذلك كان المغرب دائماً يسعى إلى إطلاق مبادرات طموحة لتهيئة فرص العمل، فقامت وزارة التشغيل والتكوين المهني عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بتطبيق ثلاث برامج، يتمثل الأول في برنامج ادماج الذي يتمثل في مشاركة الدولة للشركات ومنشأة الأعمال في دفع أجور الخريجين العاطلين من أجل إدماجهم في سوق الشغل واكتساب مؤهلات مهنية جديدة وتجربة أولية تساعد على الاندماج في الحياة العملية مستقبلاً، أما البرنامج الثاني يتمثل في برنامج تأهيل لتدريب الشباب من خلال تقديم فرص للتدريب واكتساب مهارات مهنية لشغل مناصب متاحة أو محتملة مستقبلاً، بينما يتمثل البرنامج الثالث في برنامج مقاولتي، والذي يهدف لتعزيز ريادة الأعمال من خلال التدريب والمساعدة المالية للمقاولين والمقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تساعد هذه البرامج وغيرها من البرامج الأخرى في تحسين التشغيل وتسهيل الاندماج في الحياة العملية، فعندما يتم توظيف الأفراد، يحصلون على أجور ورواتب من قبل المستثمرين، الشيء الذي يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم للسلع الاستهلاكية والخدمات وانفاقهم عليها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الأخيرة، وهذا ما يدفع المستثمرين إلى زيادة الإنتاج عن طريق زيادة الاستثمار وتوظيف المزيد من العمالة لتلبية الطلب المتزايد وتحقيق أرباح رأسمالية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

كما تفسر العلاقة الطردية بين الرأس المال المادي والنمو الاقتصادي، بأن الزيادة في رأس المال المادي المستخدم في الإنتاج يشكل عامل نمو اقتصادي رئيسي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار رأس المال المادي هو مجموعة الأموال المستخدمة في العملية الاستثمارية، فإن زيادة رأس المال المادي والاستثمار في شراء أدوات وتجهيزات إنتاجية جديدة أو تحسين بنية الأدوات والتجهيزات الحالية والارتقاء بمستواها التكنولوجي، يرفع من القدرة الإنتاجية للاستثمارات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس اتخذ المغرب مبادرات لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال تنفيذ مختلف الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية. وتشمل هذه التدابير الحد من الإجراءات الادارية والبيروقراطية، وزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ ومعالجة مختلف المشكلات التي تعوق الاستثمار، وتحسين الإطار القانوني للاستثمار من خلال سن تشريعات وقوانين تحفز المستثمرين.

وتفسر العلاقة الطردية بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي، بأن تحسين جودة رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. لذلك قامت المغرب في إطار الجهود الرامية إلى الرقي وإلى محاولة تحسين مؤشر التنمية البشرية والتقليص من نسبة الفقر الذي يتم قياسه على أساس الحرمان في مجالات الصحة والتعليم والدخل، إلى القيام بعدد الإصلاحات في قطاعات التعليم كان أهمها في أواخر القرن العشرين، أين قام الملك الحسن الثاني باستحداث اللجنة الخاصة للتعليم والتدريب (COSEF)، وذلك بهدف تحسين جودة التدريس والوصول إلى التعليم، حيث شملت تلك الإصلاحات مبادرات لتحديث المناهج الدراسية وتحسين تدريب المعلمين وزيادة معدلات محو الأمية وزيادة فرص الحصول على التعليم للفئات المهمشة مثل الفتيات وسكان الريف، كما تضمنت الإصلاحات أيضاً إضافة تقنيات جديدة إلى الفصول الدراسية واستخدام طرق التدريس التفاعلية لتحسين تعلم الطلاب، وكل هذا لضمان تزويد القوى العاملة المغربية بالأدوات والفرص لتنمية المهارات والتعلم للنجاح وإعداد جيل قادم من المغاربة المتعلمين ذوي المهارات الجيدة يساهمون في التقدم العام للبلاد بوضع المغرب على مسار التنمية الصحيح، فتحسين مستوى التعليم وكذلك تنمية منظومة البحث والتطوير عبر إحداث أقطاب للتنافسية في القطاعات الواعدة فضلاً عن تطوير علاقات شراكة بين الجامعة والمؤسسة ومراكز البحث يقود إلى الابتكار، وتوليد أفكار ومنتجات جديدة، وعليه زيادة معدلات التقدم التكنولوجي، الأمر الذي يقود بدوره إلى تحسين الإنتاجية ورفعها، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

وتفسر العلاقة الطردية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، بأن الزيادة في حجم التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فالتمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص يزيد من الاستثمارات الخاصة، وبالتالي تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية، الشيء الذي يعزز النمو الاقتصادي، وحسب عديد الدراسات والبحوث في المغرب تبين أن الشركات الناشئة ومقاولات الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي أحد أهم المحركات الرئيسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في المغرب، وذلك للدور الرئيسي الذي تلعبه في توفير فرص عمل ومواجهة معضلة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن هذا

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

المنطلق كانت معظم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها المغرب بدعم من صندوق النقد الدولي تسعى إلى ترقية المبادرات الرامية للنهوض بهذه الشريحة من المؤسسات، فمثلا قامت السلطات المغربية في إطار تشجيع انشاء وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة بخلق العديد من الهيئات المؤسساتية التي تقوم بتقديم الدعم المالي والقانوني والتقني لهذه الاستثمارات من خلال وضع برامج وآليات دعم ومواكبة تهدف إلى ترقية هذا النوع من المؤسسات وتطويرها، كما ألزم صندوق النقد الدولي السلطات المغربية الاهتمام بالجانب التمويلي بتطوير القطاع المالي، وذلك بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحسين نجاعته وتطوير جودة خدماته، عن طريق الرفع من القدرات المالية والتقنية وتكريس احترام معايير التسيير والحوكمة وتنويع مجالاتها، بالإضافة إلى تطوير الصيرفة الاسلامية واستقطاب البنوك الدولية للعمل في داخل المغرب.

كما تفسر العلاقة العكسية بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي بأنه عند ارتفاع سعر فائدة الإقراض نتيجة لزيادة الطلب على التمويل (كون سعر الفائدة في المغرب محدد ويخضع لقانون العرض والطلب) ينتج عنه عزوف المستثمرين عن طلب التمويل بسبب زيادة الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي تراجع الأعمال للقطاعات الحقيقية، ما ينتج عنه تناقص ما يعني تثبيط النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

سادسا- تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM Model Estimation: يبين الجدول رقم (04-37) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، حيث اقتضت ديناميكية المدى القصير على متغيرات العمالة، رأس المال المادي، رأس المال البشري ومتغير سعر فائدة الإقراض، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية المدرجة.

الجدول رقم (04-37): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
C	-2.437124	0.360978	-6.751446	0.0000
D(ALP)	0.668593	0.044859	14.90424	0.0000
D(ALP(-1))	0.380252	0.073262	5.190325	0.0001
D(ALP(-2))	0.177463	0.048467	3.661505	0.0021
D(GFCF)	0.028944	0.016423	1.762374	0.0971
D(GFCF(-1))	0.087135	0.017280	5.042625	0.0001
D(GFCF(-2))	0.068264	0.016234	4.204859	0.0007
D(HC)	0.408480	1.648041	0.247858	0.8074
D(HC(-1))	11.89937	1.980291	6.008898	0.0000
D(BCPS)	0.033728	0.013868	2.431974	0.0271
D(BCPS(-1))	0.008443	0.011551	0.730955	0.4754
D(BCPS(-2))	0.098343	0.016039	6.131389	0.0000
DUMMY2000	-0.045353	0.005855	-7.746345	0.0000
DUMMY2006	0.014325	0.007897	1.814041	0.0885
CointEq(-1)	-0.660648	0.095229	-6.937428	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يبين الجدول رقم (04-37) نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات البحث في الأجل القصير، والذي يعبر عن معادلة الأجل القصير لمتغيرات الدراسة، حيث تعتمد ديناميكيات الأجل القصير على حد تصحيح الخطأ Error Correction Term الذي قدرت قيمته بـ "-0.660648"، كما قدرت قيمته احتماليته بـ "0.0000"، الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب ومعنوي، وعليه فإن ما قيمته 0.660648 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة من الزمن تقدر بثمانية عشر شهر وخمس أيام تقريبا.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الأجل القصير، يلاحظ من خلال الجدول الذي يبين المعلومات المقدرة للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة، أن الفرق الأول للمتغير العمالة (ALP) يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDPCC المعبر عن النمو الاقتصادي، ونفس الشيء فإن الفرق الأول له بفترة إبطاء سنة واحدة وستين يرتبطان طرديا مع المتغير التابع RGDPCC المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني بأن زيادة العمالة سيؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث يمكن تفسير ذلك بأنه عند زيادة العمالة في المدى القصير يؤدي ذلك إلى تحسن الظروف المعيشية للأسر، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية والخدمات، وهو ما يشجع المستثمرين توسيع استثماراتهم وزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بالمتغير الثاني المعبر عن رأس المال المادي (GFCF) فإن الفرق الأول له يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDPCC المعبر عن النمو الاقتصادي، ونفس الشيء فإن الفرق الأول له بفترة إبطاء سنة واحدة وستين يرتبطان طرديا مع المتغير التابع RGDPCC المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن الزيادة في رأس المال المادي ستؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في المدى القصير، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في بعض الأنواع من الاستثمارات التي يظهر تأثيرها مباشرة في النمو الاقتصادي، خاصة الاستثمارات الفلاحية التي يكون فيها جني المحصول في المدى القصيرة، أو الاستثمارات الصغيرة في قطاع السياحة التي عادة ما تكون مؤقتة (موسمية)، يؤدي إلى زيادة طفيفة في النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بالمتغير الثالث المعبر عن رأس المال البشري (HC) فإن الفرق الأول له يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDPCC المعبر عن النمو الاقتصادي، ونفس الشيء فإن الفرق الأول له بفترة إبطاء سنة واحدة يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDPCC المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن الزيادة في رأس المال البشري ستؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي في المدى القصير، ويرجع ذلك إلى جودة مخرجات نظامي التعليم والتكوين وتغطيته لمتطلبات سوق العمل، وذلك بسبب ربط سياسة التعليم بسياسة التوظيف، وهو ما يجعل مناهج التعليم والتكوين في المغرب متلائمة مع احتياجات سوق العمل في المدى القصير.

أما المتغير الرابع المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) فإن الفرق الأول له والفرق الأول بفتري إبطاء يرتبطان طرديا مع المتغير التابع RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن الزيادة في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص ستؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي في المدى القصير.

ترجع العلاقة الطردية بين المتغير D(BCPS) المعبر عن الفرق الأول للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والمتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، إلى ظهور أثر التمويل المصرفي قصير الأجل الموجه للقطاع الخاص والذي يطلب

عادة لتمويل دورة الاستغلال، تمويل التجارة الخارجية وكذلك تمويل القروض الاستهلاكية، حيث يظهر تأثير هذا النوع من التمويل في المدى القصير، وذلك من خلال تنشيط الطلب وتسريع وتيرة الإنتاج وتنشيط الحركة الاقتصادية في مختلف المجالات (الصناعية. الفلاحية وحتى الخدمات).، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي.

وبعد ذلك يختفي هذا الأثر فتصبح العلاقة بين متغير الفرق الأول للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بفترة إبطاء واحدة والمتغير $RGDP_{PC}$ المعبر عن النمو الاقتصادي غير معنوية، وذلك لأن أثر التمويل المصرفي قصير الأجل الموجه للقطاع الخاص هي مجرد حلول مؤقتة سرعان ما يذهب أثرها بانقضاء دورة الاستغلال أو بانتهاء عملية التجارة الخارجية.. إلخ، وعليه فإن حجم وإشارة هذا المتغير لا معنى لها.

أما ظهور علاقة طردية بين متغير الفرق الأول للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بفتري إبطاء والمتغير $RGDP_{PC}$ المعبر عن النمو الاقتصادي، يرجع إلى بداية ظهور أثر التمويل المصرفي طويل الأجل الموجه لتمويل المشاريع الخاصة الكبرى، والذي يطلب عادة لتمويل المشاريع الصناعية الكبرى التي تبدأ أثارها في الظهور في المدى المتوسط وتزداد في المدى الطويل، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة، وبالتالي تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية، الشيء الذي يعزز النمو الاقتصادي.

أما المتغيرات الوهمية المعبرة عن الصدمات الهيكلية *Structural breaks* التي حصلت في النموذج، ترتبط كلها بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي، حيث نتجت الصدمة الأولى التي وقعت سنة 2000 عن الظروف المناخية (الجفاف) التي سادت المغرب للسنة الثانية على التوالي¹⁸، أما الصدمة الثانية حدثت سنة 2006، وكانت ناتجة عن عاملين، تمثل الأول في الاستفادة من الظروف المناخية الملائمة، فلقد كانت تساقطات الأمطار وافرة وموزعة بشكل مناسب سواء في الزمان أو المكان، أما العامل الثاني فتمثل في تحسن وتسارع وتيرة نمو دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب، ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المغربية (السلع الفلاحية والصناعية والسياحة)، وهو ما انعكس إيجابا على النمو الاقتصادي في المغرب¹⁹.

المطلب الثالث: اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المغرب.

بعد أن تم إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة، وكذا إبراز طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل من خلال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وبغية تأكيد النتائج المتحصل عليها سوف نقوم بدراسة السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المعتمدة في الدراسة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

أولا- اختبار العلاقة السببية بين متغيرات البحث في المدى الطويل *Testing for Long-Run Causality*: لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، سيتم استخدام منهجية (Toda & yamamoto 1995)، حيث

¹⁸ - بنك المغرب، التقرير السنوي المرفوع لجلالة الملك عن السنة المالية 2001، جوان 2002، ص: 09.

¹⁹ - بنك المغرب، التقرير السنوي المرفوع لجلالة الملك عن السنة المالية 2006، جوان 2007، ص: 03.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

يقوم هذا الاختبار على نموذج الانحدار الذاتي الموجه المطور Augmented VAR model، ويجب كخطوة أولى معرفة أعلى درجة تكامل بين السلاسل الزمنية "dmax" Maximal integration order، حيث من دراسة جذور الوحدة فيما سبق تبين أنها تساوي الواحد $dmax=1$ ، وكخطوة ثانية يتم تحديد عدد فترات التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على نموذج VAR العادي Standard VAR بعد التأكد من المتانة القياسية للنموذج وخلوه من أي مشاكل، وبعد تقدير النموذج وإجراء اختبارات الصلاحية تبين أن النموذج يعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي فقط كما هو مبين في الملحق رقم (79)، حيث حسب Helmut Lütkepohl لا يشترط إتباع سلسلة البواقي للتوزيع الطبيعي في نموذج VAR²⁰، وعلى هذا الأساس سيتم تجاهل اختبار التوزيع لـ Jarque- bera، وتحديد عدد فترات التأخير المثلى كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (38-04): معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة VAR Lag Order Selection Criteria.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	255.948	-	$7.8e-14$	-13.1552	-12.8966	-13.0632
1	584.003	656.11	$1.7e-20$	-28.5265	-26.7165*	-27.8825
2	645.062	122.12*	$5.2e-21$ *	-29.8454*	-26.484	-28.6494*

*Optimal lag

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

من خلال نتائج الجدول رقم (38-04) يتضح أن أغلب المعايير المعتمدة اجمعوا أن عدد التأخيرات المثلى لمتغيرات الدراسة تساوي اثنين $P=2$ ، وعليه بعد معرفة أعلى رتبة تكامل ودرجة التأخير المثلى سيتم تقدير نموذج الانحدار الخطي الموجه المطور، وبمعنى آخر يتم تقدير نموذج $(P+dmax)^{th}$ order var.

1. اختبارات صلاحية النموذج **Validity tests of the Model**: قبل اعتماد النموذج وتفسير نتائجه يجب أن يخضع إلى جملة من الاختبارات التي تحدد مدى متانته، وتنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين وهما:

- الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي **Residuals Diagnostics Tests**: سيتم عرض في ما يلي نتائج الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي والمتمثلة في اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM test، واختبار عدم تجانس التباين Heteroskedasticity test، أما اختبار التوزيع الطبيعي كما ذكرنا سابقا فهو ليس شرطا في نماذج Var، وذلك حسب Lütkepohl.

● اختبار الارتباط الذاتي **Autocorrelation LM test**: للتحقق من عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم استخدام اختبار VAR Residual Serial Correlation LM Test، حيث تبين نتائجه الملخصة في الجدول رقم (39-04) أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عند فترتي إبطاء المختارة من قبل البرنامج تلقائيا، وذلك

²⁰ Helmut Lütkepohl, Vector autoregressive models, Economics Working Papers ECO2011/30, European University Institute, 2011, P: 13.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

لأن قيمة P-value غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، وهو ما يدفعنا إلى قبول فرض العدم القاضي بعدم معاناة سلسلة البواقي لنموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل القاضي بالعكس.

الجدول رقم (39-04): اختبار Var residual Serial Correlation LM Tests.

Var residual Serial Correlation LM Tests			
Sample: 1980-2019			
Included observations: 38			
Null hypothesis: no autocorrelation at lag order			
Lag	Chi2	Df	Prob > Chi2
1	27.1662	36	0.85556
2	33.4603	36	0.58999

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

● اختبار عدم تجانس التباين **Heteroskedasticity Test**: للوقوف على عدم معاناة النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين، تم استخدام VAR Residual Heteroskedasticity Test، حيث تبين نتائجه الملخصة في الجدول رقم (40-04)، أن قيم الاحتمال الخاص بإحصاءة Arch كانت كلها غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، الأمر الذي يقود مباشرة إلى قبول فرض العدم القاضي بتجانس تباين سلسلة البواقي.

الجدول رقم (40-04): اختبار VAR Residual Heteroskedasticity Test.

Equation	ARCH	Prob
RGDPPC	4,35672	0,113227
ALP	3,93417	0,139864
GFCF	0,702412	0,703839
HC	0,119125	0,942177
BCPS	0,0460667	0,977230
LIR	0,71946	0,697865

Null hypothesis: no ARCH effect present

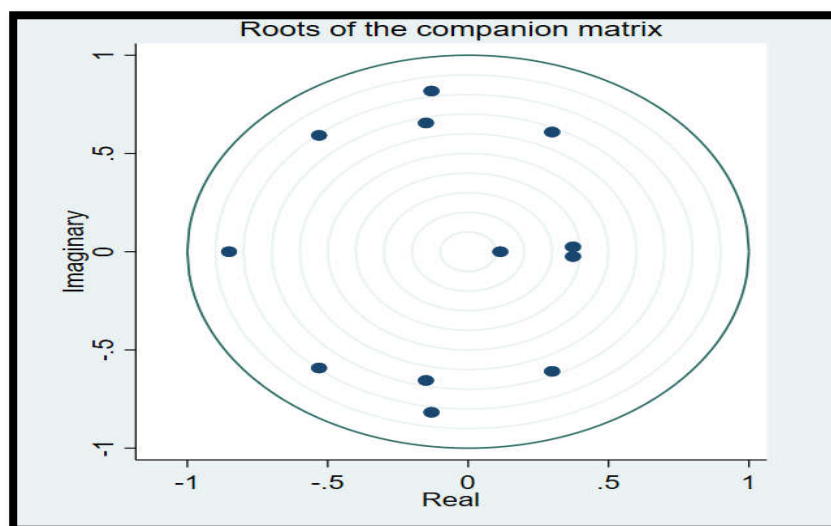
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Gretl 2022a.

- اختبار استقرار هيكل النموذج: للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته، سيتم إخضاع النموذج لاختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial، الذي تظهر نتائجه من

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

خلال الشكل رقم (20-04)، حيث تبين أن جذور النموذج تقع ضمن الحدود الحرجة، أي أنها داخل الدائرة الوحدوية، الأمر الذي يعني أن هيكل النموذج مستقر.

الشكل رقم (20-04): نتائج اختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

وعليه يمكن القول بعد اجتياز النموذج لكل اختبارات الصلاحية بنجاح، أنه يتسم بالمتانة القياسية Econometric Robustness، ويمكن الاعتماد عليه في قياس العلاقة السببية طويلة الأجل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto.

2. اختبار العلاقة السببية في المدى الطويل: بعد التحقق من المتانة القياسية للنموذج وصلاحيته، سيتم الآن اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto أو كما تسمى بـ Test of non Granger causality، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (41-04): نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto.

Dépendent variable	Independent variable					
	RGDPPC	ALP	GFCF	HC	BCPS	LIR
RGDPPC	-	[3.0953] (0.213)	[5.0668] (0.079)	[5.7686] (0.056)	[8.0095] (0.018)	[2.8786] (0.237)
ALP	[1.7728] (0.412)	-	[4.9538] (0.084)	[3.8448] (0.146)	[4.7307] (0.094)	[1.2914] (0.524)
GFCF	[10.518] (0.005)	[3.7517] (0.153)	-	[3.1879] (0.203)	[3.7727] (0.152)	[24.47] (0.000)
HC	[3.9816] (0.137)	[3.0979] (0.212)	[2.697] (0.260)	-	[0.21267] (0.899)	[7.0519] (0.029)
BCPS	[9.0309] (0.011)	[1.8261] (0.401)	[7.959] (0.019)	[3.4703] (0.176)	-	[9.8433] (0.007)
LIR	[4.3978] (0.111)	[3.834] (0.147)	[4.9951] (0.082)	[32.554] (0.000)	[23.332] (0.000)	-

[]: Chi-square of Modified wald test.

(): P-value of Modified wald test.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

يتبين من نتائج اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto أن المتغير الأساسي BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يرتبط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Bidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك عند مستوى معنوية 5%، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين BCPS مع RGDP PC ما مقداره "0.018"، ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن BCPS لا تسبب في RGDP PC، ونقبل الفرض البديل القاضي بأن BCPS تسبب في RGDP PC، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع BC فقد قدرت بـ "0.011" وهي معنوية عند 5%، لذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في BCPS، ونقبل الفرض البديل القاضي بالعكس.

كما لا يرتبط المتغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض بعلاقة سببية في المدى الطويل مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين LIR مع RGDP PC ما مقداره "0.237"، لذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن LIR يسبب في RGDP PC ونرفض الفرض البديل القاضي بالعكس، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع LIR فقد قدرت بـ "0.111" وهي غير معنوية أيضاً، لذلك نرفض الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في ALP، ونقبل فرض العدم القاضي بالعكس.

ونفس الشيء بالنسبة للمتغير ALP المعبر على عنصر العمالة، فلقد تبين أنه لا يرتبط بعلاقة سببية ثنائية المدى الطويل مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، وذلك عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين ALP مع RGDP PC ما مقداره "0.213"، ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن ALP لا تسبب في RGDP PC، ونرفض الفرض البديل القاضي بأن ALP تسبب في RGDP PC، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين RGDP PC مع ALP فقد قدرت بـ "0.412" وهي غير معنوية أيضاً، لذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في ALP، ونرفض الفرض البديل القاضي بالعكس.

أما المتغير GFCF المعبر عن الرأس المال المادي، فيرتبط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل Unidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين GFCF مع RGDP PC ما مقداره "0.079" وهي معنوية عند مستوى 10%، ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن GFCF لا تسبب في RGDP PC، ونقبل الفرض البديل القاضي بأن GFCF تسبب في RGDP PC، أما قيمة P-Value الخاصة

بالعلاقة بين RGDP PC مع GFCF فقد قدرت بـ "0.005" وهي معنوية عند مستوى 1%، لذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن RGDP PC لا يسبب في GFCF، ونقبل الفرض البديل القاضي RGDP PC يسبب في GFCF.

بينما يرتبط المتغير HC المعبر على الرأس المال البشري بعلاقة سببية أحادية الاتجاه Unidirectional causal relationship مع المتغير RGDP PC الممثل للنمو الاقتصادي، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test، حيث بلغت في العلاقة بين HC مع RGDP PC ما مقداره "0.056" وهي معنوية عند مستوى 10%، الشيء الذي يجعلنا نرفض فرض العدم القاضي بأن المتغير HC لا يسبب في المتغير RGDP PC، ونقبل الفرض البديل القاضي بالعكس، أما العلاقة في الاتجاه من RGDP PC إلى HC فقد بلغت قيمة P-Value المصاحبة لإحصاءة chi-square الخاصة باختبار Modified Wald test ما مقداره "0.137" وهي غير معنوية عند كل مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً، وعليه نقبل فرض العدم القاضي بغياب علاقة سببية، ونرفض الفرض البديل القاضي بوجود علاقة سببية تتجه من RGDP PC إلى HC.

ثانياً- اختبار العلاقة السببية في ميدان الترددات: عادة ما تقوم الدراسات التجريبية باختبار العلاقة السببية في المدى القصير باستخدام اختبارات السببية في الفضاء الزمني كاختبار Granger التقليدي وغيرها من الاختبارات، وذلك رغم أنها أثبتت محدوديتها في الكثير من الأمور خاصة في البيانات السنوية، بالإضافة للقيود الكثيرة التي يجب الالتزام بها عند تطبيقها للحصول على نتائج حقيقية غير زائفة، لذلك كان التفكير في الانتقال إلى نوع آخر من السببية في فضاء ليس بالزمني، كالفضاء الشعاعي الطيفي، لذلك ستركز هذه الدراسة على أحد أهم اختبارات السببية في ميدان الترددات من خلال منهجية Breitung-Candelon لسنة 2006، والتي تعتمد على انحدار ذاتي ثنائي Bivariate Var، حيث تعرف هذا الاختبار باسم Breitung-Candelon Spectral Granger-causality Test، والذي يسمح بالكشف على العلاقة السببية في المدى القصير والطويل وحتى المتوسط، من خلال منحنيات بيانية تمثل القيم الإحصائية عند الترددات من 0 إلى $\pi=3.14$ ، والقيم الحرجة، ومن خلال الشكل رقم (01) من الملحق رقم (66) يتضح وجود علاقة سببية تتجه من المتغير BCPS المعبر على التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى المتغير RGDP PC المعبر على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل وغايتها في الأجل المتوسط، حيث كان هناك علاقة سببية متناقصة إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 2.72$ ، واستمر غياب العلاقة السببية على طول المدى المتوسط وحتى بداية المدى الطويل، إلى أن ظهرت عند التردد $\omega = 0.19$ ثم بدأت في الزيادة حيث كانت العلاقة إلى أن وصلت إلى أقصى حد لها عند التردد $\omega = 0.01$.

أما عند اختبار العلاقة في الاتجاه المعاكس يتضح من الشكل رقم (02) من الملحق رقم (66) وجود علاقة سببية تتجه من المتغير RGDP PC المعبر على النمو الاقتصادي إلى المتغير BCPS المعبر على التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في

المدى القصير فقط، حيث بلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 2.70$ ، ثم بعد ذلك بدأت في التناقص إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 2.30$ ، وبعد ذلك استمر غياب العلاقة السببية على طول الأجلين المتوسط والطويل.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المدى القصير، وعلاقة سببية أحادية المسار تتجه من التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى النمو الاقتصادي، وغياب العلاقة السببية في الاتجاهين في المدى المتوسط.

ويتضح من الشكل رقم (03) من الملحق رقم (66) غياب العلاقة السببية في كل الأجل بين المتغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض والمتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي. حيث كان منحنى القيمة الإحصائية لاختبار Breitung – candelon Spectral Granger- Causality تحت منحنيات القيمة الجدولية عند مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً.

ونفس الشيء عند اختبار العلاقة في الاتجاه المعاكس، فمن الشكل رقم (04) من الملحق رقم (66) تبين غياب أي علاقة سببية في كل الأجل تتجه من المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي والمتغير LIR المعبر عن سعر فائدة الإقراض، وذلك لوجود القيمة الإحصائية لاختبار Breitung – candelon Spectral Granger- Causality تحت منحنيات القيمة الجدولية عند مستويات المعنوية المعتمدة إحصائياً.

وعليه نستنتج غياب أي علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي، وذلك في كل الأجل.

يتضح من الشكل رقم (05) من الملحق رقم (66) الذي يظهر نتائج اختبار العلاقة السببية التي تتجه من المتغير ALP المعبر عن العمالة إلى المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، غياب العلاقة السببية في المدى القصير، واستمر الوضع كذلك إلى أن ظهرت العلاقة في المدى المتوسط عند التردد $\omega = 1.52$ ، وأخذت في الزيادة واستمرت إلى المدى الطويل، حيث بعد ذلك بدأت في التناقص ولكنها سرعان ما عادت للترديد ووصلت إلى أقصى حد عند التردد $\omega = 0.01$.

ونفس الشيء عند اختبار العلاقة في الاتجاه المعاكس، فمن الشكل رقم (06) من الملحق رقم (66) الذي يظهر نتائج اختبار العلاقة السببية التي تتجه من المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي إلى المتغير ALP المعبر عن العمالة، يتضح غياب العلاقة السببية في المدى القصير، واستمر الوضع كذلك إلى أن ظهرت العلاقة في المدى المتوسط عند التردد $\omega = 1.39$ ، وأخذت في الزيادة واستمرت إلى المدى الطويل، حيث وصلت إلى أقصى حد عند التردد $\omega = 0.36$.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العمالة والنمو الاقتصادي في المدين المتوسط والطويل، وغياب أي علاقة بينهما في المدى القصير.

ومن الشكل رقم (07) من الملحق رقم (66) الذي يظهر نتائج اختبار العلاقة السببية التي تتجه من المتغير GFCF المعبر عن الرأس المال المادي إلى المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، يتضح وجود علاقة سببية متناقصة في المدى القصير إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 2.22$ ، واستمر الوضع كذلك إلى أن ظهرت علاقة سببية ضعيفة في المدى المتوسط عند التردد $\omega = 1.17$ ، ثم اختفت عند التردد $\omega = 1.02$ ، واستمر الأمر كذلك إلى أن ظهرت العلاقة السببية في المدى الطويل عند التردد $\omega = 0.48$ ، واستمرت في التزايد إلى أن بلغت أقصى حد لها عند التردد $\omega = 0.01$.

ونفس الشيء عند اختبار العلاقة في الاتجاه المعاكس، فمن الشكل رقم (08) من الملحق رقم (66) الذي يظهر نتائج اختبار العلاقة السببية التي تتجه من المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي إلى المتغير GFCF المعبر عن الرأس المال المادي، يتضح وجود علاقة سببية في الأجل الثلاثة، حيث كانت متناقصة في المدى القصير، واستمر الوضع كذلك إلى أن بلغت أدنى حد في المدى المتوسط عند التردد $\omega = 1.90$ ، بعد ذلك بدأت في التزايد واستمر الوضع كذلك إلى أن وصلت إلى أقصى حد عند التردد $\omega = 0.82$.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الرأس المال المادي والنمو الاقتصادي في كل الأجل.

يتبين من الشكل رقم (09) من الملحق رقم (66) الذي يظهر نتائج اختبار العلاقة السببية التي تتجه من المتغير HC المعبر عن الرأس المال البشري إلى المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، وجود علاقة سببية في الأجل الثلاثة، حيث كانت ثابتة في المدى القصير، ثم أخذت في التزايد ولكن زيادة ضئيلة، واستمر الوضع كذلك إلى المدى الطويل، إلى أن وصلت إلى أقصى حد عند التردد $\omega = 0.16$ ، ثم بعد ذلك بدأت في التناقص.

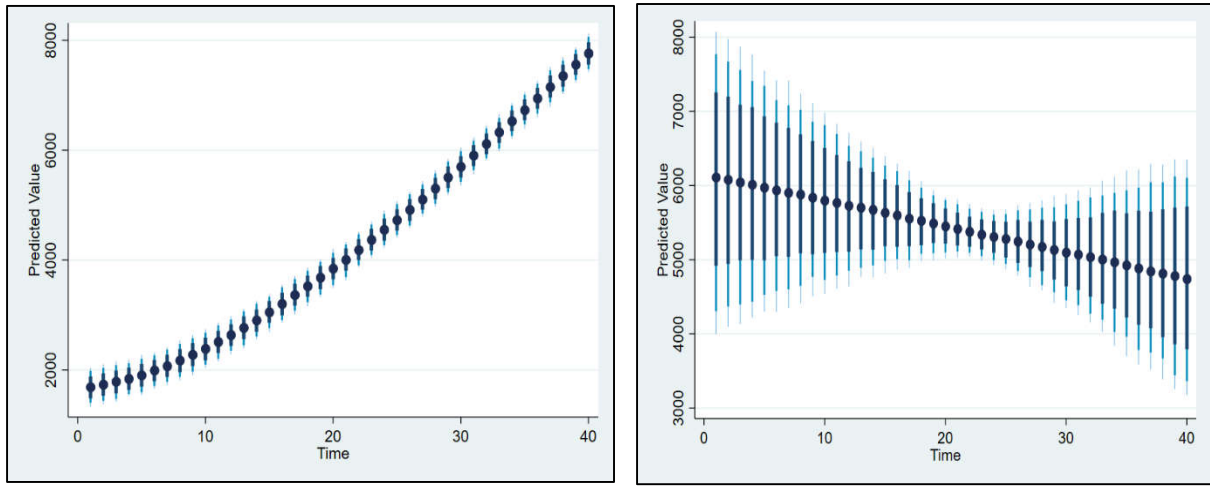
أما عند اختبار العلاقة في الاتجاه المعاكس، فمن الشكل رقم (10) من الملحق رقم (66) الذي يظهر نتائج اختبار العلاقة السببية التي تتجه من المتغير RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي إلى المتغير HC المعبر عن الرأس المال البشري، يتضح وجود علاقة سببية في المدى القصير ظهرت عند التردد $\omega = 2.06$ ، حيث أخذت في الزيادة واستمر الوضع كذلك إلى أن بلغت أقصى حد لها في المدى المتوسط عند التردد $\omega = 1.85$ ، ثم بعد ذلك بدأت في التناقص إلى أن اختفت عند التردد $\omega = 1.56$ ، واستمر الوضع كذلك حتى في المدى الطويل.

وعليه نستنتج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط، وعلاقة سببية أحادية المسار تتجه من الرأس مال البشري إلى النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

المطلب الرابع: التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي للتغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب مستقبلا.

يسمح لنا نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي بالقيام بعملية محاكاة، حيث يضمن إدخال البيانات التاريخية في النموذج لتقدير المعلمات، ثم استخدام تلك المعلمات لمحاكاة القيم المستقبلية للمتغيرات، وعلى هذا الأساس سيتم أحداث صدمة موجبة وأخرى سالبة بنسبة 1% في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص ومعرفة طريقة استجابة النمو الاقتصادي في المغرب لذلك التغير على مدار 40 سنة من سنة 2020 إلى سنة 2059.

الشكل رقم (21-04): مخطط الاستجابة الدفعية للنمو للاقتصادي نتيجة التغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

نلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (21-04) أن الزيادة في المتغير BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة المتغير RGDPPEC المعبر عن النمو الاقتصادي مستقبلا خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2059. كما نلاحظ أن انخفاض المتغير BCPS المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض المتغير RGDPPEC المعبر عن النمو الاقتصادي مستقبلا، خلال نفس الفترة، حيث يبدأ الانخفاض في المدى القصير (السنة الثانية)، ثم يستمر في الانخفاض تدريجيا وبنسب ضعيفة من سنة إلى أخرى إلى آخر الفترة، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أهمية القطاع الخاص في المغرب، الذي بدوره يحتاج إلى تمويل من مختلف المصادر، والتي يعتبر القطاع المصرفي واحد منها.

المبحث الرابع: مقارنة نتائج نماذج الجزائر وتونس والمغرب.

خلال هذا المبحث سوف تتم مقارنة النماذج الثلاثة لكل من الجزائر والمغرب وتونس، وذلك من خلال تلخيص كل النتائج المتحصل عليها في الدول التالي ثم تحليلها.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

الجدول رقم (42-04): ملخص نتائج النماذج والاختبارات لكل من الجزائر وتونس والمغرب.

المغرب		تونس		الجزائر			
نوعية الأثر / العلاقة	الأثر / العلاقة	نوعية الأثر / العلاقة	الأثر / العلاقة	نوعية الأثر / العلاقة	الأثر / العلاقة		
طردي	يؤثر	/	لا يؤثر	/	لا يؤثر	التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص	الأثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير
/	لا يؤثر	/	لا يؤثر	/	لا يؤثر	معدل فائدة الاقراض	
طردي	يؤثر	طردي	يؤثر	طردي	يؤثر	التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص	الأثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل
عكسي	يؤثر	عكسي	يؤثر	عكسي	يؤثر	معدل فائدة الاقراض	
ثنائية الاتجاه	توجد	ثنائية الاتجاه	توجد	أحادية الاتجاه من التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص للنمو الاقتصادي	توجد	التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص	العلاقة السببية في المدى القصير مع النمو الاقتصادي
/	لا توجد	/	لا توجد	/	لا توجد	معدل فائدة الاقراض	
/	لا توجد	ثنائية الاتجاه	توجد	ثنائية الاتجاه	توجد	التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص	العلاقة السببية في المدى المتوسط مع النمو الاقتصادي
/	لا توجد	/	لا توجد	أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى معدل فائدة الإقراض	توجد ولكنها ضعيفة	معدل فائدة الاقراض	
ثنائية الاتجاه	توجد	ثنائية الاتجاه	توجد	ثنائية الاتجاه	توجد	التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص	العلاقة السببية في المدى الطويل مع النمو الاقتصادي
/	لا توجد	ثنائية الاتجاه	توجد	ثنائية الاتجاه	توجد	معدل فائدة الاقراض	
يتخفف النمو الاقتصادي		يتخفف النمو الاقتصادي		يتخفف النمو الاقتصادي		تغير سلبي	التنبؤ بأثر تغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي مستقبلا
يرتفع النمو الاقتصادي		يرتفع النمو الاقتصادي		يرتفع النمو الاقتصادي		تغير إيجابي	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النتائج السابقة.

ومن خلال قراءة مقارنة بين النتائج المختلفة المتحصل عليها نجد:

الأثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير: بالنسبة للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص تتفق النتائج المتحصل عليها في كل من الجزائر وتونس، حيث في كلا البلدين لا يتأثر النمو الاقتصادي بالتغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الأجل القصير، بينما يتأثر النمو الاقتصادي في المغرب بالتغير الحاصل في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الأجل القصير، وهو الشيء الذي يدل على أن الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة في المغرب، حيث يستجيب هذا الأخير بسرعة لأي عملية توسعة أو لأي استثمار جديد مباشرة بزيادة الإنتاج، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لمعدل فائدة الإقراض تتفق نتائج كل دول دراسة الحالة (الجزائر وتونس والمغرب) حول حقيقة أن هذا الأخير لا يؤثر في النمو الاقتصادي، وهو الشيء الذي يدل على عدم سرعة استجابة المستثمرين للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة في المدى القصير.

الأثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل: بالنسبة للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص تتفق نتائج الدراسة في كل من الجزائر وتونس والمغرب على وجود أثر طردي له على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث إذا تغير التمويل المصرفي بـ 1 % يتغير النمو الاقتصادي في نفس الاتجاه بـ 0.053 % في الجزائر و بـ 0.069 % في تونس و بـ 0.056 % في المغرب، وهو ما يدل على أن النظام المصرفي في تونس أكثر كفاءة منه في المغرب والجزائر، حيث يقوم هذا الأخير بتخصيص الموارد المالية للاستثمارات الأكثر إنتاجية وتحقيقا للقيمة المضافة، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، ويجدر بالذكر أن التغير في النمو الاقتصادي لا يتناسب مع حجم التمويل المقدم خاصة في الجزائر.

أما بالنسبة لمعدل فائدة الإقراض تتفق نتائج الدراسة على وجود أثر عكسي له على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب، حيث كلما ارتفع معدل فائدة الإقراض يؤدي ذلك إلى عزوف المستثمرين الخواص على طلب التمويل المصرفي، وبالتالي تناقص أعمال القطاعات الحقيقية، الشيء الذي يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

العلاقة السببية في المدى القصير مع النمو الاقتصادي: بالنسبة للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يرتبط في الأجل القصير بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي في كل من تونس والمغرب، بينما يرتبط في الجزائر بعلاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى النمو الاقتصادي خلال الأجل القصير.

أما بالنسبة لمعدل فائدة الإقراض تتفق نتائج الدراسة على عدم وجود علاقة سببية بينه وبين النمو الاقتصادي في كل الاتجاهات خلال المدى القصير.

العلاقة السببية في المدى المتوسط مع النمو الاقتصادي: بالنسبة للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يرتبط في الأجل المتوسط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي في كل الجزائر وتونس، وغيابها في المغرب في كل الاتجاهات.

أما بالنسبة لمعدل فائدة الإقراض تتفق نتائج الدراسة على وجود علاقة سببية ضعيفة أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر خلال المدى المتوسط، وغياب أي علاقة سببية في كل الاتجاهات في كل من تونس والمغرب.

العلاقة السببية في المدى الطويل مع النمو الاقتصادي: بالنسبة للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يرتبط في الأجل الطويل بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

أما بالنسبة لمعدل الفائدة الإقراض تتفق نتائج الدراسة على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس، وغياها في كل الاتجاهات في المغرب.

التنبؤ بآثر تغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي مستقبلا: تتفق نتائج الدراسة على أن النمو الاقتصادي يستجيب لأي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في كل من الجزائر وتونس والمغرب و في نفس الاتجاه.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال الوقوف على المباحث المبوبة في هذا الفصل والتي تميزت بتقدير وقياس مدى تأثير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، أمكن التوصل إلى أهم النتائج والملاحظات المرتبطة بتحليل ما تضمنته تلك المباحث، والتي يمكن تقديمها في النقاط التالية:

- توصلت نتائج نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL الخاصة بالجزائر وتونس والمغرب، والتي تختبر أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص ومعدل فائدة الإقراض على المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المعبر عن النمو الاقتصادي إلى:

- في المدى الطويل، يرتبط متغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا مع المتغير التابع المتمثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC) فكل من الجزائر وتونس والمغرب، فالتمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص مهما كان الغرض منه، يزيد من الاستثمارات الخاصة، وبالتالي يؤدي إلى استمرار وتعاقد الأعمال للقطاعات الحقيقية وازدهارها، الشيء الذي يعزز النمو الاقتصادي.

- في المدى الطويل، يرتبط متغير معدل فائدة الإقراض (LIR) بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا مع المتغير التابع المتمثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، فعند ارتفاع سعر فائدة الإقراض ينتج عنه عزوف المستثمرين عن طلب التمويل بسبب زيادة الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي تراجع الأعمال للقطاعات الحقيقية، ما ينتج عنه تثبيط النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

- في المدى القصير، لا يؤثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس، ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في مدى استجابته للتمويلات الممنوحة في كلا البلدين، وهو الشيء الذي يجعل التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص لا يدعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير. بينما في المغرب يؤثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى تطور القطاع المصرفي المغربي وكفاءته في تعبئة المدخرات ومنحها لتمويل مشاريع استثمارية منتجة، تعزز النمو الاقتصادي.

- في المدى القصير، سعر فائدة الإقراض لا يؤثر في النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب، حيث في الجزائر يرجع ذلك إلى عدم مرونة سعر فائدة الإقراض، إذ أنه لا يتغير دوريا، ويكاد يكون ثابتا خاصة منذ سنة 2004. بينما في تونس والمغرب راجع إلى عدم الاستجابة السريعة للمستثمرين في التغيرات الحاصلة في سعر فائدة الإقراض في المدى القصير.

- وفقا لمنهجية Toda & Yamamoto، يرتبط التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل مع النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس. بينما المغرب يرتبط بعلاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص،

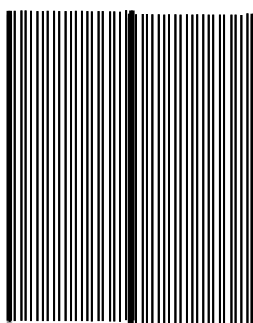
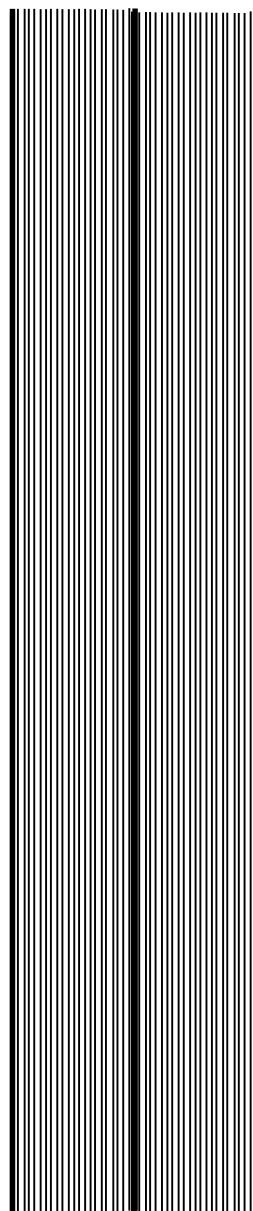
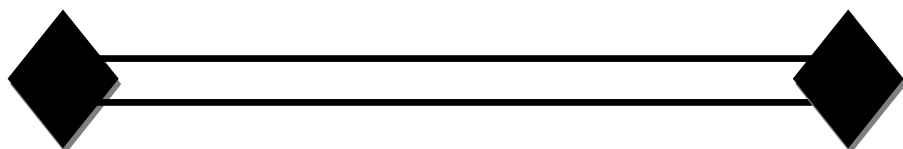
- وفقا لمنهجية Toda & Yamamoto، يرتبط سعر فائدة الإقراض بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل مع النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس. بينما لا يرتبط بعلاقة سببية في المغرب.

• وفقا لمنهجية Breitung-Candelon، يرتبط التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر بعلاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نفس المتغير والنمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل. بينما في تونس يرتبط التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في كل الأجل المدروسة (القصير، المتوسط والطويل). أما في المغرب توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، وغياب العلاقة السببية في الاتجاهين في المدى المتوسط.

- وفقا لمنهجية Breitung-Candelon، لا توجد علاقة سببية بين سعر فائدة الإقراض في الجزائر والنمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما توجد علاقة سببية ضعيفة أحادية الاتجاه تسري من النمو الاقتصادي إلى سعر فائدة الإقراض في المدى المتوسط، أما في المدى الطويل فتوجد علاقة سببية قوية ثنائية الاتجاه بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي. أما في تونس اقتضرت العلاقة السببية بين نفس المتغيرين في المدى الطويل فقط. بينما لغياب أي علاقة سببية في المغرب بين سعر فائدة الإقراض والنمو الاقتصادي، وذلك في كل الأجل.

- وفقا لمنهجية المحاكاة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي، فإن الزيادة في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر تونس والمغرب بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي مستقبلا خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2059. وانخفاض التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي مستقبلا خلال نفس الفترة.

الخاتمة



الخاتمة:

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم هدفا رئيسيا للسياسات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي والذي تعكسه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق هذا الأخير ليس بالأمر السهل، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطا مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب، ولعل من بين أهم العناصر الأساسية توفر نظام مصرفي متطور وحديث يساهم في تمويل القطاعات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية. إذ لا تزال العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي محل جدل بين الاقتصاديين، فبالرغم من أن العديد من الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية ناقشت هذه العلاقة إلا أنها لم تصل إلى إجماع حول طبيعة هذه العلاقة التي لا تزال يكتنفها الكثير من الغموض، وهو الأمر الذي قادنا إلى اختيار هذا الموضوع في محاولة لتقديم مساهمة قد تفيد الباحثين في مجال التمويل والنمو.

وبناء عليه فقد كان الهدف المرتجى من هذه الدراسة قياس أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، والوقوف على طبيعة العلاقة الرابطة بينهم واتجاهها من خلال دراسة العلاقة السببية في مختلف الأجل القصر والمتوسط والطويل، بالإضافة إلى التنبؤ باستجابة النمو الاقتصادي لأي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص مستقبلا.

وبغية تحقيق هدف الدراسة والإجابة على المشكلة الرئيسية لها والوقوف على الدور الذي يلعبه التمويل المصرفي في كل من الجزائر وتونس والمغرب في دعم النمو الاقتصادي وتعزيزه، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، عرج الفصل الأول على أبرز التأسيسات والمفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، أما الفصل الثاني فقد اهتم بقراءة وتمحيص التراث الفكري من خلال مراجعة أهم الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الدراسة أو تناولت على الأقل أحد متغيراتها، فيما قد احتوى الفصل الثالث في طياته مجتمعات الدراسة، وكذا سرد تطور متغيرات الدراسة وتتبع مسارها وتحليلها خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى التأسيس النظري للطرق والأدوات الإحصائية المعتمدة في التحليل، بينما اختص الفصل الرابع بعرض نتائج القياس وتحليلها إحصائيا واقتصاديا ومناقشتها والمقارنة بينها، وعليه سوف نعرض أهم النتائج المتوصل لها والتوصيات والآراء المقترحة، دون أن ننسى ذكر أفاق الدراسة.

أولا: اختبار الفرضيات

وفقا لما تم التطرق إليه في الدراسة والتي ضمت جانبين، الأول نظري والثاني تطبيقي تم فيه دراسة أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، يمكن اختبار فرضيات الدراسة والتي تم طرحها في المقدمة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يساهم التمويل المصرفي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد، حيث أن تعبئة المدخرات ومن ثم تخصيصها بشكل فعال وكفؤ لاستثمارات القطاع الخاص الإنتاجية والخلاقة للقيمة، تؤدي إلى تحريك الطلب على عوامل الإنتاج وحفز الطلب الاستهلاكي الداخلي وصولاً لقدرة منشآت الأعمال على تغطية الطلب الداخلي والقدرة على ولوج الأسواق الخارجية وزيادة الصادرات، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي وتعزيزه، هي فرضية صحيحة.

حيث تعمل المصارف على تعبئة المدخرات في شكل ودائع مختلفة الأجل، ومن ثم تخصيصها بشكل فعال وكفؤ، وذلك بمنحها كقروض وتسهيلات لتمويل استثمارات القطاع الخاص المنتجة وذات القيمة المضافة العالية والتي تسعى الدولة إلى تطويرها، إذ يؤدي تمويل الاستثمارات إلى زيادة التوظيف الشيء الذي يؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية للسكان وبالتالي تحفيز الطلب الاستهلاكي الذي يحفز بدوره المستثمرين على التنافس وزيادة الإنتاج وتوسيعه وتحسين نوعيته، الشيء الذي يجعل السلع تنافسية ويمكنها الولوج للأسواق الخارجية، وبالتالي زيادة الصادرات، كل هذا يؤدي إلى تكوين القيمة المضافة الاجمالية للاقتصاد وحفز النمو الاقتصادي وتعزيزه.

- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة سببية بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في كمال من الجزائر وتونس والمغرب في مختلف الأجل، وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية إلا في تونس ونفمها في الجزائر والمغرب، حيث بينت اختبارات السببية بأن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص يرتبط بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي في تونس، أما في الجزائر فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية في الأجلين المتوسط والطويل فقط ونفمها في الأجل القصير، حيث بينت اختبارات السببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، أما المدى القصير فيرتبط التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بعلاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير، بينما في المغرب فقد اثبتت الدراسة صحة الفرضية في الأجلين القصير والطويل فقط ونفمها في المدى المتوسط، حيث بينت اختبارات السببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، وغياب العلاقة السببية في الاتجاهين في المدى المتوسط.

- **الفرضية الثالثة:** لا يؤثر حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل، وقد اثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية في شقها الأول ونفيه في الثاني، حيث أكدت نتائج الدراسة على عدم وجود أي ارتباط للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص مع النمو الاقتصادي في المدى القصير، إذ أن متغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) لم يظهر في النموذج المقدر مما يدل على عدم تأثير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي، أما في المدى الطويل، فيرتبط متغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "0.053129"، وقيمة احتمالية تقدر بـ "0.0099"، وعليه فإن أي تغير في التمويل

المصرفي الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 0.53 % تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

- الفرضية الرابعة: لا يؤثر حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في تونس خلال الأجل القصير بينما يؤثر في الاجل الطويل، وقد اثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أكدت نتائج الدراسة على عدم وجود أي ارتباط للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص مع النمو الاقتصادي في المدى القصير، إذ أن متغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) لم يظهر في النموذج المقدر مما يدل على عدم تأثير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي. أما في المدى الطويل، فيرتبط متغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "0.069151"، وقيمة احتمالية تقدر بـ "0.0000"، وعليه فإن أي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 0.7 % تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

- الفرضية الخامسة: يؤثر حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الأجلين القصير والطويل، وقد اثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، إذ أن الفرق الأول والفرق الأول بفترتي إبطاء للمتغير المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) يرتبط طرديا مع المتغير التابع RGDP PC المعبر عن النمو الاقتصادي، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير في الفرق الأول قدرت بـ "0.033728"، وقيمة احتمالية تقدر بـ "0.0000"، أما الفرق الأول بفترتي إبطاء قدرت بـ "0.098343"، وقيمة احتمالية تقدر بـ "0.0271"، وهو ما يعني أن الزيادة في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص ستؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي في المدى القصير، ونفس الشيء في المدى الطويل، فمتغير التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص (BCPS) يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي (RGDPPC)، حيث أن قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير بلغت "0.056102"، وعليه فإن أي تغير في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10%، يصاحبه تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 0.56 % تقريبا، وفي نفس الاتجاه.

- الفرضية السادسة: لا يستجيب النمو الاقتصادي طرديا للتغير في حجم التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر، بينما يستجيب في كل من تونس والمغرب، وقد اثبتت الدراسة نفي هذه الفرضية في شقها الأول وصحتها في شقها الثاني، حيث أكدت نتائج الدراسة التنبؤ استجابة المتغير (RGDP PC) المعبر عن النمو الاقتصادي لأي تغير في المتغير (BCPS) (المعبر عن التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص مستقبلا، وذلك في نفس الاتجاه في كل من الجزائر وتونس والمغرب).

ثانيا: نتائج الدراسة

1. نتائج الجانب النظري: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقها النظري نذكر:

- يعتبر التمويل المصرفي توفير المصارف للموارد المالية اللازمة للأفراد من أجل الاستهلاك أو لمنشآت الأعمال والحكومات من أجل إنشاء مشاريع استثمارية، حيث تبرز أهميته في كونه تأثيراً مباشراً وغير مباشر على عدة أطراف، فالمصارف تتأثر بالتمويلات التي تقدمها إلى العملاء، ذلك أن نتائج أعمال تلك المصارف تعتمد بشكل كبير على كفاءة وحجم المحفظة الائتمانية لديها، كون أنها المورد الرئيسي أو الأساس لأي مصرف مهما كانت نشاطاته الأخرى في تكوين الدخل أو الحصول على العوائد المالية، أما بالنسبة للعملاء فالحصول على التمويل يساعدهم على مواجهة الحالات الطارئة أو الاستثنائية بل حتى دعم وضعهم المالي في الحياة الاعتيادية ويؤمن لهم الحصول على الأموال اللازمة لتحسين مستوياتهم المعيشية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية دون أن يتسبب ذلك في خلق مشاكل مالية ما دام أن الدفع سيتم بشكل آجل، ولا سيما إذا قام العميل بتخطيط استخدامه مبلغ التمويل بشكل سليم، بينما بالنسبة للنشاط الاقتصادي للدولة، فيساهم التمويل المصرفي بصورة أساسية في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال توجيهه لمختلف القطاعات، ومن بينها القطاع الخاص عن طرق توفير الموارد اللازمة للتشغيل وزيادة النشاط الاستثماري وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تعمل المصارف عن طريق التمويل على الربط والتنسيق والتفاعل بين الدائرة السلعية والمتمثلة بالإنتاج المتاح من السلع والخدمات وبين الدائرة النقدية والمتمثلة في عرض النقد بهدف خلق التوازن الاقتصادي.

- تقوم المصارف الكبيرة بتحديد معايير وخطوات الحصول على التمويل ويستحسن تدوينها في كتيب معد لهذا الغرض، يسمى بدليل الحصول على التمويل المصرفي، حيث يحتوي على معايير وخطوات منح التمويل المصرفي بغرض توضيح وتسهيل الإجراءات. وتنقسم معايير منح التمويل إلى ثلاثة أقسام، الأول المعايير الخاصة بالعمل، والتي يتبعها مسؤول التمويل لتقييم مدى قدرة العميل على تسديد دينه وفوائده في المواعيد المحددة حسب الاتفاق والتي يطلق عليها اسم 5 C's، أما القسم الثاني فهي المعايير المتعلقة بالمصرف، والتي يجب على مسؤول التمويل مراعاتها قبل منح التمويل، ومن بينها درجة سيولة المصرف، حجمه وامكانياته، بالإضافة إلى أهدافه واستراتيجيته، أما القسم الثالث فهي المعايير المتعلقة بالتمويل في حد ذاته، من بينها الغرض منه، حجمه، مدته، كيفية تسديده.....إلخ.

- تعتمد المصارف العديد من الطرق والمناهج في عملية منح التمويل المصرفي، حيث كل مصرف يتبع الأساليب التي تتلاءم مع طبيعة نشاطه وتناسب مع بيئته، وتنقسم معظمها إلى مرحلتين، تتمثل الأولى في المراحل الإجرائية ما قبل منح التمويل المصرف، والتي تبدأ من استقطاب العميل ثم استقبال طلبه، وبعدها دراسة طلب التمويل ثم التفاوض مع العميل واتخاذ القرار، يليها عملية توقيع عقد التمويل، أما المرحلة الثانية فتتمثل في المرحلة الإجرائية بعد منح التمويل المصرفي، والتي تبدأ بصرف قيمة التمويل، ثم متابعة وتحصيل مبلغ التمويل، حيث يقوم المصرف بتحصيل مبلغ الاقساط إلى أن يتم تسديد مبلغ التمويل كاملاً، وفي نفس الوقت يقوم المصرف بمتابعة وضعية العميل الإدارية والمالية ليبقى على دراية بوضعيته وعلاج أي مشكلة في وقتها والتحوط من مخاطر عدم السداد.

- تعتبر السياسة التمويلية جملة من القرارات التي تتخذ من قبل الإدارة العليا للمصرف، والتي تتمثل في القواعد والاجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات التمويل والتي تحدد ضوابط منح التمويل المصرفي، ومتابعته وتحصيله، وبالرغم من عدم وجود سياسة تمويلية نمطية أو موحدة، إلا أنه توجد أركان أو مقومات تقوم وتعتمد عليها أي سياسة تمويلية مصرفية، حيث تعد هذه الأركان الأساسية حد أدنى لصناعة أي سياسة تمويلية جيدة وسليمة، والمتمثلة في مراعاة الاعتبارات القانونية، تحديد السلطات المخولة بالاتخاذ القرارات ونشاطات التخصص، بالإضافة إلى تحديد أنواع التمويلات التي يقدمها المصرف، شروطها ومعايير وإجراءات منحها، كما يجب على السلطات العليا للمصرف تحديد الأقاليم والمناطق الجغرافية التي يخدمها هذا الأخير، ووضع نظام لمتابعة التمويل ومعالجة أي تعثرات ممكنة.
- يوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في صياغة السياسة التمويلية للمصرف وآليات تطبيقها من حيث المرونة والتشدد والتي يمكن أن تقسم إلى قسمين، يتمثل القسم الأول في العوامل الخارجية التي ترتبط ببيئة المصرف، كالتشريعات والظروف الاقتصادية السائدة، بالإضافة إلى السياسات النقدية والمالية المتبعة في البلاد، أما القسم الثاني فيتمثل في العوامل الداخلية التي ترتبط بالمصرف نفسه، كرأس المال المصرف واحتياطياته ومدى قدرته على تعبئة المدخرات وحشدها في شكل ودائع مختلفة الأجل، بالإضافة إلى موقع المصرف وحجمه وطبيعة إدارته ودرجة كفاءة موظفيه، كما تعد أغراض المصرف والاهداف التي يسعى إلى تحقيقها عاملاً أساسياً في وضع السياسة التمويلية.
- يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والنمو الاقتصادي خصوصاً، وذلك انطلاقاً من الخصائص التي تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لكونه جزءاً من نسيج المجتمع، حيث يعمل في جميع المجالات المهمة، ويعتبر أكثر كفاءة من نظيره القطاع العام، كونه يسعى دائماً إلى المنافسة والاستمرارية في تحقيق الأرباح، مما يساعد على زيادة الإنتاجية، وعلى هذا الأساس استطاع القطاع الخاص أن يكون عاملاً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تؤكد عديد الدراسات والبحوث على وجود علاقة طردية متينة بين أنشطة القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، وأن تعاضد الإنتاجية مرتبط بشكل مباشر بالاستثمارات الخاصة، بل تتعدى مساهمته إلى التشغيل وخلق القيمة المضافة واحداث توازن في جميع القطاعات الاقتصادية. أما بالنسبة للدور الاجتماعي للقطاع الخاص فقد تطور من خلال تعامل الشركات ورجال الأعمال مع أفراد المجتمع، إذ تشير الأدبيات المختلفة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة الجودة الشاملة لتحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء بشكل مناسب ومرضي من النواحي الصحية والبيئية وبأنسب الأسعار، إلى جانب مكافحه الفساد وتجنبه كالرشوة والابتزاز، إضافة إلى الالتزام بحقوق الإنسان في العمل.... إلخ.
- يتطلب نمو القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، والتي يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أقسام، يتمثل القسم الأول في العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية، كسعر الصرف والفائدة الحقيقية، حيث يتأثر القطاع الخاص بما يطرأ على سعر الصرف العملة الوطنية من تقلبات، إذ يؤثر سعر الصرف

على استثمارات القطاع الخاص من خلال أثره على الطلب الفعال، فانخفاض (ارتفاع) سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، يؤدي إلى زيادة (انخفاض) صادرات وارتفاع (انخفاض) أسعار السلع المستوردة، الشيء الذي يقوده إلى حدوث ضغوط تضخمية (انكماش)، وفي محاولة السلطات النقدية لتقليص الضغوط (انعاش الاقتصاد) تقوم بإتباع سياسته نقدية انكماشية (توسعية)، التي ينتج عنها ارتفاع (انخفاض) أسعار الفائدة، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض (ارتفاع) الاستثمارات، نتيجة لعزوف (إقبال) قطاع الخاص نظراً لارتفاع (انخفاض) تكاليف المشروع وانخفاض (ارتفاع) هامش الربح المتوقع، كما يتأثر القطاع الخاص أيضاً بالاستثمارات العمومية، فإذا كانت الاستثمارات العمومية هدفها تحسين البنية التحتية كالطرق، الطاقة والمدارس... الخ، فهي تعمل على خلق علاقات مترابطة مع القطاع الخاص، وبالتالي يشكلان عاملان متكاملان، بينما إذا كانت الاستثمارات العمومية في مجالات يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها، سيؤدي ذلك إلى مزاحمة هذا الأخير.

أما القسم الثاني فيتمثل في العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية السائدة كمعدلات النمو الاقتصادي، فإذا كانت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السائدة والمتوقعة موجبة، سيؤدي ذلك إلى تحفيز رواد الأعمال وأصحاب المنشأة الإنتاجية على توسيع استثماراتهم، بالإضافة إلى تشجيع أشخاص جدد على الاستثمار، بينما يؤدي التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملية المحلية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة في سياسة التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح، الشيء الذي يؤدي بمعظم مستثمري القطاع الخاص إلى الاتجاه لأنشطة أخرى، أما الانفتاح التجاري الكلي والغير تدريجي إلى عدم قدره المؤسسات المحلية على التكيف مع اشتداد المنافسة، مما يتسبب في تعرض العديد من المؤسسات المحلية للتصفية وتراجع الحصة السوقية، وبالتالي تراجع الطلب على عنصر العمل وانخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاص المحلي.

بينما القسم الثالث فيتمثل في العوامل التمويلية، إذ لقيد التمويل تأثير كبير في استثمارات القطاع الخاص، حيث يمكن لهذا الأخير الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراته من خلال إما التمويل المصرفي خاصة مع ضعف الأسواق المالية في أغلبية دول العالم، أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من العوامل الأساسية الدافعة نحو التقدم وازدهار القطاع الخاص، حيث يؤدي إلى زياده كفاءه الموارد المحلية، ورفع إنتاجيتها، بالإضافة إلى تحسين نوعيه المنتج وخفض تكاليف إنتاجه متى اقترن ذلك بنقل التكنولوجيا سواء في الإنتاج أو الإدارة أو التسويق أو التوزيع وغيرها، أو كذلك من خلال الدين الخارجي الذي حيث يؤثر سلباً على المستثمرين في القطاع الخاص بسبب زيادة درجة عدم اليقين.

- يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة رئيسية فريدة، إذ يساعد ويساهم في تحويل المجتمعات من بدائية تقليدية إلى متطورة حديثة، فهو أحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، التي تعكس تطور اقتصاديات الدول، باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وهناك اختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المعتمد في حساب النمو الاقتصادي، فمنهم من يعتمد مؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ومنهم من يعتمد مؤشر نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. كما يرتبط النمو الاقتصادي بتراكم عوامل الإنتاج ممثلة في العمل ورأس المال المادي والبشري، بالإضافة إلى التطور

التكنولوجي، فمستوى الإنتاج المحقق في اقتصاد ما، ما هو إلا انعكاس لعوامل الإنتاج المستخدمة فيه، ويتأثر النمو الاقتصادي وفق أشهر النظريات بالعديد من العوامل أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، ومعدلات الاستثمار، وكذا الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري، بالإضافة إلى تطور القطاع المالي وخاصة المصرفي في الدول النامية، والذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة ذات القيمة المضافة.

- اهتم الاقتصاديون وتباينت آرائهم حول طبيعة ومسار العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي، فهناك تيار من الاقتصاديين أولهم Walter Bagehot وآخرهم Robert Graham King و Ross Levine، حيث يرى هذا التيار بأن هناك علاقة سببية أحادية المسار تتجه من التمويل المصرفي إلى النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تعبئة المدخرات، وتقديمها لأصحاب العجز المالي لتمويل مشاريعهم الاستثمارية المنتجة، الشيء الذي يؤدي إلى تصاعد أعمال القطاع الحقيقي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. بينما التيار الثاني بقيادة Joan Robinson يرى أن هناك أيضا علاقة سببية أحادية المسار، ولكنها تتجه من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي، ويفسرون ذلك بأن التطور الاقتصادي يحفز الطلب على الخدمات المصرفية، الشيء الذي يؤدي إلى تطوير الخدمات المصرفية استجابة لطلبات المودعين وطالبي التمويل. حيث عند حدوث نمو اقتصادي سنة تلو الأخر سيؤدي ذلك إلى تحسن الأوضاع المعيشية للأفراد الشيء الذي سيدفعهم إلى زيادة الاستهلاك والادخار، الوضع الذي يقود إلى تحفيز منشآت الأعمال على زيادة الإنتاج وطلب التمويل، أما التيار الثالث بقيادة Hugh T. Patrick، فيرى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث يتحدد اتجاه العلاقة حسب مراحل التنمية التي تمر بها الدولة، ففي المراحل الأولى من التنمية يتحدد نموذج العرض القائد (التمويل يقود إلى النمو الاقتصادي)، أما في المراحل المتقدمة يتحدد نموذج الطلب التابع (النمو الاقتصادي يقود إلى التوسع في منح التمويلات).

2. نتائج الجانب التطبيقي: شمل الجزء التطبيقي دراسة حالة ثلاث دول مغربية والمتمثلة في الجزائر وتونس والمغرب، لذلك سيتم عرض نتائج كل دولة على حدي كما يلي:

- نتائج الجزائر: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة للجزائر نذكر:

- تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات كمحرك وحيد لإنعاش الاقتصاد الوطني، ما جعل مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية عرضة للتقلبات والتغيرات السعريّة التي تحدث على مستوى هذا القطاع والخاضعة لمتغيرات خارجية، حيث أن الثراء في الجزائر هو ثراء ريعي ظاهري لا يعكس أي تطور اقتصادي أو تكنولوجي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية كنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الاستثمارات، التوظيف... الخ، وهي كلها مؤشرات توجي بتحسين الأوضاع الاقتصادية، غير أن الاقتصاد هنا وقع في منزلق السراب البترولي، وهذا ما يتم ملاحظته دائما عند تراجع أسعار البترول إلى مستويات دنيا، فبالرغم من المساعي الحثيثة والإصلاحات التي قامت بها الدولة، غير

أنها لم تحدث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف وبناء اقتصاد وطني منتج متنوع للتخلص من دائرة التبعية لقطاع المحروقات.

- بإجراء انحدارات Regression للمتغيرات الستة على الثابت والاتجاه العام لكل منهما، اتضح أن الثابت والاتجاه العام معنويان في النماذج الستة، وهو ما يعني أن المتغيرات الستة تحتوي على ثابت واتجاه عام.

- بإجراء اختبارات جذر الوحدة التقليدية، تم ملاحظة تضارب بين نتائج اختباري ADF وPP، الشيء الذي دفعنا إلى استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار وجود تغيرات هيكلية، حيث وفقا لاختبار Zivot & Andrews (1992) unit root test تبين أن المتغيرات محل الدراسة غير متكاملة من نفس الدرجة، وإنما هي مزيج بين التي هي متكاملة في المستوى (0) والدرجة الأولى (1)، وبما أن المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى (1)، مكننا ذلك من اختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لمعالجة فروع الإشكالية المطروحة.

- بعد التقدير المبدئي للنموذج، وبإجراء اختبار CUSUM of squares، تبين أن معلمات النموذج غير مستقرة، ومع تباين نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية والتي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية، تم استنتاج أن النموذج يعاني من تغيرات هيكلية Structural breaks، لذلك وجب الكشف عنها، إذ يمكن أن تكون هذه الصدمات في الكثير من الأحيان مسؤولا رئيسيا عن بعض المشكلات المتعلقة بالمتانة القياسية Econometric Robustness للنموذج الخاضع للتقدير، ووفقا لاختبار Bai-Perron (2003) Multiple Breakpoint test، اتضح أن هذا النموذج يعاني من خمس تغيرات هيكلية Structural breaks حدثت خلال السنوات "1987، 1993، 1999، 2005، 2017"، لذلك تم استخدام خمس متغيرات وهمية Dummy Variables في التواريخ التي حدثت فيها تلك الصدمات الهيكلية للتحكم في أثارها.

- توصل نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL والذي يقيس أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، وذلك بعد التأكد من متانته القياسية لمجموعة من النتائج، وهي:

- ترتبط متغيرات الدراسة بعلاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة دفعة واحدة Jointly إلى المتغير التابع، وذلك حسب اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

- في المدى القصير، غياب أي تأثير للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وتأخر استجابته للتمويلات الممنوحة، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى فترة من الزمن بين عمليتي منح التمويل والانطلاق الفعلي للإنتاج، وهو الشيء الذي يجعل التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص لا يدعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

- في المدى الطويل، يؤثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر، فالتمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص مهما كان الغرض منه (استثماري، تجاري، استهلاكي... الخ)، يزيد من الاستثمارات الخاصة، وبالتالي يؤدي إلى استمرار وتعاقد الأعمال للقطاعات الحقيقية وازدهارها، الشيء الذي يعزز ويدعم النمو الاقتصادي.
- وفقاً لمنهجية Toda & Yamamoto، يرتبط التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل مع النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وفقاً لمنهجية Breitung-Candelon، يرتبط التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر بعلاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين نفس المتغير والنمو الاقتصادي في المدى المتوسط والطويل.
- وفقاً لمنهجية المحاكاة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي، فإن الزيادة في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي مستقبلاً.

- نتائج تونس: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة تونس نذكر:

- تعتمد تونس على قطاع الزراعة والخدمات كمحركات لإنعاش اقتصادها، حيث يرتبط الأول بالظروف المناخية، فإذا كانت هذه الأخيرة ملائمة يحقق نتائج جيدة، وإذا كان العكس تراجعت مساهمته في النمو الاقتصادي، وهذا ما يدل على أن قطاع الزراعة في تونس متخلف ويحتاج إلى تطوير، أما الثاني فيرتبط بظروف داخلية وأخرى خارجية، فتتمثل الداخلية في الاستقرار السياسي والأمني الداخلي وهو ما غاب عن تونس منذ ثورة 2011، أما الخارجية فتتمثل في الاستقرار السياسي والاقتصادي الدولي، كون تونس تعتمد اعتماداً مفرطاً على المنتجعات ذات الجودة المتوسطة، التي تستقبل في شكل أساسي الفئات ذات الدخل المحدود الآتية من دول الاتحاد الأوروبي. ويعاني هذا التوجه من مستويات الربحية الضئيلة، ومن تأثيره الشديد بالظرفية الاقتصادية، ومع الارتباط الوثيق للنشاط السياحي بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، مثل التجارة والصناعة التقليدية والنقل، يؤثر تقلص تدفق السياحة الوافدة تأثيراً سلبياً في مداخيل هذه النشاطات، ويهدد في شكل غير مباشر وظائف العاملين فيها، كل هذا يجعل اعتماد تونس المفرط على هذين القطاعين يعرضها إلى أزمات مختلفة.

- بإجراء انحدارات Regression للمتغيرات الستة على الثابت والاتجاه العام لكل منهما، اتضح أن الثابت والاتجاه العام معنويان في النماذج الستة، وهو ما يعني أن المتغيرات الستة تحتوي على ثابت واتجاه عام.

- بإجراء اختبارات جذر الوحدة التقليدية، تم ملاحظة تضارب بين نتائج اختباري ADF و PP، الشيء الذي دفعنا إلى استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار وجود تغيرات هيكلية، حيث فقا لاختبار Zivot & Andrews

unit root test (1992) تبين أن المتغيرات محل الدراسة غير متكاملة من نفس الدرجة، وإنما هي مزيج بين التي هي متكاملة في المستوى (0) والدرجة الأولى (1)، وبما أن المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى (1)، مكننا ذلك من اختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لمعالجة شعب الإشكالية المطروحة.

● بإجراء اختبار CUSUM of squares، تبين أن معلمات النموذج غير مستقرة، ومع تباين نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية والتي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية، تم استنتاج أن النموذج يعاني من تغيرات هيكلية Structural breaks، لذلك وجب الكشف عنها، إذ يمكن أن تكون هذه الصدمات في الكثير من الأحيان مسؤولاً رئيسياً عن بعض المشكلات المتعلقة بالمتانة القياسية Econometric Robustness للنموذج الخاضع للتقدير. ووفقاً لاختبار Bai-Perron Multiple Breakpoint test (2003)، اتضح أن هذا النموذج يعاني من ثلاث تغيرات هيكلية Structural breaks حدثت خلال السنوات "2008، 2011، 2015"، لذلك تم استخدام ثلاثة متغيرات وهمية Dummy Variables في التواريخ التي حدثت فيها تلك الصدمات الهيكلية للتحكم في آثارها.

● توصل نموذج نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL والذي يقيس أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، وذلك بعد التأكد من المتانة القياسية لمجموعة من النتائج، وهي:

■ ترتبط متغيرات الدراسة بعلاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة دفعة واحدة Jointly إلى المتغير التابع، وذلك حسب اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

■ في المدى القصير، غياب أي تأثير للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في تونس، ويرجع ذلك كون معظم التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص هي تمويلات استهلاكية لشراء سلع كمالية أغلبها مستوردة، أما بالنسبة لتمويل دورة الاستغلال فبطبيعتها تمويلات قصيرة الأجل تطلب غالباً لسد عجز في الميزانية وليس من أجل التوسع في الإنتاج، بالإضافة إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وتأخر استجابته للتمويلات الممنوحة، وهو الشيء الذي يجعل التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص لا يدعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

■ في المدى الطويل، يؤثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في تونس، فالتمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص يزيد من الاستثمارات الخاصة، حيث تسعى تونس دائماً إلى دعم المبادرات الرامية للنهوض بالشركات الناشئة ومنشأة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضها، ومن بينها مشكلة التمويل، وذلك من خلال إرساء إطار قانوني وتشريعي يمكن من الإحاطة بالمستثمرين ويساهم في تقديم جملة الامتيازات للتشجيع على المبادرة الخاصة مع إمكانية تطويرها خاصة أنها تفوق نسبتها 95% من النسيج الاقتصادي التونسي، الشيء الذي يؤدي إلى تصاعد الأعمال للقطاعات الحقيقية، وبالتالي تعزيز ودعم النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي.

▪ وفقا لمنهجية Toda & Yamamoto، يرتبط التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل مع النمو الاقتصادي في تونس.

▪ وفقا لمنهجية Breitung-Candelon يرتبط التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص بعلاقة سببية ثنائية الاتجاه مع النمو الاقتصادي في كل الآجال المدروسة (القصير، المتوسط والطويل).

▪ وفقا لمنهجية المحاكاة الديناميكية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة الديناميكي، فإن الزيادة في التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي مستقبلا.

- نتائج المغرب: من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالنسبة للمغرب نذكر:

• انتهج المغرب منذ الاستقلال سياسة اقتصاد السوق، حيث تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، ويعتمد على الانفتاح كتوجه رئيسي لنظامه الاقتصادي. كما كان له تاريخ طويل في الاقتراض فلقدر سار في طريق الاستدانة أملا في استغلال هذه الديون في برامج التنمية المختلفة، ولكن بعد سنوات طويلة من السير على هذا الأسلوب وجد المغرب نفسه في مفترق طرق فلا هو حقق التنمية ولا هو قادر على الوفاء بديونه، وتعاضمت هذه الأزمة وأصبحت حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية، إذ أنها أثرت على معظم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وأحدثت اختلالات هيكلية فيها خاصة مع نهاية السبعينات، لذلك حاولت السلطات المغربية إصلاح الأوضاع ولكن دون جدوى، ثم جاء برنامج التعديل الهيكلي المسند من طرف صندوق النقد الدولي لإصلاح التوازنات الاقتصادية والحفاظ على التنافسية في حقبة الثمانينيات والتسعينيات، وصولا إلى الاستراتيجيات القطاعية التي ميزت الألفية الجديدة، حيث شكلت الزراعة والسياحة والمناجم (الفوسفات) أبرز خيارات الاقتصاد المغربي. غير أن هذه السياسات لم تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل مناخ إقليمي غير مستقر، فمساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي المغربي يتأثر بالعوامل المناخية وهو ما يدل على اعتماده إلا على الطرق التقليدية وعدم تطوره، أما قطاع السياحة والفوسفات فمساهمتهما في إجمالي الناتج المحلي المغربي يتأثر بعوامل خارجية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الدولي، وفي ظل المناخ الإقليمي الغير مستقر يبقى الاقتصاد المغربي مرتبط بعوامل خارجية لا يستطيع التحكم فيها.

• بإجراء انحدارات Regression للمتغيرات الستة على الثابت والاتجاه العام لكل منهما، اتضح أن الثابت والاتجاه العام معنويان في النماذج الستة، وهو ما يعني أن المتغيرات الستة تحتوي على ثابت واتجاه عام.

• بإجراء اختبارات جذر الوحدة التقليدية، تم ملاحظة تضارب بين نتائج اختباري ADF و PP، الشيء الذي دفعنا إلى استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة التي تأخذ بعين الاعتبار وجود تغيرات هيكلية، حيث وفقا لاختبار Zivot & Andrews (1992) unit root test تبين أن المتغيرات محل الدراسة غير متكاملة من نفس الدرجة، وإنما هي مزيج بين التي هي متكاملة في المستوى $I(0)$ والدرجة الأولى $I(1)$ ، وبما أن المتغير التابع متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$ ، مكننا ذلك من اختيار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لمعالجة فروع الإشكالية المطروحة.

• بعد التقدير المبدئي للنموذج، وبإجراء اختبار CUSUM of squares، تبين أن معلمات النموذج غير مستقرة، ومع تباين نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية والتي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية، تم استنتاج أن النموذج يعاني من تغيرات هيكلية Structural breaks، لذلك وجب الكشف عنها، إذ يمكن أن تكون هذه الصدمات في الكثير من الأحيان مسؤولة رئيسياً عن بعض المشكلات المتعلقة بالمتانة القياسية Econometric Robustness للنموذج الخاضع للتقدير، ووفقاً لاختبار Bai-Perron (2003) Multiple Breakpoint test، اتضح أن هذا النموذج يعاني من تغيران هيكليان Structural breaks حدثت خلال سنتي "2000، 2006"، لذلك تم استخدام متغيران وهميان Dummy Variables في التواريخ التي حدثت فيها تلك الصدمات الهيكلية للتحكم في أثارها.

• توصل نموذج نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL والذي يقيس أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، وذلك بعد التأكد من متانته القياسية لمجموعة من النتائج، وهي:

■ ترتبط متغيرات الدراسة بعلاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة دفعة واحدة Jointly إلى المتغير التابع، وذلك حسب اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

■ في المدى القصير، وجود تأثير للتمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المغرب، ويرجع ذلك إلى تطور القطاع المصرفي المغربي وكفاءته في تعبئة المدخرات ومنحها لتمويل مشاريع استثمارية منتجة، وكذا مرونة الجهاز الإنتاجي واستجابته السريعة للتمويلات الاستثمارية المقدمة، بالإضافة إلى أن التمويلات الاستهلاكية الممنوحة تقدم بشرط شراء سلع استهلاكية وطنية، وهو الشيء الذي يؤدي إلى حفز الطلب الداخلي، مما يشجع المستثمرين على توسيع الاستثمار أو الاستثمار في صناعة منتجات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاج القطاعات الحقيقية، وبالتالي دعم وتعزيز النمو الاقتصادي.

■ في المدى الطويل، يؤثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المغرب، فالتمويل الذي تخصصه المصارف للقطاع الخاص يزيد من الاستثمارات الخاصة، حيث تسعى المغرب دائماً ككل الدول النامية إلى دعم المبادرات الرامية للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضها، ومن هذا المنطلق كانت معظم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها المغرب بدعم من صندوق النقد الدولي تسعى إلى ترقية المبادرات الرامية للنهوض بهذه الشريحة من المؤسسات، فمثلاً قامت السلطات المغربية في إطار تشجيع إنشاء وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة بخلق العديد من الهيئات المؤسساتية التي تقوم بتقديم الدعم المالي والقانوني والتقني لهذه الاستثمارات من خلال وضع برامج وأليات دعم ومواكبة تهدف إلى ترقية هذا النوع من المؤسسات وتطويرها، كما ألزم صندوق النقد الدولي السلطات المغربية الاهتمام بالجانب التمويلي بتطوير القطاع المالي، وذلك بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحسين نجاعته وتطوير جودة خدماته، عن طريق الرفع من

القدرات المالية والتقنية وتنوع مجالاتها، بالإضافة إلى تطوير الصيرفة الإسلامية واستقطاب البنوك الدولية للعمل في داخل المغرب.

ثالثاً: التوصيات

من خلال النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في إعطاء القطاع المصرفي في كل من الجزائر وتونس والمغرب دور هام وفعال لتحقيق ازدهار اقتصادي، وتتمثل أهم هذه التوصيات في:

- ضرورة تنوع الجزائر وتونس والمغرب لاقتصاداتها ومصادر دخلها وتطويرها، كتطوير قطاع الزراعة بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة (الزراعة الدقيقة) لكيلا يصبح رهينة للعوامل المناخية، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الأخرى خاصة التي لا تتأثر بالاضطرابات السياسية والاقتصادية والصحية العالمية.

- ضرورة إنشاء مدن صناعية بكل ما تحتاجه من بنى تحتية ومن بينها المصارف في كل من الجزائر وتونس والمغرب، وذلك لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، لأن تشجيع الاستثمار سيزيد من طلب التمويل المصرفي، ومنه زيادة الإنتاج ودعم النمو الاقتصادي.

- بما أن الائتمان المصرفي يرتبط ارتباطاً إيجابياً ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب، فإنه يجب تطوير الجهاز المصرفي وعصرنتهم ليواكبوا التطورات العالمية في هذا المجال، وتشجيع المصارف التجارية على تبني مبدأ الصيرفة الشاملة، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين الحقيقيين في هذه البلدان على الاقتراض وذلك بتقديم تسهيلات على جميع المستويات، وتطبيق رقابة آنية وبعدية على المستفيدين.

- بما أن سعر فائدة الاقتراض يسبب ويؤثر في النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب، واقتداءً بالدور الاقتصادي المهم الذي تلعبه المصارف المركزية في الدول المتقدمة، فإنه على البنوك المركزية في الجزائر وتونس والمغرب لعب دور مشابه من خلال استهداف القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات المساهمة المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار فائدة تفضيلية، الشيء الذي يدفع المستثمرين إلى طلب التمويلات والاستثمار في تلك القطاعات، وبالتالي دفع عجلة ودعم النمو الاقتصادي، ونشير هنا إلى أن سعر الفائدة عائق اقتصادي كتكلفة متزايدة على رأس المال وعائق شرعي للمستثمر في البلدان الإسلامية كجزائر وتونس والمغرب ما يحتم على النظام المصرفي تشجيع اعتماد منتجات الصيرفة الإسلامية.

- ترشيد التمويل المصرفي وذلك بالتأكد من فائدة المشروع بإجراء المصرف لدراسة جدوى دقيقة ومعقدة له، كما على المصرف الاهتمام بعملية التحليل المالي بجمع معلومات وافية عن العميل والتحري حول ما إذا كان لديه أي مطالبات من جهات أخرى.

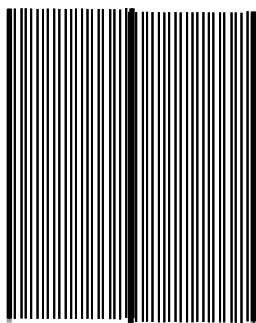
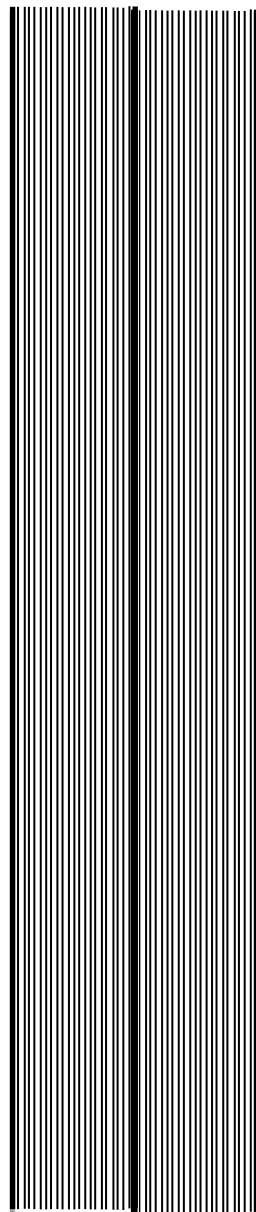
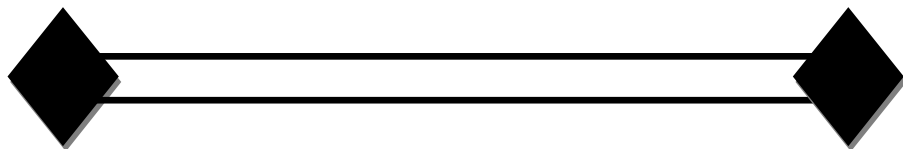
- على المصارف التجارية في كل من الجزائر وتونس والمغرب أن تعمل على اعتماد التخطيط الاستراتيجي لدراسة السوق المحلي، وذلك بالتنسيق مع الهيئات العمومية للاستثمار، من أجل اكتشاف الفرص الاستثمارية وفتح قنوات اتصال دائمة مع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين من داخل هذه البلدان وخارجها.
- التوجه نحو عمل المصارف الشاملة، واستحداث وحدات متخصصة في إدارة الاستثمارات لمساعدة العملاء في الإدارة الصائبة لاستثماراتهم.
- زيادة نسبة الإيداع من خلال نشر الوعي المصرفي في المجتمع في كل من الجزائر وتونس والمغرب، بالإضافة إلى توسيع الانتشار المصرفي وفتح نوافذ إسلامية في كل فرع، وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المكتنزة والتي ستخصص فيما بعد لتمويل مشاريع استثمارية منتجة تعزز النمو الاقتصادي.
- لا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي والتنمية بدون البحث العلمي، لذلك يجب دعم وتغذية وتطوير مراكز البحوث والمعلومات داخل القطاع المصرفي من أجل توفير بيانات ومعلومات تساعد إدارات المصارف على اتخاذ قراراتها من جهة، وتساعد العملاء والمستثمرين من جهة أخرى في اتخاذ قراراتهم الادخارية والاستثمارية، حيث يجب استحداث منظمة مصرفية في كل من الجزائر وتونس والمغرب تقوم بخدمة المصارف وحماية مصالحها ودعم وتشجيع البحث المستمر في مجالات الاستثمار المختلفة، وكذا نشر الوعي والتثقيف المصرفي والتوعية بأهمية الادخار والإيداع في المصارف كما هو عمل مثل هكذا جمعيات في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى الاهتمام بالمعاهد والمدارس المصرفية ودعمها في عمليات البحث والدراسة والتواصل مع مراكز البحث وخاصة مع الجامعات.

ثالثا: أفاق الدراسة

بعد معالجة إشكالية هذه الدراسة والتي تركز على التعرف أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019، ومن خلال مناقشة أهم النتائج المتوصل إليها، فإن هذه النتائج ذاتها تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي.
- أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تنويع الاقتصاد الجزائري.
- أثر التمويل المصرفي الموجه لقطاعات الاقتصاد الرئيسية في أحداث الإقلاع الاقتصادي.

قائمة المراجع



أولا- المراجع باللغة العربية:

• الكتب

1. أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان: التمويل المصرفي 2 (المنهج والتطبيق)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021.
2. أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤلفات الألفي المصرفية، الإسكندرية، مصر، 1997.
3. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1993.
4. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
5. إسماعيل علي شكري ومجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
6. إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2004.
8. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
9. حنفي عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: السياسات المصرفية. تحليل القوائم المالية. الجوانب التنظيمية. البنوك في مصر ولبنان، الدار الجامعية، دون رقم طبعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
10. خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
11. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003.
12. دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
13. راشد صادق الشمري، سياسة الإقراض في المصارف العراقية، مطبعة العزة، الطبعة الثانية، بغداد، العراق، 2005.
14. رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف: مدخل تحليل كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
15. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990.

16. زيادة رمضان ومحفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، 2010.
17. سليمان أحمد اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
18. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
19. صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية: مدخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
20. صلاح الدين حسن السيسي، المصارف التجارية الواقع والطموح، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2003.
21. ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية: آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
22. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2012.
23. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك : دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010.
24. عبد الحميد الشوارب ومحمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من حرجي النظر المصرفية والقانونية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.
25. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
26. عبد الزهرة فيصل بونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.
27. عبد السلام لفنة سعيد، الائتمان المصرفي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 2000.
28. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف : السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
29. عبد القادر فتحي لاشين، نظم المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الأساسية للنقل: نماذج من الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.
30. عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
31. عدنان تائه النعيمي، إدارة الائتمان: منظور شمولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

32. عقبة عبد اللاوي، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020.
33. علا نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية تاشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
34. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات، النجف الاشرف، العراق، 2017.
35. علي كنعان، النقد والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2012.
36. علي لطفي ومحمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986.
37. عمر يوسف عبد الله عابنة، الدفع بالتقسيط عن طريق البطاقات الائتمانية: دراسة فقهية مقارنة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
38. فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985.
39. فردريك ميكائيل شيرر، ترجمة: علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي، دار العبيكان للنشر، الطبعة العربية الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.
40. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
41. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
42. محسن أحمد الخضيري، الائتمان المصرفي منجز متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1987.
43. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.
44. محمد احمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2018.
45. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
46. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2011.
47. محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

48. محمود الكيلاني، عمليات البنوك: دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2014.
49. مدحت محمد الفريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
50. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1996.
51. ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار نهران للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن، 2014.
52. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.

• أطروحات الدكتوراه

53. أحلام خليفة، محددات الاستثمار في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية (1990-2015)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص: العلوم المالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019.
54. أم الخير البرود، أليات إرساء الحوكمة المصرفية لتفعيل إدارة مخاطر القروض: حالة القرض الشعبي الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص: مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيسي، البليدة، الجزائر، 2017.
55. أمنة بن دحمان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
56. بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: السياسة التجارية والمالية الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022.
57. بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2004.

58. جلييلة بن عزة، تغيير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2020.
59. جميلة صحراوي، دراسة اقتصادية قياسية لأثر سياسة التحرير المالي في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر اتر خلال الفترة 1990-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017.
60. حسيبة مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
61. حياة عثمان، انعكاس هيكل القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر اتر للفترة (1990-2019)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022.
62. خليل عبد القادر، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر اتر للفترة (1990-2006)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد قياسي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008.
63. روضة جديدي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الجزائر اتر تونس والمغرب، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة، الجزائر، 2016.
64. زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر اتر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
65. سعد مقص، تطور القطاع الخاص في ضل الإصلاحات الاقتصادية ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر اتر (1995-2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص: دراسات في التنمية الإقليمية والمحلية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2020.

66. سماح راشدي، معايير لجنة بازل الاحترازية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الربوية والبنوك غير الربوية: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.
67. سيدي محمد شكوري، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
68. الشاذلي إبراهيم خالد الماحي، أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2015)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين، الخرطوم، جمهورية السودان، 2018.
69. شتوان صونية، تحليل علاقة تمويل المؤسسات المبتكرة بالنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، التخصص: تسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الجزائر، 2015.
70. شهرزاد بورداش، أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي "var" للفترة (1970-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص: اقتصاد مالي وتقنيات كمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.
71. صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
72. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 – 2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
73. عادل رحال، دور الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في تحقيق الأمان المصرفي في ظل ظروف المنافسة والانفتاح الاقتصادي: دراسة حالة بعض البنوك العمومية الوطنية 2010-2019، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2021.

74. عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

75. عائشة طويسات، أثر النظام المصرفي في الاستثمار، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص: قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

76. عبد الحفيظ خزان، مساهمة الأسواق المالية في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة مجموعة من الأسواق المالية الناشئة خلال الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: أسواق مالية وبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

77. عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة: تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2012.

78. عبد الكريم زردالي، تحليل واقع التمويل المصرفي في القطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2021.

79. فريد جريبيع، أثر حوكمة الجهاز المصرفي على زيادة القدرة التمويلية للمصارف الجزائرية: دراسة ميدانية استطلاعية للبنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2020.

80. فضيل الرايس، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر: 1989-2010، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013.

81. فطيمة نسمن، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021.

82. كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين التحفيز الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
83. كمال قسول، أثر سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة ماليزيا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، التخصص: إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021.
84. كنزة مجاهد، تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel data Analysis، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
85. لزهري شين، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
86. لزهري شين، أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
87. لعمرية لعجال، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017.
88. محمد عبادي، دور السياسة الائتمانية للبنوك التجارية في تنشيط الاستثمارات في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1989-2009)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: مالية، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.
89. محمد نجلة بوغزالة، الوساطة المالية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، التخصص: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.

90. مراد جنيدي، الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، التخصص: اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2015.
91. مريم خوبيزي، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص: مالية ونقد، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.
92. نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.
93. نوال توتة، مؤشرات الصحة الوطنية والنمو الاقتصادي: دراسة لربط العلاقة في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية وإدارة أعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2022.
94. الهادي حمودة السائح، دور الائتمان المصرفي في تنمية الاقتصاد الليبي (1985-2003)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
95. هبة السيد محمد السيد أحمد، تحليل علاقة سعر الفائدة: دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، تخصص: العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر، 2017.
96. هجيرة عبد الجليل، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.
97. هوارى خيثر، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إصلاحات المنظومة المصرفية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

98. وسام شيلي، محاولة اختبار مدى قدرة الإصلاحات الرقابية بإزل (3) على تعزيز صلابة النظام المصرفي في الجزائر -الفترة (2004-2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2020، ص: 156.
99. وفاء رمضان، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي (دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020.
100. ياسين زاهي، مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1990-2017، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص: استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسماعيل، معسكر، الجزائر، 2021.

• الدوريات والمجلات

101. أحلام خليفة، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للبطء الزمني الموزع (ARDL)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، جوان 2020، المجلد: 06، العدد: 10.
102. أحمد عبد الخالق أحمد جبي وأحمد إبراهيم الملاوي، أثر التعميق المالي على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية (1980-2015)، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، جامعة فلسطين التقنية- خضوري، فلسطين، 2017، مجلد: 05، العدد: 01.
103. أحمد عرفة، الانتماء المصرفي وأهميته وأنواعه: دراسة اقتصادية، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، المجلد 23، العدد 04، ديسمبر 2015.
104. بومدين قادري بومزغيش، الاقتصاد الجزائري، مجلة التراث، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أوت 2013، العدد: 08.
105. جمال الجويني وأحمد موعش، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، بحوث وإصدارات اقتصادية، الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، العدد 72.
106. جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، المجلد: 03، العدد: 02.

107. حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر Mecas، مخبر إدارة المؤسسات وتسيير الرأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، أبريل 2007، المجلد: 03، العدد: 01.
108. حسين الحويج وخالد البيدي، واردات الغذاء وعلاقتها بظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، جوان 2020، المجلد: 08، العدد: 13.
109. حسين فرج الحويج، استهلاك الوقود الأحفوري وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والنمو الاقتصادي في ليبيا (تحليل السببية متعدد المتغيرات)، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا، أبريل 2019، المجلد: 02، العدد: 02.
110. حياة بن زارع، دور القطاع الخاص في التنمية بالدول النامية: حالة الجزائر، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016، المجلد: 22، العدد: 04.
111. ستار جبار البياتي، دور القطاع الخاص في تنشيط مرفق السياحة، الحدث الاقتصادي، صحيفة المدى، بغداد، العراق، 26 نوفمبر 2005، العدد 543.
112. سلمى حروش، جهود الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي، ايليزي، الجزائر، جوان 2019، العدد: 04.
113. سمير شرقرق، إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القدس المفتوحة، القدس، فلسطين، ماي 2017، المجلد: 01، العدد: 38.
114. الشاذلي العياري، القطاع المصرفي التونسي: عملية واسعة للإصلاح والتطوير، مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، أغسطس 2014، العدد 405.
115. شعيب بونوة وعبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات وخدمات التعليم، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010، المجلد: 10، العدد: 01.
116. صالح مفتاح وفطيمة ساسي، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2012)، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015، المجلد: 09، العدد: 17.
117. صراح بوري وبلقاسم غلال، التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: دراسة قياسية للجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة (1980-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، بشار، الجزائر، المجلد: 05، العدد: 01.

118. عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، المجلد:06، العدد:10.
119. عز الدين حملة وعثمان علام، انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة الفترة 2008-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2018، المجلد: 01، العدد الاقتصادي:36.
120. على بطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2004، العدد: 01.
121. عمر هاشم طه، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح: دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، كركوك، العراق، 2013، المجلد: 03، العدد:02.
122. فضيلة زاوي وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021، المجلد: 05، العدد:01.
123. كريمة حبيب وعادل زقير، أثر الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر - تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء المزعة ARDL خلال الفترة (1980-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، المجلد:12، العدد: 02.
124. كتزة مجاهد وناصر صلاح الدين غربي، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد العربي والاعمال، كلية إدارة الأعمال والعلوم التجارية، جامعة روح القدس - الكسلك، لبنان، 2016، المجلد: 11، العدد: 01، 2016.
125. لمياء عناني ومحمد زكريا بن معزو، قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب - دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، المجلد: 17، العدد: 17.
126. محمد الأمين بلهوشات وعلي قابوسة، العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب: تحليل السببية متعدد المتغيرات، مجلة الباحث الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ديسمبر 2020، المجلد:08، العدد: 02.

127. محمد الحسين الصطوف وأحمد عثمان، دور السياسة الائتمانية في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2013، المجلد: 35، العدد: 01.
128. محمد زرمان ومحمد غردي، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر: دراسة صدمات 2014 و2020، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر، 2021، المجلد: 15، العدد: 01.
129. محمود جاسم عباس، النمو الاقتصادي... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، 2011، العدد: 27.
130. مخيف جاسم حمد الجبوري ومراد حاتم محمد، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق، 2018، المجلد: 02، العدد: 42.
131. مصطفى سالم البقار وآخرون، تحليل مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية لماهية النسب المالية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية في ليبيا، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا، 2018، المجلد: 01، العدد: 04.
132. منال جابر مرسي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة قياسية، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر، أكتوبر 2020، المجلد: 09، العدد: 08.
133. نادر الفاتح صالح، إدارة مخاطر التمويل، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، الخرطوم، السودان، 2010، العدد: 64.
134. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، المجلد: 05، العدد: 01.
135. هالة أحمد أبو العز، أثر تنمية رأس المال البشري على إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في مصر: دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2019، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية الاقتصاد، جامعة دمياط، دمياط، مصر، يوليو 2022، المجلد: 03، العدد: 02، الجزء: 04.
136. هاجر مغراوي، تجربة القروض المجمعة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2010، المجلد: 04، العدد: 01.

137. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر، جانفي 2020، العدد: 05.

138. وليد بشيشي، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق، 2014، المجلد: 01، العدد: 33.

139. يونس الزين وأحمد نصير، الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة للفترة 1986-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أبريل 2018، العدد الاقتصادي، المجلد: 02، العدد: 34.

● المؤتمرات والملتقيات والندوات

140. حياة نجار، الإصلاحات النقدية ومكانة الحیطة المصرفية بالجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة - مخاطر - تقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المنعقد أيام 7/6 جوان 2005.

141. رفيق باشونده وزناقي سليمان، عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي: واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المنعقد أيام 15/14 ديسمبر 2004.

142. رقية شرون، النظم الرقابية وضوابط العمل المصرفي المحلية والدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني للإصلاحات البنكية في ظل التعديلات التشريعية والتحول الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، المنعقد أيام 15/14 أبريل 2010.

143. صالح فلاحي، تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف، الجزائر، المنعقد أيام 12/11 مارس 2013.

144. عبد الهادي النجار، بطاقة الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية، مداخلة في المجلد الثالث حول الجرائم المتعلقة بأعمال المصارف والمقدمة ضمن فعاليات المؤتمر السنوي لكلية الحقوق حول الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، جامعة بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002.

145. علي بن ساحة، نحو تأهيل النظام المصرفي في الجزائر اثرى للاندماج في الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المنعقد أيام 12/11 مارس 2008.

146. ليلى أسهمان بقب، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر اثرى وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المنعقد أيام 12/11 مارس 2008.

147. محمد أدريوش دحماني وعبد القادر ناصور، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم أثار رامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، الجزائر، المنعقد أيام 12/11 مارس 2013.

• التقارير والبيانات الرسمية:

148. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.

149. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2019، ديسمبر 2020.

150. البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي للرقابة المصرفية لسنة 2011، المؤرخ في جوان 2013.

151. البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 04 لسنة 2013 والمؤرخ في 28 مارس 2013.

152. البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 15 لسنة 1996 المؤرخ في 29 نوفمبر 1996.

153. البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 22 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991.

154. البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 42 لسنة 1986 المؤرخ في غرة ديسمبر 1986.

155. البنك المركزي التونسي، منشور البنك المركزي التونسي للبنوك عدد 8 لسنة 1994 المؤرخ في 7 جوان 1994.

156. البنك المركزي التونسي، نشرة الاحصائيات المالية، أكتوبر 2019، العدد: 208، ص: A26.

157. بنك المغرب، التقرير السنوي المرفوع لجلالة الملك عن السنة المالية 2001، جوان 2002.

158. بنك المغرب، التقرير السنوي المرفوع لجلالة الملك عن السنة المالية 2006، جوان 2007.

159. بنك المغرب، التقرير السنوي حول الاشراف البنكي، السنة المالية 2019.

160. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم الاثنين 10 جمادى الثانية 1431 الموافق لـ 24 ماي 2010، الجزائر العاصمة، الجزائر.

• النصوص التشريعية والتنظيمية

161. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 01-01 مؤرخ في 4 دي الحجة 1421 الموافق لـ 27 فيبر اير 2001 يعدل ويتمم القانون رقم 10-90 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 14، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2001.

162. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظام رقم 03-02 مؤرخ في 9 رمضان 1423 الموافق لـ 14 نوفمبر 2002 يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد: 84، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2002.

163. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 52، الصادرة بتاريخ 27 غشت 2001.

164. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 04-10 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق لـ 26 غشت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 50، الصادرة بتاريخ 01 سبتمبر 2010.

165. المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مشروع القانون رقم 103.12 يتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، الإحالة رقم 2014/08، ص: 15-16.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

• Books / Livres

166. Abdelkrim Naas, Le système bancaire algérien : De la décolonisation à l'économie de marché, Maisonneuve & Larose, Paris, France, 2004.

167. Abel Andrew B et al, Macroeconomics, Pearson Education, Eighth Edition, New Jersey, United States, 2014.

168. Alain Beitone, & Christophe Rodrigues, sociologie et histoire du monde contemporain, Chapitre 4: Croissance et fluctuations depuis le xixe siècle, Armand Colin, Malakoff, France, 2013.

169. Donald Jasper Harris, The New Palgrave Dictionary of Economics: Classical Growth Model, Macmillan Publishers Ltd, 3rd Edition, London, United Kingdom, 2018.

170. Eric dor, Économétrie, pearson France, Paris, France, 2009.

171. Ernest Julius Wilczynski, **Socialist Economic Development and Reforms**, Macmillan Publishers Ltd, First Edition, london, United Kingdom, 1972.
172. Farouk Bouyakoub, **Entreprise et le financement bancaire**, casbah Editions, Alger, Algérie, 2000.
173. GREENLAW STEVEN A & SHAPIRO DAVID, **Principles of Macroeconomics 2e**, OpenStax, 2nd edition, University Rice, Houston, United states, 2011.
174. Hubbard, Glenn R, **Macroeconomics**, Pearson Education, Fifth Edition, New Jersey, United states, 2015.
175. Jean-Claude Drouin, **Les grands économistes**. Presses Universitaires de France, Paris, France, 2012.
176. Jochumzen, Peter, **Essentials of Macroeconomics**, bookboon, first edition, United Kingdom, London, 2010.
177. Larabi Jaidi, **Le Maroc actuel : Une modernisation au miroir de la tradition ?, Chapitre : L'industrialisation de l'économie marocaine : acquis réels et modalités d'une remise en cause**, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, Aix-en-Provence, France, 1992.
178. Lorentz André, **Les Grands Auteurs en Management de l'innovation et de la créativité, Chapitre IV: Nicholas Kaldor. Faits stylisés, progrès technique et croissance cumulative**, EMS Editions, Caen, France, 2016.
179. McConnell, Campbell R et al, **Macroeconomics: PRINCIPLES, PROBLEMS, AND POLICIES**, McGraw-Hill Education, New York, United States, 2015.
180. Mohamed Azzedine Berrada, **Les techniques de Banque et de crédit au Maroc**, société d'Édition et de Composition Euro-Africaine (Secea), 2eme édition, casablanca, Maroc, 1985.
181. Panagiotis E. Petrakis, **Theoretical Approaches to Economic Growth and Development An Interdisciplinary Perspective**, palgrave macmillan, London, United kingdom, 2020.
182. Paul Krugman & Robin Wells, **MACROECONOMICS**, Worth Publishers, Fourth edition, New York, United States, 2015.
183. Peter Howitt, **The New Palgrave Dictionary of Economics. Palgrave: Endogenous Growth Theory**, palgrave macmillan, London, United kingdom, 2018.
184. Peter Howitt, **The New Palgrave Economics Collection : Economic Growth (endogenous growth theory)**, Palgrave Macmillan, London, United kingdom, 2010.
185. Peter S. Rose, Sylvia C Hudgins, **Bank Management & Financial Services**, McGraw-Hill, 8th edition, Boston, United states, 2010.
186. Philippe Darreau, **croissance et politique économique**, 1ere édition, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, 2003.
187. Ramesh Chandra, **Palgrave Studies in Economic History: Endogenous Growth in Historical Perspective from Adam Smith to Paul Romer**, Palgrave Macmillan, London, United kingdom, 2022.

188. Régis Bourbonnais, Économétrie, 10e édition, Dunod, Malakoff, France, 2018.
189. Régis Bourbonnais, Économétrie, 11e édition, Dunod, Malakoff, France, 2021.
190. Richard A. Easterlin, La croissance triomphante : une perspective historique sur le XXIe Siècle, Nouveaux Horizons, Paris, France, 1996.
191. Robert Joseph Barro et autre, traduit par : Fabrice Mazerolle, La croissance économique, Édisceience international, Paris, France, 1996.
192. Walt Whitman Rostow, The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto, Chapter 2 : The Five Stages-Of-Growth - A Summary, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 1991.
193. Walter Eltis, The New Palgrave Dictionary of Economics: Harrod-Domar Growth Model, Macmillan Publishers Ltd, online edition, London, United Kingdom, Continuously updated edition.

• PhD theses / Thèses de doctorat

194. Brou Emmanuel Aka, Le Role Des Marchés De Capitaux Dans La Croissance Et Le Developpement Economiques, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences économiques, Spécialité : Economies et finances, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, université d'auvergne (clermont-ferrand i), Clermont-Ferrand, France, 2005.
195. Dorra Noomane Bejaoui, Les Privatisations En Tunisie, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Droit, Institut Droit Dauphine, Université Paris-Dauphine, Paris, France, 2014.
196. Estelle Brack, L'economie Tunisienne Entre Ajustement Et Integration (1986 - 1995), Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : sciences économiques, faculté Droit- Economie-science sociale, Université PANTHEON – ASSAS (PARIS II), Paris, France, 1997.
197. Khaldoun El Ouazzani, Banque marocaine et financement des activités de pêche : fragilité d'une relation. Cas du port de Safi (Maroc), Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences de gestion, Spécialité : Sciences de gestion, Écoles Doctorales N°60 et du Collège Doctoral Languedoc Roussillon (CDLR), Université paul valéry montpellier 3, Montpellier, France, 2014.
198. Majd Salameh, L'architecture du système bancaire comme source d'instabilité financière des économies émergentes : une proposition de régulation bancaire, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences économiques, Spécialité : Economies et finances, Institut Supérieur d'Economie et de Mangement, Université Nice Sophia Antipolis, Nice, France, 2013.
199. Michael Alfons Stemmer, Essays on Growth, Unemployment and Financial Development, A thesis presented as part of the conditions for obtaining a doctorate in economics sciences, Speciality: Economics and finance, economics department, Sorbonne School of Economics, université paris 1 (panthéon-sorbonne), Paris, France, 2016.

200. Moez Ouni, **Etude Empirique De La Relation Entre Le Système Monétaire Et Financier Et La Croissance Economique**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences économiques, Spécialité : **économie et finance**, Institut de recherches économiques, faculté des sciences économiques, université de neuchâtel, neuchâtel, Suisse, 2011.
201. Mohamed Benyoub, **L'impact de l'investissement des revenus pétroliers sur les variables macroéconomiques : Cas d'Algérie : approche économétrique (1970-2015)**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Technique d'analyse économique et financière, modélisation et prospective, faculté des sciences économiques gestion et sciences commerciales, Université Larbi Ben M'hidi, Oum Bouagui, Algerie, 2019, P :43.
202. Mohamed Ilyes GRITLI, **Libéralisation Du Compte Capital, Développement Financier Et Croissance Economique**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat en sciences économiques, Spécialité : Économie et finance internationales, faculté des sciences économiques et de gestion & faculté droit économie gestion, préparée dans le cadre d'une cotutelle entre l'université de Tunis el Manar & l'université de Pau et des pays de l'Adour, Pau, France, 2017.
203. Ouail OULMAKKI, **Impact des infrastructures de transport sur la croissance économique : le cas du Maroc**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Science Economique, faculté d'économie & Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, préparée dans le cadre d'une cotutelle entre l'Université de Montpellier & l'Université Moulay Ismail, Montpellier, France, 2015.
204. Oumama Bouabdi, **Libéralisation Financière Et Investissement Direct A L'étranger : Un Mode De Financement Qui S'impose Pour Le Développement Economique Des PED : Cas Du Maroc**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Science Economique, faculté de science économiques et de gestion & Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales, préparée dans le cadre d'une cotutelle entre l'Université du sud toulon var & l'Université Moulay Ismail, Toulon, France, 2014.
205. Ralph Hippe, **Human capital formation in Europe at the regional level - implications for economic growth**, A thesis presented as part of the conditions for obtaining a doctorate in economics, Speciality, Economics Faculty of Economics and Social Sciences, prepared as part of a co-supervision between University of Tübingen & strasbourg university, Tübingen, Germany, 2013.
206. Yeganeh FOROUHESH FAR, **Financial sector development, economic growth and demography in MENA region**, A thesis presented as part of the conditions for obtaining a doctorate in economics sciences Speciality: economics sciences, Dauphine doctoral school, Paris Dauphine University, Paris, France, 2017.
207. Yousra hamed, **Microcrédit et financement de la microentreprise au Maghreb**, Une thèse présentée dans le cadre des conditions d'obtention d'un doctorat, Spécialité : Science Economique, L'UFR de Sciences Économiques et de Gestion, Université Paris XII, Paris, France, 2004.

- **Periodicals and magazines / Périodiques et magazines**

208. Abdellatif El M'Kaddem, **Incidences de la libéralisation financière sur le rôle des agrégats et de la politique monétaire : le cas du Maroc**, Critique économique, Centre National pour la Recherche Scientifique et Technique, Rabat, Maroc, 2002, N° :07.
209. Abdellatif Chatri and Abdelouahab Maaruf, **Cointegration and Causality between Financial Development and Economic Growth: Evidence from Morocco**, indonesia capital market review, Management Research Center (MRC), Faculty of Economics and Business, The University of Indonesia, Jakarta, Indonesia, 2014, Vol : 06, N° : 01.
210. Adolfo Barajas et al, **The Finance and Growth Nexus Re-Examined : Do All Countries Benefit Equally ?**, Journal of Banking and Financial Economics, Faculty of Management, University of Warsaw, Warszawa, Pologne, 2016, Vol: 1, No: 5.
211. Amit Sen, **On Unit-Root Tests When the Alternative Is a Trend-Break Stationary Process**, Journal of Business & Economic Statistics, Taylor & Francis Ltd, London, United Kingdom, jan 2003, Vol :21, N° :01.
212. Asli Demirgüç-Kunt & Vojislav Maksimovic, **Law Finance and Firm Growth**, The Journal of Finance, Wiley, Hoboken, New Jersey, united states, Dec 1998, Vol : 53, N° : 06.
213. Aviral Kumar Tiwari, **An empirical investigation of causality between producers' price and consumers' price indices in Australia in frequency domain**, Economic Modelling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, September 2012, Vol : 29, Issue : 05,.
214. Bassem salhi & Younes boujelbene, **Impact Des Nouvelles Formes De L'intermediation Bancaires Sur La Performance Des Banques Tunisiennes**, revue valaque d'etudes economiques, Presse universitaire de Valahia, Université de valahia, Targoviste, Roumanie, Janvier 2011, Vol : 16, N° : 02.
215. Brown R. L & others, **Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time**, journal of the royal statistical society : series b (Statistical Methodology), Royal Statistical Society, London, United Kingdom, 1974, Vol :37, N° :02.
216. Carlos M.Jarque & Anil K.Bera, **Efficient tests for normality, homoscedasticity and serial independence of regression residuals**, Economics Letters, , Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 1980, Vol :06, Issue :03.
217. Chaido Dritsaki, **Toda-Yamamoto Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Three Countries of Europe**, International Journal of Economics and Financial Issues, Econjournals, Mersin,Turkey, Dec 2017, Vol :07, N° :06.
218. Charles R.Nelson & Charles I.Plosser, **Trends and Random walks in Macroeconomic Time Series :Some Edidence and Implications**, Journal Of Monetary Economics, North Holland Publishing Company, Amsterdam, Netherlands, 1982, Vol : 10, N° :02.
219. Chien-Chiang Lee & Mei-Se Chien, **Structural breaks, tourism development, and economic growth: Evidence from Taiwan**, mathematics and computers in simulation, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, April 2008, vol :77, Issue :04.

220. Chor Foon Tang, **A re-examination of the relationship between electricity consumption and economic growth in Malaysia**, Energy Policy Journal, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Aug 2008, Vol :36, Issue :08, P : 3078.
221. Christine Amsler & Junsoo Lee, **An LM Test for a Unit Root in the Presence of a Structural Change**, Econometric Theory, Cambridge University Press, University of Cambridge, Cambridge, United Kingdom, Jun 1995, Vol :11, No : 02.
222. Dajin Li, **Is the AK Model Still Alive? The Long-Run Relation between Growth and Investment Re-Examined**, The Canadian Journal of Economics, Wiley, Feb 2002, vol : 35, N° : 01.
223. Dervis Kirikkaleli & Korhan K. Gokmenogl, **Sovereign credit risk and economic risk in Turkey : Empirical evidence from a wavelet coherence approach**, Borsa Istanbul Review, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, June 2020, Vol :20, Issue :02.
224. Dhouha Nefla Ajmi Et Neila Boulila Taktak, **Inefficiency Des Banques Dans Un Pays En Mutation : Cas De La Tunisie**, Revue Libanaise de Gestion et d'Économie, Holy Spirit University of Kaslik, Kaslik, Jounieh, Liban 2009, Vol :2, Issue :02.
225. Emeka Nkoro & Aham Kelvin Uko, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration technique : application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, Scienpress LTD, Christchurch, New Zealand, December 2016, Vol :5, N° : 4.
226. En-Ze Wang & Chien-Chiang Lee, **The impact of clean energy consumption on economic growth in China: Is environmental regulation a curse or a blessing?**, International Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, January 2022, vol :77.
227. Eric Zivot & Donald W.K Andrews, **Further Evidence on the Great Crash, Oil-Price Shock, and the Unit Root Hypothesis**, Journal of Business & Economic Statistics, American Statistical Association, Boston, United States, 1992, Vol : 10, N° :03.
228. Eseosa David Obadiaru & others, **Dynamic links between the Nigerian equity market and those of selected regional and developed countries**, Heliyon, cell press, Cambridge, Massachusetts, United states, Sept 2020, Vol : 06, Issue : 09.
229. Eshun Maam Esi et al, The financial determinants of private investment in ghana, international journal of financial economics, Research academy of social sciences, 2014, Issue : 01, Vol : 03.
230. Eyas Gaffar Abdelraheem Osman, **The Impact of Private Sector Credit on Saudi Arabia Economic Growth : An Econometrics Model Using (ARDL) Approach to cointegration**, American International Journal of Social Science, Center for Promoting Ideas (CPI), New York, United States, 2014, Vol : 3, N° : 6.
231. Farhana Ismail et al, **Nexus Between Financial Development and Economic Growth in Malysia**, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Human Resource Management Academic Research Society, Thessaloniki, Greece, 2019, vol:09, N° :01,

232. François Labouesse, **L'agriculture Marocaine Au Début Des Années 80 : Situation Et Perspectives**, la revue Méditerranée, Presses universitaires de Provence, Aix Marseille Université, Marseille, France, 1986, Tome :59, N° : 04.
233. Glynn Jhon & others, **Unit Root Tests and Structural Break: A Survey with Application**, Revista de Métodos Cuantitativos para la Economía y la Empres, Universidad Pablo de Olavide, Sevilla, Espana, juin 2007, Vol: 3.
234. Hashem M. Pesaran & others, **Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, New Jersey, united states, june 2001, Vol : 16, Issue : 03.
235. Hélène Harter, **La conférence d'Algésiras de 1906 : Un nouveau rôle pour les États-Unis dans le concert des nations ?**, Bulletin de l'Institut Pierre Renouvin, UMR Sirice, Université paris 1 sorbonne, 2015, Vol :42, N° :02.
236. Hiro Y.Toda & TakuYamamoto, **Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes**, Journal of Econometrics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, March–April 1995, Vol :66, Issue :1-2.
237. Ho Hoang Gia Bao & Hoang Phong Le, **Asymmetric impact of exchange rate on trade between Vietnam and each of EU-27 countries and the UK: evidence from nonlinear ARDL and the role of vehicle currency**, Heliyon, cell press, Cambridge, Massachusetts, United States, June 2021, Vol : 07, Issue : 06.
238. Hugh T. Patrick, **Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries**, Economic Development and Cultural Change, The University of Chicago Press, Chigago, United states, jan 1966, Vol:14, No:02
239. Hyun Park, **Indeterminate equilibrium growth with product and R&D spillovers**, Economic Modelling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, march 2020, vol :86.
240. Ilhan Ozturk & Ali Acaravci, **Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries**, Applied Energy, , Elsevier, Amsterdam, Netherlands, August 2011, vol :88, Issue :08.
241. Ilkhom Sharipov, **Contemporary Economic Growth Models And Theories: A Literature Review**, CES Working Papers, The Centre For European Studies, Alexandru Ioan Cuza University, Iași, romania, November 2015, Vol: 07, Issue : 03.
242. James B. Ramsey, **Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis**, journal of the royal statistical society : series b (Statistical Methodology), Royal Statistical Society, London, United Kingdom, 1969, Vol :31, N° :02.
243. Jörg Breitung & Bertrand Candelon, **Testing for short- and long-run causality: A frequency-domain approach**, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, june 2006, Vol :132, Issue :2.

244. Jushan Bai & Pierre Perron, **Computation And Analysis Of Multiple Structural Change Models**, Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, New Jersey, united states, jan 2003, Vol :18, Issue : 01.
245. Jushan Bai & Pierre Perron, **Estimating and Testing Linear Models with Multiple Structural Changes**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, jan 1998, Vol : 66, N° : 01.
246. Khalid Usman & Usman Bashir, **The causal nexus between imports and economic growth in China, India and G7 countries: granger causality analysis in the frequency domain**, heliyon, cell press, Massachusetts, États-Unis, august 2022, Vol : 08, Issue : 08..
247. Khan Sufyanullah & others, **Does emission of carbon dioxide is impacted by urbanization? An empirical study of urbanization, energy consumption, economic growth and carbon emissions - Using ARDL bound testing approach**, Energy Policy Journal, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, March 2022, Vol :164.
248. Khoutem Ben Jedidia et al, **Financial development and economic growth: New evidence from Tunisia**, Journal of Policy Modeling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2014, vol 36, Issue :05.
249. Leslie G. Godfrey, **Testing Against General Autoregressive and Moving Average Error Models when the Regressors Include Lagged Dependent Variables**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, Nov 1978, Vol : 46, N° : 06.
250. Lorenzo Ductor and Daryna Grechyna, **Financial development, real sector, and economic growth**, International Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2015, Vol : 37.
251. Lu Wang & Jianhong Wu, **Estimation of high-dimensional factor models with multiple structural changes**, Economic Modelling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, , March 2022, Vol : 108..
252. Magali Chappert, **Le Projet français de banque d'État du Maroc, 1889-1906**, Revue française d'histoire d'outre-mer, Société Française d'Histoire des Outre-Mers, Paris, France, 1975, tome :62, N:229.
253. Markéta Arltová & Darina Fedorová, **Sélection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter**, Statistika: Statistics and Economy Journal, the Czech Statistical Office, czech republic, September 2016, Vol : 96, N° : 03.
254. Mfonobong Udom Etokakpan, **Modeling natural gas consumption, capital formation, globalization, CO2 emissions and economic growth nexus in Malaysia: Fresh evidence from combined cointegration and causality analysis**, Energy Strategy Reviews, , Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Sept 2020, Vol : 31.
255. Min B. Shrestha, Guna R. Bhatta, **Selecting appropriate methodological framework for time series data analysis**, The Journal of Finance and Data Science, KeAi Publishing, Beijing, China, june 2018, Vol : 04, Issue 02.
256. Mohammad Kabir Hassan & Others, **Financial development and economic growth: New evidence from panel data**, The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Feb 2011, vol :51, Issue :01.

257. Mohammad Mafizur Rahman & Mohammad Abul Kashem, **Carbon emissions, energy consumption and industrial growth in Bangladesh: Empirical evidence from ARDL cointegration and Granger causality analysis**, Energy Policy, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Nov 2017, Vol : 110..
258. Mouyad Alsamara, **Do labor remittance outflows retard economic growth in Qatar? Evidence from nonlinear cointegration**, The Quarterly Review of Economics and Finance, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Feb 2022, Vol : 83.
259. Nicholas M. Odhiambo, **Energy consumption and economic growth nexus in Tanzania: An ARDL bounds testing approach**, Energy Policy Journal, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Feb 2009, Vol :37, Issue :02.
260. Nicole Grimaud & Jean Leca, **Effets sociaux des migrations interarabes, Dossier : l'Algérie face au contre-choc pétrolier**, Maghreb – Machrek, La Documentation française, Paris, France, 1986, Vol :02, N° : 112.
261. Numidia Bouaichi & Farid Yaici, **Liberalisation Financiere Et Developpement Financier : Approche Comparative Entre L'algerie Le Maroc Et La Tunisie**, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, université ferhat abbas, Setif, Algeria, 2014, Vol :14, N° : 14.
262. Pierre Perron, **The Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, Nov 1989, Vol : 57, No :06.
263. Riada Berhani, **Economic Growth and Openness in Transition: A Study of Western Balkans**, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Mediterranean Center of Social and Educational Research, Rome, italia, 2015, Vol :04, No :01.
264. Robert Emerson Lucas Junior, **On The Mechanics Of Economic Development**, Journal of Monetary Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, jully 1988, vol :86, Issue : 01.
265. Robert F. Engle and C. W. J. Granger, **Co-Integration and Error Correction : Representation, Estimation, and Testing**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, United States, Mar 1987, Vol :55, N° :02.
266. Robert F. Engle, **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, jul 1982, Vol : 50, N° : 04.
267. Robert Graham King & Ross Levine, **FINANCE AND GROWTH: SCHUMPETER MIGHT BE RIGHT**, The Quarterly Journal of Economics, Oxford University Press, August 1993, Vol:108, No:3.
268. Robert Joseph Barro & Jong Wha Lee, **A new data set of educational attainment in the world, 1950–2010**, Journal of Development Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, September 2013, Vol : 104.
269. Robert Joseph Barro & Jong-Wha Lee, **International comparisons of educational attainment**, Journal of Monetary Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 1993, vol :32, Issue :03.

270. Ross Levine & others, **Financial intermediation and growth: Causality and causes**, Journal of Monetary Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, aug 2000, vol :46, Issue :01.
271. Ross Levine, **Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda**, Journal of Economic Literature, **American Economic Association**, Nashville, Tennessee, United states, Jun 1997, Vol: 35, N° :02.
272. Serge Degerine & Sophie Lambert-Lacroix, **Characterization of the partial autocorrelation function of nonstationary time series**, Journal of Multivariate Analysis, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Oct 2003, Vol : 87, Issue : 01.
273. Seyi Saint Akadiri & others, **Does causality between geopolitical risk, tourism and economic growth matter ? Evidence from Turkey**, journal of hospitality and tourism management, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, June 2020, Vol :34.
274. Søren Johansen, **Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, United States, Nov 1991, Vol : 59, N° :06.
275. Tailon Martins & others, **Fossil fuels consumption and carbon dioxide emissions in G7 countries: Empirical evidence from ARDL bounds testing approach**, Environmental Pollution, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, december 2021, Vol : 291.
276. Taimur Sharif et al, **Human Resource Development and Economic Growth in Bangladesh: An Econometric Analysis**, European Journal of Business and Management, International Institute for Science, Technology and Education (IISTE), New York, United states, 2013, Vol : 05, N° : 07.
277. Tao Wang & others, **Dynamics of material productivity and socioeconomic factors based on autoregressive distributed lag model in China**, Journal of Cleaner Production, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, July 2016, Vol : 137.
278. Thiago ChristiaN° Silva et al, **The finance-growth nexus: The role of banks**, Economic Systems, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2021, Vol : 45, Issue : 01, corrected proofs : Article 100762.
279. Tomiwa Sunday Adebayo & Demet Beton Kalmaz, **Determinants of CO2 emissions: empirical evidence from Egypt**, Environmental and Ecological Statistics, springer netherlands, Heidelberg, Germany, June 2021, Vol : 28, Issue,02.
280. Trevor S. Breusch & Adrian R. Pagan, **A Simple Test for Heteroscedasticity and Random Coefficient Variation**, Econometrica, The Econometric Society, Cleveland, united states, Sep 1979, Vol : 47, N° : 05.
281. Trevor S. Breusch, **Testing For Autocorrelation In Dynamic Linear Models**, Australian Economic Papers, John Wiley & Sons Australia, Milton, Queensland, Australia, 1978, Vol : 17, Issue :31.
282. Valerie R. Bencivenga & Bruce D. Smith, **Financial Intermediation and Endogenous Growth**, The Review of Economic Studies, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, Apr 1991, Vol :58, N° : 02

283. Vincent Bodart & Bertrand Candelon, **Evidence of interdependence and contagion using a frequency domain framework**, Emerging Markets Review, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, june 2009, Vol :10, Issue :2.
284. Weideman Jaco & others, **Structural breaks in renewable energy in South Africa : A Bai & Perron break test application**, Renewable and Sustainable Energy Reviews, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, october 2017, Vol : 78.
285. Xincheng chen, **Influence of Structural Break on the Power of ADF Unit Root Test**, Journal of New Economics and Finance, Shuangqing Academic Publishing House, Hong Kong, China, 2022, Vol :02, Issue :01.
286. Xing-Ping Zhang & Xiao-Mei Cheng, **Energy consumption, 277arbone missions, and economic growth in China**, Ecological Economics, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, Aug 2009, Vol :68, Issue :10.
287. Yen Ngoc Nguyen et al, **Impact of finance on growth: Does it vary with development levels or cyclical conditions?**, Journal of Policy Modeling, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 2019, Vol: 41, Issue: 06, 2019.
288. Youcef Seddik, **Croissance : Chronique des récessions au Maroc**, finance news hebdo, Maroc, 16 et 17 avril 2020, N° : 978, P : 29. Disponible sur : <https://fnh.ma/editionsnumerique/finances-news-hebdo-numero-978>
289. Zahira Bedjaoui & autres, **Systeme Financier Et Croissance Economique : Apports Et Limites Des Etudes Empiriques**, Revue Marocaine de Gestion et d'Economie, Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique, Rabat, Maroc, Sept 2018, Vol :04, N° :08
290. Zineb FAHSI and abderrahim CHIBI, **Financial Sector Development and Economic Growth in Algeria : An ARDL Bounds Testing Approach 1980-2017**, Roa Iktissadia Review, Faculty of Economic Sciences Commercial Sciences and Management Sciences, hamma lakhdar university, Eloued, Algeria, vol :09, N° : 1.

● Research Paper / Document de Recherche

291. Bernhard Skritek et al, **Revisiting the Lucas Model**, Working Paper No : 03/2015, Research Group Economics, Institute of Statistics and Mathematical Methods in Economics, Vienna University of Technology, Vienna, Austria, september 2015.
292. Bouzid amaira, **Réformes et performances du système financier tunisien**, Document de travail, notes et analyses d'institut tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, Tunis, Tunisie, N° : 46, 2017, P :06.
293. Hanen Baklouti Trabelsi, **Le Financement Bancaire : Vision Croisées Banques-Entreprises**, Document de travail, notes et analyses d'institut tunisien de la compétitivité et des études quantitatives, Tunis, Tunisie, N° : 27, 2015, P :35.
294. Haut Commissariat au Plan, **Les sources de la croissance économique au Maroc**, Document de Recherche, Maroc, Septembre 2005.

295. Helmut Lütkepohl, Vector autoregressive models, Economics Working Papers ECO2011/30, European University Institute, 2011.
 296. Ian Lienert, **Where Does the Public Sector End and the Private Sector Begin?**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington DC, United States, 2009, P :05.
 297. Jose Di Bella et al, **Mapping Private Sector Engagements in Development Cooperation**, Reaserch Report, The North South Institute, Ottawa, Canada, 2013, P :09.
 298. Jude Comlanvi Eggoh, **Développement Financier et Croissance : Une Synthèse des Contributions Pionnières**, Document de Recherche, Laboratoire d'Economie d'Orléans, Faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, Université d'Orléans, 2009, n° 2009-18, P : 02.
 299. Muhammed Wahid & others, **Structural Breaks and Unit Root : Evidence from Pakistani Macroeconomic Time Series**, Research Papers, The Munich Personal RePEc Archive, Munich University Library, Munich, Germany, December 2006.
 300. Nicolas Roys and Ananth Seshadri, **On the Origin and Causes of Economic Growth**, Meeting Paper, Department of Economics, University of Wisconsin-Madison, Wisconsin, United States, November 2014, P:38
 301. Organisation Internationale Du Travail, **La Stratégie Nationale Pour L'emploi Du Royaume Du Maroc**, Document de synthèse, Genève, Suisse, 2015, P : 5-26.
 302. Paresh Kumar Narayan, **Reformulating Critical Values for the Bounds F- statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, Discussion Papers, Monash University, Victoria, Melbourne Australia, January 2004, N° : 02/04, P :03.
 303. Ragnar Nymoen, **The Engle-Granger representation theorem**, Reference note to lecture 10 in ECON 5101/9101, Time Series Econometrics, Department of Economics, Faculty of Social Sciences, university of oslo, Oslo, Norway, March 2011, P : 06.
 304. Réseau International de l'Éducation pour le Travail, **Système éducatif Marocain**, Document de recherche, Riet – Inew, Buenos Aires, Argentine, 2018.
 305. Rihab Bellakha & others, **Human Capital, Labour Marketfriction And Migration In Egypt,Jordan, Morocco And Tunisia, Chapitre 5 : Human Capital, Labour Marketfrictions And Migration In Tunisia**, Document de reherche, The EU-Mediterranean and African Network for Economic Studies, N° :05, Mai 2018 , P : 136-139.
 306. Yousr Zribi et autre, **investissement privé en tunisie** :bilan perspective, Document de Recherche, centre d'études économiques et sociales et de la compétitivité des entreprises en Tunisie, tunisie, Mai 2016, N° : 03, P :09.
- **Conferences, forums and seminars / Conférences, forums et séminaires**
 307. Hashem M. Pesaran & Yongcheol Shin, **An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis**, An intervention presented as part of the activities of a congress on Econometrics and

Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, edited by Steinar Strøm, Econometric Society monographs, Cambridge University Press, University of Cambridge, Cambridge, United Kingdom, 1998, P :372.

308. Jean-Marie Chevassu, **Le Role De L'etat Marocain Dans La Croissance: Le Blocage Et La Restructuration Du Secteur Industriel**, Une intervention présentée dans le cadre des activités d'un colloque sur Etat, Secteur Public et Développement dans le Monde Arabe : Crise ou Mutation, Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés méditerranéennes, Aix-en-Provence, France, 9-11 juin 1988, P : 25.

● Official reports and statements / Rapports et déclarations officiels

309. Association professionnelle des sociétés de financement, **Rapport Annuel**, Maroc, Exercice 1999.

310. Bank Al Maghrib, **Présentation De La Nouvelle Loi Bancaire**, Decembre 2016.

311. Bank Al Maghrib, **Rapport Annuel Présenté A Sa Majeste Le Roi**, Maroc, Exercice 2009.

312. Bank al Maghrib, **Rapport Annuel Sur La Supervision Bancaire**, Exercice 2019.

313. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **24eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1982.

314. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **28eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1986.

315. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **30eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1988.

316. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **35eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1993.

317. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **37eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 1995.

318. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **44eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 2002.

319. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **53eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 2011.

320. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **57eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 2015.

321. Banque centrale de Tunisie, Conseil d'Administration de la Banque Centrale de Tunisie, **61eme Rapport annuel d'activité**, Exercice 2019.

322. Banque Centrale De Tunisie, Supervision Bancaire, **Structure Du Systeme Bancaire**, P : 41,

Disponible sur : https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/STRUCTURE_FR.pdf

323. Organisation de coopération et de développement économiques, État d'avancement des réformes en Tunisie, Paris, France, Mars 2017.

324. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social, Projet De Rapport National Sur Le Developpement Humain 1998, Alger, Algerie, Mai 1999.

325. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Conseil National Economique Et Social (Réalisé en Coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement), Rapport National Sur Le Developpement Humain 2013-2015 : Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie?, Alger, Algerie, Decembre 2016.

- **Legislative and regulatory texts / Textes législatifs et réglementaires**

326. Dahir portant loi n° 1-93-147 du 15 moharrem 1414 (6 juillet 1993) relatif à l'exercice de l'activité des établissements de crédit et de leur contrôle.

327. Dahir portant loi n° 34-03 du 15 moharrem 1427 (14 février 2006) relative aux établissements de crédit et organismes assimilés.

- **Official web sites / Sites web officiels**

328. Site officiel de Bank al Maghrib : <https://www.bkam.ma/musee/Decouvrir-le-musee/Espace-entreprise/Les-origines-de-bank-al-maghrib>, Visité le : 02/11/2022.

329. Site officiel de L'Association Professionnelle Tunisienne des Banques et des Etablissements Financiers : <https://www.apbt.org.tn/societes-interbancaires-3/> , Visité le : 23/10/2022 à : 11h14.

330. Site officiel de la Banque d'Algérie : <https://www.bank-of-algeria.dz/bureaux-de-representation/>, Visité le : 15/02/2023 à : 17h05.

331. Site officiel du ministère des finances tunisienne : <http://www.finances.gov.tn/fr/apercu-general-1>, Visité le : 23/10/2022 à : 11h14.

- **Programs / programmes**

332. Microsoft Office 2019 (Word & Excel)

333. Eviews 12

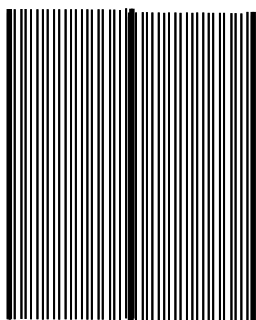
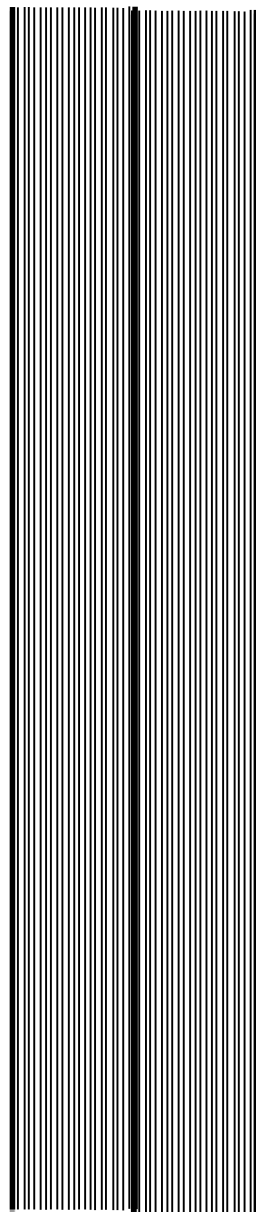
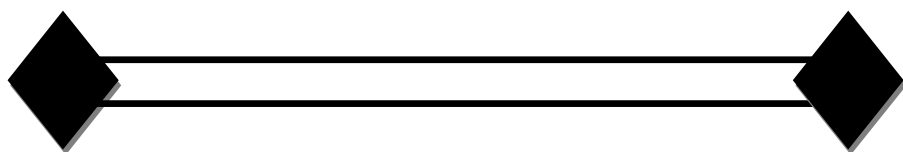
334. Oxmetrics 7

335. Stata 17

336. Gretl 2022a

337. Jmulti 4.24

الملاحق



الملحق رقم (01): جدول يبين متوسط إنتاجية العمالة ومعدل نموها في الجزائر خلال الفترة 1980-2019.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون دج)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	العمالة (مليون عامل)	معدل نمو العمالة	متوسط إنتاجية العمالة (دج)	معدل نمو متوسط إنتاجية العمالة
1980	6 662 968,40	0,79	3,325097	4,16	2 003 841,81	-3,23
1981	6 862 857,30	3,00	3,453116	3,85	1 987 438,97	-0,82
1982	7 302 080,60	6,40	3,668706	6,24	1 990 369,52	0,15
1983	7 696 392,70	5,40	3,834474	4,52	2 007 157,36	0,84
1984	8 127 391,60	5,60	3,964350	3,39	2 050 119,59	2,14
1985	8 428 104,80	3,70	4,094855	3,29	2 058 218,13	0,40
1986	8 461 817,00	0,40	4,233260	3,38	1 998 889,04	-2,88
1987	8 402 584,10	-0,70	4,375956	3,37	1 920 171,07	-3,94
1988	8 318 557,80	-1,00	4,529453	3,51	1 836 547,99	-4,35
1989	8 684 574,50	4,40	4,683780	3,41	1 854 180,70	0,96
1990	8 754 052,00	0,80	4,820349	2,92	1 816 061,87	-2,06
1991	8 649 003,00	-1,20	4,979982	3,31	1 736 753,87	-4,37
1992	8 804 684,70	1,80	5,088752	2,18	1 730 224,76	-0,38
1993	8 619 786,40	-2,10	5,152008	1,24	1 673 092,59	-3,30
1994	8 542 208,60	-0,90	5,259706	2,09	1 624 084,81	-2,93
1995	8 866 812,00	3,80	5,542014	5,37	1 599 925,95	-1,49
1996	9 230 351,40	4,10	5,731718	3,42	1 610 398,73	0,65
1997	9 331 885,50	1,10	5,923101	3,34	1 575 506,73	-2,17
1998	9 807 811,30	5,10	6,102909	3,04	1 607 071,53	2,00
1999	10 121 662,00	3,20	6,186116	1,36	1 636 190,14	1,81
2000	10 506 286,00	3,80	6,347883	2,62	1 655 085,01	1,15
2001	10 821 474,00	3,00	6,703431	5,60	1 614 318,70	-2,46
2002	11 427 476,00	5,60	7,000722	4,43	1 632 328,21	1,12
2003	12 250 254,00	7,20	6,771677	-3,27	1 809 042,87	10,83
2004	12 777 015,00	4,30	7,888161	16,49	1 619 771,07	-10,46
2005	13 530 859,00	5,90	8,133700	3,11	1 663 555,21	2,70
2006	13 760 884,00	1,70	8,963280	10,20	1 535 250,93	-7,71
2007	14 228 753,00	3,40	8,670748	-3,26	1 641 006,40	6,89
2008	14 570 244,00	2,40	9,211457	6,24	1 581 752,38	-3,61
2009	14 803 367,00	1,60	9,528019	3,44	1 553 666,82	-1,78
2010	15 336 289,00	3,60	9,781852	2,66	1 567 830,82	0,91
2011	15 781 042,00	2,90	9,639682	-1,45	1 637 091,56	4,42
2012	16 317 596,00	3,40	10,215660	5,98	1 597 311,97	-2,43
2013	16 774 490,00	2,80	10,846490	6,18	1 546 536,25	-3,18
2014	17 411 920,00	3,80	10,309520	-4,95	1 688 916,65	9,21
2015	18 056 162,00	3,70	10,686820	3,66	1 689 572,95	0,04
2016	18 633 959,00	3,20	10,983890	2,78	1 696 480,85	0,41
2017	18 876 200,00	1,30	10,931060	-0,48	1 726 840,76	1,79
2018	19 102 714,00	1,20	11,093620	1,49	1 721 954,96	-0,28
2019	19 255 537,00	0,80	11,273450	1,62	1 708 042,97	-0,81

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre

الملحق رقم (02): جدول يبين نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون دج)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي (مليون دج)	معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي	نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	نسبة نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1980	6 662 968,40	0,79	3,325097	4,16	40,57	-0,60
1981	6 862 857,30	3,00	3,453116	3,85	40,65	0,19
1982	7 302 080,60	6,40	3,668706	6,24	39,27	-3,38
1983	7 696 392,70	5,40	3,834474	4,52	39,16	-0,28
1984	8 127 391,60	5,60	3,964350	3,39	38,42	-1,89
1985	8 428 104,80	3,70	4,094855	3,29	37,90	-1,35
1986	8 461 817,00	0,40	4,233260	3,38	35,37	-6,67
1987	8 402 584,10	-0,70	4,375956	3,37	29,74	-15,91
1988	8 318 557,80	-1,00	4,529453	3,51	28,48	-4,24
1989	8 684 574,50	4,40	4,683780	3,41	28,56	0,29
1990	8 754 052,00	0,80	4,820349	2,92	27,85	-2,48
1991	8 649 003,00	-1,20	4,979982	3,31	24,05	-13,66
1992	8 804 684,70	1,80	5,088752	2,18	24,12	0,29
1993	8 619 786,40	-2,10	5,152008	1,24	23,85	-1,12
1994	8 542 208,60	-0,90	5,259706	2,09	24,19	1,41
1995	8 866 812,00	3,80	5,542014	5,37	24,00	-0,77
1996	9 230 351,40	4,10	5,731718	3,42	23,86	-0,58
1997	9 331 885,50	1,10	5,923101	3,34	23,79	-0,30
1998	9 807 811,30	5,10	6,102909	3,04	23,38	-1,71
1999	10 121 662,00	3,20	6,186116	1,36	23,27	-0,48
2000	10 506 286,00	3,80	6,347883	2,62	23,83	2,41
2001	10 821 474,00	3,00	6,703431	5,60	24,38	2,33
2002	11 427 476,00	5,60	7,000722	4,43	25,03	2,65
2003	12 250 254,00	7,20	6,771677	-3,27	24,35	-2,71
2004	12 777 015,00	4,30	7,888161	16,49	25,26	3,74
2005	13 530 859,00	5,90	8,133700	3,11	25,79	2,08
2006	13 760 884,00	1,70	8,963280	10,20	26,93	4,42
2007	14 228 753,00	3,40	8,670748	-3,26	28,68	6,48
2008	14 570 244,00	2,40	9,211457	6,24	31,48	9,77
2009	14 803 367,00	1,60	9,528019	3,44	33,71	7,09
2010	15 336 289,00	3,60	9,781852	2,66	34,81	3,28
2011	15 781 042,00	2,90	9,639682	-1,45	34,81	0,00
2012	16 317 596,00	3,40	10,215660	5,98	36,09	3,68
2013	16 774 490,00	2,80	10,846490	6,18	38,13	5,64
2014	17 411 920,00	3,80	10,309520	-4,95	39,08	2,50
2015	18 056 162,00	3,70	10,686820	3,66	39,84	1,93
2016	18 633 959,00	3,20	10,983890	2,78	39,95	0,29
2017	18 876 200,00	1,30	10,931060	-0,48	40,78	2,07
2018	19 102 714,00	1,20	11,093620	1,49	41,55	1,88
2019	19 255 537,00	0,80	11,273450	1,62	41,63	0,20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

الملاحق

الملحق رقم (05): جدول يبين معدل فائدة
الإقراض في الجزائر
خلال الفترة 1980-2019

السنوات	معدل فائدة الإقراض (%)
1980	3,00
1981	3,00
1982	3,00
1983	3,00
1984	3,00
1985	3,00
1986	3,25
1987	4,00
1988	4,00
1989	6,67
1990	8,00
1991	8,00
1992	8,00
1993	8,00
1994	11,33
1995	18,42
1996	19,00
1997	15,71
1998	11,50
1999	10,75
2000	10,00
2001	9,50
2002	8,58
2003	8,13
2004	8,00
2005	8,00
2006	8,00
2007	8,00
2008	8,00
2009	8,00
2010	8,00
2011	8,00
2012	8,00
2013	8,00
2014	8,00
2015	8,00
2016	8,00
2017	8,00
2018	8,00
2019	8,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
البنك الدولي

الملحق رقم (04): جدول يبين التمويل
المصرفي الموجه للقطاع الخاص في الجزائر
خلال الفترة 1980-2019
الوحدة: مليون دج

السنوات	التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص
1980	68 530,00
1981	88 540,00
1982	112 817,00
1983	132 968,00
1984	156 031,00
1985	174 614,00
1986	176 921,00
1987	180 609,00
1988	191 993,00
1989	209 387,00
1990	246 978,00
1991	325 847,00
1992	76 004,00
1993	77 121,00
1994	96 749,00
1995	102 473,00
1996	128 753,00
1997	108 262,00
1998	169 123,00
1999	214 526,00
2000	284 166,00
2001	337 219,00
2002	550 208,00
2003	587 780,00
2004	674 731,00
2005	895 871,00
2006	1 055 694,00
2007	1 212 953,00
2008	1 411 041,00
2009	1 597 976,00
2010	1 804 707,00
2011	1 981 452,00
2012	2 247 000,00
2013	2 722 000,00
2014	3 121 700,00
2015	3 588 300,00
2016	3 957 100,00
2017	4 568 300,00
2018	5 032 200,00
2019	5 221 300,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
صندوق النقد العربي.

الملحق رقم (03): جدول يبين مؤشر الرأس
المال البشري في الجزائر
خلال الفترة 1980-2019

السنوات	مؤشر الرأس المال البشري
1980	1,25
1981	1,28
1982	1,30
1983	1,33
1984	1,35
1985	1,38
1986	1,40
1987	1,43
1988	1,46
1989	1,48
1990	1,51
1991	1,55
1992	1,59
1993	1,63
1994	1,67
1995	1,71
1996	1,75
1997	1,78
1998	1,81
1999	1,85
2000	1,89
2001	1,90
2002	1,92
2003	1,93
2004	1,95
2005	1,96
2006	1,98
2007	1,99
2008	2,01
2009	2,02
2010	2,04
2011	2,08
2012	2,11
2013	2,15
2014	2,19
2015	2,22
2016	2,26
2017	2,30
2018	2,34
2019	2,38

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات
Groningen Growth and Development Centre.

الملاحق

الملحق رقم (06): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في تونس خلال الفترة 1980-2019.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون د ت)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (د ت)	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017
1980	25 082,31	7,41	3 935,07	4,66
1981	26 467,31	5,52	4 040,05	2,67
1982	26 339,79	-0,48	3 907,67	-3,28
1983	27 572,48	4,68	3 974,51	1,71
1984	29 152,30	5,73	4 085,66	2,80
1985	30 802,96	5,66	4 202,55	2,86
1986	30 186,56	-2,00	4 015,31	-4,46
1987	31 667,90	4,91	4 112,32	2,42
1988	32 181,46	1,62	4 083,77	-0,69
1989	33 295,60	3,46	4 130,86	1,15
1990	35 651,44	7,08	4 325,32	4,71
1991	37 043,12	3,90	4 395,32	1,62
1992	39 934,61	7,81	4 636,09	5,48
1993	40 808,13	2,19	4 639,43	0,07
1994	42 106,87	3,18	4 695,28	1,20
1995	43 095,76	2,35	4 722,62	0,58
1996	46 177,79	7,15	4 982,85	5,51
1997	48 689,57	5,44	5 182,43	4,01
1998	51 106,01	4,96	5 374,00	3,70
1999	54 181,12	6,02	5 635,89	4,87
2000	56 510,54	4,30	5 820,82	3,28
2001	58 655,84	3,80	5 989,02	2,89
2002	59 431,59	1,32	6 020,67	0,53
2003	62 226,31	4,70	6 256,87	3,92
2004	66 106,61	6,24	6 595,97	5,42
2005	68 411,44	3,49	6 768,87	2,62
2006	71 999,01	5,24	7 057,89	4,27
2007	76 829,79	6,71	7 455,78	5,64
2008	80 085,67	4,24	7 689,87	3,14
2009	82 523,04	3,04	7 840,15	1,95
2010	85 420,56	3,51	8 031,84	2,44
2011	83 782,46	-1,92	7 799,61	-2,89
2012	87 207,94	4,09	8 039,82	3,08
2013	89 668,65	2,82	8 186,71	1,83
2014	92 244,67	2,87	8 337,97	1,85
2015	93 320,12	1,17	8 347,10	0,11
2016	94 486,01	1,25	8 358,68	0,14
2017	96 298,30	1,92	8 422,51	0,76
2018	98 863,29	2,66	8 548,34	1,49
2019	99 894,69	1,04	8 541,86	-0,08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre

الملحق رقم (07): جدول يبين متوسط إنتاجية العمالة ومعدل نموها في تونس خلال الفترة 1980-2019.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون د ت)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	العمالة (مليون عامل)	معدل نمو العمالة	متوسط إنتاجية العمالة (د ت)	معدل نمو متوسط إنتاجية العمالة
1980	25 082,31	7,41	1,73	2,65	14 534,74	4,63
1981	26 467,31	5,52	1,78	3,00	14 890,05	2,44
1982	26 339,79	-0,48	1,83	3,13	14 368,65	-3,50
1983	27 572,48	4,68	1,89	3,16	14 580,08	1,47
1984	29 152,30	5,73	1,95	3,08	14 955,09	2,57
1985	30 802,96	5,66	2,01	2,92	15 352,83	2,66
1986	30 186,56	-2,00	2,07	2,95	14 614,53	-4,81
1987	31 667,90	4,91	2,11	2,38	14 975,00	2,47
1988	32 181,46	1,62	2,17	2,75	14 810,42	-1,10
1989	33 295,60	3,46	2,23	2,60	14 934,42	0,84
1990	35 651,44	7,08	2,28	2,42	15 613,96	4,55
1991	37 043,12	3,90	2,34	2,40	15 842,83	1,47
1992	39 934,61	7,81	2,40	2,79	16 616,64	4,88
1993	40 808,13	2,19	2,48	3,14	16 463,87	-0,92
1994	42 106,87	3,18	2,56	3,10	16 476,96	0,08
1995	43 095,76	2,35	2,64	3,41	16 307,79	-1,03
1996	46 177,79	7,15	2,72	3,11	16 946,96	3,92
1997	48 689,57	5,44	2,81	2,98	17 351,95	2,39
1998	51 106,01	4,96	2,87	2,45	17 777,23	2,45
1999	54 181,12	6,02	2,94	2,23	18 436,31	3,71
2000	56 510,54	4,30	3,00	2,10	18 834,20	2,16
2001	58 655,84	3,80	3,07	2,19	19 129,39	1,57
2002	59 431,59	1,32	3,11	1,29	19 135,37	0,03
2003	62 226,31	4,70	3,15	1,47	19 745,33	3,19
2004	66 106,61	6,24	3,21	1,71	20 623,87	4,45
2005	68 411,44	3,49	3,27	2,09	20 905,56	1,37
2006	71 999,01	5,24	3,36	2,73	21 417,98	2,45
2007	76 829,79	6,71	3,42	1,69	22 474,16	4,93
2008	80 085,67	4,24	3,47	1,58	23 063,23	2,62
2009	82 523,04	3,04	3,51	0,98	23 535,59	2,05
2010	85 420,56	3,51	3,57	1,95	23 895,37	1,53
2011	83 782,46	-1,92	3,40	-4,90	24 645,56	3,14
2012	87 207,94	4,09	3,49	2,78	24 960,33	1,28
2013	89 668,65	2,82	3,54	1,46	25 295,89	1,34
2014	92 244,67	2,87	3,58	1,06	25 749,06	1,79
2015	93 320,12	1,17	3,59	0,34	25 960,01	0,82
2016	94 486,01	1,25	3,60	0,13	26 250,23	1,12
2017	96 298,30	1,92	3,63	0,77	26 549,32	1,14
2018	98 863,29	2,66	3,65	0,52	27 116,78	2,14
2019	99 894,69	1,04	3,69	1,13	27 093,14	-0,09

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

الملحق رقم (08): جدول يبين نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في تونس خلال الفترة 1980-2019.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون دج)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي (مليون دج)	معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي	نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	نسبة نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1980	6 662 968,40	0,79	3,325097	4,16	40,57	-0,60
1981	6 862 857,30	3,00	3,453116	3,85	40,65	0,19
1982	7 302 080,60	6,40	3,668706	6,24	39,27	-3,38
1983	7 696 392,70	5,40	3,834474	4,52	39,16	-0,28
1984	8 127 391,60	5,60	3,964350	3,39	38,42	-1,89
1985	8 428 104,80	3,70	4,094855	3,29	37,90	-1,35
1986	8 461 817,00	0,40	4,233260	3,38	35,37	-6,67
1987	8 402 584,10	-0,70	4,375956	3,37	29,74	-15,91
1988	8 318 557,80	-1,00	4,529453	3,51	28,48	-4,24
1989	8 684 574,50	4,40	4,683780	3,41	28,56	0,29
1990	8 754 052,00	0,80	4,820349	2,92	27,85	-2,48
1991	8 649 003,00	-1,20	4,979982	3,31	24,05	-13,66
1992	8 804 684,70	1,80	5,088752	2,18	24,12	0,29
1993	8 619 786,40	-2,10	5,152008	1,24	23,85	-1,12
1994	8 542 208,60	-0,90	5,259706	2,09	24,19	1,41
1995	8 866 812,00	3,80	5,542014	5,37	24,00	-0,77
1996	9 230 351,40	4,10	5,731718	3,42	23,86	-0,58
1997	9 331 885,50	1,10	5,923101	3,34	23,79	-0,30
1998	9 807 811,30	5,10	6,102909	3,04	23,38	-1,71
1999	10 121 662,00	3,20	6,186116	1,36	23,27	-0,48
2000	10 506 286,00	3,80	6,347883	2,62	23,83	2,41
2001	10 821 474,00	3,00	6,703431	5,60	24,38	2,33
2002	11 427 476,00	5,60	7,000722	4,43	25,03	2,65
2003	12 250 254,00	7,20	6,771677	-3,27	24,35	-2,71
2004	12 777 015,00	4,30	7,888161	16,49	25,26	3,74
2005	13 530 859,00	5,90	8,133700	3,11	25,79	2,08
2006	13 760 884,00	1,70	8,963280	10,20	26,93	4,42
2007	14 228 753,00	3,40	8,670748	-3,26	28,68	6,48
2008	14 570 244,00	2,40	9,211457	6,24	31,48	9,77
2009	14 803 367,00	1,60	9,528019	3,44	33,71	7,09
2010	15 336 289,00	3,60	9,781852	2,66	34,81	3,28
2011	15 781 042,00	2,90	9,639682	-1,45	34,81	0,00
2012	16 317 596,00	3,40	10,215660	5,98	36,09	3,68
2013	16 774 490,00	2,80	10,846490	6,18	38,13	5,64
2014	17 411 920,00	3,80	10,309520	-4,95	39,08	2,50
2015	18 056 162,00	3,70	10,686820	3,66	39,84	1,93
2016	18 633 959,00	3,20	10,983890	2,78	39,95	0,29
2017	18 876 200,00	1,30	10,931060	-0,48	40,78	2,07
2018	19 102 714,00	1,20	11,093620	1,49	41,55	1,88
2019	19 255 537,00	0,80	11,273450	1,62	41,63	0,20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development

الملاحق

الملحق رقم (10): جدول يبين التمويل

المصرفي الموجه للقطاع الخاص في تونس
خلال الفترة 1980-2019

الوحدة: مليون دت

السنوات	معدل فائدة الإقراض (%)
1980	7,25
1981	8,10
1982	8,50
1983	8,50
1984	8,50
1985	9,63
1986	9,17
1987	9,98
1988	9,19
1989	9,78
1990	11,53
1991	11,82
1992	11,78
1993	10,57
1994	8,85
1995	8,85
1996	8,71
1997	6,91
1998	6,92
1999	6,02
2000	5,91
2001	6,05
2002	5,97
2003	5,36
2004	5,04
2005	5,04
2006	5,11
2007	5,28
2008	5,26
2009	4,34
2010	4,47
2011	4,06
2012	3,79
2013	4,63
2014	4,86
2015	4,74
2016	4,28
2017	4,89
2018	6,73
2019	7,77

الملحق رقم (09): جدول يبين مؤشر الرأس

المال البشري في تونس
خلال الفترة 1980-2019

السنوات	مؤشر الرأس المال البشري
1980	1,31
1981	1,33
1982	1,35
1983	1,38
1984	1,40
1985	1,42
1986	1,45
1987	1,48
1988	1,52
1989	1,55
1990	1,58
1991	1,61
1992	1,64
1993	1,68
1994	1,71
1995	1,73
1996	1,76
1997	1,79
1998	1,81
1999	1,84
2000	1,87
2001	1,90
2002	1,94
2003	1,97
2004	2,00
2005	2,04
2006	2,07
2007	2,11
2008	2,14
2009	2,18
2010	2,22
2011	2,27
2012	2,33
2013	2,39
2014	2,45
2015	2,51
2016	2,57
2017	2,61
2018	2,65
2019	2,70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي التونسي وقاعدة بيانات التجارة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

الملحق رقم (12): تطور إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد منه في المغرب خلال الفترة 1980-2019.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون د م)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (د م)	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017
1980	250 527,09	4,23	12 532,61	1,76
1981	243 595,24	-2,77	11 894,46	-5,09
1982	267 028,29	9,62	12 725,32	6,99
1983	265 540,46	-0,56	12 353,54	-2,92
1984	277 037,18	4,33	12 591,09	1,92
1985	294 552,76	6,32	13 091,75	3,98
1986	318 425,38	8,10	13 856,43	5,84
1987	310 512,92	-2,48	13 243,04	-4,43
1988	343 244,77	10,54	14 359,55	8,43
1989	351 765,89	2,48	14 442,90	0,58
1990	365 426,71	3,88	14 730,52	1,99
1991	390 820,93	6,95	15 471,68	5,03
1992	375 063,65	-4,03	14 587,44	-5,72
1993	371 266,02	-1,01	14 194,73	-2,69
1994	409 721,85	10,36	15 412,07	8,58
1995	382 764,42	-6,58	14 179,48	-8,00
1996	429 527,68	12,22	15 685,65	10,62
1997	419 958,33	-2,23	15 131,14	-3,54
1998	452 189,75	7,67	16 086,18	6,31
1999	454 583,71	0,53	15 975,24	-0,69
2000	461 823,26	1,59	16 039,05	0,40
2001	496 699,92	7,55	17 053,30	6,32
2002	513 170,67	3,32	17 422,33	2,16
2003	545 587,50	6,32	18 318,83	5,15
2004	571 785,87	4,80	18 986,61	3,65
2005	588 816,60	2,98	19 333,63	1,83
2006	634 507,91	7,76	20 597,77	6,54
2007	651 676,52	2,71	20 911,42	1,52
2008	690 277,13	5,92	21 887,98	4,67
2009	752 170,95	8,97	23 557,55	7,63
2010	782 018,86	3,97	24 178,63	2,64
2011	831 071,00	6,27	25 351,56	4,85
2012	850 170,56	2,30	25 575,27	0,88
2013	892 011,78	4,92	26 456,86	3,45
2014	927 796,47	4,01	27 134,62	2,56
2015	973 549,52	4,93	28 085,64	3,50
2016	1 004 813,50	3,21	28 605,75	1,85
2017	1 063 045,00	5,80	29 876,55	4,44
2018	1 103 536,60	3,81	30 629,04	2,52
2019	1 143 248,40	3,60	31 346,12	2,34

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre

الملحق رقم (13): جدول يبين متوسط إنتاجية العمالة ومعدل نموها في المغرب خلال الفترة 1980-2019.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون د م)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	العمالة (مليون عامل)	معدل نمو العمالة	متوسط إنتاجية العمالة (د م)	معدل نمو إنتاجية العمالة
1980	250 527,09	4,23	5,63	6,79	44 504,17	-2,40
1981	243 595,24	-2,77	5,88	4,40	41 448,06	-6,87
1982	267 028,29	9,62	6,01	2,22	44 448,95	7,24
1983	265 540,46	-0,56	6,20	3,13	42 858,37	-3,58
1984	277 037,18	4,33	6,34	2,27	43 719,96	2,01
1985	294 552,76	6,32	6,48	2,32	45 429,35	3,91
1986	318 425,38	8,10	6,63	2,19	48 058,76	5,79
1987	310 512,92	-2,48	6,85	3,39	45 327,30	-5,68
1988	343 244,77	10,54	6,99	2,02	49 111,03	8,35
1989	351 765,89	2,48	7,20	2,99	48 870,89	-0,49
1990	365 426,71	3,88	7,55	4,88	48 407,60	-0,95
1991	390 820,93	6,95	7,79	3,21	50 158,96	3,62
1992	375 063,65	-4,03	8,01	2,83	46 809,85	-6,68
1993	371 266,02	-1,01	8,21	2,51	45 199,61	-3,44
1994	409 721,85	10,36	8,38	2,08	48 864,87	8,11
1995	382 764,42	-6,58	8,64	3,10	44 277,27	-9,39
1996	429 527,68	12,22	8,81	1,92	48 751,14	10,10
1997	419 958,33	-2,23	9,07	2,90	46 323,34	-4,98
1998	452 189,75	7,67	9,28	2,41	48 704,25	5,14
1999	454 583,71	0,53	9,52	2,53	47 752,53	-1,95
2000	461 823,26	1,59	9,56	0,38	48 329,94	1,21
2001	496 699,92	7,55	9,58	0,28	51 835,42	7,25
2002	513 170,67	3,32	9,75	1,73	52 641,92	1,56
2003	545 587,50	6,32	10,21	4,76	53 422,77	1,48
2004	571 785,87	4,80	10,41	1,91	54 940,53	2,84
2005	588 816,60	2,98	10,53	1,20	55 907,17	1,76
2006	634 507,91	7,76	10,46	-0,70	60 672,42	8,52
2007	651 676,52	2,71	10,60	1,32	61 502,47	1,37
2008	690 277,13	5,92	10,66	0,58	64 767,56	5,31
2009	752 170,95	8,97	10,75	0,91	69 938,42	7,98
2010	782 018,86	3,97	10,91	1,46	71 667,33	2,47
2011	831 071,00	6,27	10,99	0,69	75 637,10	5,54
2012	850 170,56	2,30	10,99	0,02	77 360,81	2,28
2013	892 011,78	4,92	11,14	1,41	80 040,54	3,46
2014	927 796,47	4,01	11,24	0,85	82 547,92	3,13
2015	973 549,52	4,93	11,22	-0,20	86 789,46	5,14
2016	1 004 813,50	3,21	11,13	-0,81	90 311,87	4,06
2017	1 063 045,00	5,80	11,19	0,59	94 984,61	5,17
2018	1 103 536,60	3,81	11,37	1,62	97 034,85	2,16
2019	1 143 248,40	3,60	11,52	1,32	99 220,50	2,25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre

الملحق رقم (14): جدول يبين نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المغرب خلال الفترة 1980-2019.

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017 (مليون دج)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار 2017	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي (مليون دج)	معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي	نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	نسبة نمو إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1980	250 527,09	4,23	78 157,68	10,79	31,20	6,30
1981	243 595,24	-2,77	72 762,74	-6,90	29,87	-4,25
1982	267 028,29	9,62	78 860,63	8,38	29,53	-1,13
1983	265 540,46	-0,56	65 851,88	-16,50	24,80	-16,03
1984	277 037,18	4,33	74 896,93	13,74	27,03	9,02
1985	294 552,76	6,32	80 253,58	7,15	27,25	0,78
1986	318 425,38	8,10	80 038,08	-0,27	25,14	-7,75
1987	310 512,92	-2,48	76 328,73	-4,63	24,58	-2,20
1988	343 244,77	10,54	80 448,13	5,40	23,44	-4,65
1989	351 765,89	2,48	95 032,93	18,13	27,02	15,27
1990	365 426,71	3,88	99 448,42	4,65	27,21	0,73
1991	390 820,93	6,95	99 117,94	-0,33	25,36	-6,81
1992	375 063,65	-4,03	99 024,67	-0,09	26,40	4,10
1993	371 266,02	-1,01	92 275,79	-6,82	24,85	-5,86
1994	409 721,85	10,36	92 193,55	-0,09	22,50	-9,47
1995	382 764,42	-6,58	94 177,31	2,15	24,60	9,35
1996	429 527,68	12,22	99 609,45	5,77	23,19	-5,75
1997	419 958,33	-2,23	107 618,63	8,04	25,63	10,50
1998	452 189,75	7,67	123 048,34	14,34	27,21	6,19
1999	454 583,71	0,53	119 597,01	-2,80	26,31	-3,32
2000	461 823,26	1,59	121 998,04	2,01	26,42	0,41
2001	496 699,92	7,55	133 671,96	9,57	26,91	1,88
2002	513 170,67	3,32	141 095,44	5,55	27,49	2,17
2003	545 587,50	6,32	167 342,99	18,60	30,67	11,56
2004	571 785,87	4,80	183 764,78	9,81	32,14	4,78
2005	588 816,60	2,98	181 211,07	-1,39	30,78	-4,24
2006	634 507,91	7,76	196 903,94	8,66	31,03	0,84
2007	651 676,52	2,71	222 647,87	13,07	34,17	10,10
2008	690 277,13	5,92	273 579,71	22,88	39,63	16,00
2009	752 170,95	8,97	276 789,27	1,17	36,80	-7,15
2010	782 018,86	3,97	261 544,14	-5,51	33,44	-9,11
2011	831 071,00	6,27	299 191,26	14,39	36,00	7,64
2012	850 170,56	2,30	294 942,64	-1,42	34,69	-3,63
2013	892 011,78	4,92	316 357,27	7,26	35,47	2,23
2014	927 796,47	4,01	308 998,53	-2,33	33,30	-6,09
2015	973 549,52	4,93	308 176,62	-0,27	31,65	-4,95
2016	1 004 813,50	3,21	335 720,18	8,94	33,41	5,55
2017	1 063 045,00	5,80	346 807,00	3,30	32,62	-2,36
2018	1 103 536,60	3,81	372 154,70	7,31	33,72	3,37
2019	1 143 248,40	3,60	376 219,69	1,09	32,91	-2,42

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

الملحق رقم (16): جدول يبين التمويل

المصرفي الموجه للقطاع الخاص في المغرب
خلال الفترة 1980-2019

الوحدة: مليون دم

السنوات	التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص
1980	12 449,00
1981	14 453,00
1982	17 074,00
1983	19 843,00
1984	22 765,00
1985	26 311,00
1986	29 618,00
1987	32 089,00
1988	35 040,00
1989	39 045,00
1990	41 756,00
1991	56 035,00
1992	64 192,00
1993	71 154,00
1994	78 824,00
1995	90 906,00
1996	99 620,00
1997	153 279,00
1998	171 990,00
1999	187 203,00
2000	207 797,00
2001	208 718,00
2002	216 540,00
2003	234 604,00
2004	251 527,00
2005	243 538,00
2006	280 858,00
2007	359 834,00
2008	435 630,00
2009	473 778,00
2010	524 623,00
2011	577 761,00
2012	607 405,00
2013	612 429,00
2014	632 097,00
2015	630 472,00
2016	648 581,00
2017	669 926,00
2018	691 328,00
2019	730 397,00

الملحق رقم (15): جدول يبين مؤشر الرأس

المال البشري في المغرب
خلال الفترة 1980-2019

السنوات	مؤشر الرأس المال البشري
1980	1,17
1981	1,18
1982	1,20
1983	1,21
1984	1,23
1985	1,24
1986	1,26
1987	1,28
1988	1,29
1989	1,31
1990	1,33
1991	1,35
1992	1,37
1993	1,39
1994	1,41
1995	1,43
1996	1,45
1997	1,48
1998	1,50
1999	1,52
2000	1,55
2001	1,57
2002	1,59
2003	1,61
2004	1,64
2005	1,66
2006	1,68
2007	1,70
2008	1,72
2009	1,73
2010	1,75
2011	1,77
2012	1,79
2013	1,81
2014	1,83
2015	1,85
2016	1,87
2017	1,89
2018	1,91
2019	1,94

الملحق رقم (17): جدول يبين معدل فائدة

الاقراض في المغرب
خلال الفترة 1980-2019

السنوات	معدل فائدة الإقراض (%)
1980	7,00
1981	7,00
1982	7,00
1983	7,00
1984	7,00
1985	7,75
1986	8,75
1987	9,00
1988	9,00
1989	9,00
1990	9,00
1991	9,00
1992	9,00
1993	10,00
1994	10,00
1995	11,31
1996	11,75
1997	11,75
1998	13,50
1999	13,50
2000	13,31
2001	13,25
2002	13,13
2003	12,56
2004	11,50
2005	11,50
2006	11,50
2007	6,20
2008	6,25
2009	6,46
2010	6,34
2011	6,35
2012	6,30
2013	6,23
2014	6,00
2015	5,73
2016	5,26
2017	5,53
2018	5,15
2019	5,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك المغرب وقاعدة بيانات اقتصاديات التجارة، مركز التعداد والمعلومات الاقتصادية وأطلس العالم.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Groningen Growth and Development Centre.

الملحق رقم (18): مخرجات إجراء انحدار على الثابت والاتجاه العام للسلاسل الزمنية الخاصة بالجزائر.

Dependent Variable: RGDP				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 10:32				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.66828	0.027056	468.2289	0.0000
@TREND	0.008458	0.001194	7.083832	0.0000
R-squared	0.569067	Mean dependent var	12.83321	
Adjusted R-squared	0.557726	S.D. dependent var	0.131071	
S.E. of regression	0.087167	Akaike info criterion	-1.993271	
Sum squared resid	0.288728	Schwarz criterion	-1.908827	
Log likelihood	41.86543	Hannan-Quinn criter.	-1.962739	
F-statistic	50.18068	Durbin-Watson stat	0.074124	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: ALP				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 10:34				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.46323	0.019830	729.3758	0.0000
@TREND	-0.005306	0.000875	-6.062971	0.0000
R-squared	0.491704	Mean dependent var	14.35977	
Adjusted R-squared	0.478328	S.D. dependent var	0.088452	
S.E. of regression	0.063886	Akaike info criterion	-2.614719	
Sum squared resid	0.155095	Schwarz criterion	-2.530275	
Log likelihood	54.29437	Hannan-Quinn criter.	-2.584186	
F-statistic	36.75962	Durbin-Watson stat	0.381357	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: GFCF				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 10:50				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28.15497	0.088577	317.8601	0.0000
@TREND	0.028989	0.003909	7.416361	0.0000
R-squared	0.591408	Mean dependent var	28.72026	
Adjusted R-squared	0.580656	S.D. dependent var	0.440684	
S.E. of regression	0.285373	Akaike info criterion	0.378665	
Sum squared resid	3.094626	Schwarz criterion	0.463109	
Log likelihood	-5.573295	Hannan-Quinn criter.	0.409197	
F-statistic	55.00241	Durbin-Watson stat	0.069666	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: HC				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 10:53				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.156730	0.002960	52.95473	0.0000
@TREND	0.013382	0.000131	102.4557	0.0000
R-squared	0.996393	Mean dependent var	0.417675	
Adjusted R-squared	0.996298	S.D. dependent var	0.156722	
S.E. of regression	0.009535	Akaike info criterion	-6.418894	
Sum squared resid	0.003455	Schwarz criterion	-6.334450	
Log likelihood	130.3779	Hannan-Quinn criter.	-6.388362	
F-statistic	10497.16	Durbin-Watson stat	0.043210	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: BCPS				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 10:55				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.701395	0.066259	146.4152	0.0000
@TREND	0.109710	0.002924	37.52049	0.0000
R-squared	0.973717	Mean dependent var	11.84074	
Adjusted R-squared	0.973025	S.D. dependent var	1.299754	
S.E. of regression	0.213472	Akaike info criterion	-0.201913	
Sum squared resid	1.731676	Schwarz criterion	-0.117469	
Log likelihood	6.038256	Hannan-Quinn criter.	-0.171381	
F-statistic	1407.787	Durbin-Watson stat	0.157629	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: LIR				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 10:57				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.311790	0.092123	25.09473	0.0000
@TREND	-0.009652	0.004065	-2.374223	0.0227
R-squared	0.129178	Mean dependent var	2.123576	
Adjusted R-squared	0.106262	S.D. dependent var	0.313945	
S.E. of regression	0.296797	Akaike info criterion	0.457169	
Sum squared resid	3.347357	Schwarz criterion	0.541613	
Log likelihood	-7.143372	Hannan-Quinn criter.	0.487701	
F-statistic	5.636935	Durbin-Watson stat	0.144221	
Prob(F-statistic)	0.022741			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (19): مخرجات اختبار جذر الوحدة التقليدية ADF و PP للسلاسل الخاصة بالجزائر.

Null Hypothesis: D(RGDPPC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.227064	0.0945
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(ALP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.065878	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(GFCF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.533683	0.0045
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(HC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.462161	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(BCPS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.535343	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(LIR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.938766	0.0201
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(RGDPPC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.287237	0.0838
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(ALP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.250473	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(GFCF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.502488	0.0049
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(HC,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.745098	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(BCPS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 32 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-13.07527	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(LIR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.595101	0.0436
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (20): مخرجات اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية Z&A للسلاسل الخاصة بالجزائر.

Zivot-Andrews unit root test for DRGDPPC Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DRGDPPC included = 0 Minimum t-statistic -5.767 at 1995 (obs 16) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for DALP Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DALP included = 0 Minimum t-statistic -9.615 at 1996 (obs 17) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
Zivot-Andrews unit root test for DGFCF Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DGFCF included = 0 Minimum t-statistic -5.438 at 1992 (obs 13) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for DHc Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DHc included = 0 Minimum t-statistic -4.906 at 2001 (obs 22) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
Zivot-Andrews unit root test for BCPS Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.BCPS included = 0 Minimum t-statistic -5.121 at 1995 (obs 16) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for LIR Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.LIR included = 1 Minimum t-statistic -5.089 at 1994 (obs 15) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (21): اختبار Serial Correlation LM test الذي يبين أن نموذج ARDL المبدئي الخاص بالجزائر يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	7.742242	Prob. F(2,16)	0.0044
Obs*R-squared	18.19709	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

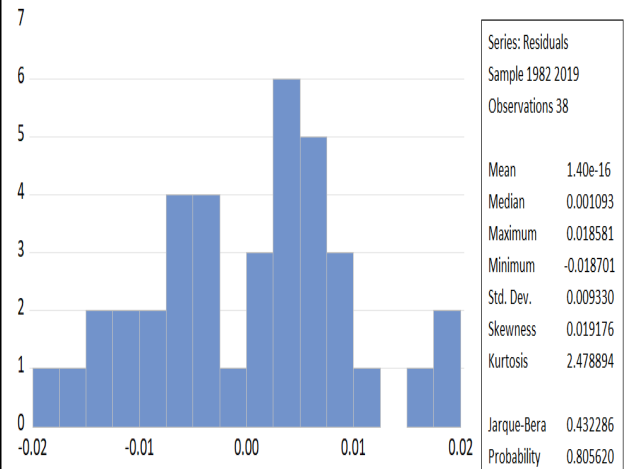
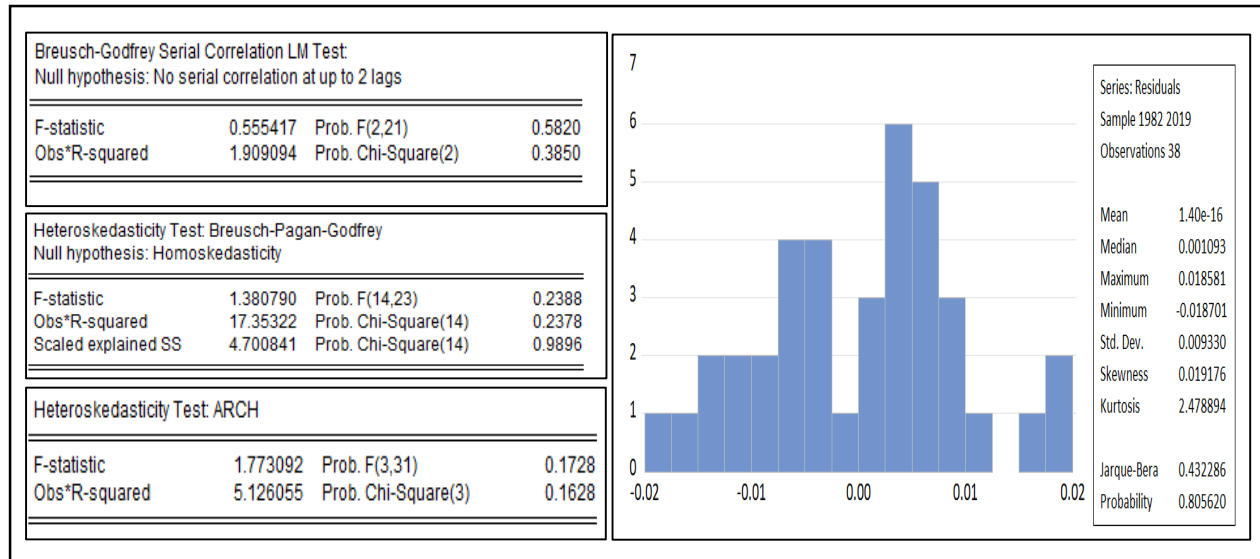
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (22): مخرجات اختبار Multiple breakpoint test (2003) Bai & Perron الخاص بنموذج الجزائر.

Multiple breakpoint tests Compare information criteria for 0 to M globally determined breaks Date: 02/28/23 Time: 19:52 Sample: 1980 2019 Included observations: 40 Breaking variables: ALP GFCF HC BCPS LIR Non-breaking variables: C Break test options: Trimming 0.15, Max. breaks 5					
Schwarz criterion selected breaks:				5	
LWZ criterion selected breaks:				1	
Breaks	# of Coefs.	Sum of Sq. Resids.	Log-L	Schwarz* Criterion	LWZ* Criterion
0	6	0.052692	75.88586	-6.171060	-5.919131
1	11	0.005803	120.0063	-7.823750	-7.241691
2	17	0.002491	136.9190	-8.116052	-7.160113
3	23	0.001424	148.1035	-8.121944	-6.721646
4	29	0.000453	171.0076	-8.713818	-6.736124
5	35	0.000235	184.1677	-8.818493	-5.910264
* Minimum information criterion values displayed with shading					
Estimated break dates:					
1: 1994					
2: 1999, 2005					
3: 1999, 2005, 2017					
4: 1991, 1999, 2005, 2017					
5: 1987, 1993, 1999, 2005, 2017					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (23): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج ARDL الخاص بالجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (24): مخرج اختبار الشكل الوظيفي لنموذج ARDL الخاص بالجزائر.

Ramsey RESET Test Equation: MODEL_ALGERIE Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: RGDPPC RGDPPC(-1) RGDPPC(-2) ALP GFCF ____RGDP HC HC(-1) BCPS LIR LIR(-1) DUMMY1987 DUMMY1993 DUMMY1999 DUMMY2005 DUMMY2017 C			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.216232	22	0.2368
F-statistic	1.479221	(1, 22)	0.2368
Likelihood ratio	2.472788	1	0.1158

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (25): مخرجات اختبار الحدود F و T لنموذج ARDL الخاص بالجزائر.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.268354	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	38	10%	2.483	3.708
		5%	2.962	4.338
		1%	4.045	5.898
Finite Sample: n=35				
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.903803	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (26): مخرج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج ARDL الخاص بالجزائر.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALP	0.271755	0.127391	2.133242	0.0438
GFCF	0.101787	0.041076	2.478018	0.0210
HC	0.464514	0.148330	3.131626	0.0047
BCPS	0.053129	0.018901	2.810937	0.0099
LIR	-0.112942	0.029711	-3.801328	0.0009
EC = RGDPPC - (0.2718*ALP + 0.1018*GFCF + 0.4645*HC + 0.0531*BCPS - 0.1129*LIR)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (27): تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الخاص بنموذج ARDL الخاص بالجزائر.

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(RGDPPC) Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 1, 0, 1) Case 3: Unrestricted Constant and No Trend Date: 02/28/23 Time: 20:36 Sample: 1980 2019 Included observations: 38				
ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.456730	0.780909	8.268223	0.0000
D(RGDPPC(-1))	0.594200	0.139131	4.270783	0.0003
D(HC)	-1.690326	0.484935	-3.485674	0.0020
D(LIR)	-0.007091	0.014086	-0.503442	0.6194
DUMMY1987	-0.002126	0.008364	-0.254225	0.0016
DUMMY1993	-0.035008	0.009320	-3.756446	0.0010
DUMMY1999	-0.037867	0.010797	-3.507319	0.0019
DUMMY2005	0.049591	0.009734	5.094800	0.0000
DUMMY2017	-0.040520	0.007992	-5.069997	0.0000
CointEq(-1)*	-0.772341	0.093868	-8.227957	0.0000
R-squared	0.848018	Mean dependent var		0.006741
Adjusted R-squared	0.799166	S.D. dependent var		0.023934
S.E. of regression	0.010726	Akaike info criterion		-6.011413
Sum squared resid	0.003221	Schwarz criterion		-5.580470
Log likelihood	124.2169	Hannan-Quinn criter.		-5.858087
F-statistic	17.35913	Durbin-Watson stat		2.173551
Prob(F-statistic)	0.000000			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (28): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Var الخاص بالجزائر.

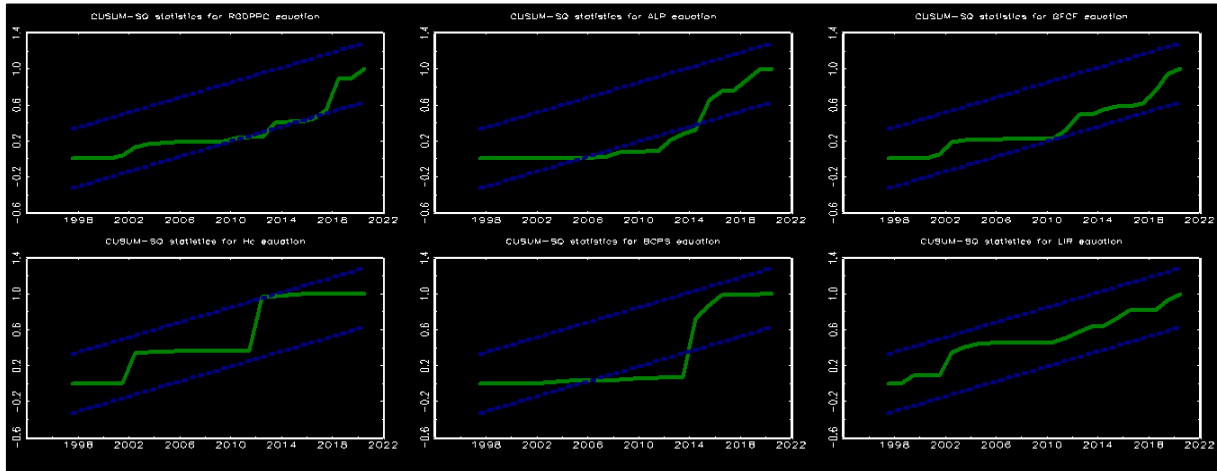
Lagrange-multiplier test			
lag	chi2	df	Prob > chi2
1	50.8934	36	0.05102
2	52.9488	36	0.03399

H0: no autocorrelation at lag order

Jarque-Bera test			
Equation	chi2	df	Prob > chi2
RGDPPC	0.224	2	0.89394
ALP	2.501	2	0.28632
GFCF	13.387	2	0.00124
Hc	13.704	2	0.00106
BCPS	0.613	2	0.73612
LIR	33.428	2	0.00000
ALL	63.856	12	0.00000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (29): مخرج اختبار VAR Cusum of squares لنموذج Var الخاص بالجزائر.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج multi 4.24.

الملحق رقم (30): مخرج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة الخاصة بالجزائر.

Lag-order selection criteria								
Sample: 1982 thru 2019					Number of obs = 38			
Lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	330.136				7.7e-15	-15.4808	-14.9289	-13.9294
1	517.857	375.44	36	0.000	3.0e-18	-23.4662	-22.3622	-20.3634
2	589.314	142.91*	36	0.000	6.6e-19*	-25.3323*	-23.6764*	-20.6781*

* optimal lag
Endogenous: RGDPPC ALP GFCF Hc BCPS LIR
Exogenous: dummy1987 dummy1993 dummy1999 dummy2005 dummy2017 _cons

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (31): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Augmented VAR الخاص بالجزائر.

Lagrange-multiplier test				Test pour ARCH d'ordre 2	
lag	chi2	df	Prob > chi2	Équation 1:	
1	43.4233	36	0.18447	Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent	
2	37.7597	36	0.38880	Statistique de test: LM = 2,36853	
				avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 2,36853) = 0,305972	
				Équation 2:	
				Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent	
				Statistique de test: LM = 3,73517	
				avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 3,73517) = 0,154496	
				Équation 3:	
				Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent	
				Statistique de test: LM = 1,09081	
				avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 1,09081) = 0,579606	
				Équation 4:	
				Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent	
				Statistique de test: LM = 0,0728313	
				avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,0728313) = 0,964239	
				Équation 5:	
				Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent	
				Statistique de test: LM = 0,0308566	
				avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,0308566) = 0,98469	
				Équation 6:	
				Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent	
				Statistique de test: LM = 4,08311	
				avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 4,08311) = 0,129827	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Gretl 2022a

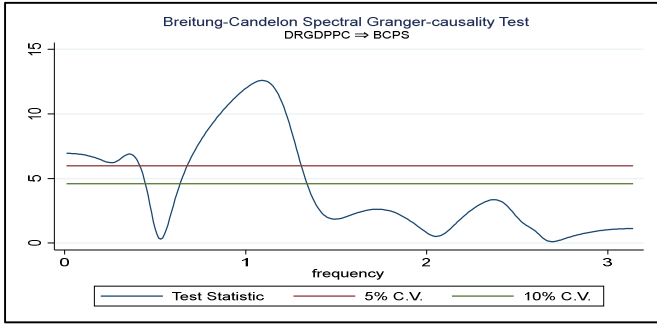
الملحق رقم (32): مخرجات اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto في الجزائر.

Granger causality Wald tests				
Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
RGDPPC	ALP	43.676	2	0.000
RGDPPC	GFCF	150.79	2	0.927
RGDPPC	Hc	1.0262	2	0.599
RGDPPC	BCPS	21.639	2	0.000
RGDPPC	LIR	33.108	2	0.000
RGDPPC	ALL	142.66	10	0.000
ALP	RGDPPC	6.1162	2	0.047
ALP	GFCF	6.7766	2	0.034
ALP	Hc	5.8143	2	0.055
ALP	BCPS	15.381	2	0.000
ALP	LIR	632.78	2	0.729
ALP	ALL	39.252	10	0.000
GFCF	RGDPPC	4.9108	2	0.086
GFCF	ALP	31.376	2	0.000
GFCF	Hc	20.897	2	0.000
GFCF	BCPS	5.201	2	0.074
GFCF	LIR	24.062	2	0.000
GFCF	ALL	67.386	10	0.000
Hc	RGDPPC	570.29	2	0.752
Hc	ALP	680.65	2	0.712
Hc	GFCF	582.94	2	0.747
Hc	BCPS	1.6117	2	0.447
Hc	LIR	570.53	2	0.752
Hc	ALL	4.2899	10	0.933
BCPS	RGDPPC	7.2845	2	0.026
BCPS	ALP	795.21	2	0.672
BCPS	GFCF	16.708	2	0.000
BCPS	Hc	20.655	2	0.000
BCPS	LIR	4.2913	2	0.117
BCPS	ALL	96.574	10	0.000
LIR	RGDPPC	6.2162	2	0.045
LIR	ALP	3.1951	2	0.202
LIR	GFCF	3.1063	2	0.212
LIR	Hc	9.3847	2	0.009
LIR	BCPS	4.292	2	0.117
LIR	ALL	62.913	10	0.000

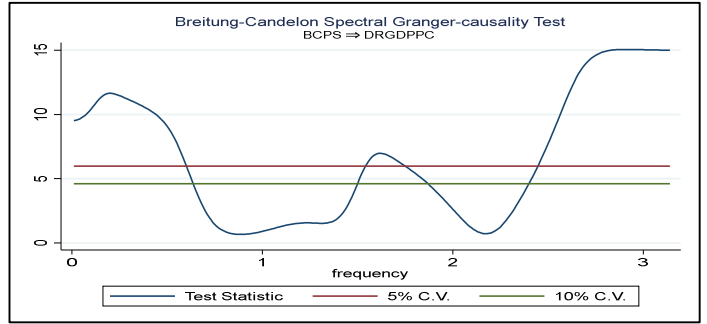
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17

الملحق رقم (33): مخرجات اختبار السببية في ميدان الترددات الخاص بالجزائر

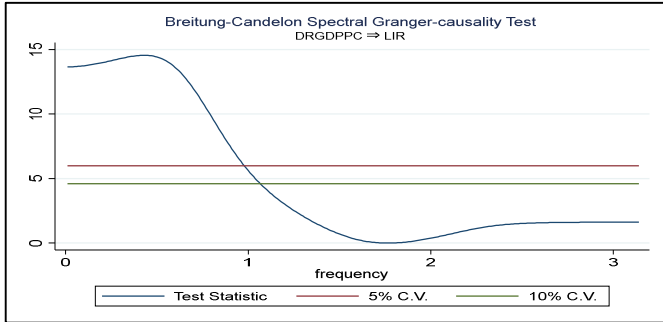
الشكل رقم (02): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى BCPS



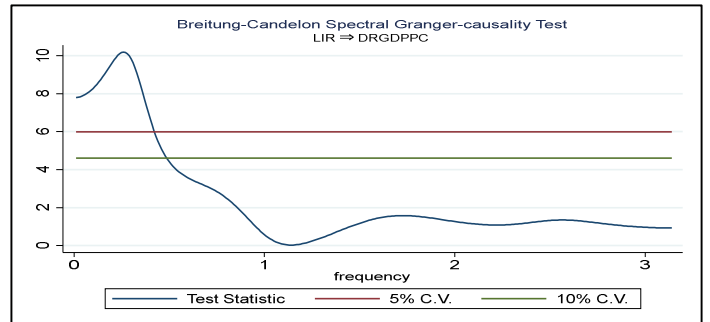
الشكل رقم (01): مخرجات اختبار سببية B&C من BCPS إلى RGDPPC



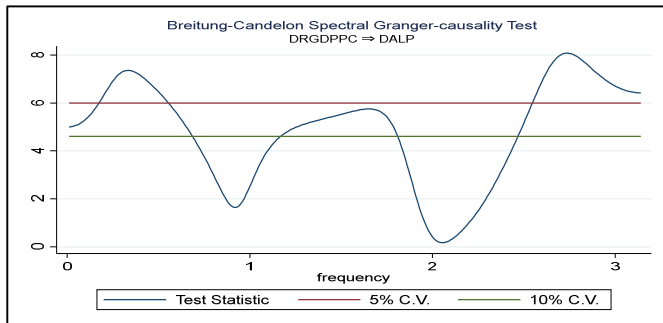
الشكل رقم (04): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى LIR



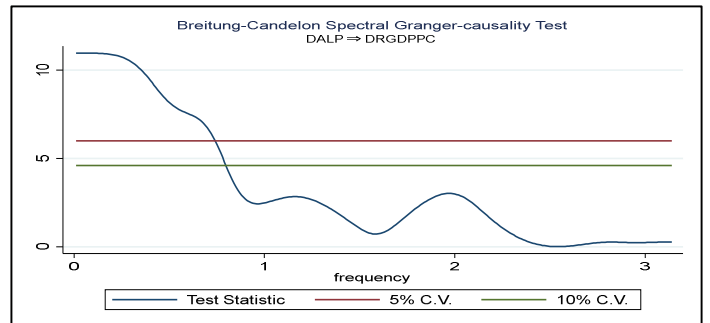
الشكل رقم (03): مخرجات اختبار سببية B&C من LIR إلى RGDPPC



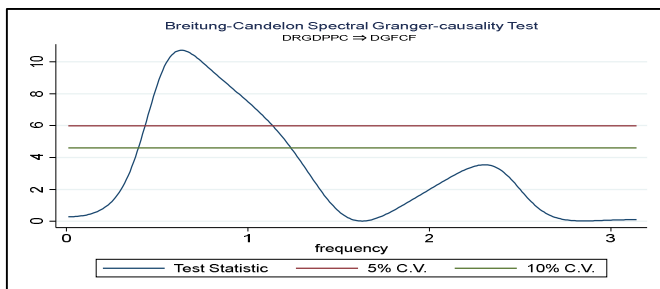
الشكل رقم (06): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى ALP



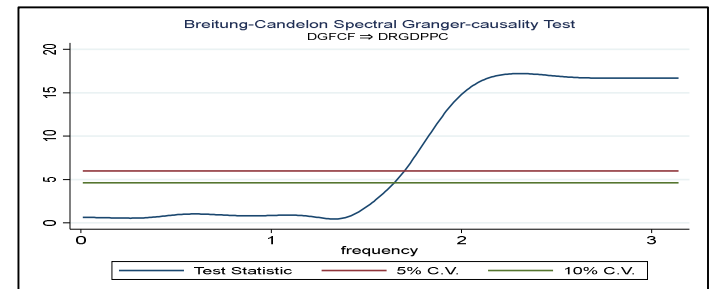
الشكل رقم (05): مخرجات اختبار سببية B&C من ALP إلى RGDPPC



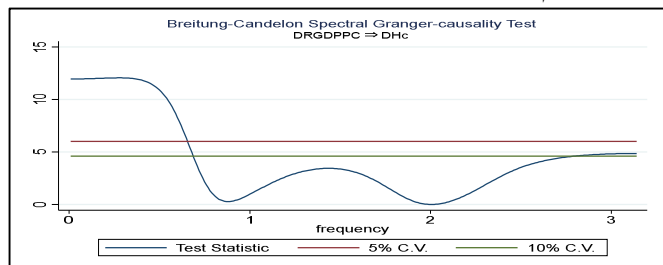
الشكل رقم (08): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى GFCF



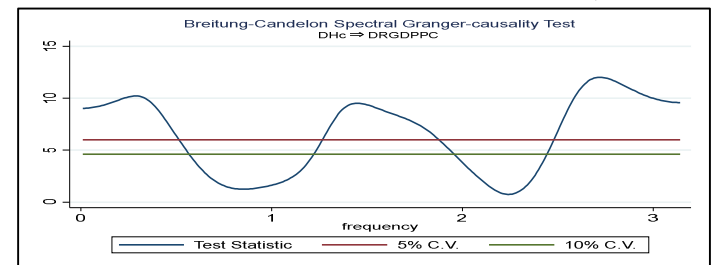
الشكل رقم (07): مخرجات اختبار سببية B&C من GFCF إلى RGDPPC



الشكل رقم (10): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى HC



الشكل رقم (09): مخرجات اختبار سببية B&C من HC إلى RGDPPC



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (34): مخرجات إجراء انحدار على الثابت والاتجاه العام للسلاسل الزمنية الستة الخاصة بتونس.

Dependent Variable: RGDP

Method: Least Squares

Date: 03/01/23 Time: 14:18

Sample: 1980 2019

Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.181080	0.016600	492.8343	0.0000
@TREND	0.024329	0.000733	33.21128	0.0000

R-squared	0.966696	Mean dependent var	8.655496
Adjusted R-squared	0.965819	S.D. dependent var	0.289275
S.E. of regression	0.053481	Akaike info criterion	-2.970258
Sum squared resid	0.108690	Schwarz criterion	-2.885814
Log likelihood	61.40515	Hannan-Quinn criter.	-2.939725
F-statistic	1102.989	Durbin-Watson stat	0.197396
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: ALP

Method: Least Squares

Date: 03/01/23 Time: 14:20

Sample: 1980 2019

Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.496277	0.012349	768.9814	0.0000
@TREND	0.018507	0.000545	33.95983	0.0000

R-squared	0.968101	Mean dependent var	9.857161
Adjusted R-squared	0.967262	S.D. dependent var	0.219889
S.E. of regression	0.039786	Akaike info criterion	-3.561894
Sum squared resid	0.060151	Schwarz criterion	-3.477450
Log likelihood	73.23787	Hannan-Quinn criter.	-3.531361
F-statistic	1153.270	Durbin-Watson stat	0.264019
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: GFCF

Method: Least Squares

Date: 03/01/23 Time: 14:22

Sample: 1980 2019

Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.079625	0.038796	-27.82842	0.0000
@TREND	-0.016138	0.001712	-9.425946	0.0000

R-squared	0.700430	Mean dependent var	-1.394308
Adjusted R-squared	0.692547	S.D. dependent var	0.225418
S.E. of regression	0.124991	Akaike info criterion	-1.272448
Sum squared resid	0.593662	Schwarz criterion	-1.188004
Log likelihood	27.44896	Hannan-Quinn criter.	-1.241916
F-statistic	88.84846	Durbin-Watson stat	0.295593
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: HC

Method: Least Squares

Date: 03/01/23 Time: 14:24

Sample: 1980 2019

Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.267150	0.003194	83.64753	0.0000
@TREND	0.018270	0.000141	129.6287	0.0000

R-squared	0.997744	Mean dependent var	0.623411
Adjusted R-squared	0.997684	S.D. dependent var	0.213824
S.E. of regression	0.010290	Akaike info criterion	-6.266670
Sum squared resid	0.004023	Schwarz criterion	-6.182226
Log likelihood	127.3334	Hannan-Quinn criter.	-6.236138
F-statistic	16803.60	Durbin-Watson stat	0.098398
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: BCPS

Method: Least Squares

Date: 03/01/23 Time: 14:26

Sample: 1980 2019

Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.596123	0.028968	262.2213	0.0000
@TREND	0.099708	0.001278	77.99652	0.0000

R-squared	0.993792	Mean dependent var	9.540425
Adjusted R-squared	0.993629	S.D. dependent var	1.169264
S.E. of regression	0.093329	Akaike info criterion	-1.856662
Sum squared resid	0.330993	Schwarz criterion	-1.772218
Log likelihood	39.13323	Hannan-Quinn criter.	-1.826129
F-statistic	6083.457	Durbin-Watson stat	0.392877
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LIR

Method: Least Squares

Date: 03/01/23 Time: 14:28

Sample: 1980 2019

Included observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.330985	0.066757	34.91754	0.0000
@TREND	-0.021726	0.002946	-7.374780	0.0000

R-squared	0.588688	Mean dependent var	1.907333
Adjusted R-squared	0.577864	S.D. dependent var	0.331027
S.E. of regression	0.215075	Akaike info criterion	-0.186956
Sum squared resid	1.757770	Schwarz criterion	-0.102512
Log likelihood	5.739126	Hannan-Quinn criter.	-0.156424
F-statistic	54.38737	Durbin-Watson stat	0.272695
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (35): مخرجات اختبار جذر الوحدة التقليدية ADF و PP للسلاسل الخاصة بتونس.

Null Hypothesis: D(RGDPPC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			Null Hypothesis: D(RGDPPC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	t-Statistic	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.460054	0.0004	Phillips-Perron test statistic	-5.516100	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.219126		Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083		5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312		10% level	-3.198312	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(ALP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			Null Hypothesis: D(ALP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	t-Statistic	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.707039	0.0000	Phillips-Perron test statistic	-6.694044	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.219126		Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083		5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312		10% level	-3.198312	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(GFCF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			Null Hypothesis: D(GFCF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	t-Statistic	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.473723	0.0060	Phillips-Perron test statistic	-4.013945	0.0166
Test critical values: 1% level	-4.262735		Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.552973		5% level	-3.533083	
10% level	-3.209642		10% level	-3.198312	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(HC,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			Null Hypothesis: D(HC,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	t-Statistic	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.726245	0.0002	Phillips-Perron test statistic	-5.726245	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.226815		Test critical values: 1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601		5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320		10% level	-3.200320	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(BCPS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			Null Hypothesis: BCPS has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	t-Statistic	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.359439	0.0005	Phillips-Perron test statistic	-6.052115	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.219126		Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.533083		5% level	-3.529758	
10% level	-3.198312		10% level	-3.196411	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(LIR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)			Null Hypothesis: D(LIR) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	t-Statistic	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.697229	0.0029	Phillips-Perron test statistic	-4.697229	0.0029
Test critical values: 1% level	-4.219126		Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083		5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312		10% level	-3.198312	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (36): مخرجات اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية Z&A للسلاسل الخاصة بتونس.

Zivot-Andrews unit root test for DRGDPPC Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DRGDPPC included = 0 Minimum t-statistic -7.877 at 2009 (obs 30) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for DALP Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DALP included = 0 Minimum t-statistic -7.871 at 2009 (obs 30) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
Zivot-Andrews unit root test for GFCF Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.GFCF included = 1 Minimum t-statistic -5.240 at 1992 (obs 13) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for DHC Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DHC included = 0 Minimum t-statistic -7.158 at 2011 (obs 32) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
Zivot-Andrews unit root test for BCPS Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.BCPS included = 0 Minimum t-statistic -6.372 at 2010 (obs 31) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for DLIR Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DLIR included = 0 Minimum t-statistic -6.194 at 1993 (obs 14) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (37): اختبار Serial Correlation LM test الذي يبين أن نموذج ARDL المبدئي الخاص بتونس يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	2.813072	Prob. F(13,24)	0.0137
Obs*R-squared	22.94303	Prob. Chi-Square(13)	0.0424
Scaled explained SS	13.39688	Prob. Chi-Square(13)	0.4176

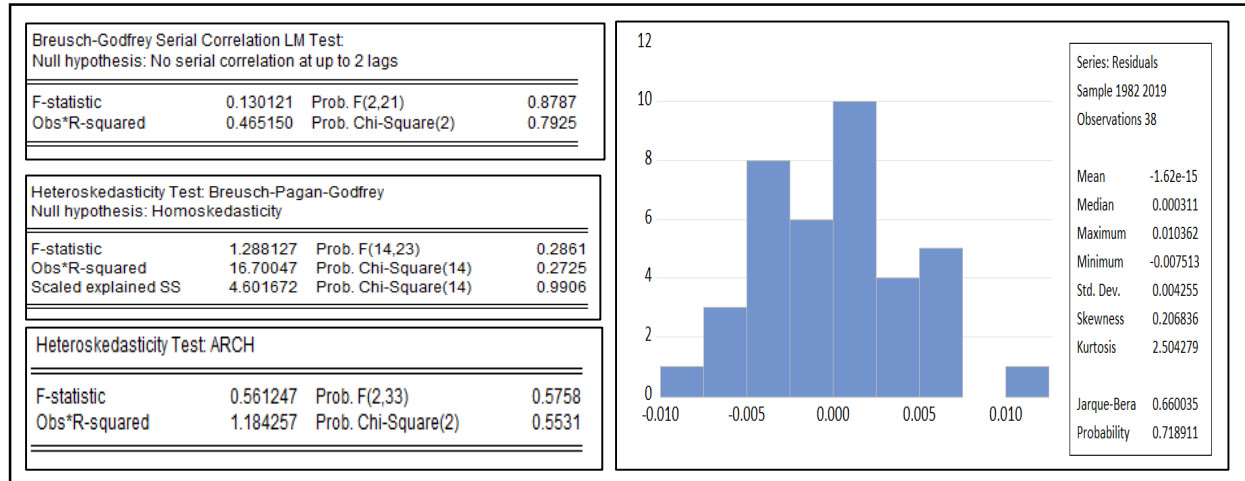
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (38): مخرجات اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test الخاص بنموذج تونس.

Multiple breakpoint tests Compare information criteria for 0 to M globally determined breaks Date: 05/20/22 Time: 10:33 Sample: 1980 2019 Included observations: 40 Breaking variables: ALP GFCF HC BCPS LIR Non-breaking variables: C Break test options: Trimming 0.15, Max. breaks 5					
Schwarz criterion selected breaks:				5	
LWZ criterion selected breaks:				3	
Breaks	# of Coefs.	Sum of Sq. Resids.	Log-L	Schwarz* Criterion	LWZ* Criterion
0	6	0.019244	96.03165	-7.086128	-6.781531
1	12	0.001249	150.7321	-9.267819	-8.626988
2	18	0.000582	165.9854	-9.477151	-8.453081
3	24	0.000106	200.0682	-10.62796	-9.143358
4	30	3.68E-05	221.1973	-11.13108	-9.034398
5	36	1.79E-05	235.6487	-11.30032	-8.145270
* Minimum information criterion values displayed with shading					
Estimated break dates:					
1: 2006					
2: 2005, 2012					
3: 2008, 2011, 2015					
4: 1994, 2001, 2008, 2015					
5: 1987, 1994, 2001, 2008, 2014					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (39): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج ARDL الخاص بتونس.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (40): مخرج اختبار الشكل الوظيفي لنموذج ARDL الخاص بتونس.

Ramsey RESET Test Equation: EQ06 Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: RGDPPC RGDPPC(-1) ALP ALP(-1) GFCF GFCF(-1) GFCF(-2) HC HC(-1) BCPS LIR LIR(-1) DUMMY2008 DUMMY2011 DUMMY2015 C			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.304974	22	0.2054
F-statistic	1.702957	(1, 22)	0.2054
Likelihood ratio	2.833179	1	0.0923

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (41): مخرجات اختبار الحدود F و T لنموذج ARDL الخاص بتونس.

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	14.65213	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	38	10%	2.483	3.708
		5%	2.962	4.338
		1%	4.045	5.898
Finite Sample: n=35				
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04
t-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.318987	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (42): مخرج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج ARDL الخاص بتونس.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALP	1.073628	0.039245	27.35689	0.0000
GFCF	0.060815	0.015068	4.035945	0.0005
HC	0.763818	0.105907	7.212189	0.0000
BCPS	0.069151	0.012002	5.761749	0.0000
LIR	-0.073042	0.007922	-9.220508	0.0000
EC = RGDPPC - (1.0736*ALP + 0.0608*GFCF + 0.7638*HC + 0.0692*BCPS - 0.0730*LIR)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (43): تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الخاص بنموذج ARDL الخاص بتونس.

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(RGDPPC)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 1, 0, 1)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Date: 03/01/23 Time: 16:23				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 38				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.062589	0.106490	-9.978303	0.0000
D(ALP)	1.015068	0.042158	24.07754	0.0000
D(GFCF)	0.043055	0.013965	3.083055	0.0053
D(GFCF(-1))	-0.045134	0.013908	-3.245157	0.0036
D(HC)	1.533426	0.477524	3.211205	0.0039
D(LIR)	-0.008493	0.008288	-1.024719	0.3162
DUMMY2008	-0.007608	0.003051	-2.493372	0.0203
DUMMY2011	-0.069403	0.008193	-8.471065	0.0000
DUMMY2015	-0.027686	0.004352	-6.361951	0.0000
CointEq(-1)*	-0.702230	0.067879	-10.34525	0.0000
R-squared	0.967535	Mean dependent var	0.019703	
Adjusted R-squared	0.957100	S.D. dependent var	0.023617	
S.E. of regression	0.004892	Akaike info criterion	-7.581613	
Sum squared resid	0.000670	Schwarz criterion	-7.150670	
Log likelihood	154.0507	Hannan-Quinn criter.	-7.428287	
F-statistic	92.71858	Durbin-Watson stat	2.103458	
Prob(F-statistic)	0.000000			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (44): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Var الخاص بتونس.

Lagrange-multiplier test			
lag	chi2	df	Prob > chi2
1	35.5520	36	0.48973
2	37.6593	36	0.39320
H0: no autocorrelation at lag order			

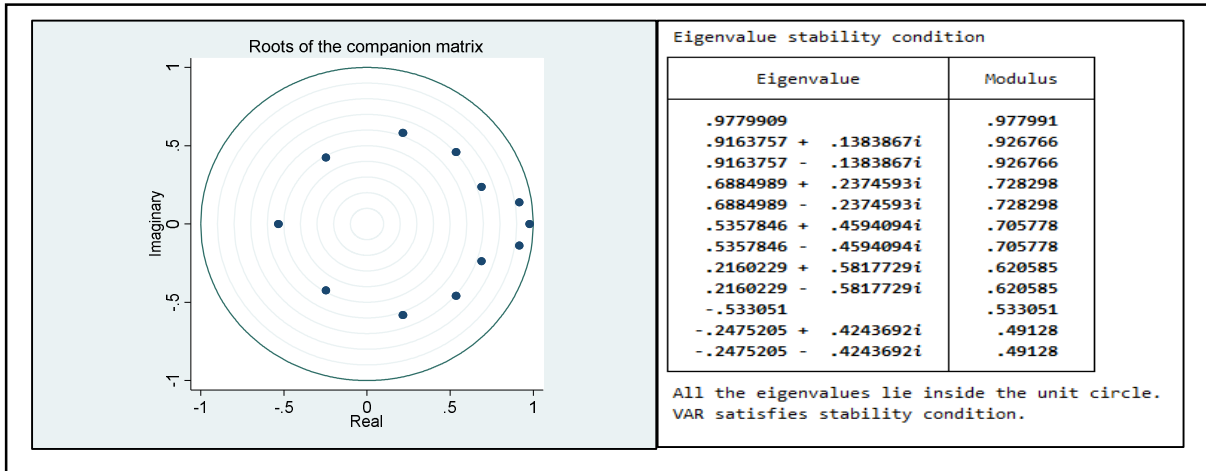
Jarque-Bera test			
Equation	chi2	df	Prob > chi2
RGDPPC	0.661	2	0.71868
ALP	0.374	2	0.82948
GFCF	2.052	2	0.35851
HC	3.854	2	0.14561
BCPS	0.549	2	0.76009
LIR	2.921	2	0.23207
ALL	10.410	12	0.58004

Test pour ARCH d'ordre 2			
Équation 1:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,961674			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,961674) = 0,618266			
Équation 2:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,0578921			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,0578921) = 0,971469			
Équation 3:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,539457			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,539457) = 0,763587			
Équation 4:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,325518			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,325518) = 0,849796			
Équation 5:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,563064			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,563064) = 0,754627			
Équation 6:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 2,99342			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 2,99342) = 0,223865			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Gretl 2022a

الملحق رقم (45): مخرج اختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي الخاص بتونس.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17

الملحق رقم (46): مخرج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة الخاصة بتونس.

lag-order selection criteria								
Sample: 1982 thru 2019					Number of obs = 38			
Lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	272.994				3.2e-14	-14.0523	-13.9603	-13.7937
1	591.298	636.61	36	0.000	1.1e-20	-28.9104	-28.2665	-27.1005*
2	654.763	126.93*	36	0.000	3.1e-21*	-30.356*	-29.16*	-26.9946

* optimal lag
Endogenous: RGDPPC ALP GFCF HC BCPS LIR
Exogenous: _cons

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17

الملحق رقم (47): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Augmented VAR الخاص بتونس.

Lagrange-multiplier test			
lag	chi2	df	Prob > chi2
1	35.5850	36	0.48818
2	35.2270	36	0.50517
H0: no autocorrelation at lag order			

Jarque-Bera test			
Equation	chi2	df	Prob > chi2
RGDPPC	0.422	2	0.80969
ALP	2.556	2	0.27854
GFCF	1.981	2	0.37137
HC	0.058	2	0.97122
BCPS	2.584	2	0.27472
LIR	0.265	2	0.87596
ALL	7.867	12	0.79544

Test pour ARCH d'ordre 2			
Équation 1:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 4,46984			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 4,46984) = 0,107001			
Équation 2:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 4,50237			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 4,50237) = 0,105274			
Équation 3:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,931014			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,931014) = 0,627817			
Équation 4:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 3,24298			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 3,24298) = 0,197604			
Équation 5:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,271134			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,271134) = 0,873221			
Équation 6:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 1,21353			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 1,21353) = 0,545112			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Gretl 2022a

الملحق رقم (48): مخرجات اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto في تونس.

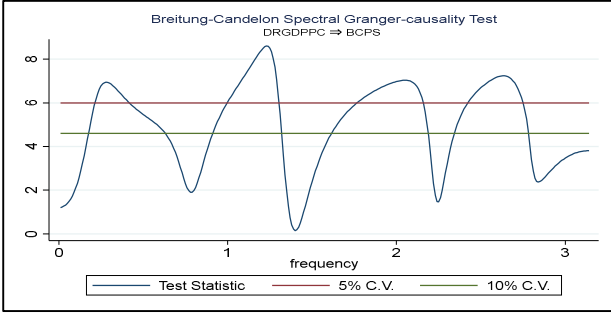
Granger causality Wald tests

Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
RGDPPC	ALP	7.3039	2	0.063
RGDPPC	GFCF	6.7582	2	0.080
RGDPPC	HC	3.974	2	0.264
RGDPPC	BCPS	15.473	2	0.001
RGDPPC	LIR	15.227	2	0.002
RGDPPC	ALL	51.036	10	0.000
ALP	RGDPPC	9.4368	2	0.024
ALP	GFCF	10.843	2	0.013
ALP	HC	2.9238	2	0.404
ALP	BCPS	20.677	2	0.000
ALP	LIR	10.102	2	0.018
ALP	ALL	39.545	10	0.001
GFCF	RGDPPC	12.321	2	0.006
GFCF	ALP	6.7268	2	0.081
GFCF	HC	17.817	2	0.000
GFCF	BCPS	14.943	2	0.002
GFCF	LIR	21.583	2	0.000
GFCF	ALL	107.34	10	0.000
HC	RGDPPC	10.413	2	0.015
HC	ALP	3.9089	2	0.271
HC	GFCF	20.35	2	0.000
HC	BCPS	27.207	2	0.000
HC	LIR	12.057	2	0.007
HC	ALL	88.088	10	0.000
BCPS	RGDPPC	13.209	2	0.004
BCPS	ALP	18.628	2	0.000
BCPS	GFCF	24.505	2	0.000
BCPS	HC	19.269	2	0.000
BCPS	LIR	34.043	2	0.000
BCPS	ALL	88.347	10	0.000
LIR	RGDPPC	124.69	2	0.000
LIR	ALP	83.707	2	0.000
LIR	GFCF	40.337	2	0.000
LIR	HC	34.195	2	0.000
LIR	BCPS	16.065	2	0.001
LIR	ALL	248.88	10	0.000

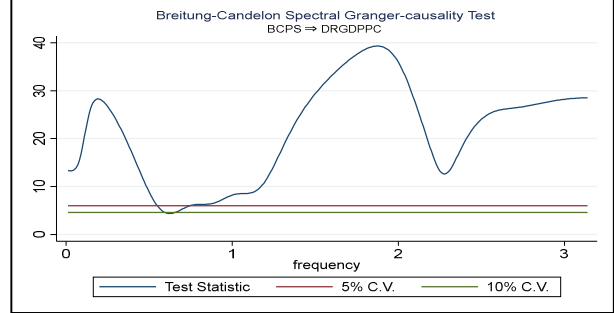
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17

الملحق رقم (49) مخرجات اختبار السببية في ميدان الترددات الخاص بتونس.

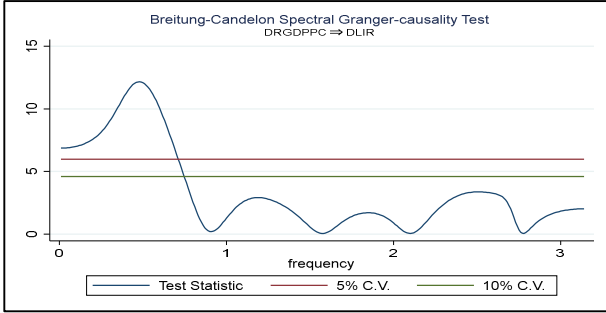
الشكل رقم (02): مخرجات اختبار سببية B&C من IRGDPPC إلى BCPS



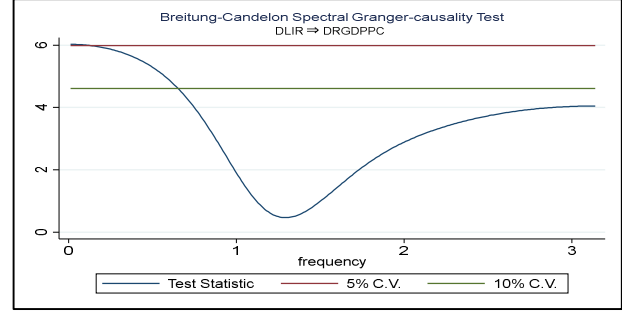
الشكل رقم (01): مخرجات اختبار سببية B&C من BCPS إلى IRGDPPC



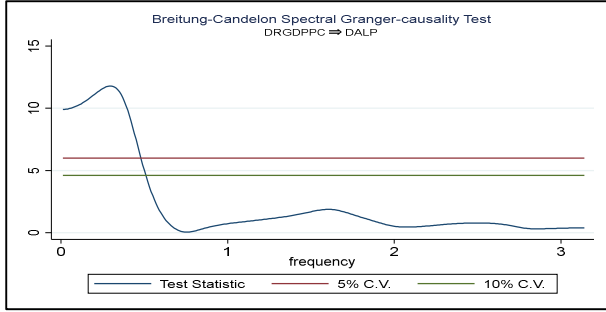
الشكل رقم (04): مخرجات اختبار سببية B&C من IRGDPPC إلى LIR



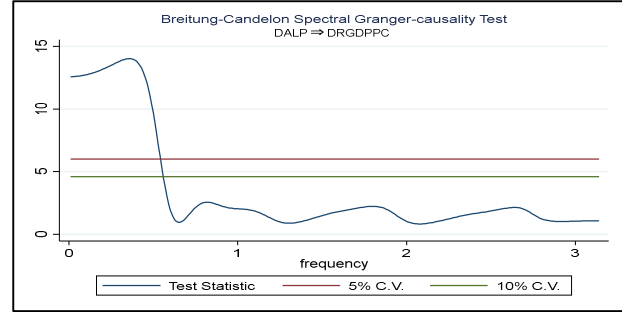
الشكل رقم (03): مخرجات اختبار سببية B&C من LIR إلى IRGDPPC



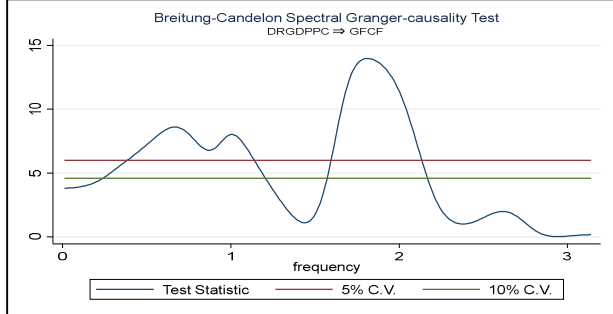
الشكل رقم (06): مخرجات اختبار سببية B&C من IRGDPPC إلى ALP



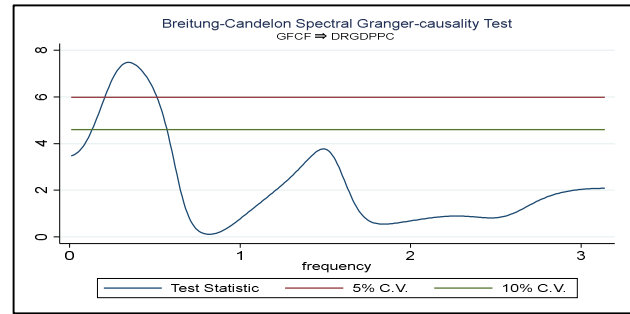
الشكل رقم (05): مخرجات اختبار سببية B&C من ALP إلى IRGDPPC



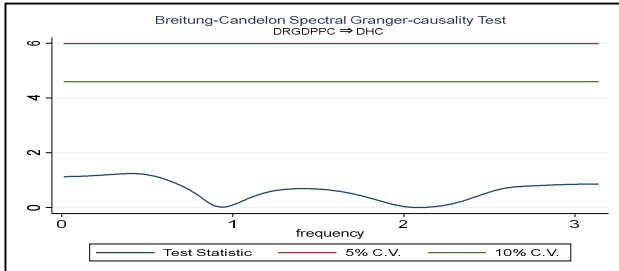
الشكل رقم (08): مخرجات اختبار سببية B&C من IRGDPPC إلى GFCF



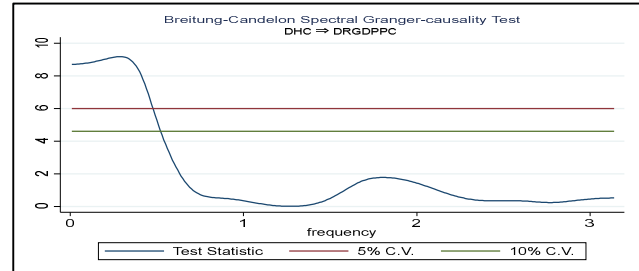
الشكل رقم (07): مخرجات اختبار سببية B&C من GFCF إلى IRGDPPC



الشكل رقم (10): مخرجات اختبار سببية B&C من IRGDPPC إلى HC



الشكل رقم (09): مخرجات اختبار سببية B&C من HC إلى IRGDPPC



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (50): مخرجات إجراء انحدار على الثابت والاتجاه العام للسلاسل الزمنية الستة الخاصة بالمغرب.

Dependent Variable: RGDP				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 19:25				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.945781	0.021419	370.9654	0.0000
@TREND	0.024794	0.000945	26.23065	0.0000
R-squared	0.947662	Mean dependent var	8.429259	
Adjusted R-squared	0.946284	S.D. dependent var	0.297747	
S.E. of regression	0.069008	Akaike info criterion	-2.460495	
Sum squared resid	0.180958	Schwarz criterion	-2.376051	
Log likelihood	51.20990	Hannan-Quinn criter.	-2.429963	
F-statistic	688.0471	Durbin-Watson stat	0.364048	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: ALP				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 19:27				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.172438	0.032982	278.1025	0.0000
@TREND	0.020803	0.001455	14.29297	0.0000
R-squared	0.843163	Mean dependent var	9.578102	
Adjusted R-squared	0.839035	S.D. dependent var	0.264855	
S.E. of regression	0.106261	Akaike info criterion	-1.597133	
Sum squared resid	0.429072	Schwarz criterion	-1.512689	
Log likelihood	33.94266	Hannan-Quinn criter.	-1.566600	
F-statistic	204.2890	Durbin-Watson stat	0.194357	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: GFCF				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 19:29				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.165592	0.036601	-4.524270	0.0001
@TREND	0.009109	0.001615	5.639387	0.0000
R-squared	0.455608	Mean dependent var	0.012026	
Adjusted R-squared	0.441282	S.D. dependent var	0.157757	
S.E. of regression	0.117919	Akaike info criterion	-1.388929	
Sum squared resid	0.528387	Schwarz criterion	-1.304485	
Log likelihood	29.77857	Hannan-Quinn criter.	-1.358396	
F-statistic	31.80268	Durbin-Watson stat	0.382440	
Prob(F-statistic)	0.000002			

Dependent Variable: HC				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 19:31				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.156730	0.002960	52.95473	0.0000
@TREND	0.013382	0.000131	102.4557	0.0000
R-squared	0.996393	Mean dependent var	0.417675	
Adjusted R-squared	0.996298	S.D. dependent var	0.156722	
S.E. of regression	0.009535	Akaike info criterion	-6.418894	
Sum squared resid	0.003455	Schwarz criterion	-6.334450	
Log likelihood	130.3779	Hannan-Quinn criter.	-6.388362	
F-statistic	10497.16	Durbin-Watson stat	0.043210	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: BCPS				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 19:32				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.701307	0.066225	146.4907	0.0000
@TREND	0.109717	0.002922	37.54254	0.0000
R-squared	0.973747	Mean dependent var	11.84079	
Adjusted R-squared	0.973056	S.D. dependent var	1.299816	
S.E. of regression	0.213360	Akaike info criterion	-0.202962	
Sum squared resid	1.729860	Schwarz criterion	-0.118518	
Log likelihood	6.059241	Hannan-Quinn criter.	-0.172430	
F-statistic	1409.443	Durbin-Watson stat	0.157674	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: LIR				
Method: Least Squares				
Date: 03/01/23 Time: 19:34				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 40				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.311790	0.092123	25.09473	0.0000
@TREND	-0.009652	0.004065	-2.374223	0.0227
R-squared	0.129178	Mean dependent var	2.123576	
Adjusted R-squared	0.106262	S.D. dependent var	0.313945	
S.E. of regression	0.296797	Akaike info criterion	0.457169	
Sum squared resid	3.347357	Schwarz criterion	0.541613	
Log likelihood	-7.143372	Hannan-Quinn criter.	0.487701	
F-statistic	5.636935	Durbin-Watson stat	0.144221	
Prob(F-statistic)	0.022741			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (51): مخرجات اختبار جذر الوحدة التقليدية ADF و PP للسلاسل الخاصة بالمغرب.

Null Hypothesis: D(RGDPPC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

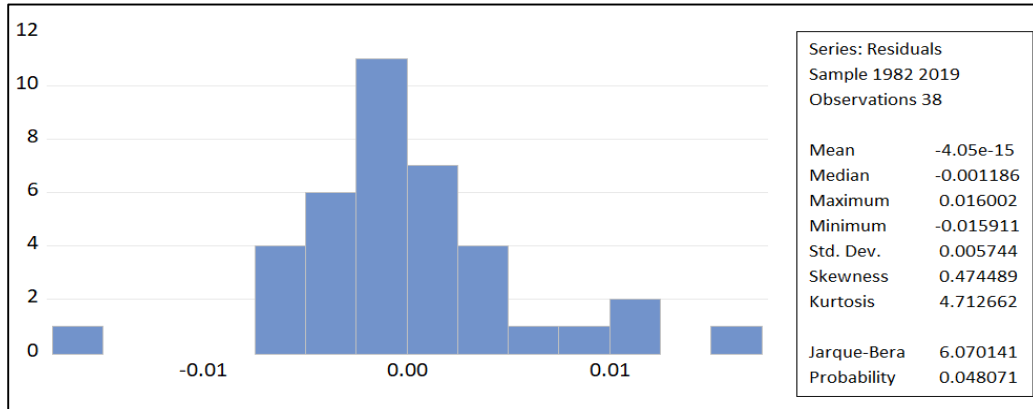
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (52): مخرجات اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية Z&A للسلاسل الخاصة بالمغرب.

Zivot-Andrews unit root test for DRGDPPC Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DRGDPPC included = 0 Minimum t-statistic -13.747 at 2001 (obs 22) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for DALP Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DALP included = 0 Minimum t-statistic -13.530 at 2001 (obs 22) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
Zivot-Andrews unit root test for DGFCF Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DGFCF included = 0 Minimum t-statistic -9.051 at 2009 (obs 30) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for DGFCF Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DGFCF included = 0 Minimum t-statistic -9.051 at 2009 (obs 30) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
Zivot-Andrews unit root test for DBCPS Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.DBCPS included = 0 Minimum t-statistic -5.598 at 2006 (obs 27) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82	Zivot-Andrews unit root test for LIR Allowing for break in both intercept and trend Lag selection via BIC: lags of D.LIR included = 0 Minimum t-statistic -5.541 at 2007 (obs 28) Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (53): مخرج اختبار التوزيع الطبيعي الذي يبين أن النموذج ARDL المبدئي الخاص بالمغرب يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (54): مخرج اختبار الشكل الوظيفي لنموذج ARDL الذي يبين أن النموذج المبدئي الخاص بالمغرب يعاني من مشكلة سوء التوصيف الرياضي.

Ramsey RESET Test Equation: EQ02 Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: RGDPPC RGDPPC(-1) ALP ALP(-1) GFCF HC BCPS LIR DUMMY2000 DUMMY2006 C			
	Value	df	Probability
t-statistic	2.876658	27	0.0078
F-statistic	8.275159	(1, 27)	0.0078
Likelihood ratio	10.42634	1	0.0012

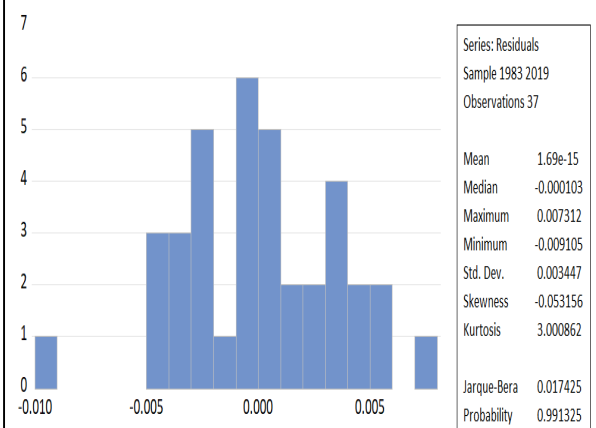
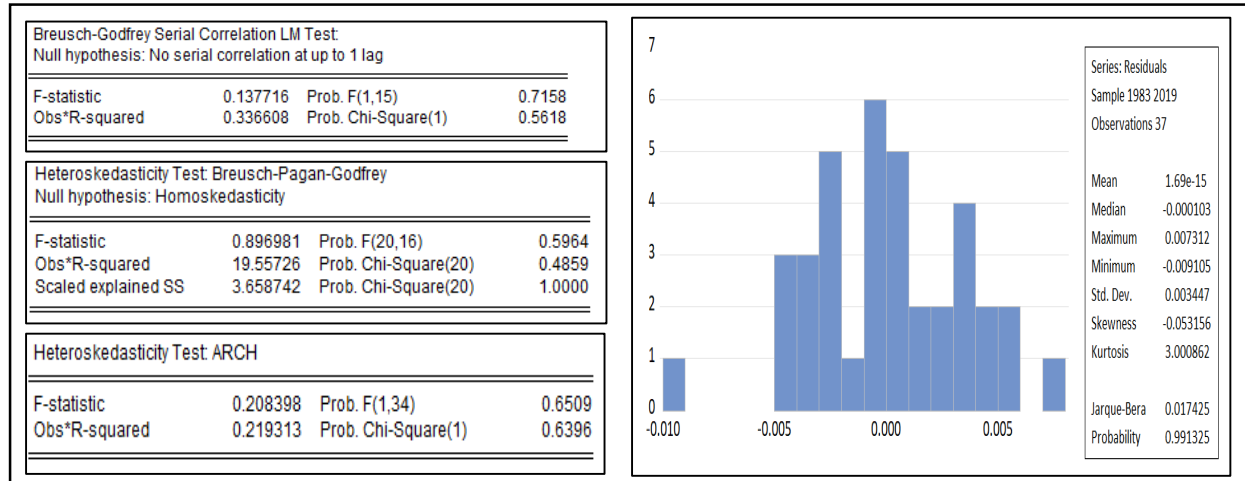
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (55): مخرجات اختبار Bai & Perron (2003) Multiple breakpoint test الخاص بنموذج المغرب.

Multiple breakpoint tests Compare information criteria for 0 to M globally determined breaks Date: 06/12/22 Time: 16:11 Sample: 1980 2019 Included observations: 40 Breaking variables: ALP GFCF HC BCPS LIR Break test options: Trimming 0.15, Max. breaks 5					
Schwarz criterion selected breaks:			2		
LWZ criterion selected breaks:			2		
Breaks	# of Coefs.	Sum of Sq. Resids.	Log-L	Schwarz* Criterion	LWZ* Criterion
0	5	0.006555	117.5704	-8.255287	-8.003357
1	11	0.002226	139.1720	-8.782036	-8.199977
2	17	0.000789	159.9236	-9.266283	-8.310344
3	23	0.000521	168.2242	-9.127980	-7.727682
4	29	0.000285	180.2972	-9.178301	-7.200606
5	35	0.000182	189.2307	-9.071640	-6.163411
* Minimum information criterion values displayed with shading					
Estimated break dates:					
1: 2006					
2: 2000, 2006					
3: 1990, 1998, 2004					
4: 1990, 1997, 2003, 2012					
5: 1990, 1996, 2002, 2008, 2014					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (56): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج ARDL الخاص بالمغرب.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (57): مخرج اختبار الشكل الوظيفي لنموذج ARDL الخاص بالمغرب.

Ramsey RESET Test Equation: EQ02 Omitted Variables: Squares of fitted values Specification: RGDPPC RGDPPC(-1) ALP ALP(-1) ALP(-2) ALP(-3) GFCF GFCF(-1) GFCF(-2) GFCF(-3) HC HC(-1) HC(-2) BCPS BCPS(-1) BCPS(-2) BCPS(-3) LIR DUMMY2000 DUMMY2006 C			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.171839	4	0.3063
F-statistic	1.373207	(1, 4)	0.3063
Likelihood ratio	10.62470	1	0.0011

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (58): مخرجات اختبار الحدود F و T لنموذج ARDL الخاص بالمغرب.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.111480	10%	2.75	3.79
k	5	5%	3.12	4.25
		2.5%	3.49	4.67
		1%	3.93	5.23
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	37	10%	3.032	4.213
		5%	3.577	4.923
		1%	4.885	6.55
Finite Sample: n=35				
		10%	3.087	4.277
		5%	3.673	5.002
		1%	5.095	6.77

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.737331	10%	-3.13	-4.21
		5%	-3.41	-4.52
		2.5%	-3.65	-4.79
		1%	-3.96	-5.13

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (59): مخرج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج ARDL الخاص بالمغرب.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALP	1.131647	0.122242	9.257430	0.0000
GFCF	0.065129	0.020910	3.114736	0.0037
HC	5.642154	1.246463	4.526530	0.0003
BCPS	0.056102	0.024955	2.248183	0.0390
LIR	-0.135089	0.023364	-5.781830	0.0000

EC = RGDPPC - (1.1316*ALP + 0.0651*GFCF + 5.6422*HC + 0.0561*BCPS - 0.1351*LIR)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (60): تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الخاص بنموذج ARDL الخاص بالمغرب.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.437124	0.360978	-6.751446	0.0000
D(ALP)	0.668593	0.044859	14.90424	0.0000
D(ALP(-1))	0.380252	0.073262	5.190325	0.0001
D(ALP(-2))	0.177463	0.048467	3.661505	0.0021
D(GFCF)	0.028944	0.016423	1.762374	0.0971
D(GFCF(-1))	0.087135	0.017280	5.042625	0.0001
D(GFCF(-2))	0.068264	0.016234	4.204859	0.0007
D(HC)	0.408480	1.648041	0.247858	0.8074
D(HC(-1))	11.89937	1.980291	6.008898	0.0000
D(BCPS)	0.033728	0.013868	2.431974	0.0271
D(BCPS(-1))	0.008443	0.011551	0.730955	0.4754
D(BCPS(-2))	0.098343	0.016039	6.131389	0.0000
DUMMY2000	-0.045353	0.005855	-7.746345	0.0000
DUMMY2006	0.014325	0.007897	1.814041	0.0885
CointEq(-1)*	-0.660648	0.095229	-6.937428	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الملحق رقم (61): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Var الخاص بالمغرب

Lagrange-multiplier test			
lag	chi2	df	Prob > chi2
1	41.7277	36	0.23579
2	34.9680	36	0.51753
H0: no autocorrelation at lag order			

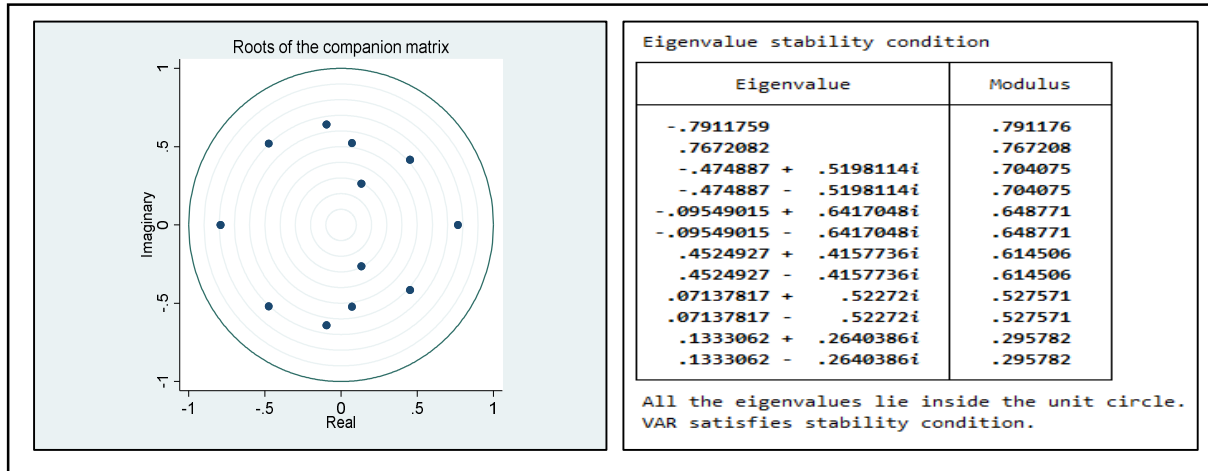
Jarque-Bera test			
Equation	chi2	df	Prob > chi2
RGDPPC	2.255	2	0.32382
ALP	9.566	2	0.00837
GFCF	1.348	2	0.50972
HC	8.288	2	0.01586
BCPS	5.148	2	0.07624
LIR	5.869	2	0.05317
ALL	32.473	12	0.00117

Test pour ARCH d'ordre 2			
Équation 1:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 4,35672			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 4,35672) = 0,113227			
Équation 2:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 3,93417			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 3,93417) = 0,139864			
Équation 3:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,702412			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,702412) = 0,703839			
Équation 4:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,119125			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,119125) = 0,942177			
Équation 5:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,0460667			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,0460667) = 0,97723			
Équation 6:			
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent			
Statistique de test: LM = 0,71946			
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,71946) = 0,697865			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Gretl 2022a

الملحق رقم (62): مخرج اختبار الجذور المعكوسة لمعادلة الانحدار الذاتي الخاص بالمغرب.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (63): مخرج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلثي لمتغيرات الدراسة الخاصة بالمغرب.

Lag-order selection criteria								
Sample: 1982 thru 2019					Number of obs = 38			
Lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	255.948				7.8e-14	-13.1552	-13.0632	-12.8966
1	584.003	656.11	36	0.000	1.7e-20	-28.5265	-27.8825	-26.7165*
2	645.062	122.12*	36	0.000	5.2e-21*	-29.8454*	-28.6494*	-26.484

* optimal lag
Endogenous: RGDPPC ALP GFCF HC BCPS LIR
Exogenous: _cons

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.

الملحق رقم (64): مخرجات اختبارات المتانة القياسية الخاصة بسلسلة البواقي لنموذج Augmented VAR الخاص بالمغرب.

Lagrange-multiplier test			
lag	chi2	df	Prob > chi2
1	27.1662	36	0.85556
2	33.4603	36	0.58999

H0: no autocorrelation at lag order

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata17

Test pour ARCH d'ordre 2

Équation 1:
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent
Statistique de test: LM = 0,61218
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,61218) = 0,73632

Équation 2:
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent
Statistique de test: LM = 1,77775
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 1,77775) = 0,411118

Équation 3:
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent
Statistique de test: LM = 0,509567
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,509567) = 0,775084

Équation 4:
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent
Statistique de test: LM = 1,43184
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 1,43184) = 0,488742

Équation 5:
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent
Statistique de test: LM = 1,63067
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 1,63067) = 0,442491

Équation 6:
Hypothèse nulle : pas d'effet ARCH présent
Statistique de test: LM = 0,789126
avec p. critique = P(Chi-deux(2) > 0,789126) = 0,673974

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Gretl 2022a

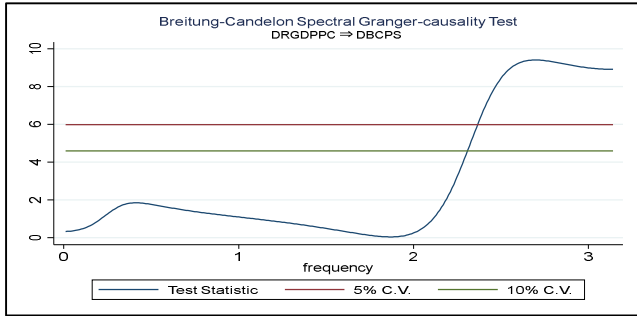
الملحق رقم (65): مخرجات اختبار السببية في المدى الطويل وفق منهجية (1995) Toda & Yamamoto في المغرب.

Granger causality Wald tests				
Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
RGDPPC	ALP	3.0953	2	0.213
RGDPPC	GFCF	5.0668	2	0.079
RGDPPC	HC	5.7686	2	0.056
RGDPPC	BCPS	8.0095	2	0.018
RGDPPC	LIR	2.8786	2	0.237
RGDPPC	ALL	40.587	10	0.000
ALP	RGDPPC	1.7728	2	0.412
ALP	GFCF	4.9538	2	0.084
ALP	HC	3.8448	2	0.146
ALP	BCPS	4.7307	2	0.094
ALP	LIR	1.2914	2	0.524
ALP	ALL	29.819	10	0.001
GFCF	RGDPPC	10.518	2	0.005
GFCF	ALP	3.7517	2	0.153
GFCF	HC	3.1879	2	0.073
GFCF	BCPS	3.7727	2	0.152
GFCF	LIR	24.47	2	0.000
GFCF	ALL	75.114	10	0.000
HC	RGDPPC	3.9816	2	0.137
HC	ALP	3.0979	2	0.212
HC	GFCF	2.697	2	0.260
HC	BCPS	.21267	2	0.899
HC	LIR	7.0519	2	0.029
HC	ALL	27.992	10	0.002
BCPS	RGDPPC	9.0309	2	0.011
BCPS	ALP	1.8261	2	0.401
BCPS	GFCF	7.959	2	0.019
BCPS	HC	3.4703	2	0.176
BCPS	LIR	9.8433	2	0.007
BCPS	ALL	40.46	10	0.000
LIR	RGDPPC	4.3978	2	0.111
LIR	ALP	3.834	2	0.147
LIR	GFCF	4.9951	2	0.082
LIR	HC	32.554	2	0.000
LIR	BCPS	23.332	2	0.000
LIR	ALL	70.863	10	0.000

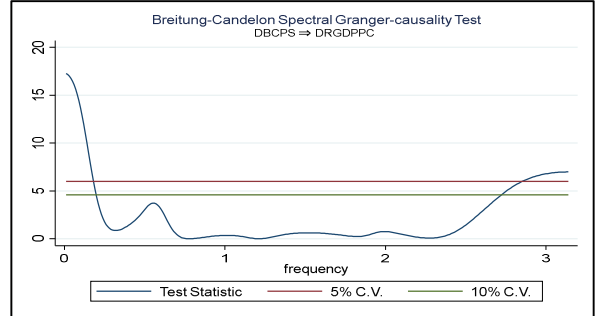
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17

الملحق رقم (66): مخرجات اختبار السببية في ميدان الترددات الخاص بالمغرب.

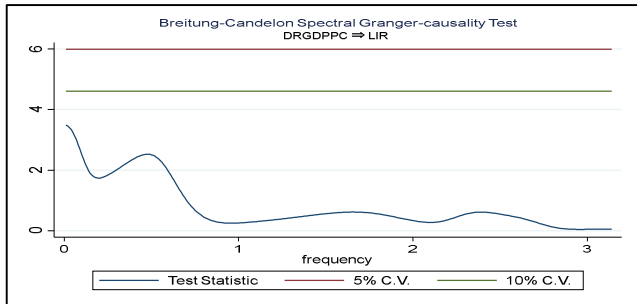
الشكل رقم (02): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى BCPS



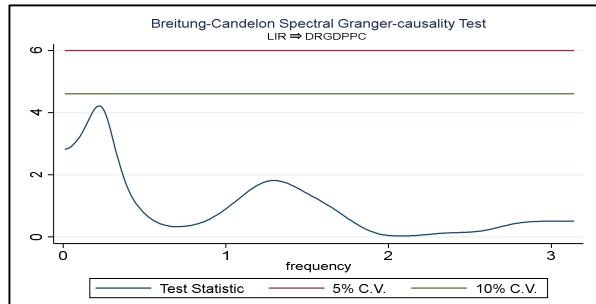
الشكل رقم (01): مخرجات اختبار سببية B&C من BCPS إلى RGDPPC



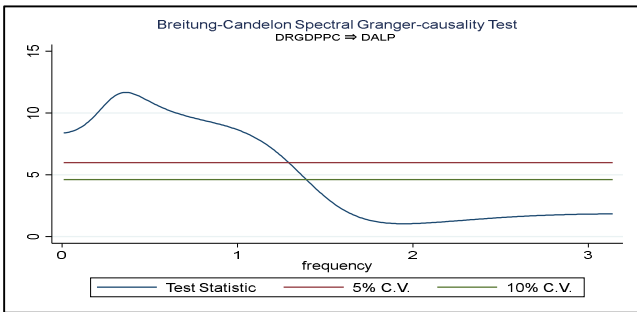
الشكل رقم (04): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى LIR



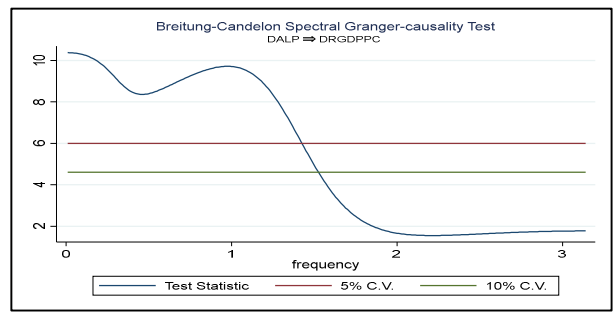
الشكل رقم (03): مخرجات اختبار سببية B&C من LIR إلى RGDPPC



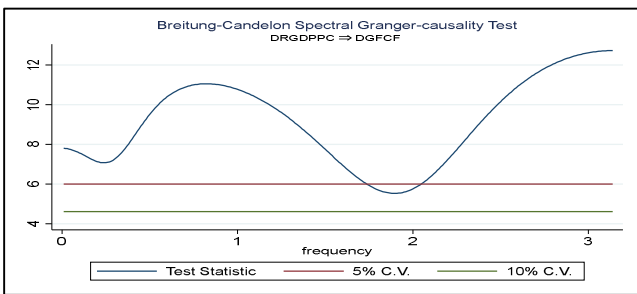
الشكل رقم (06): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى ALP



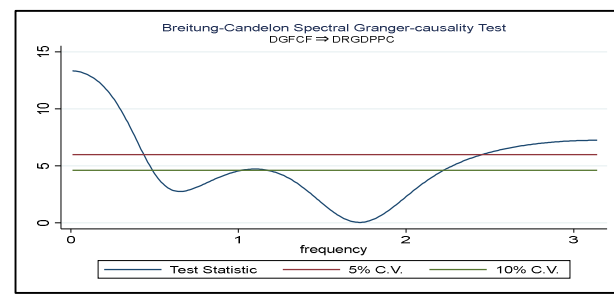
الشكل رقم (05): مخرجات اختبار سببية B&C من ALP إلى RGDPPC



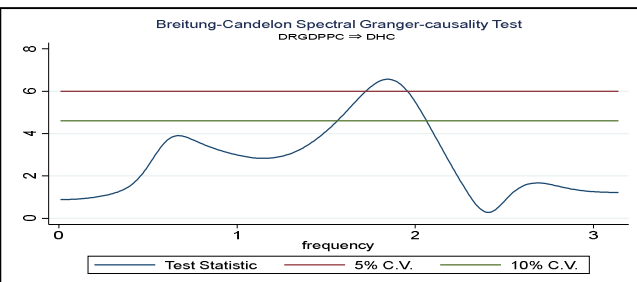
الشكل رقم (08): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى GFCF



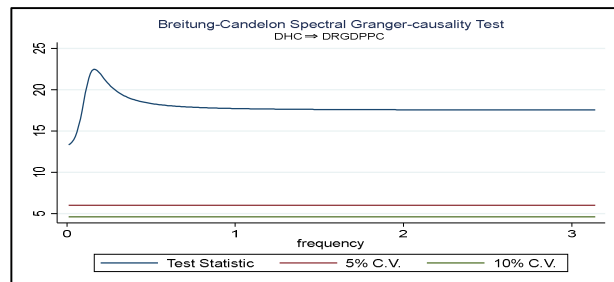
الشكل رقم (07): مخرجات اختبار سببية B&C من GFCF إلى RGDPPC



الشكل رقم (10): مخرجات اختبار سببية B&C من RGDPPC إلى HC



الشكل رقم (09): مخرجات اختبار سببية B&C من HC إلى RGDPPC



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Stata 17.